الجامعات ومصير العرب

٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الجات ومصير العرب

(المجلد الخامس)

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب ( )

العنوان

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
منظمة التجارة الدولية تبصر النور اليوم		الحياة	١	٩٥-٠١-٠١
عجز كامل لمحدودى الدخل		الحصر	٣	٩٥-٠١-٠١
تنمية سيناء لواجهة الشرق أوسطية والجات	سعيد شلش	الاهرام الاقتصادى	٥	٩٥-٠١-٠٢
سوق التأمين انفاقية الجات واثارها على صناعة التامين العربية	زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٨	٩٥-٠١-٠٣
بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدلا من"الجات"	صفاء جمال الدين	الاهرام	١٢	٩٥-٠١-٠٣
منظمة التجارة العالمية		الاهرام	١٣	٩٥-٠١-٠٣
الوزير المصرى المفوض بجنيف		الاهرام	١٤	٩٥-٠١-٠٣
الأقمشة والملابس الجاهزة فى قائمة الحظر حتى عام ٩٨	على محمود	الاهرام المسائى	١٧	٩٥-٠١-٠٣
مطلوب تنسيق عربى بين البلدان العربية المنضمة لمنظمة التجارة الدولية	عاطف عبد الله	الاهرام	١٨	٩٥-٠١-٠٤
تحرير قطاع الامين وتحديث الأنظمة المصرفية فى مصر	نعمة اللة حسين	العالم اليوم	١٩	٩٥-٠١-٠٥
الجامعة العربية تناقش اثار الجات على التأمين		الاحرار	٢١	٩٥-٠١-٠٤
تعاون مصرى تونسى لمواجهة آثار الجات	ايناس عبد العليم	السياسى	٢٢	٩٥-٠١-٠٨
مفاوضات الجات والحفاظ على الهوية الثقافية	احمد رالجى ابو الوفا	الاهرام	٢٣	٩٥-٠١-٠٨

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب ( )

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"الجات" القادمة والروتين المقيم والمنافسة الأجنبية	أسامة سليمان	العالم اليوم	٢٤	٩٥-٠١-٠٩
هيئة التنسيق لشركات التأمين الخليجية تبحث فى تأثير الانضمام إلى اتفاقية غات		الحياة	٢٥	٩٥-٠١-٠٩
مجلس الوزراء يناقش الأسبوع القادم مشروعات القوانين الجديدة لخطة الاصلاح الشامل بالدولة		الاهرام	٢٦	٩٥-٠١-٠٩
مطلوب اعادة هيكلية المؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية	شريف جاب اللة	الاهرام	٢٧	٩٥-٠١-٠٩
اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب فى ندوة		الاهرام	٢٨	٩٥-٠١-٠٩
الجات بمجلس الوزراء الأسبوع القادم		الاخبار	٢٩	٩٥-٠١-٠٩
التأمين يواجه الجات بتحد كبير !	زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٣٠	٩٥-٠١-٠٩
مصر تطلب دعم دور الفلاحين فى التنمية الاستفادة من الميزات النسبية للجات	عبد الوهاب حامد	الاهرام	٤٣	٩٥-٠١-١٠
إدارة البشر .. قبل الجات!	نهال سكرى	الاهرام	٤٤	٩٥-٠١-١١
"الجات" تحمى الكتاب المصرى .. كيف ؟	عبد السلام فاروق	الاهرام المسائى	٤٥	٩٥-٠٩-١١
الغش التجارى فى الثقافة أيضا !	رجاء النقاش	المصور	٤٦	٩٥-٠١-١٢
منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات صعبة فى المستقبل		العالم اليوم	٤٩	٩٥-٠١-١٢
قانون حقوق المؤلف صدر بامر أمريكى .. !! الحكومات العربية تشجع على تزوير الكتاب !! .	اسلام عفيفى	الحقيقة	٥١	٩٥-٠١-١٤
فتح سوق اليابان .. المزاياوالخطار	منصور ابو العزايم	الاهرام	٥٢	٩٥-٠١-١٤
العالم والجات ومنظمة التجارة العالمية	شريف الشوباشى	الاهرام	٥٤	٩٥-٠١-١٤
البترول .. والجات	حسين عبد الله	العالم اليوم	٥٧	٩٥-٠١-١٤

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (١ -)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تشكيل لجنة قومية لمتابعة مفاوضات نظام الافضليات التجارية بين الدول النامية			
عزت سامى	وطنى	٦١	١٥-٠١-٩٥
الجات والسيادة الوطنية			
لمعى المطيعى	الوفد	٦٣	١٥-٠١-٩٥
اقتصاديات ثقافية			
	الاهرام الاقتصادى	٦٣	١٦-٠١-٩٥
ضغوط امريكية وتخوف يابانى وصراخ فرنسى - مصر وقعت وانضمت .. خلاص !			
	العربى	٦٩	١٦-٠١-٩٥
"جات" .. لمصر !			
على محمود	الاهرام المسائى	٧٠	١٦-٠١-٩٥
دول الخليج مطالبة بزيادة تعاونها الاقتصادى لتتمكن من مواجهة اعباء انضمامها إلى "غات"			
	الحياة	٧١	١٧-٠١-٩٥
"الجات" مقدمة للتطبيع والكتاب المصرى فى خطر			
	الاحرار	٧٣	١٨-٠١-٩٥
كل يوم			
ممتاز القط	الاخبار	٧٥	١٨-٠١-٩٥
ندوة عن آثار "الجات" على سوق التأمين العربية			
	الاهرام	٧٦	١٨-٠١-٩٥
ندوة بالجامعة العربية اليوم حول التأمين وآثار الجات			
	الاهرام	٧٧	١٨-٠١-٩٥
العامل المصرى هل يدفع ثمن "الجات" ؟!			
	البلاغ الجديد	٧٨	١٨-٠١-٩٥
النشر الألكترونى			
مصطفى الصمرانى	الاهرام	٨٠	١٨-٠١-٩٥
الدعوة لاقامة قطاع عربى للتأمين فى مواجهة المنافسة العالمية			
محمد مبروك	الاهرام	٨١	١٩-٠١-٩٥
الاتفاقية تهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى بسبب ارتفاع أسعار الواردات			
حسن القمحاوى	الشعب	٨٢	٢٠-٠١-٩٥
العرب فى ثقافة "الجات"			
مجدى الحسينى	الاهرام	٨٦	٢٠-٠١-٩٥
حكايات عربية			
	الاهرام	٨٧	٢٠-٠١-٩٥

مجلد رقم ٥ - الجات ومصير العرب (١)

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب (١)

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صناعة المنسوجات المصرية افضل فى ظل اتفاقية الجات			
	وطنى	١١٩	٩٥-٠١-٢٩
الجات ومستقبلنا الاقتصادى			
محمد عبدالبديع	الاهرام	١٢٠	٩٥-٠١-٢٩
مشوار (الجات) الويل وسلبياته وايجابياته المتوقعة !			
محمود عبد المنعم مراد	اكتوبر	١٢٢	٩٥-٠١-٢٩
نحن والجات			
	الاهرام الاقتصادى	١٢٧	٩٥-٠١-٣٠
البنك الدولى وانعكاسات جولة اورغواى على الدول النامية			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	١٢٨	٩٥-٠١-٣٠
معرض الكتاب .. وحق المؤلف			
سينوت حليم دوس	الاخبار	١٣٠	٩٥-٠١-٣٠
مخاوف من الاثار المحتملة للتخفيضات الجمركية			
	الاحرار	١٣١	٩٥-٠١-٣١
جريمة اسمها "قانون براءة الاختراع "- مشروع مشبوه لقانون جديد يهدد الامن القومى المصرى			
احمد سيد	الاحرار	١٣٤	٩٥-٠١-٣١
الجات .. والتكامل الاقتصادى العربى أمام رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى مؤتمرهم السادس			
عاطف عبدالله	الاهرام	١٣٦	٩٥-٠٢-٠١
دراسة لخفض تكاليف المكاتب الاستشارية			
	الاهرام	١٣٧	٩٥-٠٢-٠١
توصيات ندوة الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية			
	الاهرام	١٣٨	٩٥-٠٢-٠١
مصر ملتزمة بتخفيض الجمارك وتحرير الخدمات			
محمود الحضرى	الاهالى	١٣٩	٩٥-٠٢-٠١
الأفضليات التجارية الممنوحة للعرب			
	العالم اليوم	١٤٠	٩٥-٠٢-٠١
دول عربية كثيرة تحت خط الجوع واتفاقية الغات ترفع اسعار السلع			
	الحياة	١٤٢	٩٥-٠٢-٠٢
التأثيرات على قطاع الصناعة والزراعة			
	العالم اليوم	١٤٤	٩٥-٠٢-٠٢
المستقبل لمن المنتج أم التاجر ؟ وحقوق الملكية الفكرية			
	الاهرام	١٤٦	٩٥-٠٢-٠٢

مجلد رقم ٥ الجات ومصير العرب

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان			
دعم محدودى الدخل فى ظل اتفاقية الجات			
نجوى عويس	الاخبار	١٨٩	٩٥-٠٢-١٤
ليس تشويها لكنه تصور من وازع دينى			
عماد الغزالى	الوفد	١٩٠	٩٥-٠٢-١٤
مجلس الوزراء يناقش اليوم اتفاقية الجات والعلاقة التجارية			
	الاهرام	١٩٢	٩٥-٠٢-١٥
مجلس الورزراء وافق على اتفافية الجات - الاتفاقية تساهم فى تطوير سياستنا الاقتصادية والتجار			
محمد فتح اللة	الجمهورية	١٩٣	٩٥-٠٢-١٦
إجراءات حكومية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى السعار العاليمة فى ظل تنفيذ الاتفاقية			
مراد عز العرب	الاهرام المسائى	١٩٤	٩٥-٠٢-١٦
مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر إلى "الجات"			
	الاهرام	١٩٥	٩٥-٠٢-١٦
"الجات" تهدد الصناعة الوطنية			
احمد عبد المنعم	الشعب	١٩٨	٩٥-٠٢-١٧
وبدا عصر الجات منذ ٤٨ يوما			
	الاهرام	٢٠١	٩٥-٠٢-١٧
الاخطار القادمة مع الجات : هل نواجهها بالمؤسسات الحالية ام نتحتاج لغيرها ؟ هيكل مقتح لنظام م			
	الاهرام	٢٠٢	٩٥-٠٢-١٧
فترة انتقاليه لتطبيق حتى تتمكن الصناعةالمحلية من المنافسة			
جلال راشد	الجمهورية	٢٠٨	٩٥-٠٢-١٨
ماذا بعد "الجات" ؟			
جلال دويدار	الاخبار	٢١١	٩٥-٠٢-١٩
لماذا التمسح بالدين فى تشويه أعمال احسان ؟			
محمد عبد القدوس	اخبار الادب	٢١٣	٩٥-٠٢-١٩
لا عودة .... للانغلاق ! الجات انفتاح على العالم ولا تهدد انتاجنا الوطنى			
	مايو	٢١٤	٩٥-٠٢-٢٠
مطلوب إنشاء مكتب لبراءات الاختراع			
سلامة حربى	الاهرام المسائى	٢١٥	٩٥-٠٢-٢٠
آليات اجتماعية وليست آلية واحدة			
	الاهرام	٢١٦	٩٥-٠٢-٢٠
ختان نجيب محفوظ و إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس فى الفجالة !			
عادل حمودة	روزاليوسف	٢١٧	٩٥-٠٢-٢٠

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
لجنة قومية			
	الاهرام	١٥٣	٩٥-٠٢-٠٣
التأثيرت على السياسات الاقتصادية			
	العالم اليوم	١٥٣	٩٥-٠٢-٠٤
اتفاقية دورة أورجواى هل توقف حركة تزوير الكتاب المصرى ؟			
صليب بطرس	العالم اليوم	١٥٥	٩٥-٠٢-٠٤
اتفاقية الجات والكتاب المصرى			
صليب بطرس	وطنى	١٥٦	٩٥-٠٢-٠٥
قطار الجات لن يصل محطة صناعة السيارات فى مصر			
عاطف فهيم	العالم اليوم	١٥٨	٩٥-٠٢-٠٥
مصر رئيسا للطراف المتعاقدة فى الجات			
شريف الشوباشى	الاهرام	١٦٣	٩٥-٠٢-٠٥
سوق التأمين خلاف فى نادى الأغنياء ونوادى الفقراء			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	١٦٤	٩٥-٠٢-٠٦
منظمة التجارة العالمية . خارج الأمم المتحدة			
وليد محمود عبد الناصر	الاهرام الاقتصادى	١٧٠	٩٥-٠٢-٠٦
أميركا تطلب الغاء الرسوم الجمركية كشرط لقبول الإمارات ب "الجات" ... وأبو ظبى تطالب بأن يشم			
تاج الدين عبد الحق	الشرق الاوسط	١٧٥	٩٥-٠٢-٠٩
الاعتراضات الاميريكة تمنع الامارات من الانضمام إلى غات			
	الحياة	١٧٧	٩٥-٠٢-١٠
نظام الحكم العالمى الحازم - الاخلال باتفاق الجزء يستوجب عقاب الكل !			
	الاهرام	١٧٨	٩٥-٠٢-١٠
إعادة النظر فى الاتفاقيات التجارية بين مصر وتونس لمواجهة اتفاقية "الجات"			
	الوفد	١٨٣	٩٥-٠٢-١١
مجلس الوزراء يناقش آثار "الجات" الأربعاء			
	الاهرام	١٨٤	٩٥-٠٢-١٢
الانطلاق للانتاج فى زمن الجات			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	١٨٥	٩٥-٠٢-١٢
تلاعب فى "الدروباك" ومصلحة الجمارك آخر من يعلم!			
امال علام	الاهرام	١٨٦	٩٥-٠٢-١٢
ألية اجتماعية لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية			
	الاهرام	١٨٨	٩٥-٠٢-١٤

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مطلبو غنشاء مكتب لبراءاب الاختراع			
سلامة حربى	الاهرام المسائى	٢٢٠	٩٥-٠٢-٢٠
مشروع يحمى حقوق ومصالحهم المادية والأدبية			
عادل الديب	الاهرام	٢٢١	٩٥-٠٢-٢١
د. سرحان : لا تغيير بين رؤساء تحرير مجلات الهيئة			
عماد الغزالى	الوفد	٢٢٢	٩٥-٠٢-٢١
المطالبة بإنشاء مكتب عربى لبراءات الاختراع			
سهير هدايت	الاهرام	٢٢٣	٩٥-٠٢-٢١
١% فقط من الدخل القومى العربى مساهمة قطاع التأمين			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٢٤	٩٥-٠٢-٢١
تأثير إتفاقية الجات على مصر يبحثها مؤتمر دولى بواشنطن			
	الاهرام	٢٢٥	٩٥-٠٢-٢٤
اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب الشهر القادم			
جلال راشد	الجمهورية	٢٢٦	٩٥-٠٢-٢٤
اتفاقية الجات يناقشهامؤتمر دولى عن المشروعات الصغيرة الشهر القادم			
	الحقيقة	٢٢٨	٩٥-٠٢-٢٥
الايزو - ٩٠٠٠ وسيلةولست غاية			
	الاهرام	٢٢٩	٩٥-٠٢-٢٦
حروب الجات			
لمعى المطيعى	الوفد	٢٣٠	٩٥-٠٢-٢٦
البراءات للاختراع الجديد فقط ومنعهاعن كل مايخل بالآداب أو النظام			
عادل الديب	الاهرام	٢٣٢	٩٥-٠٢-٢٦
لجنة مصرية دائمة لمواجهة مخاطر "الجات"			
عاطف فهيم	العالم اليوم	٢٣٣	٩٥-٠٢-٢٧
احسان ينضم للاخوان ويهاجم الشيوعيين بعد وفاته			
حلمى النمنم	الكواكب	٢٣٥	٩٥-٠٢-٢٨
الرزاز يتحايل على "الجات" !!			
	الوفد	٢٤٠	٩٥-٠٢-٢٨
مجلس الشعب يناقش اتفاقية " الجات" هذه الدورة ٥١% من الناتج القومى ينتظر منافسة اجنبية قا			
ماجد عطية	المصور	٢٤١	٩٥-٠٣-٠٣
آلية قومية لإدارة اتفاقية الجات			
	الاهرام	٢٤٦	٩٥-٠٣-٠٣

مجلد رقم ت الجات ومصير العرب

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات .. والحماية اللازمة للسلع المصرية !			
	الاهرام	٣٤٧	٩٥-٠٣-٠٣
مصر .. ومنظمة التجارة العالمية			
صفاء جمال الدين	الاهرام	٣٤٨	٩٥-٠٣-٠٥
أوروبا تغرق فى طوفان هوليوود			
	العالم اليوم	٣٥١	٩٥-٠٣-٠٦
اثر دخول شركات التأمين الأجنبية على سوق التأمين العربى فى ضوء اتفاقية الجات			
زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٣٥٢	٩٥-٠٣-٠٦
الجات فى مناقشات حية بالحزب الحاكم			
نهال شكرى	الاهرام	٣٥٧	٩٥-٠٣-٠٨

منظمة التجارة الدولية تبصر النور اليوم

■ جنيف - أ ف ب - تبصر منظمة التجارة الدولية النور من دون احتفالات كبيرة اليوم في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ في جنيف وستكون بمثابة «الشرطي» المكلف الاشراف على الحركة التجارية في انحاء العالم.

وقد ادى المازق الذي وصلت اليه عملية اختيار رئيس للمنظمة وتراجع الصين عن الانضمام اليها واستمرار الخلافات حول قطاعي النسيج والملاحة الجوية، الى التخفيف نوعاً ما من الحماسة التي سادت في نيسان (ابريل) الماضي لدى توقيع اتفاقات «جولة اوروغواي» التي نصت على تاسيس هذه المنظمة.

وبما ان انطلاق المنظمة ياتي في فترة عيدي الميلاد وراس السنة فان اي احتفال خاص لن يجري في المناسبة داخل مبنى «غات» (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) في مدينة جنيف التي هجرها الآلاف من الموظفين الدوليين بسبب العطلة.

وستتسلم منظمة التجارة الدولية مهامها بشكل تدريجي من هيئات «غات» على ان يعقد مجلسها العام اجتماعه الاول في ٣١ كانون الثاني (يناير) الجاري.

وتشير لوحة برونزية وضعت قبل عشرة أيام الى مكان المنظمة المكلفة توسيع مبدأ التبادل الحر على المستوى العالمي ليشمل قطاعات جديدة من الاقتصاد وتعزيز الية حل الخلافات التجارية الناشئة عن اتفاقات «غات». وستكون منظمة التجارة الدولية منظمة دولية فعلية مكلفة الشؤون التجارية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المكلفين الشؤون النقدية والمالية. وستستمر عملية الانتقال من «غات» الى منظمة التجارة الدولية نحو سنة ستعيش خلاله المؤسستان جنباً الى جنب، مما سيسمح للدول التي لم تبرم بعد اتفاقات «جولة اوروغواي» الافادة موقتاً من الحماية التي تؤمنها «غات».

ومن المقرر ان يتولى المدير العام الحالي لـ «غات» الايرلندي بيتر سذرلند رئاسة المنظمة حتى ١٥ آذار (مارس) المقبل، اذ ان الدول الأعضاء لم تتوصل بعد الى الاختيار بين ثلاثة مرشحين معلنين لرئاسة المنظمة. ومعلوم ان هؤلاء المرشحين هم الايطالي ريناتو روجييرو الذي يؤيده الاوروبيون ودول افريقيا والكاريبي والرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس دوغورتاري الذي يحظى بتأييد الولايات المتحدة ودول اميركا اللاتينية والكوري الجنوبي كيم شول سو الذي تدعمه دول آسيا واستراليا.

كما لم تتمكن الدول الاعضاء في «غات» من الاتفاق على كيفية توزيع المقاعد داخل الهيئة المشرفة على قطاع النسيج والمكلفة السهر على الالغاء التدريجي للاتفاقات العالمية السابقة المبرمة في هذا القطاع تمهيداً لدمجه في نشاطات المنظمة الجديدة.

ويعارض أكبر مستوردي النسيج (الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي) في شكل خاص منح المصدرين (الهند وهونغ كونغ والدول الاعضاء في منظمة جنوب غرب آسيا) مقعد اضافي داخل هذه الهيئة.

كذلك فشل الاوروبيون والاميركيون في التوصل قبل اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ الى اتفاق بينهم في شأن الملاحة الجوية.

وقد ابرم ٧٧ بلداً حتى الآن الاتفاقات المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية أبرزها:

- في اميركا: الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والارجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا.

- في اوروبا: كل الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد الاوروبي اضافة الى الاعضاء الثلاثة الجدد (النمسا وفنلندا والسويد) وهنغاريا وتشيكيا ورومانيا.

- في آسيا والشرق الاقصى: اليابان والهند وباكستان والفيليبين واندونيسيا واستراليا وكوريا الجنوبية وماليزيا وهونغ كونغ وسري لانكا وبنغلادش.

- في افريقيا: نيجيريا وكينيا وجنوب افريقيا.

ولا يزال يتعين على ١٣ دولة سبق ان ابرمت الاتفاقات تسليم الوثائق المتعلقة بذلك رسمياً الى «غات»، ومن بينها بولندا وقطر وفنزويلا فيما يقوم ٣٩ بلداً باجراءات الابرام بينها سويسرا والجزائر ومصر ودولة الامارات العربية المتحدة وتونس واسرائيل وتركيا وقبرص وكويا.

مع الجات .. فاتورة الغذاء المصرى إلى أين ؟ !

عجــز كامل لمحدودى الدخل

بعد ألغاء دعم مستلزمات الإنتاج

اتفاقية الجات بدأت منذ ساعات تجد طريقها إلى التطبيق ويؤكد الخبراء أن فاتورة الغذاء لابد وأن ترتفع .. وخاصة القمح .. الذى تدعمه الحكومة المصرية بـ ١٥٠٠ مليون جنيه سنويا ..

ومع الآثار الجانبية لتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى والتوجه من خلال آليات السوق وفى ظل انخفاض قيمة الجنيه .. يبقى التساؤل الهام أمامنا .. ماذا عن مستقبل الغذاء فى ظل الجات والتقلبات ؟ ! .. وهذا ما يكشفه لنا هذا التحقيق ....

وفى البداية كشف تقرير [illegible] الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٩٤ عن تخفيض التعر[illegible] الجمركية على السلع المصنعة فى ظل اتفاقية الجات بنسبة اجمالية ٤٠ ٪ على ٥ مراحل سنوية ، وبالنسبة للمنتجات الزراعية سوف يتم تحويل الحواجز غير الجمركية الى تعريفة جمركية والتى ستخفضها الدول الصناعية الكبرى بمعدل ٣٦ ٪ على مدى ٦ سنوات وسوف تقوم الدول الصناعية ايضاً بتخفيض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ٢١ ٪ مع خفض الدعم المحلى بنسبة ٢٠ ٪ وسوف تقوم الدول النامية بتخفيض مماثل للتعريفة الجمركية وللدعم لنحو ثلثى ما تقوم به الدول الصناعية فى حين تعفى الدول الأقل نمواً من هذه الإجراءات وهذا سيؤدى إلى تحرير النطاق للتجارة فى السلع والخدمات وتحسين فرص الوصول الى الأسواق وتحرير المنتجات الزراعية لأول مرة وإدخالها ضمن صلاحيات المنظمة ودعم النمو فى الدول النامية عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية بعد الغاء الحواجز الجمركية عليها ومن ثم فان اتساع السوق سيحقق وفرة فى حجم الإنتاج علاوة على مكافحة مشكلة الإغراق والرسوم التعويضية للإعانات .

أضرار المستورد

ويؤكد د . الحسينى بدر ـ أستاذ الاقتصاد الزراعى ـ ان رفع الدعم فى ظل اتفاقية الجات بالنسبة لمستلزمات الإنتاج الزراعى التى تقوم به الدول المصدرة للغذاء وترك المنافسة الحرة لآليات السوق والعرض والطلب سوف يلحق الضرر الكبير للدول المستوردة ومنها مصر بسبب ارتفاع الاسعار العالمية وضخامة واردات العديد منها من المواد الغذائية التى تصل احيانا الى نحو ٢٠ ٪ من اجمالى استيرادها السلعى وهذا سوف يساعد الدول النامية المصدرة للمواد الغذائية وقد لايشجع دولاً اخرى من الدول النامية على زيادة انتاجها من هذه المواد وقد تكون هناك مكاسب او خسائر غير محددة لبعض الدول النامية بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية نتيجة خفض الاعانات المالية للزراعة .

ومن هنا فان التكتل الاقتصادى بين الدول العربية يمثل اداة لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التكافل والتخصص وتقسيم العمل والكفاءات الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا لتنشيط اقتصادها فى الأسواق العالمية .

الأمن القمحى

د . احمد جويلى ـ وزير التموين والتجارة الداخلية وأحد خبراء الاقتصاد الزراعى ـ يؤكد ان مصر سوف تحقق الحد الآمن من

انتاج القمح بعد ان وصل الانتاج الى حوالى ٤,٥ مليون طن مما قلل الاستيراد ووفر مخزونا لدى الوزارة يكفيها عدة شهور وان هناك دعما سنويا لرغيف الخبز يصل الى ١٥٠٠ مليون جنيه وان سياسة الحكومة تتركز على انه لاتناقض بين سياسة الاصلاح الاقتصادى والدعم وقضية الدعم . هى قضية البعد الاجتماعى للسياسة المصرية .

ومن ناحية أخرى أشارت تقارير وزارة البحث العلمى الى استنباط أنواع جديدة من الاقماح البرية التى تقاوم ظروف البيئة المصرية وتتحمل الجفاف والرطوبة والملوحة وتعطى انتاجية كبيرة فى المناطق الصحراوية منها فى الساحل الشمالى وسيناء باعتبار ان القمح سلعة استراتيجية هامة بالنسبة للشعب المصرى .

الواقع المحتوم !

ويرى د . حمدى عبدالعظيم - عميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية فرع طنطا - ان دخول مصر ما يسمى باقتصاد السوق أصبح واقعا مفروضا وهو انعكاس للمتغيرات الاقتصادية والسياسات الدولية بالإضافة إلى ارتباطنا بالاقتصاد العالمى من خلال القروض السابقة والقروض المتلاحقة واعتمادنا القوى على استيراد وسائل مستلزمات الغذاء والغذاء نفسه .. ثم ان تجاوب القرار الاقتصادى المصرى مع متطلبات صندوق النقد الدولى قد سارع إلى حد كبير فى الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحديد برنامج زمنى لذلك وقد انعكست تلك المتغيرات الاقتصادية المصرية على الزراعة بخاصة ان سياسات الدعم التى بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية تطورت فى نهاية الخمسينات وأوائل الستينات الى ان تلعب الدولة دور الكفيل العام وكان من متطلبات تلك السياسة دعم العديد من وسائل مستلزمات الإنتاج بالإضافة الى دعم عدد كبير من السلع والمنتجات النهائية وذلك لضمان احداث توازن فى عملية التنمية الشاملة والسريعة فى ذلك الوقت ومنعا لحدوث التضخم والذى يعد احدى النتائج السلبية لعملية تركيز الموارد فى عمليات التنمية بالإضافة إلى رغبة الحكومة فى احداث توازن معقول بين الأجور والأسعار .

فوائد البنوك

وحذر د . حمدى من ارتفاع فوائد البنوك التجارية والمتخصصة بصفة عامة وبنك التنمية والائتمان الزراعى بصفة خاصة من تأثيرها على الزراعة المصرية وخاصة ان قطاع الزراعة يعتمد منذ ٤٠ عاما على دعم وسائل الإنتاج والقروض الزراعية النقدية ومن هناك فان تحويل بنك التنمية الى بنك تجارى سيؤدى إلى خطورة بالغة لمستلزمات الإنتاج .. وقد كشفت التجارب عن أن تقلص دور القطاع العام وبيع جزء كبير منه للقطاع الخاص سيؤدى حتماً إلى تقليص الدور الاجتماعى للأسعار لأن

القطاع العام كان يمد التعاونيات الزراعية بالعديد من وسائل ومستلزمات الإنتاج باسعار اقتصادية .. كما ان دخول القطاع الخاص فى المنافسة ادى إلى ارتفاع اسعار مستلزمات الإنتاج .

ماذا نفعل ؟

ومن هنا فان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى وسياسة التحرير الاقتصادى واعتماد على ما يسمى باقتصاد السوق سوف ينعكس على الإنتاج الزراعى بصورة عامة وعلى المنظمات التعاونية بصورة خاصة كما ان متطلبات تحرير الاقتصاد المصرى يجب ان تمتد لتشمل كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية منعاً لحدوث اختلالات هيكلية قد تؤدى فى المستقبل الى تعقيد واعاقة عملية التحرير والاعتماد وعلى سياسة آليات السوق فى الإنتاج والخدمات .

وعلى الدولة وهى تمضى فى سياستها لتحرير الاقتصاد القومى والغاء الدعم ان تضع فى اعتبارها بصورة جادة ان الانتاج الزراعى له طبيعة خاصة فى مصر وان تحقيق الأمن الغذائى له متطلباته فى كافة انظمة العالم ومن هنا يجب على الحكومة تركيز الاهتمام فى تنمية التعاونيات الزراعية وبخاصة فى مجال التوسع الأفقى .

واشار د . حمدى عبدالعظيم الى ارتفاع فاتورة الغذاء فى ظل اتفاقية الجات نتيجة تقلبات الأسعار فى السوق العالمية ومما يزيد من الأعباء ان الاقتصاد المصرى يعانى من اختلال شديد فى توازنه الاقتصادى ويتمثل فى ان حجم مواردنا المتاحة ذاتياً أقل بكثير من احتياجاتنا الفعلية مما ترتب على ذلك عجز مستمر فى ميزان المدفوعات وتزايد فى نسبة الديون الخارجية ووجود تضخم فى الداخل وما يسببه من تشويه هيكل توزيع الدخل القومى فى انحراف اتجاهات الاستثمار من ضغوط اجتماعية على محدودى الدخل وخلل فى سوق العمل .

تنمية سيناء لمواجهة الشرق أوسطية والجات



سعيد شلش

تضمنت اتفاقيات الجات والتى تم توقيعها بموافقة ١١٧دولة العديد من ضوابط الاستثمار المرتبطة بالتجارة، ومن اجل الاسراع لمسايرة التطور الخطيرالذى يحكم النظام الاقتصادى العالمى الجديد والذى يحتاج الى تغيير شامل، ان نبدأ فى مصر بالقطاعات التى لها مركز تنافس بالمقارنة بالدول الاخرى وهو قطاع السياحة خاصة سيناء الواقعة على الحدود مع السوق الشرق اوسطية القائمة بين الاردن واسرائيل وفلسطين. فالمرحلة القادمة التى تعكس السلام فى دول المنطقة ستؤدى الى حتمية التعاون المشترك بين الاردن واسرائيل وفلسطين وخلق واقع اقتصادى كما يؤكد ضرورة التعاون من خلال شمال وجنوب سيناء باعتبار شمال سيناء والتى تقع على ساحل البحرالابيض وتنتهى حدودها برفح المصرية بجوار غزة وفلسطين والتى سوف تشهد تنمية فى مختلف المجالات وسوف يقطن بها اكثر من مليون نسمة من عرب فلسطين سوف يكون التحرك التلقائى لهم لقضاء اجازاتهم بالمنطقة من العريش حتى رفح.

فى دراسة اعدها السيد عبدالحميد فرغلى العضو المنتدب للنشاط السياحى بالشركة القابضة يرشح المنطقة من العريش حتى رفح المصرية لتكون منطقة حرة. وتخطط لاقامة المشروعات السياحية والصناعات المناسبة خاصة وان كافة مقومات التجارة العالمية قائمة بتلك المنطقة من موانى ومطارات، ويرى فرغلى ان تقوم هيئة التنمية السياحية بالتعاون مع محافظة شمال سيناء والوزارات الاخرى المعنية بالدراسة ووضع التخطيط العلمى للمنطقة بين العريش ورفح المصرية.

وتوصي الدراسة بضرورة فتح مطار النقب للطيران ليخدم كل من مصر واسرائيل حيث انه كان في الماضي المطار الرئيسي الذي ينقل السائحين لتلك المنطقة وسوف يؤدي الى تشغيل المشروعات الفندقية والسياحية خاصة بين طابا ونويبع والتي لا تخدمها اية مطارات في المرحلة الحالية، والاسراع في ربط جنوب سيناء بشمال سيناء بفتح طريق الحدود الذي يمر بجوار الحدود المصرية الاسرائيلية من طابا حتى رفح وبذلك يكون قد تم ربط جنوب سيناء بشمال سيناء وتم ربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر وبالتالي، التنمية المتكاملة لمحافظتي جنوب سيناء وشمال سيناء وربطها بدول المنطقة والتعاون لاقامة ميناء بالقرب من طابا قريب من مطار النقب في مواجهة مطار النقب يمكن ان يكون تجاريا سياحيا او سياحيا فقط لتقصير المسافة التي تقطعها العبارات للوصول الى العقبة من ميناء نويبع الحالي وبالتالي تنشيط السياحة العربية لخدمة كل من مصر والاردن وفلسطين واسرائيل، وبالتالي تأتي الاستراتيجية الخاصة بالتعاون الفني بفتح الطرق والمطارات والموانى في المرتبة الاولى من التعاون الفني والذي يؤكد نجاح التعاون الاقتصادي بمختلف مجالاته بما فيها السياحة وكذلك يؤدي الى تنمية ناجحة لتلك المنطقة الحيوية، فيمكن التعاون في مجالات الكهرباء ومحطات تحلية المياه والزراعة والصيد بين البلدين وذلك على ضوء ما تحدده الجهات المسئولة والمختصة بهذه المجالات.

وتمثل محافظة جنوب سيناء وخليج العقبة والذي يمثل مستقبل مصر السياحي ومازال يحتوي على الكثير من المواقع التي تحتاج الى تنمية على المستوى العالمي وضخ استثمارات ضخمة يراعى فيها الابتعاد عن المضاربات يمكن ان يكون موضوع التعاون المشترك من خلال تكوين الشركات الاستثمارية من دول المنطقة وبشرط الاتقتصر داخل مصر فقط. إنما تمتد الى مواقع الدول الاخرى لتحقيق الهدف من التعاون ونقل الخبرة.

ويجب ان تتضمن خطة التنمية السياحية والتعاون للمناطق السياحية الاربعة الواقعة على خليج العقبة والسويس وقناة السويس وبحيراتها والبحر الابيض المتوسط وان تحدد اهدافها للسنوات القادمة كالاتي

١. تنمية مناطق كبيرة قادرة على المنافسة للمستوى العالمي للسياحة على امتداد خليج العقبة وكذلك بمحاذاة قناة السويس وشواطيء البحر الابيض المتوسط من السويس حتى رفح، مع ضرورة وجود التخطيط الكامل لهذه الشواطيء ومنع تمليك المواقع الهامة لاقامة مشروعات هزيلة ضعيفة لا تقوى على المنافسة للدول التي سبقتنا في هذا النوع من السياحة

٢. انشاء قرى سياحية لقضاء الاجازات على خليج السويس والبحيرات المرة

وشواطىء شمال سيناء وقناة السويس لجذب دول المنطقة والمصريين لقضاء اجازاتهم بهما خاصة بعد ان تحولت معظم المصايف التقليدية الى مناطق سكنية وفقدت اهميتها ولم تصبح هى المفضلة مع وجود فرص للتمليك للشاليهات والفيلات والشقق والادارة نيابة عن الملاك.

٣ـ توفير الخدمات التى يحتاج اليها السياح القادمون من دول المنطقة ومن المصريين والاجانب المقيمين بمصر لقضاء يوم او عطلة نهاية الاسبوع بالنسبة للسياحة الداخلية القادمة من القاهرة والدلتا ومنطقة قناة السويس.

٤ـ وضع برامج للسياحة الدينية والثقافية بجوار السياحة الترفيهية للزوار من المصريين والاجانب للتعرف على المزارات الهامة مع توضيح الطرق المؤدية اليها والاكثار من علامات الارشاد بالطرق المؤدية اليها والى الوديان والواحات المختلفة والتى لم تنل حظها من الاعلام السياحى.

وسوف تسهم رحلات الشارتر مساهمة كبيرة فى نقل الحركة السياحية من مختلف دول العالم الى سيناء ومحافظة جنوب سيناء مزودة بمطارات لهبوط الطائرات بشرم الشيخ وكاترين والطور وابو رديس وجارى تطوير مطار شرم الشيخ والطور مع ضرورة اعادة افتتاح مطار النقب اكبر مطارات سيناء واهمها واستعمال مطار نويبع كمطار مدنى لاهمية موقعه وقربه للدول العربية والاجنبية بعد الموقع المميز لمدينة نويبع بعد افتتاح الميناء وتشغيل طريق الوسط، وسوف تخدم مطار النقب الحركة السياحية لدول المنطقة.

ونرى ان توجه الاستثمارات السياحية الى منطقة خليج العقبة فى المرحلة الاولى، حتى يتم استكمال تنميته وتسويقه عالميا ولاتبددمواردنا المحدودة فى الانتشار بالمناطق الثلاث الاخرى وبذلك تكون غير قادرين على وجود تنمية مدروسة لسيناء، اما لو بدانا بخليج العقبة وتم استكمال استثماراته السياحية ونجحنا فى تسويقه عالميا ننتقل للمنطقة الثانية وهى سانت كاترين ووسط سيناء ثم المنطقة بين رمانة ورفح ثم المنطقة بين عيون موسى حتى رمانة وبذلك تكون لمصر استراتيجية مدروسة للتنمية السياحية لاتؤدى الى ضياع وتبديد مواردها المحددة.

وفى حالة السماح للعرب والاجانب بالاستثمار فى سيناء يجب اصدار القوانين المنظمة والتى يجب ان تنص على ان لا تباع الاراضى وانما يتم تاجيرها للاستغلال لمدة خمسين عاما او مائة عام حسب استراتيجية الموقع واهميته وهذا النظام يتبع فى اكثر الدول تقدما

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٥

سوق التأمين

أضخم تجمع تأميني تشهده القاهرة في يناير الحالي عن :

إتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية

إشراف:
زينب إبراهيم

تشهد القاهرة فى ١٨ يناير الحالى اضخم تجمع تامينى حيث تستضيف جامعة الدول العربية بقاعة اجتماعاتها الكبرى بمقر الامانة العامة بالقاهرة ندوة «اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التامين العربية» التى ينظمها الاتحاد العام العربى للتامين بالتعاون مع الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.

صرح بذلك السيد حسين البنهانى الأمين العام للاتحاد العام العربى للتامين واضاف ان هذه الندوة تستهدف دراسة آثار اتفاقية الجات على صناعة التامين العربية وسبل التعامل معها لتعزيز المركز التنافسى لشركات التامين واعادة التامين العربية فى ظل حرية النفاذ للاسواق.

وقال السيد حسين البنهانى : ان عقد هذه الندوة جاء بمبادرة من المؤتمر العام للاتحاد العام العربى للتامين خلال انعقاده بمدينة مراكش بالمغرب فى مايو الماضى وتحقيقا لاهدافه المتمثلة فى العمل على ابراز سوق التامين العربى باعتباره كيانا متميزا وموحدا فى المجالات الدولية.

واضاف : ان الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية سوف يفتتح هذه الندوة مع رئيس الاتحاد العام العربى للتامين والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

كما سيحضر حفل الافتتاح السفراء العرب بمصر والمندوبون الدائمون لدى جامعة الدول العربية ولفيف من قيادات منظمات العمل العربى المشترك والاتحادات العربية والدولية وغرف التجارة والصناعة والمصارف والبنوك العربية والمشتركة وشركات الاستثمار المشتركة وخبراء دوليون من منظمة الاونكتاد والجات ..

كما ستشهد الندوة ايضا

مشاركة عربية واسعة على المستوى الحكومي من مراقبي التامين العرب الذين يعقدون اجتماعهم الثاني هذا العام متزامنا مع انعقاد الندوة بجانب نخبة من كبار رجال الاعمال والمال والاقتصاد.

وسياتي في مقدمة المشاركين قادة صناعة التامين في الوطن العربي ليس فقط في فعاليات الندوة بل ايضا للمشاركة في اجتماعات مجلس الاتحاد العام العربي للتامين. المتزامنة مع موعد انعقاد الندوة الذي يضم ممثلين عن جميع الدول العربية حيث يضم الاتحاد في عضويته كل شركات التامين واعادة التامين في الوطن العربي والتي تجاوز عددها ١٩٠ شركة.

كيفية التعامل مع الجات ؟

وقال الامين العام للاتحاد العام العربي للتامين : بعد ٨ سنوات من المفاوضات انتهت جولة اوروجواي بتوقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات في ابريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش والتي اتسعت لتشمل تحرير التجارة في مجال الخدمات وفي مقدمتها التامين والبنوك ، ولان الدول الصناعية تدخل عالم تحرير التجارة الخارجية . وقد اكتملت لها مقومات التكتل والتجمع الاقتصادي مع تمتع منتجاتها وخدماتها بجودة عالية تمكنها من الوقوف امام المنافسة الدولية التي تقوم على الكفاءة الاقتصادية والتكنولوجية . فان الامر يتطلب منا ضرورة التعامل مع اتفاقية الجات بوعي وادراك وهذا يتحقق من خلال التعرف على الاتفاقية واثارها على الاقتصاد العربي بهدف تعظيم مكتسباته والتقليل بقدر الامكان من تاثيراتها السلبية عليه، من هذا المنطلق كان الاهتمام بهذا الموضوع من الامين العام لجامعة الدول العربية ودعوته للاتحادات والمنظمات العربية لتقييم الاثار التي يمكن ان تنتج عن تطبيق بنود الاتفاقية الجديدة ووضع تصور لكيفية التعامل معها مستفيدين من السقوف الزمنية التي حددتها الاتفاقية ثم اهتمام المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتامين الذي انعقد في مايو الماضي في مراكش وقراره عقد ندوة حول اتفاقية الجات واثارها على صناعة التامين العربية .. ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (الدورة ٥٤ في سبتمبر الماضي) ودعوته للمنظمات والاتحادات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة في دراسة الاثار المتوقعة لاتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية العربية كل في مجال تخصصه.

برنامج عمل الندوة

وعن اهداف وبرنامج عمل الندوة يقول السيد حسين البنهاني : يتضمن برنامج الندوة تسعة مجالات هي :-

- ☐ تعريف العاملين في صناعة التامين باتفاقيات الجات مع التركيز على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
- ☐ عرض تحليلي لبنود الاتفاقية والخدمات المالية والتامينية.
- ☐ التعريف بالمركز التنافسي لشركات التامين واعادة التامين العربية في ظل حرية النفاذ للاسواق.
- ☐ قياس المخاطر والخسائر المتوقعة في ظل اتفاقية الجات في اسواق التامين العربية.
- ☐ كيفية الاستفادة من الاستثناءات والسقوف الزمنية التي تتيحها الاتفاقية.
- ☐ كيفية استفادة الدول المنضمة لاتفاقية الجات من المزايا التي توفرها الاتفاقيات
- ☐ كيفية الحد من الاثار السلبية لهذه الاتفاقيات.
- ☐ كيفية تفعيل الاتفاقيات العربية الجماعية لتعظيم المكاسب وتقليل

الخسائر عند تطبيق اتفاقيات الجات

□ طرح استراتيجيات جديدة للتعامل مع صناعة التأمين وإعادة التأمين العربية فى ظل آليات اتفاقية الجات.

٥ جلسات و ٧ ابحاث

وتتضمن الجلسة الافتتاحية للندوة كلمات للامين العام لجامعة الدول العربية، ولرئيس الاتحاد العام العربى للتامين ولوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بمصر وللامين العام للاتحاد العام العربى للتامين وللامين العام المساعد للشئون الاقتصادية.

وقال السيد حسين البنهانى ان الندوة تتضمن خمس جلسات تشتمل على سبعة ابحاث .. ففى الجلسة الأولى للندوة يلقى الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية بحثا عن التعريف باتفاقية الجات، ثم يلقى الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة والتجارة الاردنى «سابقا» بحثا عن التعريف باتفاقية الجات مع التركيز على قطاع التامين.

وتشتمل الجلسة الثانية للندوة على بحث عن الوضع الحالى لصناعة التامين العربية اعده السيد خيرى سليم نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية للرقابة على التامين. وتتضمن الجلسة الثالثة للندوة بحثين الأولى عن الدور الاقتصادى للتامين العربى فى اطار العمل العربى المشترك ويلقيه الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار والدكتور فريد النجار الخبير الاستشارى بالادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية .. والبحث الثانى عن اثر دخول الشركات الاجنبية للتامين على سوق التامين واعادة التامين العربى فى ضوء اتفاقية الجات اعده السيد نور الدين عبدالله نور الدين مستشار المجموعة العربية للتامين (اريج)

استراتيجيات التامين العربى

وتشتمل الجلسة الرابعة للندوة على بحث عن استراتيجيات التامين العربى فى التعامل مع الجات من حيث [التسويق - المنافسة - الاسعار] اعده السيد حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتامين ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة العربية الدولية للتامين. كما تتضمن الجلسة الخامسة والاخيرة للندوة بحثا عن استراتيجيات التامين العربى فى التعامل مع الجات من حيث [التمويل والتنظيم - اعادة الهيكلة - التشريعات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٥

والرقابة] اعدته الدكتورة زليخة الناصري مدير التامينات والاحتياط الاجتماعي بوزارة المالية بالمغرب.

كما تشتمل الندوة ايضا على اجراء مناقشات عقب كل بحث.

بدء عمل منظمة التجارة العالمية بدلا من «الجات»

كتبت . صفاء جمال الدين:

بدأت أمس منظمة التجارة العالمية (WTO) عملها لتحل محل السكرتارية العامة للجات، وذلك بصفة رسمية.

وصرح كمال الدين على رزق وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجارى بأن بيتر سيزرلاند السكرتير العام بدءا للجات «منظمة التعريفة والتجارة العالمية» سيرأس المنظمة الجديدة حتى أول مارس ١٩٩٥ إلى حين اختيار مرشح آخر.

وقد تقدمت مجموعة جديدة من الدول للانضمام للمنظمة ومن المتوقع الموافقة على انضمام عدد آخر من الدول إلى المنظمة الجديدة وبالتالى توسيع عضويتها التى تبلغ حاليا ١٢٥ دولة.

وأضاف إن الفترة القادمة ستشهد قيام العديد من دول الجات السابقة باتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة التى تكفل وضع نتائج جولة أورجواى، موضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ اجراءات تقييدية تتعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقات، كذلك سوف ينشأ نوع من التعاون والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية والوكالات الاقتصادية المتخصصة الأخرى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بما يحقق وجود ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمى وهى التجارة والنقد والتمويل.

واشار رئيس التمثيل التجارى إلى أن الفترة القادمة من العام الجديد ستشهد مناقشة موضوعات مهمة من خلال منظمة التجارة الدولية منها موضوع البيئة وعلاقتها بالتجارة، وذلك فى اطار توصيات مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى البرازيل فى مايو الماضى فضلا عن مناقشة موضوعات العمالة وحل مشاكل البطالة التى تهدد كلا من العالم النامى والمتقدم على السواء.

ومن المتوقع أن يؤدى انشاء هذه المنظمة إلى تنشيط الاقتصاد العالمى والتأثير ايجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية وفتح آفاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا بما ينعكس ايجابيا على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة.

ومن ناحية أخرى قال رئيس التمثيل التجارى ان العام الحالى سيشهد بدء مفاوضات الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى والتى من المتوقع ان تستمر لمدة ١٨ شهرا وتسفر عن اتفاق تعاون اقتصادى وفنى، والذى يتوقع ان يحقق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة لمصر. وقد تؤدى هذه المفاوضات إلى انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبى.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

منظمة التجارة العالمية

اخيرا وبعد مضى حوالى نصف قرن على تاسيس المنظمات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، تم تدشين منظمة التجارة العالمية، حيث سيصبح للتجارة الدولية مؤسسة فعلية خاصة بها، ذات سلطات واسعة وتحل محل الأمانة العامة للتعريفات والتجارة «الجات» والتى كانت قد تشكلت كهيئة مؤقتة للتجارة الدولية فى عام ١٩٤٧.

ويأتى إنشاء هذه المنظمة تتويجا لجهود دورة اورجواى، وبالتالى ستكون مسئولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وتشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بها، والاتفاقات الموقعة فى اطار الجولة وعددها ٢٨ اتفاقية.

وهناك رغبة فى ان يؤدى انشاء هذه المنظمة الى زوال الظلم والتوترات التجارية السائدة على الساحة الدولية، خاصة الممارسات التجارية غير العادلة التى تمارسها الشركات متعددة الجنسيات فى التجارة الدولية وبالتالى ستختبر فاعلية المنظمة على مستويين اولهما على صعيد تسوية الخلافات ووتيرة متابعة المفاوضات متعددة الاطراف حول المواضيع التى لم تدرج فى اطار الاتفاقية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وتحركات القوى العاملة، كما ستشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بطريقة اكثر شمولا مما كانت تفعله الجات.

ومن هنا سيصبح على العالم الثالث عبء المشاركة الايجابية فى اعمال هذه المنظمة ، بغية تعديل المسار وايقاف اية محاولات غريبة للسير بها بما يخدم مصالح مجموعة معينة دون اخرى، اى انها يجب ان تكون بمثابة منتدى عالمى للتجارة الدولية، يهدف الى تسهيل انتقال حركة السلع والبضائع والخدمات بين الاقطار المختلفة دون اية تفرقة تذكر.

الوزير المصرى المفوض بجنيف

النظام المتكامل لفض المنازعات أحد المزايا الرئيسية لاتفاقية الجات (٥)

تناولنا فى العدد السابق الجزء الاول من تقييم الوزير المفوض المصرى بجنيف. الدكتورة ماجدة شاهين. لاتفاقية الجات وكيفية تأثير تلك الاتفاقية على أوضاع الاقتصاد المصرى وتواصل صفحة موارد وتنمية اليوم نشر الجزء الثانى من التحليل وهو يتناول موضوعات الزراعة وتقييم للنظام الموحد لفض المنازعات الذى تتضمن اتفاقية الجات بالاضافة الى تناول موضوع التجارة والبيئة وتأثيراته المتشابكة والمعقدة.

تقول الدكتورة ماجدة شاهين من الآثار المتوقعة ايضا لتطبيق برنامج الاصلاح الزراعى هو تآكل الافضليات التى كانت تتمتع بها العديد من الدول فى تجارتها لاسيما مع المجموعة الاوروبية ومن بينها مصر ولنضرب مثلا على ذلك فان مصر كانت تتمتع بخفض جمركى بنسبة ٤٠٪ على صادراتها من البطاطس الى المجموعة الاوروبية.

وفى ظل الاتفاقية ستقوم المجموعة الأوروبية بموجب التزاماتها بفتح أسواقها وتحسين فرص النفاذ اليها بخفض رسومها الجمركية بنسبة ٣٦٪،ومايعنى ذلك من تأثير على خفض الميزة النسبية التى كانت تتمتع بها مصر من خفض جمركى استثنائى فى ضوء اتفاقيتها مع المجموعة .

ولاشك انه يقع على عاتقنا دراسة كافة هذه الجوانب فى ضوء تفاوضنا مع المجموعة الأوروبية حول اتفاقية الشراكة الجديدة.

كما أنه يجب الا يغيب عن أذهاننا ماشهدناه مؤخرا فى اطار الجات من الزام مجموعة الدول الأعضاء فيما يعرف بال ACP بطلب استثناءمن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية من المزايا الاضافية الممنوحة لها من قبل المجموعة الأوروبية فى ضوء الاتفاقية المبرمة معها، وتتحدد فترة هذه الاستثناء بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى، ويبقى التساؤل مطروحا اذا ماكان سيصبح هذا هو التقليد المعمول به فى اطار المنظمة الجديدة مستقبلا،وتأثير ذلك على الاتفاقيات التى تمنح أفضليات إستثنائية للدول.

النقطة الرابعة:

وترتبط النقطة الرابعة بما سبق أن أشرنا اليه من اهتمام الدول المتقدمة بوضع الموضوعات الجديدة لاسيما تلك الخاصة باتفاقية التجارة فى الخدمات واوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، لما تتمتع به هذه المنظمة من قوة الزامية فعلية متمثلة فيما يعرف بالنظام الموحد لفض المنازعات وعلينا أن نتوقف قليلا عند هذه النقطة حيث تضاربت الآراء والأقوال بشأنها كثيرا، وركز البعض على المخاطر والمخاوف الناجمة عن مثل هذا النظام، لاسيما فى اطار ماتردد من قوة النظام فى الردع المتبادل

بما يعنى ان اخفاق الدول فى تطبيق التزاماتها فى اطار اتفاقية أوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية مثلا، قد يدفع الى توقيع عقوبات عليها فى مجال صادراتها من المنسوجات والملابس أو صادراتها الزراعية مثلا، فضلا عن ضعف قدرة الدول النامية نفسها فى استخدام مثل هذا النظام.

غير أننا نسارع بالقول أن هذا يعتبر تبسيطا مبالغا فيه للأمور، فان الاتفاقية وان كانت تسمح بتطبيق مايعرف بالردع المتبادل، الا أن مثل هذا الاجراء محكوم وعليه ضوابط صارمة، فضلا عن أن الدول النامية هى الأخرى لديها القدرة على استخدام هذا النظام فى مجالات تؤثر بالفعل على مصالح الدول المتقدمة، مثل قطاع الخدمات وغيره.

وفى نظرى، يعتبر النظام التكامل أو المحدد لفض المنازعات أحد المزايا الرئيسية فى اطار اتفاقية جولة أورجواى وفى الأدوات المستخدمة من قبل المنظمة الجديدة، ويرجع ذلك الى عدد من الأسباب الرئيسية نذكر منها:

١ ـ المساواة فى فرض الالتزامات والضوابط على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والتزامها بالتطبيق، وممامن شك أن هذا النظام ـ اذا أحسن تطبيقه واستخدامه دون تحيز أو ضغوط أو مناورات سياسية ـ من شأنه حماية الدول النامية فى النظام التجارى الجديد والوقوف بجانبها فى حسم النزاعات بينها وبين الدول التجارية الكبرى حفاظا على حقوقها.

ولاشك أن هذا فى حد ذاته يعتبر نقطة ايجابية ضخمة للدول النامية، لاسيما اذا ماقورنت هذه المنظمة بقرينتها بالنسبة للصندوق الدولى، فانه على الرغم أنه من المفروض امتداد القوة الالزامية للصندوق على الدول المتقدمة أيضا بمقتضى الدور المنوط به فى الاشراف متعدد الأطراف ،على السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدى الدولى، فان ذلك لايحدث قط، وأن قوته قاصرة على فرض سياسته على الدول النامية بما له من قوة ضغط ومساومة عليها.

٢ ـ تقوية ودعم الية تسوية المنازعات التى كان معمولا بها فى اطار الجات، من خلال ادخال سلسلة من القواعد والاجراءات الجديدة من حيث:

أ ـ ضمان لأية دولة شاكية صغيرة كانت أم كبيرة حق تشكيل فريق خبراء PANEL للحكم فى النزاع.

ب ـ متى تشكل هذا الفريق يمضى فى عمله وفقا لمراحل متتالية محددة سلفا وتبعا لجدول زمنى واضح.

ج ـ متى بدأ النزاع وتشكيل فريق الخبراء لايستطيع أى طرف أن يؤخر صدور القرار أو أن يؤجله، وكثيرا ماكانت الدول المتقدمة تتنصل من تنفيذ أحكام فريق الخبراء وترفضه.

د ـ تلقائية التطبيق متى أصدر فريق الخبراء حكمه يصبح واجب النفاذ دون مماطلة الا اذا تم رفضه بالاجماع، وهو أمر غير محتمل على الاطلاق، وللدولة الحق فى الاستئناف من خلال مايعرف وأن حكمه يصبح نهائيا.

٣ ـ كذلك يجب الاشارة الى دور المنظمة فى محاسبة الدول المتقدمة والنامية بالنسبة للسياسات التجارية التى تتبعها من خلال الية متابعة السياسات والمعروفة باسم

فى إطار استعداد مصر لتنفيذ اتفاقية الجات

دراسة التزامات ٧٠ دولة فى مجال البنوك..



د. يسرى مصطفى

فى إطار الإستعدادات الحالية التى تقوم بها مصر و الخاصة بتقييم اتفاقية الجات ودراسة جداول الالتزامات التى قدمتها الدول المختلفة المشتركة فى الاتفاقية يقوم المعهد المصرفى حالياً بدراسة التزامات الدول فى مجال الخدمات المالية والبنوك وأكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي - والذى يقوم بالدراسة حاليا - إن معرفة وتقييم جداول تنازلات الدول المختلفة المشتركة فى الاتفاقية فيما يتعلق بالبنوك سوف يتيح لمصر الاستفادة من الفرص المتاحة فى ذلك المجال الحيوى والهام خاصة وأن مصر بها خبرات كبيرة فى هذا المجال وسبقت العديد من الدول فى تحرير قطاع البنوك وتعديل القوانين الخاصة به وذلك فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى والذى يتم تنفيذه منذ عدة سنوات من جهة أخرى أكد الدكتور يسرى مصطفي: أن جمعية تحليل السياسات سوف تقوم خلال الأيام القليلة القادمة بعقد ندوة موسعة بمحافظة الفيوم وذلك لمناقشة وتقييم اتفاقية الجات وكيفية الاستفادة منها..

■ مع تنفيذ اتفاقية «الجات»

الأقمشة والملابس الجاهزة فى قائمة الحظر حتى عام ٩٨

تبدأ مصر خلال هذا الشهر فى اتخاذ الاجراءات التنفيذية لاتفاقية «الجات» التى بدأ العمل بها مع بداية العام الحالى والتى تتضمن ازالة الحواجز والقيود أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول الاعضاء حيث انتهت وزارة الاقتصاد من اعداد الصيغة النهائية لالتزامات مصر فى الاتفاقية اضافة الى اعداد مشروع جديد لحماية المنتج المحلى فى ظل ظروف تحرير التجارة الخارجية.

وقد تضمنت الاتفاقية عدة التزامات جاء فى مقدمتها خفض الرسوم الجمركية من خلال برنامج زمنى يصل الى ١٠ سنوات مع منح مصر فرصة لتحرير استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة من خلال برنامج يبدأ فى عام ١٩٩٨ وينتهى حتى عام ٢٠٠٢ وقد أعطى هذا البرنامج فرصة مدتها ٣ سنوات تبدأ من العام الحالى لاعادة النظر فى الصناعة المصرية من المنسوجات بهدف رفع جودتها وتقليل التكلفة الانتاجية.

كما تضمنت الاتفاقية عدة مزايا اخرى يأتى فى مقدمتها تحرير مجالات الخدمات واستقدام الأيدى العاملة حيث تستطيع مصر من خلال هذه الاتفاقية فتح فرص عمل جديدة للايدى العاملة المصرية فى الدول الاعضاء.

ولمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية مع بدء تنفيذ اتفاقية الجات يصدر خلال الايام القليلة القادمة قرارا جمهوريا بانشاء اول جهاز من نوعه فى دول العالم الثالث لمكافحة اساليب الاغراق والدعم السلعى فى ظل تحرير التجارة الخارجية ويتضمن النظام الأساسى للجهاز القيام باجراء التحقيقات فى الشكاوى التى يتقدم بها المنتجون فى حالة تعرض منتجاتهم لضرر بسبب استيراد السلع المثيلة. وصرح السيد ابو القمصان مدير عام الاستيراد بقطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد بأن الجهاز سوف يقوم بالاستماع الى أطراف النزاع وإعداد تقرير نهائى حول آثار الاستيراد على الانتاج المحلى ويرفع الى وزير الاقتصاد الذى يتخذ الاجراءات العقابية اللازمة فى هذا الشأن خلال فترة محددة وتتضمن هذه العقوبات فرض رسوم تعويضية على السلع التى يثبت أنها تدخل السوق بأسعار تقل عن سعرها الحقيقى.

وعلم مندوب الاهرام المسائى ان الحكومة سوف تحيل مشروع اجراءات تحرير التجارة الخارجية الذى يضم التزامات مصر فى اتفاقية الجات الى مجلس الشعب فى الاسبوع القادم للتصديق عليه وقد تضمن المشروع عدة إجراءات هامة فى مقدمتها خفض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٢٥٪ من مستواها الحالى على مدى ١٠ سنوات تبدأ من العام الحالى وحتى عام ٢٠٠٥ بمعدل خفض ٢.٥٪ سنويا كما سيتم تثبيت الرسوم الجمركية على السلع الصناعية عند ٤٠٪ مع بداية عام ٢٠٠٠

وعلم المندوب ان التزامات مصر تتضمن ايضا رفع حظر استيراد الأقمشة مع بداية عام ١٩٩٨ والمصنوعات النسيجية والملابس الجاهزة مع بداية عام ٢٠٠٢ وأعطت الاتفاقية لمصر حق فرض رسوم جمركية على الواردات من المنسوجات والملابس والمصنوعات النسيجية تزيد بنسبة تتراوح مابين ٥ ـ ١٠٪ من الالتزامات التى يتضمنها برنامج الاصلاح الاقتصادى مع المؤسسات الدولية اعتبارا من عام ١٩٩٥

كما تضمنت المزايا التى توفرها الاتفاقية لمصر حق رفع الحد الاقصى للرسوم الجمركية الى ٨٠٪ مع حلول عام ٢٠٠٤

ومن المقرر ان يصل القاهرة يوم الجمعة القادم خبير من منظمة التجارة الدولية لمراجعة النصوص التى يتضمنها المشروع المصرى لمكافحة الاغراق والدعم فى ظل تنفيذ اتفاقية الجات.

علی محمود

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥
المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مطلوب تنسيق عربى بين البلدان العربية المنضمة لمنظمة التجارة الدولية

كتب ـ عاطف عبدالله:

طالب د. جعفر عبدالسلام أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة الأزهر بضرورة وجود تنسيق بين البلدان العربية المنضمة لمنظمة التجارة الدولية. وأضاف ان هذا التنسيق من شأنه أن يدعم المصالح العربية ولن يتأتى ذلك بشكل فردى وإنما فى صورة جماعية. وكانت منظمة التجارة الدولية قد أبصرت النور فى أول يناير الحالى فى جنيف، والتى تعد بمثابة الشرطى المكلف بالإشراف على الحركة التجارية فى أنحاء العالم وتوسيع مبدأ التبادل الحر على المستوى العالمى ليشمل قطاعات جديدة من الاقتصاد وتعزيز آلية حل المنازعات التجارية الناشئة عن اتفاقية «جات». وأشار د. جعفر عبدالسلام إلى أن هناك تباينا فى المصالح العربية الخاصة بالدول العربية، ففى الوقت الذى ترى فيه بعض البلدان ضرورة أن يتم انخفاض فى التعريفة الجمركية لمجموعة من السلع ترى بلدان أخرى زيادة التعريفة أو بقاءها كما هى على نفس المجموعة من السلع، الأمر الذى يتطلب وجود تنسيق اكثر من أى وقت مضى لدعم مصالح العرب. ودعا إلى تخفيف القيود على الصادرات العربية وتنشيط منظمات العمل العربى المشترك لإجراء عملية التنسيق المطلوبة. ومن ناحية أخرى حذر تقرير لاتحاد الغرف التجارية من أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كمحطة نهائية لتصحيح السياسات التجارية هو مطب آخر قد يجر معه هموما تكشف الهموم الناجمة عن انفراط التضامن العربى، لكن يمكن القول بان «للجات» مزايا وفى طياتها تسهيلات لا يمكن الحصول عليها من غير طريقها. ويرى التقرير ان حل هذه التناقض موجود فى اتفاقية «جات» سواء الاتفاقية الأولى عام ١٩٤٧ أو الأخيرة فى عام ١٩٩٤، وتلك اجازت قيام اتحاد جمركى ومنطقة تجارة حرة تعطى من خلالها مميزات للدول الأعضاء فى التكتل متعدد الأطراف والفائدة للدول المشاركة فى التكتل دون غيرها. وأكد ان تكتلا تجاريا خدميا من شأنه ان يمكن الدول العربية ـ إذا دخلت فى مثل هذا التكتل ـ من إنشاء نوع من العازل بينها وبين فرائض الجات دون أن يمنعها ذلك من الاستفادة من مميزاتها. وقال التقرير: إن هذه النظرة التى يستطيع العرب الإفادة منها لم توضع من أجل خاطرهم، وإنما هى اعتراف بتكتلات مثل الاتحاد الأوروبى ونافتا التى انشأتها الدول الصناعية لمصلحتها واستفادت منها إفادة كبرى، وفى تلك الاستفادة أيضا عبرة أخرى للعرب.□

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمواجهة المنافسة المتوقعة مع تطبيق اتفاق الجات

تحرير قطاع التأمين وتحديث الأنظمة المصرفية فى مصر

□ القاهرة ـ مسعد نوار:



د. يسري مصطفى

وافقت مصر على تحرير قطاع البنوك والتامين المصرى فى مقابل مساهمة الشركات الأجنبية فى تدريب العاملين الوطنيين فى هذه القطاعات. وحتى لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على قطاعين مهمين من قطاعات الاقتصاد الوطنى بدأ الاتجاه لتطوير وتحديث وادخال أدوات جديدة بالبنوك المصرية لتكون على قدم المساواة مع مثيلاتها بالخارج لمواجهة اثار اتفاقية الجات والمقرر البدء فى تطبيقها فى وقت قريب. وفى هذا الخصوص أكدت د.فائقة الرفاعي وكيل محافظ البنك المركزى المصرى أن من بين الأدوات الجديدة التى سيتم ادخالها توريق القروض المصرفية، ونظام الفوتشر والبوتشر والتاجير التمويلي، والأوراق المالية وهو ما تقوم به الان البنوك الشاملة، بالاضافة إلى تحرير قطاع التامين المصرى.

وأوضحت أن شرط مساهمة البنوك والشركات الأجنبية فى تدريب العمالة الوطنية فى البنوك وشركات التأمين سيساهم فى نقل التكنولوجيا والخبرة الأجنبية فى هذا المجال.

وقالت إن مصر قطعت شوطا طويلا فى تحرير اليات العمل بالجهاز المصرفى المصرى بما فى ذلك بيع حصص بنوك القطاع العام فى بنوك الاستثمار والفروع الاجنبية وفقا لبرنامج صندوق النقد الخاص بتحرير هذا القطاع.

وذكرت أن الدول الاجنبية تضع شروطا متعسفة أمام فتح فروع لها بمصر ومن بينها اشتراط أن يكون المدير من أصحاب الخبرة الدولية المصرفية لا تقل عن 10 سنوات ومن ابنائها مما جعل الحكومة تضع شرط المعاملة بالمثل فى تحرير هذا القطاع.

ومن ناحية أخرى حذر الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق من ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الواردة للدول النامية بما فيها الدول العربية ومصر نظرا لطول فترة الحماية فى ظل الجات حيث إن الاتفاقية تلزم الدول بتوفير الحماية اللازمة لنقل التكنولوجيا وكفالة حقوق الملكية الفكرية.

واشار وزير الاقتصاد المصرى السابق إلى أن مصر والدول العربية فى أمس الحاجة إلى التكنولوجيا فى هذا الوقت عن أى وقت سابق خاصة فى قطاعات البنوك وشركات التأمين لملاحقة التطور والتقدم الحادث فى الخارج خلال فترة السماح القصيرة التى حددتها «الجات» لتحرير هذه القطاعات أمام الشركات والبنوك المنافسة والتى تم تحديدها بتسع سنوات فقط.

وأكد محمد مامون الوزير التجارى المفوض أن مصر وافقت على تحرير قطاع البنوك والتامين المصرى فى مقابل مساهمة الشركات الأجنبية فى تدريب العاملين الوطنيين فى هذه القطاعات.

وكشف عبد الحميد ممدوح نائب مدير منظمة التجارة العالمية لقطاع التجارة فى الخدمات عن أن ما قدمته مصر والبلدان العربية الاعضاء فى اتفاقات «الجات» من جداول بالتنازلات لا يمثل سوى ثمن الموافقة على انضمامهم للجات وأعلن أنه اعتبارا من مطلع العام الجديد ستبدأ جولات أخرى متعددة من المفاوضات الثنائية

والمتعددة بين الأعضاء لتطبيق الالتزامات والتنازلات الخاصة بالتعريفة الجمركية وإلغاء القيود، وفقا لفترات السماح المحددة لاتفاقية الجات.

ومن ناحية اخرى أكد نائب مدير منظمة التجارة العالمية أن الدول الأعضاء بالجات ستلتزم بنشر القوانين واللوائح الخاصة بها على كافة الدول قبل تطبيقها كما تلتزم أيضا باخطار منظمة التجارة العالمية قبل ادخالها أية تعديلات على تشريعاتها.

وأوضح عبد الحميد ممدوح – المصرى الوحيد المعين بمنظمة التجارة العالمية – أن المنظمة ستقوم بالزام الدول الاعضاء فى الجات بتطبيق جميع البنود والنصوص الواردة بالاتفاقات التجارية التى اسفرت عنها جولة أوروجواى الأخيرة فى السلع والخدمات مشيرا إلى أن منظمة الجات سوف تمثل الضلع الثالث فى إدارة الاقتصاد العالمى بعد كل من صندوق النقد والبنك الدوليين المعنيين بإدارة الشئون المالية والنقدية فى العالم.

الجامعة العربية تناقش آثار الجات على التأمين

كتب محمود التهامي:

يفتتح الدكتور عصمت عبد المجيد - الامين العام للجامعة العربية - يوم ١٨ يناير الحالى الندوة التى تقيمها الجامعة بالاشتراك مع الاتحاد العربى للتأمين لمناقشة آثار اتفاقية الجات على صناعة التأمين العربية.

وأوضح خيرى سليم - نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين - ان الندوة ستناقش بنود الاتفاقية مع التركيز على قطاع التأمين والدور الاقتصادى للتأمين العربى واثر دخول شركات التأمين الاجنبية الى السوق العربية. كما تبحث الندوة - التى تستمر يومين - استراتيجيات التأمين العربى فى التعامل مع اتفاقية الجات فى مجالات التسويق والمنافسة والتسعير يشارك فى الندوة كل من: محمود محمد محمود - وزير الاقتصاد - والدكتور عبد الرحمن السيمبانى - الامين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية وحسين تبهان الامين العام للاتحاد العربى للتأمين - ورؤساء شركات التأمين المصرية والعربية.

تعاون مصرى تونسى لمواجهة آثار الجات

كتبت ايناس عبدالعليم :

ضم الوفد التونسي الذى زار القاهرة العديد من رجال الاعمال من مختلف القطعات التجارية والصناعية والاستثمارية والسياحية فى اطار اعمال الغرفة التجارية المشتركة التى تكونت بين مصر وتونس العام الماضى وقد اشتمل برنامج الزيارة على لقاءات مع رجال الاعمال المصريين وزيارة ميدانية للمدن الصناعية الجديدة واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات كما التقى الوفد بوزيرى الاقتصاد والتعاون الدولى ورئيس هيئة الاستثمار .

وصرح المولدي العيارى رئيس الوفد التونسى وعضو المكتب التنفيذى للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة « المصرى » أن اللقاء بين رجال الاعمال التونسيين والمصريين كان مثمراً ووضعت خلاله أهم الاسس للتبادل التجارى بين البلدين ابرزها الاتفاق على ميثاق شرف تجارى ينص على وضع مبدأ المفاضلة فى الاستيراد كما تقرر تبادل الاشتراك فى المعارض والصالونات بقصد التعريف بمنتجات البلدين كما تم الاتفاق على توسيع قائمة السلع المتبادلة بينهما وتشجيع انشاء المشاريع المشتركة .

وقال ان حجم التجارة بين مصر وتونس قد ارتفع منذ انشاء الغرفة العام الماضى بنسبة ٤٠٠٪ وقال ان المستهدف هو الوصول بحجم التجارة الى ١٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٥ .

وحول انطباع الوفد التونسي عن المدن الصناعية الجديدة اشاد المولدى العيارى بالتقدم الهائل فى المنتجات المصرية وباصرار رجال الأعمال المصريين على الاستمرارية والنجاح وقد قام عدد من المستوردين التونسيين بتوقيع اتفاقيات على استيراد بعض المنتجات المصرية التى كان يتم استيرادها من الخارج .

وحول اتفاقية الجات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية قال رئيس الوفد التونسى ان الاتفاقية تهدف مصلحة المستهلك حيث توفر له سلعة بمواصفات عالمية وبسعر مناسب وقال ان السلعه الجيدة تطرد الرديئة وقال ان المنتجات العربية يراعى فيها (تطابقها) مع المواصفات العالمية مع تمتعها بميزة لاتتوافر لدى الدول المتقدمه يجب ان تستغلها الدول العربية وهى انخفاض تكاليف الانتاج

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

مفاوضات الجات والحفاظ على الهوية الثقافية

د . أحمد رالجى أبو الوفا
دكتوراة فى القانون

يعد الحفاظ على الهوية القومية فى ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية امرا من الصعوبة بمكان ، فالعالم فى طريقه إلى التوحد والكونية على كافة المستويات وفى مختلف المجالات ، وبذلك فقد يحمل التعاون الدولى فى طياته قدرا من الانصهار والامتزاج فى بوتقة الاطراف الاكبر والاقوى تأثيرا كما قد يتضمن التمسك بالمكاسب التجارية والاهداف الاقتصادية تنازلا من الدول الاضعف عن قدر من استقلاليتها وشخصيتها

وقد حدث فى الفترة الماضية تطبيق عملى لهذه القضية بلغ حد مطالبة مثقفى اوروبا بتدخل حكوماتهم لتعطيل تطبيق قواعد الحرية التجارية التى تضمنتها اتفاقية اورجواى الاخيرة التى تمت فى اطار الجات نظرا لمساس هذا التطبيق بأحد الانشطة التجارية ذات الحساسية الخاصة لهذه الدول بما يترتب عليه من رفع الحماية عن هذا النشاط وتركه لقواعد السوق والمنافسة الحرة مع مثيله الوارد من الخارج وكان مجال هذا النشاط قطاع الصوتيات والمرئيات المتمثلة فى السينما والبرامج التليفزيونية والانتاج الادبى وقد لا يتصور البعض ان الافلام السينمائية وبرامج التليفزيون تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل والعملات الاجنبية لكثير من الدول المختلفة خاصة المتقدمة منها ، اذ تمثل مبيعات الولايات المتحدة من أفلام السينما وبرامج التليفزيون اهم الصادرات الامريكية حيث بلغت فى العام الماضى وحده حوالى مائة مليار دولارة.

ومن الناحية الاخرى ادى تراجع الطلب على المنتجات الثقافية من برامج التليفزيون الاوروبية فى الاسواق الامريكية وعجزها عن المنافسة الى تمسك دول الاتحاد الاوروبى بموقفها الحمائى من الواردات فى هذا المجال واستمرار فرض القيود ونظام الحصص على وارداتها من الولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص مثل اشتراط تقديم الافلام وبرامج التليفزيون المستوردة باللغات المحلية واستخدام حد معين من المنتجات المحلية فى عمليات تصنيعها . وتؤكد الارقام بالفعل هذه الحقيقة . وتوضح لنا مدى الضعف الذى اصيبت به صناعة السينما الاوروبية فى الفترة الماضية .

ولا يقتصر الغزو الامريكى على مجال السينما: فالبرامج الامريكية تهيمن ايضا وبدرجة متزايدة على الشاشة الصغيرة فى دول اوروبا ، وامتدت الهيمنة الامريكية الى الادب وتزايد انتاج الكثير من الكتاب والمؤلفين الامريكيين الذين حققت مبيعاتهم ارقاما قياسية فى جميع الدول الاوروبية بالاضافة الى تزايد معدلات الترجمة فى دول الجماعة الاوروبية من الادب الامريكى اكثر مما تفعل مع الانتاج الادبى من جيرانها الاوروبيين ذاتهم ، كما انتشرت المجلات والصحف الامريكية فى السوق الاوروبية .

ويتزايد الخوف الاوروبى من تأثير انتشار الافلام والبرامج التليفزيونية الامريكية فى اسواق اوروبا ، وما يمكن ان يؤدى اليه انتقال الثقافة الامريكية من تغيير فى انماط السلوك واسلوب الحياة والذى تبدى بالفعل فى انتشار العبارات الامريكية عبر برامج التليفزيون وتقليد الباريسيات اللاتى كن الرائدات فى الموضة لبطلات المسلسلات الامريكية .

لذلك فان الخلاف بين القطبين التجاريين كان اكبر مدى من مجرد الخلاف حول تحقيق الارباح التجارية على الاقل من جانب الطرف الاوروبى ولم يكن الدافع الوحيد لهذه المعارضة وانما يبدو هناك سبب اكثر اهمية تمثل فى رغبتها فى الحفاظ على ثقافتها وخشيتها من الهيمنة الامريكية على الثقافة الاوروبية، لذلك فقد تكونت جبهة معارضة قوية وشعبية تجاه السيطرة المتوقعة وطالب المثقفون والسياسيون من دول الاتحاد الاوروبى خاصة فى فرنسا حكوماتهم بالتدخل المباشر بهدف عدم ادراج هذا الموضوع فى المباحثات ومنع تطبيق قواعد اتفاقية الجات على هذا القطاع الانتاجى.

وتثير النتيجة التى انتهى اليها هذا الخلاف تساؤلا هاما يدور حول حق الدول فى عدم الموافقة او الامتناع عن تنفيذ بعض النصوص التى اسفرت عنها دورة اورجواى باعتبارها الاساس الذى يقوم عليه النظام التجارى الدولى الجديد ، اذا تبين لها ان ثمة ضررا قد يلحق بها من جراء تنفيذها لبنود الاتفاقية وهل يمكنها ارجاء التنفيذ الى وقت لاحق او اعادة التفاوض بشأنه، وهل يعد الحفاظ على الهوية القومية والتراث الوطنى من الاسباب او الذرائع التى يمكن التمسك بها.؟

فصناعة السينما فى الدول الاخرى كروسيا والصين والهند ومصر، لاتزال تنتج عددا كبيرا من الافلام الا انها تعانى الى حد كبير وطأة المنافسة الشديدة التى تتعرض لها والناتجة عن التقدم الهائل للاختراعات الامريكية واليابانية فى مجال الاجهزة السمعية والبصرية، كما انها تعانى من انتقال الثقافة الامريكية المتحررة اليها، ومع ذلك فان هذه الدول ورغم مصلحتها فى ارجاء اعمال قواعد التحرر التجارى فى هذا المجال لم يكن لها اى دور فى معارضته اثناء مباحثات اورجواى، وقد انقذها الموقف الفرنسى والاوروبى من الدخول فى قضية لولاه لما حسمت لصالح موقفها.

تحديات الصناعة المصرية القادمة

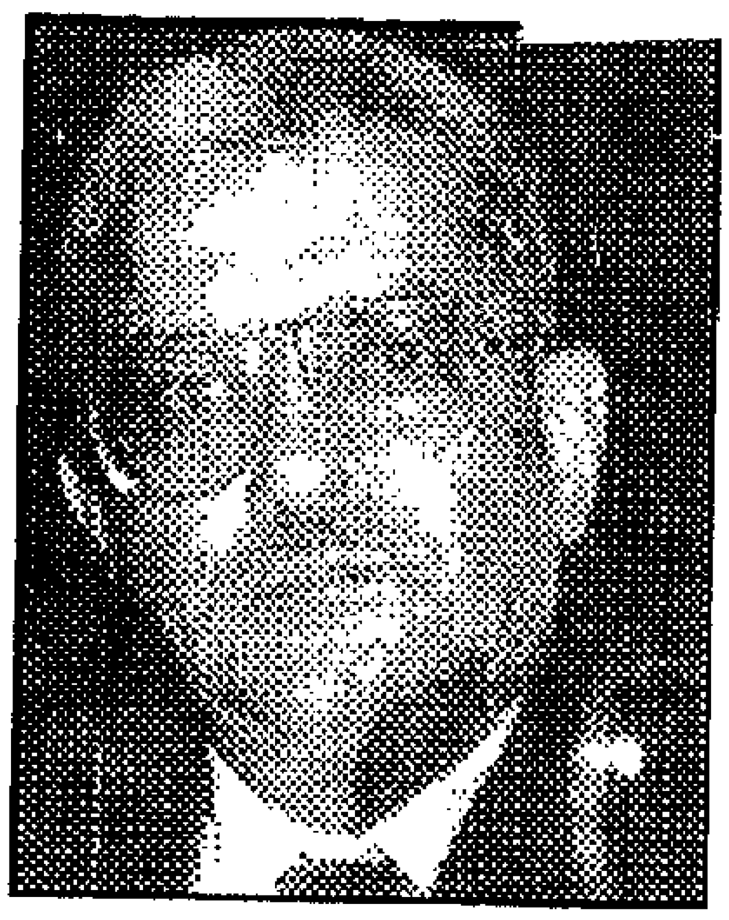
«الجات» القادمة والروتين المقيم والمنافسة الأجنبية

□ القاهرة ـ أسامة سليمان:

الصناعة المصرية تواجه مجموعة من التحديات إزاء احكام «الجات» الجديدة ومعايير الجودة المعروفة باسم «ايزو 9000» والخفض المتدرج في الرسوم الجمركية داخليا بما يفتح باب المنافسة القوية في السوق الداخلي من جانب السلع الأجنبية الوافدة.. ويأتي ذلك كله بعد انهيار الأسواق التقليدية للصادرات المصرية المتمثلة في الاتحاد السوفييتي السابق ودول شرق أوروبا.. وبذلك يكون على الصناعة المصرية بذل المزيد من الجهد للتطوير التكنولوجي فضلا عن جانب الجودة.. كما يكون عليها «المغامرة» بفتح أسواق جديدة مستخدمة في ذلك عوامل الجودة والسعر معا انطلاقا من مفهوم أن التصدير هو الحل.



نائلة علوبة



محمود العربي

تقول نائلة علوبة رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الاعمال المصريين إن الصناعة المصرية غير قادرة في المرحلة الحالية على المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة لعدة عوامل أهمها أن هناك ما يفوق الصناعة المصرية سواء من حيث الجودة أو رخص السعر في الأسواق العالمية مما يجعل المنتج المصري يواجه تحديات ضخمة بالإضافة إلى المعوقات القانونية والإجرائية التي تواجه الصادرات المصرية وتحد من نشاطها ومن قدرتها على النفاذ للأسواق العالمية منها طول الدورة الإجرائية المستندية لعملية التصدير وكثرة النماذج والاستمارات والاوراق المتداولة مع صعوبة الحصول على بعضها أحيانا وتعدد الرسوم والتمغات ومقابل الخدمات التي تحصل تحت مسميات عديدة في المطارات والموانيء ومحطات التعبئة وتزايدها يوما بعد يوم، بحيث أصبحت عبئا حقيقيا على المصدر وتحمل في النهاية على أسعار المنتج المصري فيفقده ميزة التنافسة مع صادرات الدول الاخرى بالإضافة إلى تعدد في بعض العمليات الرقابية مثل فحص الرسائل الزراعية بواسطة الحجر الزراعي والرقابة على الصادرات مع ما يستتبع ذلك من تكرار الخطوات. ولهذا علينا أن ندرك أن التطوير يحتاج إلى مناخ جيد لتزدهر الصناعة وهو ما نفتقده الآن بشدة خاصة ونحن نشهد بطء تنفيذ القرارات التي تقدم التسهيلات والحوافز لتشجيع الأنشطة الخاصة بالاستثمار والتصدير ويكفي أن نعرف أن اللجنة المصرية العليا للتصدير اتخذت بالفعل منذ شهور عديدة قرارات تهدف إلى تذليل العوائق أمام نشاط التصدير إلا أنها حتى الآن لم تدخل حيز التنفيذ مثال على ذلك القرار الخاص بإلغاء شرط الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات عند تصدير السلع التي سبق استيرادها.

الجودة أولا

ويرى بدران كامل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين اللبنانيين، أنه لابديل عن تطوير الصناعة المصرية والارتفاع بمستوى الجودة حتى يصل إلى المقاييس العالمية التي تمكنه من مواجهة حدة المنافسة الشديدة بين دول العالم. صحيح أننا قد قطعنا خطوات ناجحة في هذا المسار بعد الطفرة الصناعية التي شهدتها مصر في السنوات الاخيرة حيث زادت مساحة الحرية التي يتمتع بها القطاع الخاص المصري ونتج عن ذلك ظهور قلعات صناعية مصرية مثل مدينة العاشر من رمضان والاولوية المطلقة في المرحلة الحالية تكون لرفع جودة المنتج المصري وبعدما تصل الصناعة المصرية إلى مستوى مرتفع في الأداء يأتي بعد ذلك فتح أسواق جديدة لتسويق هذه المنتجات لأن المغامرة بفتح أسواق جديدة خلال المراحل الانتقالية يتسبب في خسائر فادحة تتمثل في عدم صمود هذه المنتجات في الأسواق الجديدة لانه بحكم عالمية الأسواق في المرحلة الحالية وما تقتضيه اتفاقيات تحرير التجارة حيث من السهل دخول المنتجات المرتفعة الجودة إلى أي سوق مما يؤثر سلبا على السلع الأخرى الأقل جودة، إضافة إلى ذلك فإن تصدير سلع منخفضة الجودة يؤدي إلى إلحاق سمعة سيئة بالمنتج منسوبا إلى بلاده وبالتالي التأثير على مستقبل الصناعة في هذا البلد مهما تطورت فيما بعد.. لأن السمعة السيئة تبقى ويصعب تغييرها.

تهيئة المناخ

لكن محمود العربي رئيس الاتحاد العام المصري للغرف التجارية يشير إلى أن النشاط التجاري والاستثماري في مصر يواجه إشكالية مزمنة تهدد استمرارية هذا النشاط وهي الضرائب ذات الشرائح المرتفعة والتي ترهق أي نشاط تجاري أو استثماري، وتعرضه لأزمات مادية وتحد من توسعاته ويؤكد أن تخفيضا معقولا لنسبة الضرائب يمكن أن يساهم في انتعاش النشاط الاستثماري ويتسبب في الوقت نفسه في زيادة حصيلة الضرائب ويضيف العربي أنه لابد من تطوير الصناعة المصرية بتخليصها من هذا المناخ غير الملائم وتهيئة مناخ الازدهار والانتعاش بما في ذلك إلغاء القوانين الاستثنائية والمدعي العام الاشتراكي وقوانين الكسب غير المشروع وإقرارات الثروة ورسم الأيلولة بالإضافة إلى كل قوانين الضرائب والدمغة والقوانين التي تجرم كل هفوة لرجل الأعمال.

هيئة التنسيق لشركات التأمين الخليجية تبحث في تأثير الانضمام الى اتفاقية «غات»

أبو ظبي - «الحياة» :

■ يبحث المجلس التنفيذي والجمعية العمومية لهيئة التنسيق لشركات التأمين واعادة التأمين الخليجية في اجتماع يعقد في ابو ظبي في ١٥ كانون الثاني (يناير) الجاري في تأثير الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) على اسواق التأمين الخليجية في المرحلة المقبلة خصوصاً بالنسبة الى التأمين المباشر واعادة التأمين.

وذكر بيان أصدرته الهيئة من مقرها في أبو ظبي ان الاجتماع الذي سيعقد برئاسة السيد عبدالرحمن سيف الغرير وحضور ممثلين لأسواق التأمين في دول مجلس التعاون سيجري متابعة للاجراءات التنفيذية لخطة عمل الهيئة وبرامجها.

وتتضمن هذه الخطة تشجيع التعاون بين شركات التأمين الاعضاء (٤٢ شركة) في مجالات التأمين واعادة التأمين خصوصاً بالنسبة الى الاخطار الكبيرة في فروع التأمين المختلفة، أكان في شكل مشاركة في تأمين مباشر أو إعادة تأمين اختياري وبما يتفق والمراكز المالية لشركات التأمين الاعضاء في الهيئة وقدرتها الاستيعابية بالنسبة الى الاخطار المختلفة.

كما تشمل المراجعة تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية واجتذابها للعمل في مجال التأمين وذلك للاستفادة من الامكانات المتاحة في أسواق التأمين الخليجية أكانت معاهد متخصصة أو شركات تأمين واعادة تأمين لديها امكانات التدريب والتأهيل للمواطنين الخليجيين.

كما تبحث الهيئة في نشر الوعي التأميني في دول مجلس التعاون وذلك بالنسبة الى فروع التأمين المختلفة وإصدار نشرة نصف سنوية للمساعدة على نشر الوعي التأميني بين العاملين في شركات التأمين أو المواطنين الخليجيين، اضافة الى عقد ندوات تأمينية خليجية عن المواضيع التي تهم المنطقة.

وتبحث الهيئة ايضاً في انضمامها الى عضوية الاتحاد العام العربي للتأمين وكيفية تدعيم التعاون بين الهيئة والاتحاد باعتبارها رافداً من روافده تعمل على تغذيته وتقويته لتحقيق الهدف المشترك بينهما وهو مصلحة أسواق التأمين الخليجية.

كما تناقش الهيئة برنامج عملها للسنة ١٩٩٥ والموازنة والحسابات الختامية للهيئة بنهاية عام ١٩٩٤، وذلك في اطار تدعيم التعاون والتنسيق بين أسواق التأمين الخليجية في مجالات النشاط التأميني سواء المباشر او اعادة التأمين وتدعيم الخبرات التأمينية وتكوين الكوادر الفنية الوطنية اللازمة للعمل في هذا القطاع الحيوي وتحقيقاً لأهداف الهيئة.

مجلس الوزراء يناقش الأسبوع القادم مشروعات القوانين الجديدة لخطة الاصلاح الشامل بالدولة

صدقي عقب اجتماع للمجموعة الاقتصادية:

فترة سماح لمصر بشأن تطبيق اتفاقية «الجات»

دراسة متأنية لمشروع صندوق موازنة أسعار القطن

يعقد مجلس الوزراء اجتماعا الاسبوع القادم يناقش خلاله عددا من القضايا والموضوعات، ومشروعات القوانين الجديدة التى يجرى اعدادها فى اطار خطة الاصلاح الشامل فى الدولة.

وأعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس المجلس ان الاجتماع سيناقش اتفاقية «الجات» وماستحققه للاقتصاد المصرى، خاصة ان الاتفاقية بدأ العمل بها، وان مصر حصلت على فترة سماح في تطبيق بنودها على المنسوجات وبعض السلع الأخرى وتعد هذه ميزة استثنائية لمصر.

وأشار رئيس الوزراء الى ان كثيرا من اجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادى هى فى حد ذاتها نوع من الاصلاحات والإجراءات التي تنادى بها «الجات» وان مصر بهذا كان السبق فى تنفيذ بعض ماتنادى به الاتفاقية فى اطار نظام السوق الحرة، وتحرير التجارة الخارجية.

وحول مشروع قانون صندوق موازنة أسعار القطن الجديد الذى يجرى اعداده حاليا قال رئيس الوزراء: ان المشروع يخضع لدراسة متأنية لاعادة النظر فيه مشيرا الى ان هناك فكرة لدمج المشروع فى اطار نشاط صندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية موضحا ان هذا الصندوق قديم ولكنه لايقوم بدور فعال، كما ان موارده ليست كافية. وقال ان الحكومة فى الفترة القادمة تفكر فى دعم نشاط هذا الصندوق، وبالتالى يمكن اعادة النظر فى مشروع الصندوق الجديد ودمجه فى صندوق موازنة أسعار الحاصلات.

وأكد الدكتور صدقى ان السندات الحكومية الجديدة التى تقرر اصدارها ستكون اضافة مهمة ولن تشكل أى عبء على موازنة الدولة، ولن تكون بديلا لأذون الخزانة، وأنها تساعد البنك المركزى فى أداء دوره فضلا عن كونها تنشط سوق الأوراق المالية في مصر، بالاضافة الى تشغيل السيولة الموجودة بالبنوك مشيرا الى ان هذه السندات ستكون فى حدود ١٠ مليارات جنيه، وستطرح للاكتتاب العام على دفعات، وفئات وآجال مختلفة.

وكان الدكتور عاطف صدقى قد رأس اجتماعا للمجموعة الوزارية الاقتصادية ظهر أمس، ناقشت خلاله اجراءات الحكومة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى، والعمل على تنفيذ برنامج الخصخصة، واصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال، وكذلك الحفاظ على استقرار سوق الصرف واستمرار خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة.

موارد وتنمية
RESOURCES AND DEVELOPMENT

يقدمها: شريف جاب الله

تقرير لوزارة الاقتصاد يؤكد :

مطلوب اعادة هيكلة المؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية

فى اطار الاستعداد لتنفيذ اتفاقية «الجات»

طالبت دراسة هامة أعدتها وزارة الاقتصاد بضرورة تطوير النظام المؤسسى المنظم للتجارة الخارجية واعادة هيكلة وذلك كخطوة اساسية بدونها يعجز الاقتصاد المصرى عن الاستفادة من جوانب اتفاقية الجات وخاصة بروتوكول النفاذ الى الاسواق واتفاق الدعم والرسوم التعويضية واتفاق مكافحة الاغراق واتفاق الاجراءات الوقائية . اشارت الدراسة الى ان قصور وضعف هذا النظام يعد من أهم الموضوعات الداخلية التى تعرقل نمو الصادرات بشكل عام والصناعية منها على اوضع الحالى للمؤسسات المسئولة عن التجارة الخارجية يصعب ففى ظل الاستفادة من المعاملة التمييزية الممنوحة لمصر . اشارت الدراسة الى ان النظام المؤسسى الحالى والمسئول عن تنظيم التجارة الخارجية يتسم بتعدد الجهات والمؤسسات وتضارب الاختصاصات وغياب التنسيق بينها حيث تتمثل الاجهزة المسئولة عن تنظيم التجارة الخارجية فى :

- مصلحة الجمارك
- وزارة المالية
- وزارة الصناعة
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (التمثيل التجارى) وشركات التجارة الخارجية) مركز تنمية الصادرات
- وزارة الصحة
- المجلس الاعلى للتصدير
- البنك المصرى لتنمية الصادرات
- الشركة المصرية لضمان الصادرات
- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والوازارات
- الرقابة الصناعية ● الرقابة الدوائية ● الرقابة على المطبوعات
- الهيئة العامة للكتاب اكدت الدراسة على ضرورة تطوير تلك المؤسسات ورفع مستوى ادائها وتحديد آليات العمل فى كل منها بما يتفق والتنظيمات الجديدة للتجارة الخارجية مع مراعاة التنسيق بينها وهو مايستلزم وضع خطة سريعة لاعادة هيكلتها اما عن طريق دمج بعضها او الغائها او انشاء مؤسسات جديدة وتستطيع الحكومة المصرية ان تطلب المساعدة الفنية فى هذا المجال من بعض الاستشاريين سواء المحليين او الاجانب وبصفة خصة البنك الدولى .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب فى ندوة

★ يفتتح د. جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ٦ مساء اليوم ندوة «اتفاقية الجات ومشكلة الكتاب» فى مقر المجلس وتستمر يومين وتتناول العالم العربى ومشكلة الكتاب وقانون اتفاقية الجات وتأثيرها على الكتاب المصرى وبراءة الاختراع وحماية حقوق الكتاب المصرى و«تسويق الكتاب العربى».

الجلسة الأولى يديرها د. مصطفى الفقى ويتحدث فيها سعد الدين وهبه ود. نعمان جلال والسفير عبد الرءوف الريدى ومحمود عبد المنعم مراد ود. سميحة القليوبى ود. حسام عيسى ويدير الجلسة الثانية د. عبد الرءوف الريدى ويتحدث فيها د. نور فرحات وإبراهيم المعلم ومحمد هانى طلبة ود. سعد الهجرسى والمستشار عبد القادر النشار.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

الجات بمجلس الوزراء الاسبوع القادم

عقدت المجموعة الاقتصادية اجتماعا امس برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء لمناقشة برامج الاداء الاقتصادى وتطوير قطاعات الانتاج .

وصرح رئيس مجلس الوزراء عقب الاجتماع بان مجلس الوزراء سوف يبحث الاسبوع القادم تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد . وقال ان تنفيذ مصر لبرامج الاصلاح الاقتصادى مهد لتطبيق هذه الاتفاقية والحد من اى اثار سلبية لها حيث تقوم مصر الآن بتطبيق العديد من الاجراءات الخاصة باصلاح وتطوير هياكل الانتاج لتكون قادرة على المنافسة . وأكد أن اتفاقية الجات سوف تتيح الفرصة لتطوير الانتاج المصرى ليكون قادرا على المنافسة .

وحول صندوق موازنة اسعار القطن قال الدكتور عاطف صدقى ان المشروع تحت الدراسة خاصة ان هناك صندوقا مماثلا للحاصلات الزراعية وربما يكون من الافضل ان يكون جزءا من هذا الصندوق لان الهدف فى النهاية هو حماية الاقتصاد الزراعى .

التأمين يواجه الجات بتحد كبير!

تحقيق العدد

زينب إبراهيم

لاشك ان اتفاقية التجارة فى الخدمات تعد من أهم نتائج جولة أورجواى التى يترتب عليها اخضاع التجارة فى الخدمات - لأول مرة - الى قواعد الجات التى تتضمن الزام الدول بفتح اسواقها امام تجارة الخدمات التى تحتل ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناتج القومى الاجمالى فى اقتصاديات الدول الصناعية.

عن التزامات قطاع التأمين المصرى فى اتفاقية الجات وقواعد الوجود التجارى لشركات التامين الأجنبية فى مصر والضوابط الموضوعة لدخول هذه الشركات لسوق التامين المصرى ، وضوابط حقوق حملة الوثائق ، وتاثير دخول رأس المال الأجنبى على الشركات المصرية وعلى أسعار التامين وعلى صناعة التأمين المصرية ككل يدور تحقيق «هذا العدد» من خلال لقاءات مع نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وعدد من رؤساء شركات التامين.

الالتزامات المصرية فى الجات

فى البداية كان اللقاء مع السيد خيرى سليم نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والمفاوض المصرى فى اتفاقية الجات: وكان التساؤل الاول عن اتفاقية الجات وأثارها على قطاع التامين فى مصر والالتزامات المصرية فى هذه الاتفاقية؟

يقول خيرى سليم : فى ١٥/ ٤/ ١٩٩٤ وقع ممثلو ١٢٤ دولة من دول العالم على الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات المعروفة باسم الجات GATT بعد مناقشات استغرقت عدة سنوات وبذلك تصبح هذه الاتفاقية مكملة للاتفاقيات الدولية الاخرى التى تتناول الشئون المالية والنقدية ، وتنبثق عنها منظمة عالمية جديدة تدعى منظمة التجارة الدولية لتنضم الى المنظمتين الدوليتين الاخريين وهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتساهم معهما فى ترتيب شئون العالم فى الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية.

وتلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بنصوصها التى تتضمن نوعين من الالتزامات هما :

● أولا : التزامات عامة . وهى الالتزامات التى تنطبق على جميع الخدمات القابلة للتجارة الدولية الداخلة فى نطاق الاتفاقية منها ماتم تحريره للدخول فى التجارة الدولية أو ماسيتم تحريره مستقبلا لهذا الغرض وشروط هذه الالتزامات هى : -

شرط الدولة الأكثر رعاية ، وشرط الشفافية ومبدأ نشر المعلومات ، والالتزام بالتحرر التدريجى للتجارة فى الخدمات طبقا لظروف كل دولة .

● كما تتضمن الالتزامات العامة احكاما تتعلق بـ : حرية الدخول فى اتفاقيات اقليمية.

● مبدأ التكامل الاقتصادى أو قيام الدول النامية بتبادل التفضيلات فى مجالات التجارة الخدمية.

● الاعتراف بأحقية الدول الاعضاء فى تنظيم قطاعاتها الخدمية وتحديد مواصفاتها بما يخدم اهداف سياستها الوطنية.

● تنظيم الممارسات التجارية الخاصة بالانشطة الخدمية

● السماح باتخاذ اجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية.

● حرية الدول الاعضاء فى تطبيق أى اجراءات تراها ضرورية لحماية الاخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئية.

● ثانيا : الالتزامات المحددة : وهى ايضاح للقطاعات او الأنشطة الخدمية التى تلتزم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة فى هذا الاتفاق بتحريرها وشروط هذا التحرير والتوقيتات الزمنية المتعلقة بها ، وتوضع هذه الايضاحات فى صورة جداول تبين الشروط الموضوعة لكيفيه دخول موردى الخدمة الى السوق الوطنية وضوابط المعاملة التى تسرى على موردى الخدمة من

الوطنيين والمبدأ هنا عدم التفرقة في المعاملة بين الاجنبي والوطني الا في الحالات التي توضحها وتبرها مثل هذه الجداول.

ولقد اتفق المفاوضون على ان اساليب توريد او اداء الخدمة يمكن ان تأخذ اربعة اشكال منها توريد الخدمة عبر الحدود أي انتقال الخدمة دون انتقال موردها، أو استهلاك الخدمة عبر الحدود أو أن يقوم المورد الأجنبي بالوجود في السوق الوطنية عن طريق انشاء او اقامة شركة او مكتب خدمي (مايسمى بالوجود التجاري داخل الدولة) ثم اخيرا حركة وانتقال العمالة اللازمة لتأدية الخدمة المعنية، وبناء على ذلك فإن التزامات كل دولة محددة فقط في جداول الالتزامات وبالشروط التي لاتتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية.

خيري سليم : ضوابط لتحقيق مصلحة سوق التأمين المصري تحدد :

- **عدم اقامة شركات جديدة إلا حسب احتياجات السوق**
- **اخضاع جميع شركات التأمين لأحكام قانون الإشراف والرقابة المصري**
- **إلزام الشركات بتخصيص أموال تعادل قيمتها قيمة حقوق حملة الوثائق.. يحتفظ بها وتستثمر في مصر.**

وطبقا للإلتزام العام بشرط الدولة الأكثر رعاية فمن حق كل منها الدخول في اسواق الدول الاخرى لاداء الخدمات الواردة في جداول الالتزامات المقدمة بالاضافة الى ان انضمام اى دولة الى الاتفاق لايعني قبولها لفكرة تحرير التجارة في الخدمات الا في القطاعات الرئيسية والفرعية التي ترغبها الدولة ووفقا للحدود والشروط التي تضعها في ذلك الشأن ووفقا لظروف كل دولة على حدة.

شركات التامين الاجنبية

وعن التزامات قطاع التأمين في الجات يقول السيد خيري سليم : اعلنت مصر رغبتها في الدخول في التجارة الخدمية الدولية لبعض قطاعاتها الاقتصادية التي تحررت بالفعل في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي وقدمت التزاماتها عن هذه القطاعات ومن بينها قطاع الخدمات المالية التي تشمل البنوك والتأمين واعادة التأمين وخدمات سوق راس المال.

وبالنسبة الى التزامات قطاع التأمين في مصر وفقا لاحكام الاتفاقية والملحق الخاص بالخدمات المالية فإن الخدمات المتعلقة بنشاط التأمين تتضمن مايلي :-

- التأمين المباشر لعمليات تأمينات الحياة والتأمينات العامة
- اعادة التأمين
- الخدمات المكملة كالاستشارات والخبرة الاكتوارية وتقدير الخطر وتسوية الخسائر.
- الوساطة في التأمين

وقد اعدت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين جدول الالتزامات بعد دراسات متأنية وفقا للضوابط السارية ووفقا لاحكام

القانون الخاص بالاشراف والرقابة على التأمين فى مصر وقد عرضت هذه الدراسات على المجلس الاعلى للتامين الذى اقرها فى نوفمبر عام ١٩٩٢ وتتلخص التعهدات الرئيسية وفقا لجدول الالتزامات المقدم فيما يلى :ـ

● أولا: فى مجال انتقال مستهلكى ومقدمى الخدمات عبر الحدود:

أ ـ بالنسبة لعمليات تامينات الحياة والتأمين الصحى وتأمين الحوادث الشخصية : يسمح للافراد بابرام وثائق تامين على الحياة والتأمين الصحى وتامينات الحوادث الشخصية لدى شركات اجنبية خارج الحدود.

ب ـ بالنسبة لعمليات التامينات العامة :

عدم جواز اجراء عمليات التأمين على الممتلكات والمسئوليات داخل مصر الا لدى شركات تامين مسجلة فى مصر.

ج ـ بالنسبة لعمليات اعادة التامين :

السماح بانتقال عمليات اعادة التأمين سواء الصادر أو الوارد عبر الحدود بشرط مراعاة مايلى:

ـ الالتزام باسناد الحصة المنصوص عليها فى القانون للشركة المصرية لاعادة التامين وفقا للنسب المحددة لكل من عمليات تامينات الحياة وعمليات التامينات العامة.

ـ الالتزام باسناد الحصة المنصوص عليها فى اتفاقية إنشاء الشركة الافريقية لاعادة التامين

ـ الالتزام بالتعامل مع معيدى التأمين من خلال القائمة المعتمدة من هيئة الاشراف والرقابة.



فتحي يوسف :

● صعوبة دخول شركات تأمين اجنبية منافسة للسوق المصرى لانخفاض الاحتياجات التأمينية به.

بالنسبة للتواجد التجارى للشركات الاجنبية فى مصر يقول خيرى سليم:

ـ يسمح لراس المال الاجنبى بالمساهمة فى انشاء شركات تامين مباشر بعد خمس سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية وعلى الا تقل قيمة مساهمة المصريين فى رؤوس اموال هذه الشركات عن ٥١٪.

ـ يسمح بالتواجد التجارى لشركات إعادة التأمين الاجنبية اعتبارا من تاريخ بدء العمل بالاتفاقية.

ـ شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية يسمح لها بالعمل داخل المناطق الحرة ويقتصر نشاطها على عملاء هذه المناطق دون الداخل وان تكون معاملاتها بالعملات الحرة.

ـ يتوقف الترخيص بدخول شركات تامين جديدة على اختبارات حاجة الاقتصاد

القومى لهذه الشركات.

- يشترط ان يكون المدير المسئول عن هذه الشركات مصرى الجنسية وتتوافر لديه الخبرات الفنية اللازمة.

ثالثا. المهن المساعدة فى النشاط التأمينى

- وسطاء التأمين

يسمح للوسطاء الاجانب فى التوسط فى عمليات تأمينات الحياةوعمليات إعادة التأمين فقط، ويقتصر نشاط التوسط فى عمليات التأمينات العامة على المصريين فقط.

- خبراء المعاينة وتقدير الاضرار:

يسمح بمزاولة اعمال المعاينة وتقدير الاضرار للخبراء الاجانب فى مصر بشرط ان يكون لهم محل إقامة فى مصر وان يكون مرخصا لهم بمزاولة النشاط فى بلدهم الاصلى وان يتم تسجيلهم لدى الهيئة وفقا للشروط التى تحدد فى هذا الشأن.

الخبراء الاكتواريون

يسمح بمزاولة اعمال الخبرة الاكتوارية للاجانب بشرط وجود محل اقامة فى مصر وان يكون الخبير مرخصا له بمزاولة النشاط فى بلده الاصلى.

الخبراء الاستشاريون

يسمح بانشاء مكاتب أجنبية فى مجال إدارة وتقييم الاخطار ويقتصر التمثيل امام المحاكم ولجان التحكيم على الخبراء المصريين فقط.

مكاتب التمثيل:

يسمح بانشاء مكاتب الهيئات وشركات تأمين وإعادة تأمين اجنبية يقتصر عملها على عمليات العلاقات العامة او الاتصالات الخاصة بعلاقة سوق التأمين المصرى بالاسواق الاخرى ولا يدخل فى ذلك مزاولة اية عمليات تأمين أو اعادة تأمين.

ويؤكد نائب رئيس الهيئة المصرية للرقابة على التأمين:

ان فتح السوق المصرى لشركات إعادة التأمين الاجنبية فور توقيع اتفاقية الخدمات ولمشاركة راس المال الاجنبى فى شركات التأمين المباشر بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاقية لابد أن تنظمه مجموعة من الضوابط اللازمة لتحقيق مصلحة سوق التأمين المصرى واستقرار اوضاعه وهذه الضوابط وفرتها احكام القانون السارى رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ الذى ينظم اوضاع السوق وتعديلاته المقترحة تمشيا مع المتغيرات الاقتصادية التى جرت فى السوق المصرى بصفة خاصة والمتغيرات فى أسواق التأمين العالمية بصفة عامة.

وتشمل هذه الضمانات ما يلى:

اولا - بالنسبة للضوابط حاجة بدخول شركات تأمين للسوق المصرى:

- يتوقف الترخيص بدخول شركات تأمين جديدة على اختبارات خاصة بالاقتصاد القومى لشركات تأمين جديدة وتتولى الهيئة المصرية للرقابة على التامين إجراء هذه الاختبارات.

- زيادة الحد الادنى لرأسمال الشركات التى يرخص لها بالعمل فى السوق لتكوين كيانات قوية قادرة على المنافسة.

- تتقدم الشركة الجديدة للهيئة بترتيبات إعادة التأمين بما يضمن

إجراء هذه الترتيبات لدى معيدى تأمين من الدرجة الاولى وتتولى الهيئة التحقق من استمرار كفاية هذه الترتيبات.

ضوابط دخول الشركات

وسوف يتضمن مشروع التعديل المقترح فى القانون السارى حاليا الضوابط التالية:

- اخضاع كافة الشركات التى تزاول النشاط التأمينى فى السوق المصرى لاحكام قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر واللوائح والقرارات المكملة له ضمانا لحماية حقوق حملة الوثائق.

- لا يسمح بالتواجد التجارى لشركات تأمين مباشر بالسوق ويقتصر فقط على مساهمة راس المال الاجنبى بشرط الا تزيد حصة الشريك الاجنبى عن ٤٩٪ من راس المال.

- لا يسمح للشركات الجديدة بمزاولة عمليات التأمينات العامة وتأمينات الحياة إنما تقتصر المزاولة على احد الفرعين فقط.

- ضرورة توافر شروط معينة فيمن يؤسس أو يدير شركة تأمين باعتبار أن هذا العنصر من اهم العناصر التى تؤثر فى ضمان استمرارية قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها

ثانيا - وعن الضوابط الخاصة بمزاولة النشاط يقول خيرى سليم:

تتمثل هذه الضوابط فيما يلى:-

- إلتزام الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين بالتعاقد على اى عمليات تأمين فى مصر لدى شركات تأمين مصرية.

- الالتزام بزيادة الاصول عن الالتزامات لاى شركة تأمين فى اى وقت بنسبة يحددها القانون بالنسبة لعمليات الحياة او التأمينات العامة كضمان إضافى لحقوق حملة الوثائق وتدعيما للمركز المالى للشركة.

- التزام الشركات بتخصيص أموال تعادل قيمتها على الاقل قيمة حقوق حملة الوثائق ويحتفظ بها فى مصر وتستثمر فى قنوات الاستثمار وبالنسب التى يحددها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية فى هذا الشأن وتخضع هذه الاموال لرقابة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين المستمرة ولا يتم التصرف فيها قبل الرجوع اليها.

- التزام الشركات باعادة التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر لدى الشركة المصرية لاعادة التأمين وفقا للنسب التى يحددها قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجة.

- الالتزام بتكوين مخصصات إضافية لمقابلة التقلبات العكسية فى نتائج الشركات

للهيئة الحق بالاضافة الى الفحص الدورى الذى تجريه على اعمال الشركات فحص اعمال الشركة فحصا كاملا إذا توافر لديها مؤشرات تنبئ بتعرض حقوق حملة الوثائق للضياع او اتجاه الشركة نحو عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها او مخالفة الشركة لاحكام القانون.

ضوابط حقوق حملة الوثائق

ثالثا - الضوابط الخاصة بحقوق حملة الوثائق

يشمل القانون السارى الضوابط التالية.

- حق المؤمن له او المستفدين فى اللجوء للهيئة المصرية للرقابة على التأمين لعرض ماينشأ بينهم وبين شركات التأمين من نزاع دون ان يخل ذلك بحقهم فى اللجوء الى القضاء.

- من الاحوال التى يلغى فيها ترخيص الشركة ويشطب تسجيلها هى حالة ثبوت اهمال شركة التامين باستمرار فى تنفيذ المطالبات المستحقة المقدمة اليها أو تكرار المنازعة دون وجه حق فى مطالبات العملاء.

- سوف يشمل التعديل المقترح فى القانون السارى ما يلى:

التزام الشركات باعتماد نماذج الوثائق والمزايا التى توفرها والقيود والشروط الخاصة بها من الهيئة قبل العمل بها والنص على مراجعة الاسعار بصفة دورية ضمانا لاستمرار عدالتها.

- تدعيم جهاز الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر وتوفير الوسائل والامكانات الحديثة بما يضمن فرض رقابة فعاله تحقق صالح سوق التامين المصرى بصفة خاصة والاقتصاد القومى بصفة عامة.

ويؤكد : ان هذه الضوابط والاحكام تكفل تحقيق صالح سوق التأمين المصرى والحفاظ على سلامة المراكز المالية لشركات التأمين بما يضمن حقوق حملة الوثائق.



د. برهام عطا الله

● إلغاء القيود غير المباشرة سيؤدى إلى مجىء شركات أجنبية صغيرة.

من يؤيد ومن يعارض

وبالنسبة للآثار المتوقعة لتحرير التجارة فى الخدمات المالية على سوق التأمين المصرى فقد اختلفت الآراء فى هذا الشأن ما بين مؤيد ومعارض وذلك على النحو التالى:. الحديث مازال لخيرى سليم .

١ . يفترض الراى المعارض ان القدرة التنافسية لقطاع التأمين المصرى ضعيفة أمام الشركات الاجنبية التى ستدخل السوق من خلال مشاركتها فى رأس المال بسبب صغر حجم معظم الشركات المصرية وعدم كفاية راسمالها وندرة الكوادر الفنية فى السوق المصرى هذا بالاضافة الى محدودية حجم الاقساط فى السوق المصرى فى حين يتوافر للشركات المنافسة القادمة حجم اعمال يسمح لها بوجود محافظ متوازنة وقدر من الاقساط يحقق جدواها الاقتصادية كما أن فرص الاستثمار للشركات المصرية غير متكافئة مع الفرص المتاحة للشركات فى الدول المتقدمة اى أن منافسة الشركات الاجنبية التى ترغب فى توسيع نشاطها فى السوق المصرى تعد أمرا فى غير صالح الشركات المصرية مما سيضعف من القدرة التنافسية لهذه الشركات وبالتالى سيترتب عليه آثار سلبية على المراكز المالية للشركات المصرية.

- بالنسبة للراى المؤيد فيستند الى ان الاتجاه العالمى الان يتبنى مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وان مصر قد قطعت شوطا كبيرا فى سياسات الاصلاح والتحرير الاقتصادى وان ما تفرضه هذه السياسات من التزامات يزيد كثيرا عما تفرضه التزامات اتفاقيات الجات وان من شأن استكمال هذا الشوط ان يوفر قدرات إضافية للاقتصاد المصرى تسمح بزيادة الامكانات

التنافسية للشركات المصرية كما أن المنافسة الدولية قادمة لامحالة ومن ثم فإن التوقيع على اتفاقية الخدمات خاصة ما يتعلق بالخدمات المالية هو أمر كفيل بمواكبة التطورات الدولية منذ بدايتها وان النجاحات التى حققها سوق التأمين فى مصر فى مجال سياسة الباب المفتوح والسماح لشركات القطاع الخاص بالمشاركة فى سوق التامين المصرى فى السنوات الاخيرة دليل على قدرة السوق على الاستمرار فى اتجاهات التحرر وان المنافسة من شأنها ان تدعم الشركات وتزيد من قدراتها وإن الضوابط التى وردت فى احكام القانون السارى او التى سترد ضمن تعديلات القانون كفيلة بأن تضمن استقرار اوضاع السوق وإن كان يتعين على الشركات القائمة ان تعمل على تطوير انظمتها بما يضمن توافر الخبرات والكوادر الفنية اللازمة لادارتها والعمل على تطوير خدماتها بما يفى بمتطلبات المرحلة الجديدة ويكفل استمرارية الشركة فى ظل المنافسة العادلة.

الوعى التامينى .. منخفض

☐ سألت السيد فتحى يوسف رئيس شركة الدلتا للتامين عن تأثير دخول الشركات ذات راس المال المصرى - الأجنبى المشترك بعد الجات على سوق التامين المصرى؟

☐☐ اجاب: يشتمل سوق التأمين المصرى الآن على ثلاثة أنواع من شركات التأمين التابعة للقطاع العام وهى شركات كبيرة طبقا لمخصصاتها واحتياطياتها المالية وشركات التامين التابعة للقطاع الخاص، التى تقدم خدمات تتوام مع الفكر الاقتصادى الحر وشركات تامين ناشئة مازالت تتلمس لها مكانا بين الشركات القائمة.

وفى ضوء اتفاقية الجات ستواجهنا مشكلة الوعى التامينى المنخفض جدا لدينا والذى يشير إلى أن هناك مشروعات كثيرة غير مغطاة تأمينيا ومشروعات اخرى غير مؤمن عليها بالقيمة الحقيقية لها، بجانب وجود أفراد لا يؤمنون بالتأمين، كل ذلك يقلص حجم الاحتياجات التأمينية المطلوبة فى السوق ولذلك فلكى نعطى لسوق التأمين المصرى فرصة النمو ينبغى اولا أن نعالج مشكلة انخفاض الوعى التأمينى.

ويضيف فتحى يوسف: وبالنسبة لتأثير شركات التامين ذات رأس المال الأجنبى المصرى.. اعتقد انه لمحدودية الاحتياجات التأمينية الحالية، فمن الصعب أن تأتى هذه الشركات لتنافس فى السوق المصرى لأن انخفاض الاحتياجات التامينية فيه لن تحفزها على المجىء إليه رغم ان القانون واتفاقية الجات تتيح لها ذلك. والسبب فى ذلك ان التامين عبارة عن خدمة فى حاجة الى تسويق فإذا لم يكن لهذه الخدمة سوق، فمعنى ذلك ان هذه الشركات لن تجد لها مكانا لدينا وكل الذى سيحدث انها سوف تنافس على المتاح الموجود فى السوق المصرى الأمر الذى قد تتدهور معه صناعة التأمين المصرية.

☐ ماذا عن دور شركات التأمين المصرية لمنع تدهور صناعة التأمين؟

☐☐ اجاب فتحى يوسف: دور الشركات فى تقديرى وفى ضوء أوضاع سوق التأمين المصرى لم يبق لنا إلا أن تنشط فى رفع الوعى التأمينى لدى الأفراد والجماعات والمشروعات وإن نحافظ على الا تتدنى أسعار التامين نتيجة المنافسة الضارية بين شركات التامين وإن تتفاوت الشركات القائمة كبيرة أو صغيرة او ناشئة لتقديم الخدمة التامينية الجيدة بالسعر العادل الذى يؤكد عليه القانون كما تؤكده الأعراف التامينية.

ويؤكد رئيس شركة الدلتا للتأمين: ان الشركات ذات رأس المال الأجنبى -

المصرى المشترك سوف تنافس فى اسعار التامين ولا سبيل لها غير ذلك، وما حدث فى التجارة بعد اتفاقيات الجات سوف يحدث فى الخدمات التى سوف يصيبها الاغراق ايضا، لذلك فالذى ينبغى علينا تجنبه فى التجارة ينبغى علينا تجنبه فى الخدمات، خاصة مشكلة تدنى الأسعار فى سوق التامين التى تؤدى الى انهيار صناعة التامين وهو ما حدث فى السوق التركى الذى مازال يعانى نتيجة الاندفاع غير المحسوب فى الغاء الأسعار والتعريفات التى كانت تمثل صمام الأمن لتدنى الأسعار.

ويضيف: ان اسعار التامين بطبيعتها تحدد وفقا لنتائج فروع التامين المختلفة ولن يتيسر ذلك الا فى تنظيم العملية التامينية بين الشركات وتجميع الاحصائيات فيما بينها لنصل من خلال الدراسة والبحث الى السعر العادل الذى يريده القانون، ولذلك فالتنظيم هو العلاج الوحيد لسوق التامين المصري وبغير التنظيم سوف ينقلب الأمر إلى فوضى مثلما يحدث فى الحرية . فإذا لم تكن لها ضوابط تحميها فإنها تنقلب الى فوضى حقيقية تدمر كل شىء، وينطبق هذا الامر ايضا على اى مهنة او صنعة لا تنظم نفسها ولا يكون لها ضوابط للممارسة تنقلب الى فوضى وتصبح وبالاً على الصناعة ذاتها، والتنظيم والضوابط أمرا ليس بغريب على جميع الشركات فى العالم فقد اجتمعت شركات التامين متوسطةالحجم فى الملتقى الاقتصادى فى «بلباو» باسبانيا للتنسيق فيما بينها فى مواجهة الشركات العملاقة التى كانت تتحرك فى أوروبا بعد الوحدة لتحتكر السوق.

إيمان رؤساء الشركات

□ هل يستطيع الاتحاد المصرى للتامين القيام بهذا الدور؟

□□ اجاب فتحى يوسف: الاتحاد عبارة عن الشركات العاملة فى السوق واعضاؤه هم رؤساء مجالس ادارات هذه الشركات ويستطيع الاتحاد بالفعل القيام بهذا الدور ولكن يسبق ذلك ايمان رؤساء الشركات بتنفيذ الضوابط والتنظيم والسعى بكل الجدية والتجرد لتطبيق هذه الضوابط.



سمير متولى :

● المشكلة هى .. استحواذ الشركات الأجنبية القادمة على أفضل الخبرات التأمينية فى مصر.

التامين والبنوك خارج الاتفاقية

وعن اتفاقية الجات يقول الدكتور برهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتامين: ان اتفاقيات مراكش فى ١٥ ابريل الماضى لم تتضمن التامين كما ان اخر جلسات التفاوض فى ديسمبر ١٩٩٣ قررت ترك التامين والبنوك خارج اطار الاتفاقية.

ويضيف. ان جولة اورجواى التى بدأت فى عام ١٩٨٦ كان الغرض منها تحرير تجارة المنتجات الزراعية والخدمات وكان من نتائج هذه الجولة الاتفاق على تخفيض الدعم الموجه للمنتجات الزراعية من الدول المنتجة الكبرى، وكان هذا أحد جوانب الصراع بين السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون وقف الدعم المقرر للمزارعين فى هذه الدولة هو الذى سيقضى على اى أمل فى ان يوافق الكونجرس الأمريكى على اتفاقية الجات الموقعة فى

مراكش فى ٥ ابريل عام ١٩٥٤، وحتى الآن لم يوافق الكونجرس.. وأجل الموافقة عليها الى ما بعد الانتخابات، وهناك شك فى ان يقبل الجمهوريون - الذين لهم الأغلبية فى انتخابات الكونجرس الآن - التصديق على انشاء منظمة التجارة العالمية، وهذا موقف يذكرنا بموقف الكونجرس الامريكى فى عام ١٩٤٧ حيث رفض التصديق على انشاء منظمة التجارة الدولية واقتصرت موافقته على انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير، رغم ان المنظمات الثلاث كان قد اوصى بانشائها معا فى اتفاق «بريتون وودز» وأغلب الظن ان الكونجرس الأمريكى هذه المرة لن يوافق على تعديلات الجات وانشاء منظمة التجارة الدولية، إلا اذا حصل على موافقة الرئيس كلينتون على بعض المزايا المكلفة جدا والمضادة لسياسته المعلنة لمصلحة المزارعين الذين سوف يتأثرون بإلغاء الدعم على صادراتهم من الحبوب والمنتجات الزراعية

ويضيف الدكتور برهام عطا الله ان فرنسا ربطت موافقتها على اتفاقية مراكش ١٩٩٤ وانشاء منظمة التجارة الدولية على موافقة الكونجرس الامريكى

وبالنسبة للتامين قبل انتهاء المفاوضات تقرر ابعاد شركات التامين وتحرير سوق التأمين من مفاوضات الجات وبدلا من المفاوضات الجماعية تمت بعض الاتفاقيات الثنائية بين بعض دول العالم الثالث وذلك لمواجهة الدول الكبرى ذات المصلحة

وقد اهتمت شركات التأمين الكبرى فى الولايات المتحدة الامريكية بهذه المفاوضات الثنائية وتركز اهتمامها على بعض الدول ذات الاسواق الواسعة كالصين والهند وتايوان وتايلاند والبرازيل حيث تم الاتفاق بين هذه الدول والولايات المتحدة على اسلوب تحرير التامين فى هذه الاسواق وفى هذا الاطار تم ايضا الاتفاق مع ممثلى الحكومة المصرية، وهذا الاتفاق يعكس ايضا ماكانت مصر قد التزمت به فى اطار اتفاقية تشجيع وضمان

الاستثمارات بين مصر وامريكا والذى يلاحظ ان التأمين قد خرج عن اطار هذه الاتفاقية ودخل مجال اعادة التأمين

الاتفاقيات الثنائية

ويضيف الدكتور برهام عطا الله : تم الاتفاق على الامور التى يجب ان يتم التشريع المصرى على ضوئها ولكن هذه الاوضاع لم يكتف بها مفاوضو البنك الدولى ولذلك اصبحت هذه الاتفاقيات الثنائية الآن اقل من المطلوب وتمثل حدا ادنى بالنسبة لما يجب ان يتم فى مصر وبالطبع فان سوق التأمين فى الولايات المتحدة الامريكية يعتبر سوقا مغلقا امام شركات التأمين العالمية من الناحية الفعلية إلا امام الشركات الكبرى جدا حيث ان التأمين يخضع فيها لسلطات الولايات وليس للسلطات الفيدرالية وبالتالى فهناك ٥٠ قانونا للاشراف على التأمين يصعب على شركات تأمين العالم الثالث ان توفى بالتزاماتها او حتى تدفع اتعاب المحامين ويؤكد انه تم الاتفاق على الغاء القيود غير المباشرة على فتح السوق المصرى مثل اشتراط راس مال عال قيام شركات التأمين حتى لاتضطر الدول لان تضع رأس مال كبيرا فى تأسيس الشركة لذلك فالاتجاه الان هو تخفيض الرقم المحدد لقيام شركة التأمين وهو ٦٠ مليون جنيه الى ٣٠ مليون جنيه وهذا يضع على عاتق المشرفين على قطاع التامين ان يقوموا بالدور الذى كانت تقوم به مصلحة التأمين وهو مراقبة الشركات الجديدة ذات رأس المال الصغير ومن هنا كان المشروع المعدل للقانون ١٠ لسنة ٨١ للرقابة على مؤشر اليسر المالى وهذه فكرة بدات تنتشر فى اوروبا الموحدة وتعتبر المؤشر الجوهرى للرقابة على شركات التامين بحيث اذا قلت احتياطيات احدى

الشركات عن حد معين تدخلت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين لتصحيح الاوضاع وغالبا مايتم هذا بتخفيض الاقساط عن الحد الذى يغطى المخاطر بصدق

وبالنسبة للتوكيلات يقول رئيس شركة الشرق للتأمين : سيكون امام شركات التأمين الاجنبية امران إما انشاء فروع لها وفى هذه الحالة يجب ان نفرض عليها ان يأتى رأس المال فى مصر طبقا لما حدده القانون والحصول على ضمان من الشركة الأم او انشاء شركة مشتركة مع رأس مال مصرى سواء فى شركات التأمين او غيرها وقد تم الاتفاق بالفعل على ان شركات التأمين لا تساهم فى شركات تأمين اخرى وذلك حتى لايحدث اندماج بين شركات التأمين الوطنية والشركات الاجنبية وفى تقديرى فانه فى ظل الاوضاع الحالية لن تقدم اى شركة تأمين اجنبية كبيرة على انشاء شركة تأمين فى مصر فى الوقت الحالى ولذلك فالخطورة تتمثل فى اشتراط رأس مال صغير لقيام شركة التأمين حيث يمكن مجىء شركات تأمين اجنبية صغيرة للعمل فى مصر وهذا هو الخطر الجسيم على سوق التأمين المصرى واسباب ذلك عديدة ومن اهمها محدودية سوق التأمين المصرى حيث لاتتجاوز قيمة الاقساط ٤٠٠ مليون دولار وتكاليف الشركات الكبرى عالية بجانب رغبتها فى استغلال الاسواق الكبيرة ولذلك تتجه شركات التأمين الكبرى الان الى اسواق النمور الاسيوية واسواق جنوب افريقيا التى تستحوذ على ٧٥٪ من تأمين افريقيا كله

المشكلة.. انتقال الخبرات المصرية

وعن صناعة التأمين المصرية.. والجات يقول المحاسب سمير متولى رئيس شركة المهندس للتأمين:

صناعة التأمين بطبيعتها صناعة عالية، حيث يتم توزيع المخاطر عن طريق اعادة التأمين، الامر الذى يعنى وجود علاقة مباشرة ومتصلة بين الشركات الوطنية وشركات اعادة التأمين العالمية، ويفرض فى الوقت ذاته على شركات التأمين مواكبة كافة المتغيرات الاقتصادية بصفة عامة، كذا ما يحدث فى مجال التأمين وخدماته بصفة خاصة.

وبعد توقيع اتفاقية الجات وظهور منظمة التجارة العالمية والتى تستهدف العمل على تحرير التجارة الدولية بما فى ذلك الخدمات ومن بينها انشطة البنوك والتأمين، فقد اصبح لزاما علينا خلال فترات الانتقال التى سمحت بها الاتفاقية ان نعد انفسنا من كافة النواحى، كى نكون فى موقف يسمح بمنافسة الشركات الاجنبية.

ويضيف ان تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات يتطلب بالضرورة تعديلات تشريعية واخرى تنفيذية، وقد تم بالفعل من خلال الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والاتحاد المصرى للتأمين والممثلة به كافة الشركات اعداد مشروع قانون لتعديل احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر، وذلك كى تتناسب احكامه مع متطلبات تنفيذ اتفاقية الجات، فضلا عن خدمة ما اتجهت اليه الدولة من سياسات التحرر الاقتصادى والخصخصة، بحيث تضمّن مشروع القانون بصفة اساسية:

- السماح بانشاء شركات تأمين مباشر برأسمال مشترك بشرط الا تتجاوز حصة رأس المال الاجنبى ٤٩٪ من رأس مال الشركة.
- تحديد حد ادنى لرؤوس اموال شركات التأمين بما يتناسب مع طبيعة هذه الصناعة، واخذا فى الاعتبار اننا نعيش عصر الكيانات الكبيرة.
- اطلاق حرية الشركات فى تحديد رسوم التأمين فى فروع التأمين المختلفة.

او بمعنى أخر الغاء التعريفات الموحدة تدريجيا، والاعتماد على تحديد السعر لتغطية أى خطر بما يتناسب مع تقييم المكتتب لهذا الخطر.

● تطوير اساليب الرقابة على شركات التأمين بحيث يتم التركيز على الرقابة المالية والحد من الرقابة على الاسعار.

هذا بالنسبة للجانب التشريعى، اما الجوانب التنفيذية واعنى بذلك مايجب على الشركات ان تعمل جاهدة على تحقيقه، كى تكون فى موقف يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع الخبرات والامكانيات التى تتوافر لدى رأس المال الاجنبى، ففى تصورى أن من اهم هذه الجوانب مايلى.

□ تدعيم رؤوس الاموال بالنسبة للشركات القائمة، وعلى الاخص الشركات المملوكة للقطاع الخاص، ومنها المهندس للتأمين، بحيث تتم زيادة راس المال المدفوع تدريجيا بما يتناسب مع حجم محفظة كل شركة لتدعيم المراكز المالية وزيادة القدرة على الاحتفاظ بهامش مناسب من الاخطار محليا.

□ رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب والتأهيل بانواعها سواء داخليا او خارجيا.

□ الاهتمام البالغ بسد العجز فى طبقة المكتتبين WRITERS UNDER حيث ترتب على اتباع نظام التعريفات لسنوات طويلة تآكل هذه الشريحة الفنية والتى تمثل احدى دعامات صناعة التأمين، ويتم ذلك من خلال تشجيع الكوادر الموجودة بالشركات العاملة بالسوق على تنمية مهاراتهم وقدراتهم فى هذا المجال والممارسة العملية لهذه المهمة الفنية.

□ تطوير الامكانيات الالية الموجودة بالشركات باتباع احدث نظم المعلومات واخر اجيال الحاسبات الالية ضمانا للدقة والسرعة.

□ الدراسة المستمرة لاحتياجات السوق من التغطيات التأمينية ومسايرة المستحدثات العالمية فى هذا المجال، بحث تكون الشركات الوطنية على قدم المساواة، من حيث تقديم التغطيات التامينية مثل أى شركة عالمية عاملة فى مجال صناعة التأمين.

ويؤكد المحاسب سمير متولى: ان الشركات الاجنبية القادمة مع اتفاقية الجات للعمل فى مصر ستأتى بأفرادها المدربين تدريبا فنيا عاليا ومع ذلك فالمشكلة التى ستواجه الشركات المصرية هى قيام هذه الشركات الاجنبية بالتعاقد مع افضل الخبرات التامينية المصرية العاملة فى شركات التأمين الوطنية للعمل لديها تحت اغراء المرتبات الكبيرة والعمل فى الشركات اجنبية - مصرية مشتركة، ولذلك يجب علينا كشركات تأمين العمل سريعا على تنمية الكوادر الفنية لدينا وزيادة اعدادها حتى لاتتأثر الشركات نتيجة ترك خبراتها الفنية العاملة لديها نتيجة دخول الشركات الاجنبية.

□ سألت المحاسب سمير متولى: - هل سيتأثر حجم العمليات التامينية التى تحصل عليها الان الشركات المصرية بدخول الشركات الاجنبية للعمل فى مصر مع اتفاقية الجات؟

□ □ اجاب: تعتمد أى شركة تأمين فى عملها على وجود الثقة المتبادلة بينها وبين العملاء، وطالما استطاعت شركة التأمين بناء هذه الثقة فسوف يستمر العميل فى الارتباط بها حتى ولو عرضت عليه الشركات المنافسة سعرا اقل من سعر الشركة التى يتعامل معها، فالعميل يضحى بفارق السعر بسبب جسور الثقة المتبادلة بينه وبين شركة التأمين التى يتعامل معها والتى تقدم له باستمرار الخبرة التأمينة المتميزة وتغطية التعويض المستحق له فور استحقاقه.

الغاء التسعيرة

☐ هل يؤثر الغاء التسعيرة على شركات القطاع الخاص؟

☐ ☐ اجاب سمير متولي: طبعا سوف يؤثر الغاء التسعيرة على شركات القطاع الخاص اكثر من تأثيره على شركات القطاع العام التى استطاعت نتيجة نشاطها التأمينى لسنوات طويلة تكوين مخصصات واحتياطيات مالية تدعم مركزها المالى وبالتالى تتيح لها موارد وعوائد مالية تمكنها من التنازل عن جزء من هوامش المصاريف الادارية والارباح التى تضيفها شركات القطاع الخاص

الحديثة الى القسط الفنى وصولا الى القسط التجارى، ولذلك ففرصة شركات التأمين الكبيرة - شركات القطاع العام - اكبر فى اجراء التخفيضات من شركات القطاع الخاص التى تتمثل فرصتها فى المنافسة فى مستوى الخدمة المرتفع التى تقدمها وفى صلتها المباشرة مع العميل ومتابعته وتقديم المشورة الفنية له، واذا تعرض العميل لاى حادث تظهر فاعلية الشركة فى عامل الوقت للحسم والبت فى طلب التعويض وصرفه بشكل فورى طالما ان الحادث مغطى تأمينيا بحيث يتم تحجيم الخسائر التى يمكن ان تحملها العميل الى الحد الادنى.

في مؤتمر التعاونيات الزراعية:

مصر تطلب دعم دور الفلاحين في التنمية الاستفادة من الميزات النسبية للجات

كتب ـ عبدالوهاب حامد:

طالبت مصر بدعم جهود التنمية الزراعية واعطاء أولوية في خطط التنمية الاقتصادية للزراعة لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات والاستفادة من الميزات النسبية للدول العربية في فتح اسواق المنتجات في الدول الاخرى لزيادة العائد الزراعي والدخل القومي، وضرورة دخول الدول العربية إلى عصر الزراعة المكثفة كما يطالب وفد مصر في ورقة العمل المقدمة لمؤتمر الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين برئاسة السيد محمد ادريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي والذي يبدأ اجتماعه اليوم بدمشق بضرورة تضامن المنظمات العربية مع الاشقاء السوريين حول مستقبل التنمية الزراعية في ظل السلام العادل

كما تتناول ورقة العمل المصرية للمؤتمر ـ الذي يعقد برئاسة الرفيق مصطفى العايد رئيس اتحاد الفلاحين السوريين ـ المحاور التي يجب السير عليها في مواجهة التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي خاصة في المجال الزراعي ووسائل التعايش مع اتفاقية الجات على امتداد السنوات العشر المقبلة بما يكفل تحجيم النواحي السلبية في الاتفاقية وتعظيم النواحي الايجابية وكذلك تنشيط التبادل الاقتصادي بين المنظمات التعاونية الزراعية.

المصدر: الأهرام
التاريخ: ١١ يناير ١٩٩٥

إدارة البشر.. قبل الجات!

كثرت الاحاديث فى الآونة الماضية حول اتفاقية الجات فنرى ، جلس الوزراء يعلن الاتجاه لمناقشة الاتفاقية فى ، ماعاته القادمة، وتخطط اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى لمناقشتها ايضا خلال

نهال شكرى

المؤتمر الرابع المزمع عقده بالحزب فى ٢٩ يناير الحالى ولكن وحتى الآن لم تعرض الاتفاقية ببنودها للبحث وكل ما يقال من آراء انما هى اجتهادات نظرية حول بعض بنود الاتفاقية التى تكون قد عرفها البعض فقط.

ومع التخطيط لبحث اتفاقية الجات على جميع المستويات الوزارية والحزبية وهى الاتفاقية التى بدىء فى سريانها بالفعل كان يجب على الجميع ان يفكروا فى الرؤية الجديدة للاقتصاد المصرى فى القرن الحادى والعشرين وهو الجهد الذى تقوم به اللجنة الاقتصادية بالحزب فى مؤتمرها القادم.

ويتسع النقاش ليشمل العديد من التحديات التى ستضمها جلسات المؤتمر المستمرة ليومين متتالين فى أروقة الحزب الوطنى فتضم كيفية الوصول الى معدلات للتنمية عالية ومواجهة مشكلة التنمية الادارية وتحقيق الاستقرار ومواجهة مشكلةاحصر الاستثمارات المطلوبة فى المرحلة القادمة الى جانب العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع المصرى فى القرن القادم.

وتتعدد الآراء وتتشابك وتتشعب ويظهر رأى او نستطيع القول انه يرقى الى مستوى الاتجاه وهو المطالبة اولا بتعبئة الموارد وادارتها فى مواجهة التحديات، وبذلك تكون القضية الاساسية فى النقاش هى كيفية ادارة البشر اى ندير من وبمن ولمن؟ وذلك هو الاتجاه الذى ظهر بقوة وفرض نفسه داخل اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى.

وكما يؤكد اصحاب هذا الاتجاه فإن موارد مصر ليست أقل من موارد اليابان وكوريا وقد تقدمت هذه الدول كثيرا فما هو السبب فى عدم تقدمنا بالدرجة ذاتها؟ وهنا يعبر الخبراء الاقتصاديون بقولهم ان السبب يرجع الى التعبئة السليمة للبشر وحسن ادارتهم مما أدى بهم الى هذه النتائج المبهرة والقضية هى قضية اتخاذ وحسن اختيار القيادات فى المجتمع ومن الهام للغاية ان يكون هناك نظام لاختيار القيادات على اساس سليم.

بل وان الأمر سيتعدى ذلك فقد طالب الخبراء بضرورة تشكيل لجنة كورية لادارة البشر مع اعادة تحديد لاولويات المجتمع فى التنمية البشرية وهناك الكثير من الدول التى تعطى اهتماما كبيرا للتنمية البشرية وقد آن الأوان لأن نعطى لهذه القضية اهميتها فى مصر.

ويؤكد الخبراء على ان القضية الاقتصادية فى العالم الآن اصبحت قضية ادارة البشر والنجاح فيها يحقق نتائج عالية فى معدلات النمو على جميع المحاور وقد شار بعض أعضاء اللجنة وطالبوا بضرورة التطبيق فإن النظرية لا تحتاج الى شرح وتوضيح كبير وذلك الى جانب ضرورة تطبيق مبدأ الثواب والعقاب فى المجتمع وهو المبدأ الذى يؤدى الى اطمئنان الفرد على نتيجة عمله ايا كانت هذه النتيجة ومن هنا كان لزاما علينا فى المرحلة القادمة ونحن نناقش اتفاقية الجات ونتائجها على مصر ان نناقش معها قضية التنمية البشرية والادارة التى تحقق النجاح وترسم المعدلات العالية للتنمية الاقتصادية فى القرن الحادى والعشرين.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ - يناير ١٩٩٥

«الجات» تحمي الكتاب المصري .. كيف ؟

المتغيرات والتحديات العالمية تؤثر سلبيا على الدول النامية

● ماهي الجات ؟ وهل ستؤثر في ادوات الثقافة ؟ وكيف سيكون التأثير سلبيا أم إيجابيا ؟ الاسئلة تبدو غريبة في اطارها العام الذي طرحته ندوة المجلس الأعلى للثقافة تحت عنوان «عمومي» اتفاقية الجات ومشكلات الكتاب وشارك فيها عدد كبير من المفكرين والمثقفين والقانونيين وأصحاب دور النشر المصرية.

● على انه قد ... وربما هي نهاية . استعراض كلمات المتحدثين في جلستي الندوة ينبغي القول ان هناك تحديات وضغوطا ومتغيرات تسويقية وتمويلية وانتاجية، يتعرض لها الكتاب المصري الآن ، ولأن هذه التحديات كبيرة واكثر اهمية مما يمكن أن يتصوره احد ، ولهذا كان من المتصور ان تتم معالجة ومناقشة كافة المتغيرات التي تحيط وتؤثر بعملية صناعة وتأليف وتسويق الكتاب، هذه التغيرات تشمل في ... العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية

● ومن ... الندوة اشار الدكتور حسام عيسى الى ضرورة قراءة وثائق وملفات وقوانين ... اتفاقية الجات . قراءة قانونية واعية . ... وان هذه الاتفاقية ستؤثر او هي ... موضحا ان تؤثر وتحكم سيطرة الدول المتقدمة تكنولوجيا واحتكارها للعلم ، الثقافة والتجارة ، ومن ثم السيطرة السياسية ، الاقتصادية على العالم.

● اما الدكتور نور فرحات فتناول في كلمته المبادئ ... لاتفاقية الجات بالنسبة للملكية الفكرية مشيرا الى ... مسار المفاوضات في هذا الجانب من عن طريق الولايات المتحدة الامريكية التي كانت من اكثر الدول اهتماما بادخال هذا الجانب في بنود الاتفاقية ، ودفع الولايات المتحدة الى هذا ... الا وهو ان حوالي ١٩٣ شركة امريكية في مجالات النشر كانت تخسر ... من ... للكتاب، ومن ... نتيجة الاعتداء على حق المؤلف

ومن هنا ... الدكتور نور فرحات ... تم النظر في ... الجات الى الملكية الفكرية لا باعتبارها حقا شخصيا او مؤلف وانما باعتبارها حقوق تامة للمؤسسات والشركات ... على انتاج الكتاب وتسويقه

واضاف ... هذا الامر اثار العديد من المشكلات ... من الملاءمة بين الحقوق ... من ... ان تطبيق ... من

انتهاك دولة من الدول الموقعة عليها سوف يكون اكثر قسوة من اتفاقية حماية حقوق المؤلف السابقة ، اذا اصبح من الممكن ان تتخذ مجموعة من الاجراءات الاقتصادية ضد هذه الدولة او تلك التي تنتهك حقوق مؤلف ما . ولهذا تأثيره المباشر على حركة التأليف والترجمة داخل الوطن العربي على سبيل المثال ، ... اذا اردنا تصنيف المصالح والفوائد المرتبطة بحقوق التأليف ، سوف يتم تقسيمها الى دول منتجة للثقافة واخرى مستهلكة ، والدول المستهلكة للثقافة من مصلحتها الا تتقيد كثيرا بهذه القوانين التي تفرضها اتفاقية الجات

ووفقا لاتفاقية الجات ايضا، تطرح بعض الاشكاليات خاصة وانه سيطلب من الدول الا تدعم صناعاتها الوطنية، فهل ستلتزم مصر بالامتناع عن دعم الكتاب ؟ وهل يعتبر في هذه الحالة دعم الثقافة انتهاكا لاتفاقية الجات؟

● ويشير الدكتور ... فرحات نقطة اخيرة في حديثه حول دور الدولة الاخلاقي والمجتمعي في حماية القيم العامة والآداب ، الامر الذي يخالف الميكانيزمات الاقتصادية للجات من جانبها الثقافي

● ومن جانبه علق السفير عبد الرؤوف الريدي بقوله : شعوري ان سلطة الدولة في الحفاظ على النظام العام والاخلاق والاداب مازالت قائمة ولا اتصور ان اتفاقية الجات ستنال منها.

غير ان المهندس ابراهيم المعلم صاحب دار الشروق والناشر المعروف قال ان اتحاد الناشرين المصري وقد هاله مايحدث للكتاب المصري من تزوير ... التشريعات ... لاستيعاب ... المشكلات ، علاوة على المشكلات التي تتعلق بأسعار الورق والجمارك وضريبة المبيعات على مستلزمات الكتاب.

هذه المشاكل دعت اتحاد الناشرين الى الاجتماع لمكافحة عمليات التزوير ووضع الضوابط اللازمة لمواجهة هذه المشكلات التي تهدد الإبداع في كل مكان .

● ... الدكتورة ... ان ... كانت اتفاقية الجات

تتضمن سلبيات ومشاكل كبيرة ستفرضها علينا في مصر . فانه لابد من ان نكتشف ايجابياتها ونحرك اليتها التي يمكن ان تحقق استفادتنا منها .

● وتحدث الدكتور مصطفى الفقي مشيرا الى ضرورة الاعداد الكامل لمواجهة المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية ، ومواكبة ودراسة تأثير اتفاقية الجات في كافة جوانبها الاقتصادية والثقافية علينا.

●● واخيرا ... الندوة واطرافها من الناشرين والمثقفين ... او لم تضع في حسبانها ان ... لا ... على صراع ثقافي من الدرجة الاولى، وليس سياسيا . ومن هنا فان التوصية التي خرجت بها الندوة بالدعوة الى مؤتمر تشارك فيه جميع اجهزة الدولة بالاضافة الى اتحاد الناشرين والكتاب والمفكرين والمنظمات الاقليمية والعالمية بهدف استكشاف الاليات الداخلية والدولية حتى يتيسر لنا حماية الكتاب المصري .. هذه التوصية ... تشير الى اشكالية واسعة وعميقة وهي هل بامكاننا حقا حماية الثقافة المصرية من الاستقطاب او الذوبان في ظل سيطرة الجات ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ... وقوانين تحكم العالم ودوله؟

عبد السلام فاروق

المصدر ....المصــــور........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ .... ١٢ يناير ١٩٩٥

الغش التجارى في الثقافة أيضا !

●● منذ أيام استمعت إلى حديث إذاعى للكاتب الكبير نجيب محفوظ أجرته معه المذيعة الناجحة «المشاغبة» آمال العمدة . وفى هذا الحديث قال نجيب محفوظ ما معناه :

كنت حتى ١٩٦٥ أكسب من كتبى المنشورة فى مصر ما يحقق لى «الستر» و «الكفاية» أنا وأسرتى . ولكن بعد هذا العام خرجت علينا ظاهرة رديئة ومؤلمة هى ظاهرة تزوير الكتب . فأصبح الكتاب الذى تصدر منه خمسة آلاف نسخة فى مصر تظهر له طبعة فى بيروت من عشرات الآلاف ، هى صورة طبق الأصل من الطبعة المصرية . ونتيجة لذلك تعرض الكتاب المصرى للكساد الكامل ، وفقد المؤلف المصرى الناجح مصدر الربح «الحلال» من كتبه ، بسبب الربح الطائل «الحرام» الذى يكسبه الناشرون فى بيروت ●●

هذا ما قاله نجيب محفوظ ، شفاه الله ، وعافاه ورد كيد الكارهين له والمعتدين عليه إلى نحورهم .. آمين .

وكلام نجيب محفوظ يشير إلى مشكلة دقيقة هى مشكلة تمس اقتصادنا وأرزاقنا وتمس قبل ذلك كله عقل مصر ومكانتها فى العالم .

فالكتب المصرية ذات القيمة والأهمية يتم تزويرها الآن فى كل مكان حتى فى إيران واستراليا .

وأذكر أننى عندما كنت أعمل فى دولة قطر فى أوائل الثمانينات . بحثت عن نسخة من «المعجم الوسيط» الذى أصدره «المجمع اللغوى» وهو معجم رائع يمثل ثورة شجاعة فى اللغة العربية هدفها التقريب العلمى الدقيق بين العامية والفصحى .. عندما بحثت عن نسخة من هذا المعجم لم أجد إلا نسخة من طبعة له مطبوعة - بالتزوير - فى طهران . والنسخة عندى وفى مكتبتى لمن لا يصدق هذا الكلام .

وكل الجهود الضخمة التى بذلها علماء مصر خلال مائتى عام لإحياء التراث العربى ونشره فى صورة علمية دقيقة لايقوى عليها إلا الأشداء من أهل الفكر والمعرفة .. هذه الكتب كلها . وهى بالمئات . أصبحت مباحة لكل من هب ودب . من قطاع الطرق الذين يحملون أسماء الناشرين وأصحاب المطابع وتجار الكتب .

بقلم :

رجاء النقاش

وهذا الكنز الكبير الذى تملكه مصر ، والذى كان يمكن أن يعود على شعبها بدخل اقتصادى لايقل عن دخل قناة السويس ، ضائع ولا يجد من يحميه .

وقد امتد هذا الشر الى مجالات أخرى بالغة الأهمية فى الانتاج الثقافى المصرى .

امتد الشر الى الأفلام المصرية القديمة والحديثة ، والى أشرطة الأغانى ، بمطربيه الزعماء المصريين المسجلة ، وامتد إلى مسلسلات التليفزيون والبرامج الإذاعية والأفلام التسجيلية والآثار وغيرها من ثروات مصر الفنية والثقافية ، وأصبحت مصر - مع الأسف - الشديد أرضا مفتوحة لمن يريد النهب الثقافى الذى لا حدود له .

ولن أتكلم عن الجانب الفكرى والثقافى فى هذه القضية ، فليس هذا هو موضوع المقال .

وإنما الموضوع هو ما قلناه وكررناه عشرات المرات مع غيرنا من أن الثقافة فى مصر صناعة واقتصاد ، وأنها مورد من أثمن الموارد الاقتصادية ، ولولا خوفى من الاتهام بالمبالغة لقلت إن الثقافة هى أثمن مورد اقتصادى فى مصر .

ولكننا - مع الأسف - نستهين بهذا المورد ولا نعطى له أى اهتمام جدى .

هناك اقتناع لدى الكثيرين من المسئولين فى بلادنا أن ما نقوله عن الاقتصاد الثقافى هو نوع من الخيالات والأحلام ، وأنه كلام فارغ لايمكن أن يكون له مردود مادى ملموس .

طيب ..

جربوا أن تأخذوا هذه الخيالات والأحلام والكلام الفارغ مأخذ الجد .

جربوا مرة واحدة .. ولن تندموا على ذلك أبدا .

والفرصة الآن متاحة ونحن نناقش قانون الغش التجارى .

وكلامى فى هذه المرة موجه إلى الرجل الشجاع صاحب الضمير الوطنى المستقيم الدكتور أحمد جويلى وزير التموين .

إن قانون الغش التجارى لايجوز أبدا أن يتوقف عند حدود السكر والأرز وقطع الغيار .

القانون يجب أن يتضمن فى جرأة وصراحة نصوصا تتصل بالغش التجارى فى الثقافة !

وهذا القانون يجب أن يضبط الغشاشين والمزيفين فى مجال الكتاب وشريط الفيديو والكاسيت وبرامج الإذاعة والتليفزيون .

ويكفى أن أضرب مثلا سريعا لما أقول :

فى أسواق الكتاب المصرى الآن تباع رواية «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ بستين جنيها للنسخة .

ورواية «أولاد حارتنا» ممنوعة من الصدور فى كتاب داخل مصر حتى الآن .

فمن أين جاءت هذه النسخ الكثيرة التى تباع الآن فى سوق الكتاب السوداء .. وتباع أيضا على أرصفة القاهرة ؟!

لقد جاءت هذه النسخ من الطبعة المزورة للرواية فى بيروت وغيرها .

وعائدها المادى - وهو عائد رهيب - لا يستفيد منه أحد فى مصر سوى عدد محدود من تجار الكتب .

ولو طبقنا قانون الغش التجارى لسألنا هؤلاء التجار : ماهو مصدر هذا الكتاب الذى تبيعونه للناس بستين جنيها للنسخة الواحدة ؟

وسوف نعلم ساعتها أن الكتاب المباع مصدره ناشر مزور خارج مصر وربما داخل مصر أيضا .

وسوف نستطيع أن نضرب السوق السوداء للكتاب فى مصر ، مما يعود بالخير العميم على المؤلفين ، وعمال المطابع ، والناشرين الوطنيين .

وسوف يعود ذلك أيضا بالخير العميم على الدولة لأنه سيكتشف الدكتور «الرزاز» عن مصدر كبير جدا للضرائب المباحة والمشروعة ولزعم ولنا على ثقة مما أقول ، وأستطيع أن أحسبها للدكتور «الرزاز» بالورقة والقلم والقسم بالله العظيم ، أن خزانة الدولة سوف تجنى من هذه الضرائب المهدرة الملايين ، وملايين الملايين .

فماذا يادكتور جويلى لتطبق قانون الغش

التجاري ، وتفرض فيه بالعدل والحق ، نصوصا واضحة وصريحة تتصل بالانتاج الثقافي من كتب وأفلام وأشرطة فيديو كاسيت وبرامج ومسلسلات تليفزيونية وإذاعية ؟

لماذا لايقدم كل بائع لهذا الانتاج الثقافي الغزير المتنوع شهادة تكشف عن مصدر «السلعة» التي يملكها ويعرضها للبيع ؟

هذا ما أرجوه وأتمناه .

ولابد من ملاحظة أخيرة ، وهو أننا كثيرا ما كتبنا هذا الكلام ، دون أن نجد اهتماما أو صدى من أي نوع ، فلا أحد يرد ، ولا أحد يناقش ، ولا أحد يأخذ كلامنا مأخذ الجد .

وأمام هذه الظاهرة لا أجد ما أقوله إلا ما قاله شاعرنا العربي القديم الذي كان يقول شعره في مكان اسمه «منعرج اللوى» .. قال الشاعر :

نصحتهم نصحي بمنعرج اللوى

فلم يستبينوا النصح إلا ضحى الغد

ولو كان الشاعر العربي القديم صحفيا مثلي لقال في بساطة :

إنني نصحت أهلي في الوقت المناسب ولكنهم لم يتبينوا قيمة النصيحة إلا بعد فوات الأوان .

ولعل الله يهدينا فلا تضيع الفرصة ولايفوتنا القطار .

المصدر : ....العـالـم اليـوم........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٢-١-يناير ١٩٩٥........

على نقيض التوقعات السابقة

منظمة التجارة العالمية تواجه تحديات صعبة فى المستقبل

□ لندن - عن الفاينانشيال تايمز:

سبب آخر كان ينبغي أن يحتفل به الدبلوماسيون فى مقر الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - مع مطلع العام الجديد ألا وهو الولادة الرسمية لمنظمة التجارة العالمية التى انهو الترتيبات النهائية بشأنها قبل أعياد الميلاد مباشرة بهدف وضع نظام تجارى عالمى اشمل وافضل.

والآن يتحتم على هؤلاء الدبلوماسيين الذين يمثلون أكثر من120 حكومة ان يظهروا قدرتهم على انجاح المنظمة الجديدة.

فعلى خلاف التقليد المتبع مع ولادة أية مؤسسة، ومنظمة دولية جديدة فى عدم ظهور توقعات ايجابية قبل انشائها سبق تدشين منظمة التجارة العالمية WTO ترحيب وتهليل كبيرين بشأن نشاطها باعتبارها أساسا لإطار عمل مناسب وقوى يهدف إلى الاسراع فى تحرير التجارة بين الدول فى مختلف انحاء العالم والتشجيع على احداث مزيد من التنسيق الفعال بين هذه الدول.

ومع ذلك عبر بعض المراقبين عن خشيتهم من أن تكون موجة التفاؤل السائدة تجاه منظمة التجارة العالمية مبالغا فيها بدرجة كبيرة. ويقول «جون واهلى» استاذ السياسات التجارية بجامعة «وارفيك» إن النظام التجارى الجديد اوجد توقعات قد تكون غير واقعية كما أن هناك خطرا كبيرا من أنه إذا لم تحقق هذه التوقعات فإن منجزات الجات قد تتآكل.

وحتى أكثر المتحمسين لمنظمة التجارة العالمية يعترفون قبل غيرهم بأن هناك قدرا كبيرا من الثقة شمل هذه المنظمة ويشيرون فى هذا الصدد إلى أنه بخلاف صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى إنّ منظمة التجارة العالمية لا تملك مصادر تمويل ذاتية باستثناء ميزانية التشغيل حيث سيعتمد دور المنظمة بشكل كامل على مصداقيتها.

وقد تم اعداد منظمة التجارة العالمية بحيث تصبح ذات إجراءات اكثر قوة وحسما من الجات كما صممت لضمان العضوية الكاملة فبينما لم يكن بمقدور الدول وخاصة النامية الاختيار بين مراقبة بعض التزامات الجات فإن هذه الدول ملزمة بالاشتراك فى جميع الاتفاقيات والتنظيمات المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

ومع ذلك فإن منظمة التجارة — مثلها فى ذلك مثل الجات - لا تتوافر لديها صلاحيات اجبار تنفيذ القرارات التى من المنتظر أن تتوصل إليها بالاجماع.

ومن ثم فإن فعالية هذه المنظمة سوف تعتمد إلى حد بعيد على مدى استعداد الدول الاعضاء على التعاون فى تحرير التجارة فيما بينها من خلال تقديم تنازلات تعتمد فى الاساس على مصالح محسوبة بعناية.

وبالنظر إلى «بيتر سوثرلاند» مدير عام الجات الذى طلب منه أن يترأس منظمة التجارة العالمية حتى شهر مارس المقبل وينتظر أن يستمر لفترة ما كما يتوقع بعض المراقبين - فإن هذا الرجل حقق نجاحا جزئيا فى اقناع الحكومات بدعم سكرتارية الجات التى ستخدم المنظمة الجديدة حيث ارتفعت ميزانية الجات بمقدار 10٪ فقط لتصل إلى 105 ملايين فرنك سويسرى هذا العام «50 مليون دولار» وهى نسبة اقل من نصف ما طلبه سوثرلاند.

وعلى النقيض من ذلك فإن منظمة التجارة العالمية تواجه حملا اثقل من الجات إذ بدأت حياتها الجديدة باكثر من 30 لجنة ومجلسا وهو عدد يزيد على ضعف عدد اللجان والمجالس التى كانت موجودة فى الجات. وربما تواجه جهود تحرير الخدمات المالية على وجه الخصوص اختبارا مبكرا لدور منظمة التجارة العالمية بينما أعرب عدد من المراقبين عن حذرهم ازاء الاحتمالات المنتظرة والتى قد تسفر عن نجاح الولايات المتحدة فى اقناع اليابان والدول الآسيوية الأخرى بفتح أسواقها فى مجال الخدمات المالية. اكثر من ذلك أن هناك قضايا أخرى عديدة لم تحسم بعد وسوف تمثل جميعها اختبارات صعبة لمنظمة التجارة العالمية خلال السنوات السابقة. ويرى العديد من

الخبراء مع ذلك أن التحديات المنتظرة تتطلب من رئيس المنظمــة الجديـدة ان يلعب دورا اكثـر حسما وفعـاليــة من خـلال تحسين صورة المنظمة الجديدة وايجاد افكار حديثة واقناع رؤساء الحكومات بقبـول قرارات سياسيـة صعبة. وفي التحليل الأخير فإن المسألة سـوف ترجع إلى الحكومـات لتقرر نـوع المنظمة الجديـدة التى ترغبها وكذلك شكل النظام التجارى العالمي.

في ندوة الجات ومشكلة الكتاب

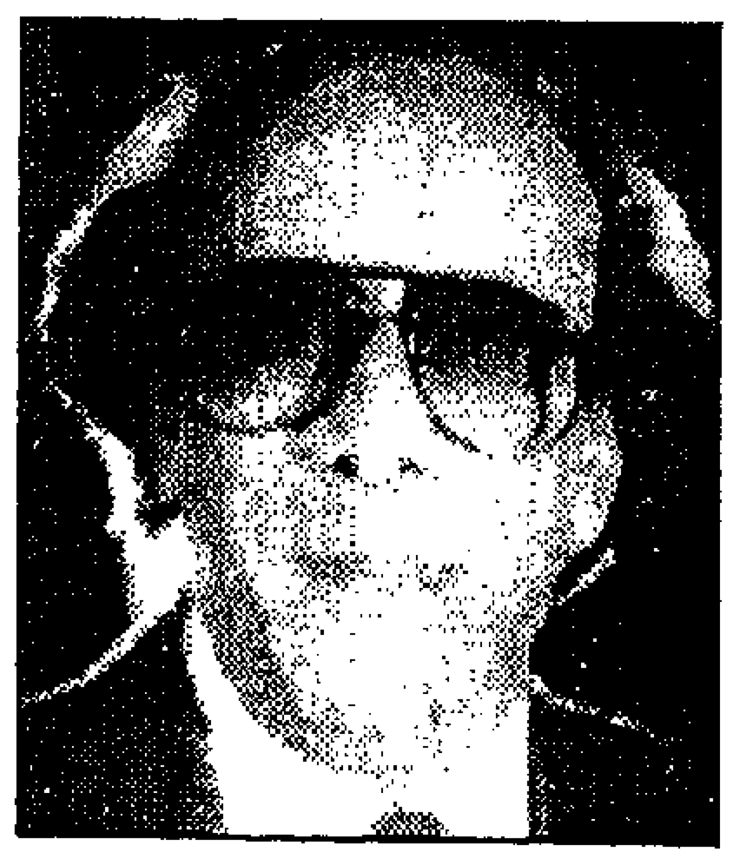
قانون حقوق المؤلف صدر بأمر أمريكى..!!
الحكومات العربية تشجع على تزوير الكتاب !!.

كتب: إسلام عفيفى

فى ندوة المجلس الاعلى للثقافة التى نظمها الاسبوع الماضى حول الجات ومشكلة الكتاب اكد عبد الهادى النشار مستشار وزير الثقافة ان الجات مفيدة لصناعة الكتاب فى مصر رغم ان الدول الاوروبية عندما وضعت بنود هذه الاتفاقية كانت تعمل على حماية انتاجها وليس انتاج الدول النامية ولكن تحرير التجارة اذا ما تحققت فى مجال مواد الطباعة ستساعد على نشر الكتاب المصرى وتوفير مواد الطباعة باسعار معقولة.

واضاف السيد راضى رئيس البيت الفنى للمسرح ان القوانين المصرية الخاصة بالكتاب وحقوق المؤلف قاصرة على حماية انتاجنا الادبى والفنى، وفى هذا الاطار ينبغى ان نراقب كل مايرد الينا من افلام وكتب وذلك للحفاظ على هويتنا العربية ازاء الثقافة الامريكية القادمة والتى تريد السيطرة على العالم ولتحقيق ذلك يجب انشاء اجهزة حكومية متخصصة للحفاظ على حقوق المؤلف.

واشار إلى خطورة الجات لانها



السيد راضى

سوف تساعد إسرائيل على التطبيع الثقافى والذى يمكن ان يحقق عن طريق الجات.

وكشف محمود عبد المنعم مراد رئيس اتحاد الناشرين تشجيع الحكومات العربية على تزوير الكتاب لانه مفيد اقتصاديا للحكومات العربية وقال مراد ان وفدا امريكيا قدم إلى مصر للضغط على الحكومة المصرية وذلك لاصدار قانون لحماية حقوق المؤلف.

وأكد حسام عيسى استاذ القانون بجامعة عين شمس ان الجات لم تات بجديد لحماية حقوق المؤلف إلا ما يخدم المصالح الأمريكية واضاف ان قوانين حقوق المؤلف التى اقرها المشرع المصرى صدرت لحماية الإنتاج الادبى والفنى الامريكى، كما ان الولايات المتحدة اجبرت الدول التى شاركت فى التوقيع على الجات على الموافقة على حماية برامج الكومبيوتر وقد وقفت اوروبا بجانبها بينما وقفت اليابان بجوار الدول النامية لعدم اقرار هذا البند، حيث تدعى الولايات المتحدة إن مصر سرقت برامج كومبيوتر وافلام امريكية تقدر بـ ٧٠ مليون دولار.

وقال السفير المصرى عبد الرؤوف الريدى انه ينبغى حماية انتاجنا الفنى والادبى فى الخارج وذلك عن طريق الجهاز الدبلوماسى المصرى وينبغى ان تكون هناك استراتيجية وخطة عمل لمواجهة المزورين سواء فى الدول العربية ام فى الولايات المتحدة وكندا، واضاف ان الولايات المتحدة اخترعت وسائل للضغط على الدول النامية التى تنسخ انتاجها، حيث تضع الولايات المتحدة هذه الدول فى القائمة السوداء ثم تقوم ضدها بمجموعة من الاجراءات الانتقامية.

المصدر : ......الأهـــــــرام....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ......١٤ يناير ١٩٩٥......

فتح سوق اليابان..
.. المزايا والأخطار



رسالة طوكيو:

منصور أبو العزم

مع بداية شهر يناير الحالى تظهر الى العالم منظمة التجارة العالمية الجديدة
لتكون بديلا عن الجات الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك.
وبعد ان (اقرت) الولايات المتحدة واليابان والدول الصناعية الكبرى الأخرى الاتفاقيات الناتجة عن جولة اوروجواى لتحرير التجارة العالمية، اصبح من الممكن تشكيل منظمة التجارة العالمية الجديدة بالرغم من الصعوبة التى واجهتها عملية التصديق على الاتفاقيات سواء فى الكونجرس الامريكى أو فى الدايت (البرلمان) اليابانى.

ايضا مع بداية العام الجديد تبدأ اليابان فى تطبيق اتفاقيات «الجات» وتفتح سوقها المحلية امام الصادرات الاجنبية بشكل جزئى لاول مرة، خاصة فى مجال الارز الذى يعتبر لانظير له من حيث الجودة واسلوب الزراعة الذى لايستخدم كيماويات فى زراعته نهائيا.

والواقع ان اليابان استفادت واستغلت بصورة هائلة النظام الاقتصادى العالمى الذى ساد خلال فترة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وتمكنت من بناء اقتصاد قوى يشير اليه الجميع بالاعجاز، وأصبحت ثانى قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة بعد أن كانت دولة مهزومة ومدمرة نتيجة الحرب العالمية الثانية - طبعا هناك عوامل أخرى ساهمت فى بروز قوة اليابان الاقتصادية - وكذلك استفادت اليابان استفادة قصوى من الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك (الجات) ومفاوضات جولة اوروجواى لتحرير التجارة العالمية، ونجحت فى غزو الأسواق العالمية بمنتجاتها التى قوبلت بترحاب فى الأسواق العالمية نظرا لجودتها، وهكذا ظل الفائض التجارى اليابانى مع العالم يتزايد عاما بعد عام حتى بلغ فى عام ١٩٩٣ ، ١٣٠ مليار دولار.

وقد ادى هذا التزايد المطرد فى الفائض التجارى اليابانى مع العالم الى تذمر وشكوى العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية والعديد من الدول الاسيوية الأخرى، حيث صاحب تزايد الفائض التجارى بقاء السوق اليابانية مغلقة امام الصادرات الاجنبية.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى «الشيطان الشيوعى» الذى ظل الغرب يحارب لاسقاطه اكثر من ٧٠ عاما وانهيار الحرب الباردة تغيرت اشياء كثيرة فى النظام العالمى - سياسيا واقتصاديا واصبح محتما على اليابان ان تواجه تيارات سياسية واقتصادية جديدة سواء من داخلها أو من الخارج، ولم يعد فى مقدورها ان تنعزل عن العالم مرة أخرى أو تغلق الباب فى وجه العالم وتظل قابعة فى جزرها الأربع تصدر الى العالم ولاتستورد منه - سواء منتجات أو ثقافة أو تفاعل..

ولم يكن ثمة مفر امام اليابان سوى ان تقبل بفتح اسواقها - ولو بشكل جزئى امام الصادرات الأجنبية لمدة ست سنوات الى أن تتمكن من وضع الاجراءات الخاصة بفتح السوق بشكل كامل فى عام ٢٠٠٠ أى بعد خمس سنوات.

وقد كان جزء كبير من نجاح اليابان الاقتصادى هو تركيزها على صناعة التصدير مع الحفاظ على سوقها المحلية - التى تعد سوقا هائلة حيث تعداد اليابان ١٢٤ مليون نسمة - مغلقة فى وجهه المنتجات الاجنبية.

وقد واجهت اليابان ضغوطا قوية من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية لفتح اسواقها امام منتجات تلك الدول، ولعدم تعاونها مع الجات والاستجابة لمطالبها بالرغم من حقيقة انها استفادت بشدة من نظام الجات واغرقت اسواق العالم بمنتجاتها.

وكانت اليابان قد اضطرت قبل ساعة واحدة من الموعد النهائى الذى حددته الجات فى ١٥ ديسمبر الماضى ان تعلن قرار فتح سوقها بشكل جزئى، وهو القرار الذى بررته للشعب اليابانى بأنه جاء بسبب النقص فى محصول الأرز فى الموسم الماضى واستوردت بناء على ذلك كميات كبيرة من الأرز الامريكى الذى تم زراعته خصيصا فى كاليفورنيا للسوق اليابانية وكذلك استوردت اليابان الارز من كل من استراليا والصين وتايلاند، واصبح الأرز المستورد قضية للجدل ليس بين السياسيين ورجال الاعمال فقط وانما ايضا بين افراد الشعب، فى نفس الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار الأرز اليابانى لمستويات فلكية وانتعشت السوق السوداء للأرز المحلى.

ويقول «روى اكاجاوا» ROY AK-AGAWA خبير الشئون المالية فى معهد نيمورا للابحاث الاقتصادية، ان دعوة اديث كريسون رئيسة وزراء فرنسا السابقة للوقوف بصرامة فى وجه الغزو اليابانى للأسواق الأوروبية تلقى المزيد من التأييد حاليا بين دول أوروبا الغربية، وقد بدأت تلك الدعوة تتبلور من خلال الاجراءات الحازمة لتضييق الخناق على صادرات اليابان من سيارات الى اوروبا، وعلى سبيل المثال، فقد لجأت فرنسا وايطاليا الى تحديد كميات أقل من السيارات اليابانية المسموح بدخولها حتى تحمى صناعتها المحلية، ومنذ عام ١٩٨٩ حتى الآن اتخذت دول الوحدة الأوروبية ٢٦ اجراء ضد سياسة الاغراق التى تتبعها طوكيو، متهمة اليابان باتباع اساليب تجارية غير عادلة خاصة من ناحية الاسعار.

وعندما تزايدت الضغوط الامريكية على اليابان لفتح اسواقها وخفض فائضها التجارى مع واشنطن الذى يزيد على ٦٠ مليار دولار حاليا، وتهديد واشنطن باحياء البند ٣٠١ من القانون التجارى الامريكى الذى يسمح للولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على الدول التى ترى واشنطن انها ترتكب ممارسات تجارية غير عادلة، اتجهت طوكيو إلى منظمة الجات لحمايتها وهددت جانبها بإثارة تلك القضية خلال

مفاوضات الجات، وقالت ان التهديدات الامريكية تعد انتهاكا لمبادىء حرية التجارة ، وقد تزيد من فرص الحمائية ولن تساعد في المساهمة في عملية فتح السوق اليابانية وتأمل طوكيو في ان تكون منظمة التجارة العالمية الجديدة اكثر فعالية وان تتمكن من ان تكون منصة للعدالة لحل النزاعات التجارية العالمية خاصة تلك التي بين طوكيو وواشنطن عبر المفاوضات.

وتتركز المطالب الامريكية والاوروبية بفتح السوق اليابانية فى مجالات محددة مثل السيارات وقطع غيارها والتأمين واسواق المال وشركات الاسهم والسندات والبنوك والمحاماة وكذلك المنتجات الزراعية والزجاج.

ولكن أخطر ما يقلق حكومة طوكيو هو فتح أسواقها امام المنتجات الزراعية وخاصة الأرز حيث تعتبر قضية الأرز مسألة أمن قومي .

والواقع ان الشركات اليابانية قد لعبت دورا رئيسيا فى الابقاء على السوق اليابانية مغلقة حتى تتمتع وحدها باحتكار تلك السوق عبر التلاعب بالشعارات الوطنية وتمجيد كل ما هو وطني الى حد التقديس

وتواجه سياسة فتح السوق اليابانية بمقتضى اتفاقيات الجات معارضة من جانب المزارعين اليابانيين وجماعات المصالح التى تدافع عنهم داخل الحكومة والبرلمان ويرى هؤلاء ان تنفيذ اتفاقيات الجات سوف تدمر حرفة الزراعة المثقلة بالمشاكل حاليا فى اليابان، ولذلك فقد نجحوا في دفع الحكومة الى اعلان صفقة قيمتها ٦.٠١ تريليون ين (المليون ين = ١٠ الاف دولار تقريبا) مؤخرا حتى تساعد المزارعين على مواجهة مخاطر فتح السوق اليابانية للارز المستورد فى بداية العام الجديد وفقا لاتفاق الجات غير أن المراقبين ووسائل الاعلام اليابانية انتقدت تلك الصفقة بشدة واعتبرت ان هدفها سياسى وهو الابقاء على ولاء الناخبين فى المناطق الريفية لصالح الاحزاب الثلاثة المشتركة فى الائتلاف الحاكم وهى الحزب الاشتراكى الذى يقوده رئيس الوزراء توميتشى موراياما والحزب الليبرالى الديمقراطي وحزب الرواد الجدد.

العالم والجات ومنظمة التجارة العالمية

ما بين التفاؤل والمخاوف، أصبح يوجد الآن ولأول مرة مؤسسة فعلية للتجارة العالمية باسم «منظمة التجارة العالمية» تضم أكثر من ١٢٠ دولة وتتمتع بسلطات واسعة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة باسم الجات وذلك بعد ٨ سنوات من المفاوضات فى اطار دورة أوروجواى الأخيرة وبعد ٤٧ عاما من بدء أول اجتماع فى عام ١٩٤٧ لوضع أسس منظمة للتجارة العالمية.

وكان عالم مابعد الحرب العالمية الثانية يأمل في اقامة منظمة تكون الركن الثالث الذى يقوم عليه الاقتصاد العالمى بعد صندوق النقد الدولى الذى يقوم على حراسة النظام النقدى الدولى، والبنك الدولى الذى يقوم على حراسة النظام المالى الدولى فتصبح من مهام منظمة التجارة العالمية حراسة الحركة التجارية الحرة بين الدول.

ولكن هذه الآمال لم تتحقق لأن الكونجرس الامريكى رفض فى ذلك الوقت التصديق على ميثاق هافانا لما فيه من بنود تشجع تدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتقرر بين الدول المشتركة العمل بالجزء الـ[illegible] بتحرير التجارة الدولية فقط وترك باقى الاتفاقية وهكذا نشأت الاتفاقية العامة للتعريفة التى عرفت باسم الجات. ولكن مع مرور السنوات ورغم انجازات الجات فى بعض المجالات لجمارك بما يعادل ٥٠٪ فى المتوسط عام ١٩٦٠ وخفض الجمارك مرة أخرى عام ١٩٨٥ بنسبة ٣٠٪ مما ساهم فى حدوث شبه انتعاش فى الاقتصاد العالمى وبعد انتعاشا مؤقتا إلا أن المشاكل تفجرت بنفس السرعة خاصة مشكلة المديونية وبالتالى بدأت الدول المعنية تنحاز الى فرض الحماية مثلما فعلت الدول الآسيوية الاربع التى عرفت باسم النمور الأربعة فاستطاعت النمو باقتصادها مما شكل خطرا على الاقتصاد الامريكى. وحاولت الدول الغربية اجراء تعديلات على قانون التجارة فاعطى القانون الرئيس الامريكى الحق فى فرض قيود عقابية فى حالة وجود منافسة غير عادلة من هذه الدول وهى الاجراءات التى عرفت بالاجراءات الحمائية الرمادية ولكن تلك القوانين لم تكن تتفق او تعارض اتفاقية الجات ونتيجة لهذه المشاكل العديدة انعقدت دورة أوروجواى فى عام ١٩٨٦ ولم تصل الى حل لتلك المشكلات إلا فى عام ١٩٩٤ عندما تم الاتفاق على استبدال الاتفاقية العامة بمنظمة التجارة الدولية تعمل على إيجاد ترابط بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمى وهى التجارة والنقد والتمويل وتبحث مشاكل البيئة والتجارة والعمالة فى العالم الغنى والعالم الفقير كما تكون مسئولة عن مراقبه وتحرير التجارة الدولية وعلى تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقيات الموقعة فى اطار الجولة وعددها ٢٨ اتفاقية. وهكذا ستلعب المنظمة الجديدة دورا مهما فى مصير الاقتصاد العالمى لسنوات طويلة قادمة وفيما يلى رؤية عالمية من آسيا ومن أوروبا ومن أمريكا لدور المنظمة القادم.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٥

تحرير التجارة بين صراع الكبار ومأزق الصغار

اذا كان ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لم يستقر على حال بعد، فإن هناك اتجاهات بدأت تتحدد بوضوح بعد انهيار المعسكر الاشتراكي من خلال العلاقات الاقتصادية والتبادل الحر بين الدول، واذا كان الاعلام يلعب دورا أساسيا في كسر الحواجز وفي تحويل العالم الى قرية واحدة فإن الاقتصاد أصبح يلعب هو الآخر دورا محوريا في الربط بين الدول والتجمعات على الصعيد العالمي، فلم يعد بوسع دولة أن تعيش بمعزل عن العالم، والا تتأثر به في حياة مواطنيها اليومية.

رسالة باريس:



شريف الشوباشي

ومن هذا المنظور فان اتفاقات الجات التي انهت جولة اوروجواي والتي وقعت في مراكش يوم ١٣ ابريل ١٩٩٤ ستؤثر تأثيرا مباشرا على مجريات الأمور في العالم خلال المرحلة المقبلة.

وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ من أول يناير بهدف تحرير التجارة الدولية وتخفيف جميع القيود المفروضة عليها من الدول والتجمعات الأقليمية.

وكانت بداية هذا العام كذلك ايذانا بانتهاء عهد الجات وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات حيث ستحل محلها المنظمة العالمية للتجارة وستكون مهمتها الاشراف على تطبيق الاتفاقيات في جميع المجالات. وقد قام بالتصديق على انشاء المنظمة العالمية للتجارة ٧٤ دولة حتى الآن، ولم تقم مصر بالتصديق عليها بعد حيث سيتم عرضها على مجلس الشعب قبل التصديق النهائي، ويقول د. منير زهران رئيس وفد مصر الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف انه لابد من انضمام مصر للمنظمة الجديدة لأن من لا ينضم اليها سينعزل عن العالم في المرحلة المقبلة وأوضح د. زهران أن هناك مهلة عامين للتصديق على هذه المنظمة الجديدة.

واذا كانت الاتفاقات التي بدأ تنفيذها منذ أول يناير الحالي تتضمن مئات من الأحكام والبنود المعقدة فإن خلاصتها تستهدف رفع القيود عن التبادل التجاري وتخفيض الدعم على المنتجات الصناعية والزراعية على أساس أن هذا الدعم يؤثر على قواعد السوق والمنافسة الحرة بين الدول والشركات الكبرى.

وقد شهد عام ١٩٩٤ في الشهور الأخيرة التي سبقت التوصل الى الاتفاق النهائي لجولة أوروجواي في ١٥ ديسمبر من العام الماضي جدلا ضخما بين القوى الاقتصادية العملاقة التي كانت تتهم بعضها البعض باللجوء الى دعم الدولة للشركات والمؤسسات الكبرى. وقد بلغت المعركة ذروتها بين الولايات المتحدة وفرنسا في مجال الزراعة حيث اتهمت واشنطن الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم للمزارعين مما يسمح للحاصلات الفرنسية بأن تغرق الاسواق بأسعار منخفضة نسبيا وهو ما يفسد المنافسة الحرة في هذا المجال.

وقد ردت فرنسا الاتهام بأن وجهت بدورها اتهاما الى الولايات المتحدة بدعم المزارعين بطريقة غير مباشرة وكذلك صناعات أخرى كبيرتمثل صناعة الطائرات والسيارات ، وقد ثارت قضية أخرى أطلق عليها اسم الاستثناء الثقافي فدورات الجات السابقة لم تكن تشمل في اتفاقياتها إلا السلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والبترول وبالتالي فلم تكن تشمل مجال الزراعة أو مجال الثقافة، لكن الولايات المتحدة أصرت على ادراج كل هذه المجالات في الاتفاق الأخير مما اثار ثائرة اوروبا خاصة فيما يخص الثقافة، فاذا تم تحطيم كل القيود على التبادل في مجال السمعيات والمرئيات الثقافية فان الولايات المتحدة ستغزو اسواق العالم واسواق الدول الاوروبية بصورة كاسحة ولأن اوروبا وفرنسا خاصة غيورة على ذاتيتها الثقافية وتبدي قلقا مستمرا من الغزو الثقافي الامريكي، فكان لابد أن تقف هذه الدول في وجه الرغبة الأمريكية، وأن ترفع لواء الاستثناء الثقافي أي ابعاد مجال الثقافة عن اتفاقات التبادل الحر، وقد وصل الطرفان الى حل وسط حيث تم تأجيل البت في هذا الموضوع لكن مبدأ ادراج الثقافة في الاتفاقات أصبح مقبولا من الجميع.

وطبقا لتوقعات كل الخبراء، فإن تطبيق اتفاقات الجات ستؤدي الى ضخ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في مجال التبادل التجاري على الصعيد العالمي، وذلك بسبب تحرير القيود وتخفيض الجمارك، وكما يقول السفير منير زهران فان زيادة الطلب تترتب عليها زيادة الانتاج وزيادة الانتاج تؤدي الى مضاعفة فرص العمل، وزيادة التوسع في النشاط الاقتصادي.

لكن المشكلة هي أن الصراع بين العمالقة وخاصة الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي قد يؤدي الى الاضرار بمصالح باقي دول العالم وخاصة الدول المتواضعة الانتاج، وطبقا لبعض الاحصاءات وتوقعات خبراء المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فإن تنفيذ اتفاقات الجات سيؤدي الى أن تخسر دول القارة الافريقية نحو ١.٦ مليار دولار في العام الواحد.

وتعد افريقيا طبقا للتوقعات هي أكبر منطقة خاسرة من تنفيذ جولة أوروجواي على عكس دول أخرى ستكون رابحة ربحا صافيا وعلى رأسها الولايات المتحدة ، ثم يليها الاتحاد الاوروبي واليابان وروسيا، فالصين.

واذا كانت الدول الصغيرة لاتملك دفع تنفيذ الاتفاقات فإن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة لديها أحكام وقوانين تتيح لها تعطيل تطبيق بعض الاتفاقات وخاصة فيما يتعلق بوارداتها من الخارج من أجل حماية صناعاتها.

وقد تقدمت مصر بمشروع قرار لتعويض الدول المستوردة للغذاء نتيجة توقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية من أجل الحصول على مبدأ تعويض هذه الدول في صورة منح غذائية او قروض ميسرة أو كلتيهما..

ويؤكد د. منير زهران الذي تقدم بمشروع باسم مصر أن مبدأ هذه التعويضات قد تقرر بالفعل على أساس النظر في كل حالة على حده.

وفي النهاية فانه سيكون على مصر وعلى العالم العربي الاستعداد الكامل خلال فترة السنوات العشر الانتقالية لتطبيق اتفاقات الجات حتى تزيد من المزايا المتاحة وعلى راسها تسهيل تصدير السلع المصرية والعربية للخارج ونقلل من الخسائر بقدر المستطاع وعلى رأس هذه الخسائر ارتفاع أسعار السلع على الصعيد العالمي والتي لابد أن تنعكس في النهاية على كل دول العالم.

كندا تسعى للخروج من الحصار التجارى الأمريكى



رسالة مونتريال:
مصطفى سامى

كان توقيع الكونجرس الأمريكي فى ثوبه الجديد وبعد أن سيطر الجمهوريون على مقدراته ومعظمهم من دعاة الحماية والعزلة فى انتخابات التجديد النصفى لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين التى جرت فى الشهر الماضى بمثابة التغلب على آخر العقبات التى وقفت فى طريق إعلان دولة «منظمة التجارة العالمية»...

وقد لعب «اللوبى» الكندى الذى تمثله مجموعة من رجال الأعمال والمحامين والمدنيين الكنديين من ذوى العلاقات المتشعبة داخل المؤسسة الأمريكية فى واشنطن بمساندة من الديمقراطيين دورا مهما فى تهيئة رأى عام بين أعضاء الكونجرس يدعو للتوقيع لصالح المنظمة الجديدة التى يصفها المراقبون هنا بأنها أهم وأخطر حدث دولى فى التسعينات، والتى من شأنها أن تحرر التجارة، وتلغى التعريفات الجمركية على أكثر من ٨٠٪ من السلع التجارية المتبادلة بين دول العالم.

وكندا تعد واحدة من دول الشمال الصناعية الأكثر استفادة من المنظمة الجديدة، فطبقا للدراسات الاقتصادية التى صدرت عن عدد من المؤسسات فى أوتاوا، فإنه من المتوقع أن يرتفع الدخل القومى للدول الصناعية بأكثر من مائتى بليون دولار سنويا بعد عمل المنظمة الجديدة.

والدول التى تعتمد فى اقتصادها على التجارة العالمية مثل كندا، سوف تحقق نموا كبيرا بعد تحرير التجارة بين دول العالم، كما أن الغاء التعريفات والحواجز الجمركية سوف يشجع المنافسة على فتح أسواق جديدة كانت مغلقة من قبل مما سوف يؤدى الى مزيد من الاستثمارات، ثم الى إيجاد فرص عمل جديدة، وقد ذكر تقرير عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى أوتاوا أن الاقتصاد الكندى سوف ينمو بما يساوى ستة بلايين دولار سنويا ابتداء من عام ٢٠٠٠ كما أنه من المتوقع إيجاد ما بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة.

وقد دفعت الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادى الذى يجتاح الدول الصناعية منذ أربع سنوات ـ وكانت كندا من أكثر هذه الدول معاناة منه ـ حكومة أوتاوا الليبرالية التى وصلت الى السلطة منذ عام الى تركيز اهتمامها على تنشيط تجارتها الخارجية وفتح أسواق جديدة غير تقليدية، وقد أعلنت أن مفهوم الأمن والاستقرار فى عصر «الانفراج الدولى» الذى يشهده العالم يتطلب الآن اهتماما أكثر بالتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات وحل مشكلة البطالة وتحقيق الرخاء لشعبها.. لذلك أعلنت حكومة أوتاوا أن دبلوماسية التجارة فى المرحلة القادمة يجب أن تأتى فى مقدمة اهتمامات وأنشطة سفاراتها فى الخارج.

وقد كانت كندا من أكثر الدول الصناعية التى لعبت دورا مهما خلال مفاوضات «الجات» التى استغرقت السنوات السبع الماضية، وكانت فى مقدمة الدول التى أعلنت مساندتها لمنظمة التجارة العالمية لعدة أسباب ومن بينها ماياتى:

١ ـ تسعى حكومة كندا الجديدة من خلال منظمة التجارة الحرة الى التعامل اقتصاديا مع دول العالم بحرية مطلقة متخذة مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة، وقد أكدت الحكومة الاصرار على أنها سوف تنتهج سياسة مستقلة ترتبط مع مصالحها الخاصة حتى اذا تعارضت مع سياسات جارتها وحليفتها فى الجنوب، وكان رئيس الوزراء جان كريتيان يعانى خلال قيادته للمعارضة طوال السنوات التسع الماضية من عقده التبعية لواشنطن وقد هاجم فى عدة مناسبات سياسة حكومة بلاده السابقة والتى جعلت من كندا ـ فى رأيه ـ الولاية الأمريكية رقم ٥٢ !!

٢ ـ أكثر من ٧٠٪ من حجم تجارة كندا الخارجية قائمة مع الولايات المتحدة ويضعف هذا الوضع من أى تحركات مستقلة لكندا، كما أنه يربطها تماما بجارتها الامريكية وهذه التبعية الاقتصادية والتى تقود الى تبعية سياسية سوف تنتهى مع فتح أسواق جديدة وتوسيع نشاطها التجارى خارج الحدود الأمريكية.

٣ ـ ستتولى المنظمة العالمية الجديدة اعادة النظر فى الاتفاقات التجارية التى سبق أن انعقدت مع الدول الاعضاء بها، كما ستقوم بتسوية النازعات التجارية بين الدول والقيام بإجراء التحكيم بينها.

وبالرغم من أن كندا ترتبط مع الولايات المتحدة باتفاقيتين للتجارة الحرة وقعت عليها الدولتان فى عامى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤ إلا أن الخلافات التجارية بينهما تصاعدت فى السنوات الأخيرة بسبب انفراد الولايات المتحدة بالقوة والسيطرة السياسية على العالم فى النظام الدولى الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى واستجداء قادة موسكو لطلب المعونة والمساعدات الأمريكية..

وفى العام الماضى فقط تصاعدت الخلافات التجارية بين البلدين بصورة لم تشهدها العلاقات بينهما من قبل وقد تدخل الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» شخصيا لتهدئة الحملة التى قادها بعض المتطرفين من أعضاء الكونجرس الذين يمثلون ولايات الشرق والوسط التى تزرع القمح، وقد طالب هؤلاء الأعضاء بمنع صادرات القمح الكندى لأمريكا، واتهموا وقتها الحكومة الكندية بالتلاعب فى أسعار القمح ودعم زراعاته على حساب القمح الأمريكى وقد استغرق الخلاف الذى انتقل الى مفاوضات «الجات» أكثر من ستة أشهر الى أن تم توقيع اتفاق بين واشنطن وأوتاوا وصفه المحللون الاقتصاديون والزراعيون بأنه استعراض جديد للعضلات الأمريكية على حساب كندا، ولكن الكنديين لم يكن أمامهم سوى الرضوخ وقبول الأمر الواقع.

ودارت الحرب التجارية بين البلدين بعد ذلك حول صادرات كندا لأمريكا من الأخشاب والصلب واللحوم والبتروكيماويات ومنتجات الألبان وفى كل مرة كانت لجان التحكيم التى تبحث فى هذه الخلافات بناء على بنود اتفاقيتى التجارة الحرة تحكم لصالح كندا فتدين التعنت الأمريكى لكن قانون القوة الذى يميز بوضوح النظام الدولى الجديد كان يمنع باستمرار الامريكيين من الالتزام بقرارات التحكيم.

من هنا فان خصوصية الوضع الكندى فى القارة الأمريكية وعلاقات الصداقة اللدودة التى تربط أوتاوا بجارتها القوية فى الجنوب وبالنسبة للظروف الاقتصادية التى تحكم كندا كدولة تعتمد الى حد كبير على التجارة الخارجية كل ذلك جعل من كندا واحدة من أكثر دول العالم التى ساندت اتفاق قيام منظمة التجارة الحرة.

البترول.. والجات

وقعت 23 دولة في 30 أكتوبر 1947 الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة باسم الجات GATT والتي تستهدف تحرير التجارة الدولية من المعوقات وتنظيم التعريفة الجمركية. وفي الستينات اضيف للاتفاقية فصل يربط بين التجارة والتنمية وذلك بناء على ما طالبت به الدول النامية من خلال المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الذي عقدت أولى دوراته برئاسة الاقتصادي المصري الدكتور عبد المنعم القيسوني.. وقد عقدت بعد ذلك عدة جولات للتفاوض من أهمها جولة طوكيو عام 1979 التي وفرت للدول النامية مزايا واستثناءات تقتصر عليها ولا تمتد إلى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. غير أن تلك المزايا لم تلبث أن تعرضت للنقد وبخاصة من جانب الدول الصناعية المتقدمة. ففي دراسة بعنوان INTEGRATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN THE INTERNATIOAL TRADING SYSTEM والتي شرحناها في مقال نشر في «العالم اليوم» عدد 8 أكتوبر 1993 تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ان التجارة الخارجية تعتبر المدخل الرئيسي للتنمية في الدول النامية وان الاستثناءات والمزايا التي كانت تلك الدول تتمتع بها في اطار الجات لم تحقق اغراضها بل على العكس فقد استخدمت ضدها وبذلك ساء وضعها بدلا من التحسن الذي استهدفه واضعوا تلك المزايا والاستثناءات. ودعت الدراسة إلى إلغاء تلك المزايا والاستثناءات وأن تتعامل الدول النامية مع الدول المتقدمة في مجال التجارة على قدم المساواة فتفتح الدول النامية اسواقها وتقوم بإزالة أو تخفيف القيود الحمائية. وتستشهد الدراسة على ذلك بأن تجربة الجات على مدى ربع قرن قد برهنت على أن الكثير من مبادئها لم يحظ بالتطبيق لا بواسطة الدول النامية ولا بواسطة غيرها من الدول التي تتعامل معها. ويرجع السبب بالدرجة الأولى إلى ضعف اقتصاديات الدول النامية وعدم قدرتها على أن تكون شريكا تجاريا قويا. ومن أمثلة تلك المبادىء مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة بالمثل ومبدأ الشفافية والوضوح ومبدأ عدم التمييز.. إلخ، فمثلا يقضي «شرط التمكين» الذي استحدثته دورة طوكيو بإعفاء الدول النامية من تقديم تنازلات مماثلة أو مساهمات لا تتناسب مع احتياجاتها المالية أو التجارية أو مستوى نموها، وهو شرط يرجع في جذوره إلى عقد السبعينات عندما تعهدت الدول الصناعية بمعاملة وارداتها من الدول النامية معاملة تفضيلية وفقا لنظام المعاملة التفضيلية المعممة. غير أن التطبيق العملي لهذه المعاملة التفضيلية لم يسفر عن نتائج ايجابية بالنسبة للدول النامية بل على العكس كانت سببا في اضعاف قوتها التفاوضية كما شجعت على ايجاد ظروف جعلت الدول النامية ذاتها هدفا وضحية لسياسة التمييز. وعلاجا لذلك تدعو الدراسة الدول النامية لتبسيط نظم الاستيراد وتحرير تجارتها الخارجية من القيود وتعميق مساهمتها في اتفاقية الجات وأجهزتها.. وكنتيجة لذلك فإن تحرير التجارة وتوجيه اقتصاديات الدول النامية للانفتاح على الخارج يمكن أن يحقق لها فوائد عديدة مثل ازدياد قدرتها

■ د. حسين عبد الله ■



التنافسية والتى تستلزم بدورها اعادة هيكلة صناعتها المحلية بقصد زيادة كفاءتها وتوجيه عوامل الانتاج إلى الانشطة التى تحقق فيها أكبر قدر من الكفاءة الانتاجية. كذلك تتضمن تلك الفوائد الحصول على السلع الاستهلاكية من الاسواق العالمية بأقل الاسعار. وبصفة عامة فهى تحقق أكبر معدل للنمو الاقتصادى. وتخلص دراسة OECD إلى أن الاندماج فى النظام العالمي للتجارة لم يعد طريقا ذا اتجاه واحد بل صار طريقا ذا اتجاهين ويعتمد على المعاملة بالمثل وعلى الاخذ والعطاء بين الدول الصناعية المتقدمة وبين الدول النامية.

وقد اسفرت جولة أوروجواى التى انتهت فى ديسمبر 1993 عن اقرار اتفاقية جديدة للجات بلغت صفحاتها نحو 26 الف صفحة وقام وزراء يمثلون نحو 100 دولة بتوقيعها فى مراكش خلال ابريل 1994 واصدار بيان يعلن اندماج الجات فى منظمة جديدة باسم منظمة التجارة العالمية WTO والتى بدأت منذ أيام يناير «1995» فى ممارسة الاشراف على تنفيذ الاتفاقية الجديدة من خلال اليات عمل يومية واجهزة يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصاد العالمى. وسوف تكشف التجربة عمن سيقوم بإعداد التفسيرات والاسانيد التي ستبنى عليها تلك القرارات وهل سيعهد بها إلى خبراء دوليين محايدين أم إلى مندوبين تتأثر رؤيتهم للأمور بمصالح دولة أو مجموعة معينة من الدول.

وقد صدرت خلال اجتماع مراكش عدد من التصريحات ذات الدلالة. من ذلك تصريح ال جور نائب الرئيس الأمريكى الذى قال أن الاتفاقية سوق تحقق للدول الصناعية المتقدمة نموا اقتصاديا يصل إلى 3,5٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة. كذلك أعلن مسئولو الجات أن انتعاش التجارة فى ظل الاتفاقية سوف يضخ فى الدخل العالمى أكثر من 200 مليار دولار سنويا بحلول عام 2005 مؤكدين أن أكبر المستفيدين منها سيكون المستهلك العادى فى الدول الصناعية المتقدمة. وقد التقت الاراء بما فى ذلك اراء البنك الدولى وسكرتارية الجات وOECD، على أن الدول النامية وبخاصة فى أفريقيا، ستتعرض لخسارة صافية. غير أن البعض حاول تخفيف وقع الضرر بقوله ان تلك الخسارة سوف تحدث فقط فى المدى القصير، أما فى المدى البعيد فإن

التحديات التي ستواجهها اقتصاديات الدول الفقيرة ستفرض عليها تصحيح هياكلها ومن ثم ترتفع إلى مستوى المنافسة العالمية وتستفيد منها. وأما بالنسبة للدول المصدرة للنفط فقد قال رئيس الجات سوذرلاند انها سوف تستفيد من النمو الاقتصادى الذى سيحدث نتيجة لانتعاش التجارة، إذ إن ارتفاع الدخل والانتاج من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الطلب على النفط. فإلى أى مدى يمكن أن تصدق تلك النبوءة؟

لعل أول ما نلاحظه أن الجات نشأت منذ البداية لكى تخاطب فى المقام الأول معاملات الدول المتقدمة والتى كانت ومازالت تسيطر على الجانب الاكبر من التجارة الدولية. وكانت جولة أوروجواى أول جولة المفاوضات متعددة الاطراف التى تشارك فيها الدول النامية حيث بدأت الجولة عام 1986 بمشاركة 97 دولة وانتهت ببلوغ المشاركين 117 دولة منها 87 دولة نامية. ويذخر تاريخ الجات بالدلائل على قوة الدولة المتقدمة وضعف الدول النامية التى تعتمد فى الغالب على تصدير مواد أولية تتعرض أسعارها وايراداتها لتقلبات عنيفة. ومن أمثلة عدم التوازن بين الجانبين أن الدول المتقدمة بعد أن استمرت على مدى 40 عاما فى تطبيق سياسات حمائية فى قطاعى الزراعة والمنسوجات، عادت فأخضعت هذين القطاعين لاحكام الاتفاقية الجديدة وهو ما ينعكس سلبيا على اقتصاديات الدول النامية سواء عن طريق ارتفاع أسعار المواد الغذائية التى تستورد نسبة كبيرة منها أو عن طريق تأثر صناعات المنسوجات فيها بالمنافسة العالية العاتية. ومن تلك الأمثلة أيضا أن الدول النامية وبخاصة مصر والهند عندما طلبت الدخول فى مفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف فتح أسواق الاخيرة أمام انتقال المهنيين اشترطت الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية مقابلة ذلك بأن تقوم الدول النامية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بالنسبة لفتح أسواقها فى قطاعى المصارف والتأمين وغيرهما مما تتمتع فيه الدول المتقدمة بمزايا نسبية أكبر. هذا فى الوقت الذى لا تجيز فيه الاتفاقية الربط بين القطاعات فى إطار التفاوض حول الالتزامات.

وإذا كانت قوانين المقاطعة العربية لاسرائيل قد وقفت عقبة فى طريق المساهمة الفعالة للدول العربية فى الجات، وذلك لاعتبارها فى نظر الجات اجراءات تمييزية تتعارض مع احد مبادئها الأساسية فإن الدول العربية اعضاء الأوبك تواجه مشكلة اضافية ذلك لأن الجات تتهم دول الأوبك بالمشاركة فى تكتل احتكارى يستهدف رفع أسعار النفط وهو ما يتعارض مع حرية التجارة. وتبعا لذلك قام الكونجرس الأمريكى بتعديل نظام التفضيلات المعممة بحيث تحرم من مزاياه الدول الاعضاء فى أوبك والأعضاء فى أى تنظيم تجارى مشابه.

لكن لعل أهم ما يتعلق بموضوعنا ان اتفاقية الجات قد استثنت النفط دون غيره من الخضوع لاحكامها وذلك لاعتبارات يبدو فى نظرنا انها تخدم اغراض الدول المتقدمة المستوردة للنفط أكثر مما تخدم الدول النامية المصدرة له.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : ......وطـــن
التاريخ : ......١٥ يناير ١٩٩٥
الأسبوع الاقتصادي

ـ احدث دراسة حول اتفاقية الجات

ـ اثار اتفاقية الجات على القطاع المالى العربي
ـ ضرورة تحسين الخدمات المصرفية العربية لمواجهة المنافسة الأجنبية
ـ ضرورة تدعيم المركز الثقافى للوحدات المالية العربية

أكدت دراسة اجريت عن اثار اتفاقية ـ الجات ـ على القطاع المالى العربي فى مجال المصارف والتامين واسواق المال ، ان التطورات الاقتصادية الدولية للاتفاقية . تتطلب قيام الدول العربية بتبني تجديدات تناسب الاولويات التى تقبل المنافسة فيها فى القطاع المالى وذلك بالاستفادة من فترات التكيف مع المنافسة الدولية القادمة .

اعـــداد :

وجـــدى كمـــال

وذكرت الدراسة التى اعدتها الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ان هنك ثلاثة محاور يمكن الاستفادة منها فى زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع المالى وهى المراجعة الاقتصادية والمالية والنقدية من اجل تحسين المركز التنافسى للوحدات المالية العربية والتحرير التدريجى للقطاع المالى .

واشارت الدراسة الى انه على مستوى العمل العربي المشترك فان المؤسسات العربية المالية مطالبة بالاسراع والبدء فى بعض البرامج العربية التى من شانها تدعيم المركز الثقافى للوحدات المالية العربية فى المدى المتوسط من خلال ايجاد سوق نقدية عربية لتيسير حركة الاموال والقروض والتسوية المتعلقة بالديون

ودعت الدراسة الى ضرورة تطوير اسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو انشاء سوق مالية عربية موحدة

وفى سوق التامين اكدت الدراسة على ضرورة وضع نظام كفء للاشراف على تاسيس شركات التامين والرقابة عليها ، بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى

وفى مجال المصارف العربية طالبت الدراسة بضرورة استحداث وظائف جديدة فى اوعية الادخار وصناديق واسواق المال مع تطوير فى اساليب الادارة والتكنولوجيا المتبعة فى المصارف العربية خاصة التابعة للقطاع العام فى بعض الدول العربية حتى تستطيع الوقوف امام المنافسة الاجنبية داخليا وخارجيا .

واشارت الدراسة الى ضرورة مراجعة المصارف المركزية وهيئات سوق المال والتامين فى الدول العربية بقوانينها نحو اتخاذ الاجراءات التى تحمى المستثمرين والمودعين ومالكي الاسهم بما يضمن الثبات والاستقرار فى الاسواق المالية والنقدية والذى يمكن ان يتاثر بالمنافسة الاجنبية .

واكدت الدراسة الى ان المنافسة الدولية ستحسن من مستوى الخدمات المالية والتى تتمثل فى عدم التمييز بين مقدمى الخدمات المالية حسب الجنسية وتحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل المؤسسات المالية والاجنبية فى مجالات البنوك والتامين واسواق المال على ان تطبق قواعد معقولة غير تمييزيه .

وان الخدمات المالية العربية ستكون ذات ميزة مماثلة فى اسواق الدول الأخرى ، وان كانت تجربة البنوك العربية العاملة فى الخارج لم تكن لها نتائج ايجابية فى هذا الاتجاه نظرا لمبدا المعاملة بالمثل فى التشريع الاوروبى فى ظل السوق الموحدة وقد حددت اتفاقية الخدمات الالتزامات العامة للدول النامية والتى يمكن للدول العربية ان تستفيد منها فى اتجاه زيادة مساحة الدول النامية فى تجارة الخدمات من خلال تقوية قطاع الخدمات المحلى بالدول النامية عن طريق نقل التكنولوجيا وتحسين قنوات التوزيع وشبكة المعلومات وتحرير قطاع الخدمات لتزيد الدول النامية من تصديرها الى الخارج .

واشارت الدراسة الى انه خلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ بلغ معدل النمو فى تجارة الخدمات ضعف معدل النمو فى التجارة السلعية وفقا لما ذكر فى ـ تقرير سكرتارية الجات ـ لتصنيف اهمية التجارة بالنسبة للدول الاعضاء بالجات فتجارة الخدمات تمثل مرتبة عالية فى مصر تصل الى ٦٣,٦ فى المائة مشيرا الى ان ادخال تحرير تجارة الخدمات جزء ضمن اتفاقية الجات بناء على طلب الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية ، فوجود قطاع مالى نشط وكفء من ضروريات العملية الانتاجية والقدرة الثقافية لكافة القطاعات الاخرى بالاقتصاد واهمية التحرير التدريجى للقطاع المالى بالدول العربية نظرا لارتباطها بالانشطة الاقتصادية الاخرى .

واوضحت الدراسة ان اهم المعوقات فى القطاع المالى العربي فى التسعينات هو عدم توافر مؤسسات مالية ومصرفية متطورة فى العديد من الدول العربية بما يسهل انتقال الاموال وتجميع القروض وبيع الاسهم والسندات مع عدم تطوير الاسواق المالية العربية بدرجة كافية .

كما ان عدم وجود سوق نقدية عربية لتبادل رؤوس الاموال والحصول على القروض وتسوية الديون بالاضافة الى نقص حاد فى مؤسسات ومراكز البحوث

ومن بين المعوقات نقص الخبراء والكفاءات الادارية والتنظيمية التى تستطيع تولى اعمال ادارة المشروعات المالية وعدم توحيد سعر الصرف بالاضافة الى العديد من معوقات الاستثمار .

مجلس الوزراء يبحث تأثير « الجات » .. هذا الاسبوع

تشكيل لجنة قومية لمتابعة مفاوضات نظام الافضليات التجارية بين الدول النامية

كتب عزت سامي .

يبحث مجلس الوزراء في اجتماعه القادم هذا الاسبوع برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء تاثير اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية ، في ضوء الضمانات والميزات الممنوحه للدول النامية ، ومن بينها مصر .. خاصة بالنسبة للمشروعات والانتاج الزراعي وصرح الدكتور عاطف صدقي انه سيتم بحث تدعيم صندوق موازنة اسعار الحاصلات الزراعية التابع لوزارة الزراعة .. أو انشاء صندوق جديد يقوم بهذا الدور .

ومن ناحية اخرى قرر السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تشكيل لجنة قومية لمتابعة موضوعات مفاوضات « الجات » والجولة الثانية للنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية .. والتي تجرى حاليا في جنيف .

ويتولى وزير الاقتصاد رئاسة هذه اللجنة القومية وتضم في عضويتها عددا من المسئولين في الوزارات وادارات الدولة المختصة .

وقد تقرر تشكيل هذه اللجنة لاهمية اتخاذ موقف قومي لمصر بشأن هذا الموضوع الذي يجرى التفاوض حوله في جنيف حاليا .

وعقدت اللجنة اول اجتماع لها خلال اليومين الماضيين فور تشكيلها لاستعراض التطورات الجارية في المفاوضات ونتائج الاجتماعات التي عقدت خلال الفترة الاخيرة على مستوى الخبراء بهذا الصدد .

ومما يذكر ان « منظمة التجارة العالمية » قد بدأت مهامها من اول يناير الحالي في جنيف بديلا عن « الجات » طبقا لما اسفرت عنه جولة مفاوضات اورجواي التي تم التوصل اليها في ١٤ ديسمبر ١٩٩٣ وجرى اقرارها في شهر ابريل الماضي بمراكش ووافقت عليها ١٢٥ دولة من بينها مصر .

قلم رصاص

الجات والسيادة الوطنية

أظن ان غالبية المواطنين لايعرفون ان بلادهم قد انضمت الى اتفاقية خطيرة جديدة اسمها «الجات»، واعتقد ان غالبية المثقفين والمفكرين والكتاب لايعرفون الكثير عن (الجات).

وفى الاعوام الماضية تناولنا فى مكتب حماية حق المؤلف بالمجلس الاعلى للثقافة موضوع الجات واثرها على الانتاج الفكرى والفنى.. وفى حدود معرفتى المحدودة بهذا الجانب كتبت عنه هنا فى تلك الفترة. ومنذ عام ونصف تقريبا دعانى الاستاذ «فوزى عبد القاهر» المشرف على الشعبة القومية لليونسكو، دعانى الى ندوة اقيمت بجامعة القاهرة تحدثت فيها عن الجانب السلبى للجات واثره على السيادة الوطنية فى مجالات الفكر والابداع والثقافة بعامة.

وتوقعت ان يهتم القائمون على معرض القاهرة الدولى للكتاب باتفاقية الجات الى جانب الاهتمام الواسع بالمقهى الثقافى وخيمة الابداع والأمسيات الشعرية، وخاب ظنى فلم احد للجات اثرا فى اى ندوة من ندوات المعرض المتعددة.

وقد أحسن المجلس الاعلى للثقافة صنعا بعقد ندوة اقامتها (لجنة الكتاب والنشر) يومى الاثنين والثلاثاء ٩، ١٠ يناير. وكان الاعلان عن هذه الندوة كافيا لينبه جهات عديدة لالقاء الضوء على هذه الاتفاقية.

وقد بدأ الحديث عن (الجات) منذ ٥٠ عاما تقريبا. وركزت اهتمامها بالصناعة ثم التجارة فالزراعة واخيرا نجحت الولايات المتحدة الامريكية والدول المتقدمة فى ادماج حقوق الملكية الفكرية وجعلها جزءا من النظام التجارى الدولى وبشكل عام فإن الجات من شأنها زيادة الأعباء على الميزان التجارى وفتح باب الاستيراد على السلع المحظورة وتخفيض الرسوم الجمركية. ومن طبيعة الامور ان تكون الاتفاقية فى خدمة الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية مما يؤدى الى التدخل فى شئون الدول النامية، وهذا كله يؤدى الى صعوبات أمام انتاج هذه الدول.

وفى مجال الانتاج الفكرى تأخذ الامور زاوية اخرى بحيث لايكون لأى دولة نامية قدرة على تنظيم السيل المنهمر عليها من الكتب والصحف والافلام السينمائية والمسرحيات والسمعيات والبصريات، وهنا تثور المناقشة ما الموقف ازاء أى وحدة من هذه الوحدات التى تصطدم مباشرة بالتوجه الفكرى والثقافى والدينى لهذه الدول النامية؟ والمعروف ان أى اتفاقية دولية بمجرد الموافقة عليها تصبح من القوانين الملزمة للدولة التى وافقت عليها هل تمت دراسة دقيقة لهذه الاتفاقية؟

الاتفاقية تقع فى ألف صفحة باللغات الاجنبية ولا اظن انها ترجمت الى اللغة العربية. وكل ما اثير حول هذه الاتفاقية العويصة، الندوة التى اشرت اليها بجامعة القاهرة، ومقال قصير لصاحب هذا القلم، ومقال ممتاز للاستاذ سعد الدين وهبه، وندوة متخصصة لمركز الدراسات الاقتصادية حدثنى عنها الدكتور طاهر حلمى المحامى.. ولعل الكثيرين مثلى لم يسمعوا عنها فى حينها ولم يشاركوا فيها، والندوة الاهلية «١٢» باحثا المجلس الاعلى للثقافة التى شارك بالحديث فيها وكانت من زاوية (الجات ومشكلات الكتاب) لأن اللجنة التى اقامتها هى (لجنة الكتاب والنشر) وسمعت لصوت الأستاذ «السيد راضى»، وهو يثير موضوع الجات واثرها على حقوق الملكية الفكرية وذلك فى اللقاء الهام بين السيد الرئيس والمثقفين صباح افتتاح المعرض الدولى للكتاب يوم الاربعاء ١٢ يناير.

ولكن كل هذا لم يلق الاضواء الكافية على هذه الاتفاقية. وقرأت ان مجلس الوزراء سوف يهتم بالتعريف وشرح هذه الاتفاقية فى مقبل الايام، لقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فهل الشرح يأتى قبل الموافقة أم بعد الموافقة؟ ونحن الذين شاركنا فى ندوة (الجات ومشكلات الكتاب) وجدنا هذه الصعوبة امامنا. لقد تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فليس امامنا سوى مواجهة سلبياتها بعديد من الاقتراحات. وهنا اثيرت موضوعات عديدة.. موضوع دور الجامعة العربية وضرورة انضمام مصر للاتفاقية العربية لحقوق المؤلف، ولقد وافقنا منذ عامين تقريبا فى مكتب حماية حق المؤلف على الانضمام لهذه الاتفاقية، ولم يتم شىء حتى الآن، واثير دور الدبلوماسية المصرية وهى الآن ذات مهارة معروفة وقدرة واضحة وتضم عناصر ممتازة كثيرة. وفى تقديرى انه فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة سوف يقع العبء على القطاع الخاص. وفى مجالات الانتاج الفكرى والفنى سوف يقع العبء على دور النشر الخاصة وعلى المؤسسات الثقافية والفنية المختلفة.

وهنا يأتى الحديث بالضرورة عن دور الدولة فى دعم القطاع الخاص ورفع القيود عنه ومنحه الحماية.. وذلك حتى يستطيع القطاع الخاص فى جميع المجالات مواجهة سياسة الاغراق ويستطيع المناقشة الحرة وتطوير المنتج الصناعى او الفكرى او الفنى. لنأخذ مثالا بسيطا من مهنة النشر، ستكون امام الكتاب صعوبات بالغة الخطورة تهدد بتوقف صناعة النشر فى مصر وذلك امام الكتب الوافدة تبعا لسياسة (الجات) هل يستطيع الكتاب المصرى أن يواجه تلك الصعوبات وهو مكبل بقيود الرزاز وغير الرزاز، وفى ظل ارتفاع اسعار الورق والخامات اللازمة لانتاج الكتاب، وقد كان من آثار الندوة الهامة التى اقيمت فى المجلس الاعلى للثقافة ايضا فى ٥، ٦ ديسمبر من العام الماضى ١٩٩٤، اثر هام هو تعديل قانون اتحاد الناشرين رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥، وقد شكلت لجنة قامت بتعديل هذا القانون وانتهت اللجنة من اعمالها وبقى ان يأخذ مشروع التعديل طريقه الى مجلس الدولة فمجلس الشعب مرورا بمجلس الوزراء. وذلك حتى يمكن لاتحاد الناشرين الجديد ان يقوم بدوره فى حماية الكتاب من براثن التزوير والجات معا.

وامام الجات اصبحت منظمة (الوايبو) التى تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية، اصبحت فى مأزق. وضعفت قدرتها على تطبيق معاييرها، وبالتالى فان مكتب حماية حقوق المؤلف المحلى فى مصر سيواجه ازمة حقيقية للدفاع عن السيادة الوطنية فى مجالات الفكر والفن والثقافة.

والمطلوب الآن الدفاع عن السيادة الوطنية فى الصناعة والتجارة والزراعة وفى الثقافة والفكر والفن، بصراحة اكثر هل نستطيع التمسك بشعار (صنع فى مصر) وان ندخل به القرن الواحد والعشرين رافعى الرأس على الرغم من كل سلبيات (الجات) وبيننا وبين الألف الثالثة الميلادية فركة كعب؟

لمعى المطيعى

اقتصاديات ثقافية



المفاجآت التى وقعت فى هذه الندوة لم تكن متوقعة على الاطلاق، وبالطبع لايتوقع المرء مفاجاة، ولكن «فى حدود» أما ما حدث فهو يمكن ان يندرج «تحت» العجائب ، ولا نقول هذا من قبيل «الاثارة» أو التهويل، وإنما للأسف هو «وصف» بسيط لما اكتشفناه..

منذ سنوات طويلة والحديث عن «الجات» دائر فى ارجاء المعمورة الأربعة من امريكا الغنية الى جزر القمر شديدة الفقر، الكل يتكلم عن الاجراءات والخطط والتجارة المفتوحة والضرائب الملغاة وحماية الحقوق والحصص.. الخ !

وعندما دعونا عددا من كبار الشخصيات ليكلمونا عن تاثير اتفاقية تحرير التجارة - الجات - على الثقافة فى مصر، فاذا بنا نصدم «بالفقر» الشديد وغياب المعلومات والحقائق خافية عن متخذى القرار فى مجال الثقافة المصرية.. وايضا غياب «استراتيجية» واضحة لمواجهة تلك الآثار، ويبدو اننا نعامل «الجات» كما نعامل الزلازل والسيول والكوارث الطبيعية التى فى رأينا انها من الاعمال التى لا تصد ولا ترد ولا تصلح معها اية ترتيبات وقائية !

والمدهش ان حوارات المشاركين اثبتت بما لا يدع مجالا للشك ان مصر تملك من المقومات والامكانات ما يمكنها من مواجهة اى اثار محتملة للجات على ثقافتها بل يمكن ان تتحول الى «قوة فاعلة» مؤثرة مستفيدة من

خلال آثارها العظيمة، رصيدها الهائل من المثقفين والمفكرين والكتاب والفنانين، خبراتها الطويلة فى مجال السينما والمسرح والاذاعة والتليفزيون .. فما الذى يجعلنا ننتظر الزلزال ولا نخرج لملاقاته؟! اسمحوا لنا أن نترك ضيوف الندوة يجيبون عن هذا السؤال.. واسئلة أخرى ساخنة !

● د. محسن هلال: أشكر الاقتصادى على مبادرته بعقد هذه الندوة وإننى متفق على أنه لم يحدث أهتمام بتفاصيل إتفاقية «الجات» بالشكل الذى يسمح لمتخذ القرار سواء فى القطاع الأدبى أو التجارى أو الصناعى والتنمية، أن يستطيع معرفة أبعاد هذا الموضوع، وأتصور أن للموضوع محاور..

أولها: التجارة الخارجية للأفلام وكما قيل أنها موجودة فى إتفاقية الجات سنة ٤٧ ومصر عضو فيها منذ عام ٧٠.

ثانيها: أن إتفاقية الجات سنة ٤٧ تكلمت عن الاستثناءات الخاصة لحماية الثقافة والأخلاق العامة والصحة وأن الدولة العضو من حقها أن تفرض مثل هذه الحماية كما هو موجود فى إتفاقية تجارة السلع ونصت إتفاقية تجارة الخدمات الجديدة التى نتجت عن دورة أوروجواى على مثل هذه الحماية..

ثالثها: إتفاقية الخدمات وهى تتناول كل ما هو قابل للتجارة الدولية ومن ضمنها الخدمات السمعية والبصرية، وكلنا يذكر موضوع النزاع الشهير الذى حدث فى الفترة الأخيرة وعرف بالخلاف الفرنسى الامريكى، حيث رفضت الإلتزام بهذه الخدمات كما هو وارد فى الاتفاقية حماية لثقافتها وإنتاجها الفنى وفى مصر إلتزمنا بكل الشروط واستثنينا فقط الاتفاقات الثنائية السارية المتعلقة بالانتاج الفنى والسينمائى بين مصر والدول العربية من شرط الدولة الاكثر رعاية بما يحمى هذه الاتفاقيات فى الفترة الانتقالية القادمة..

رابعها : إتفاقية الملكية الفكرية وما حمله للمجتمع الدولى من مزيد من الحماية للمنتجات الفنية والأدبية، وصارت المنازعات الدولية فى هذه المنتجات تعرض على محكمة خاصة ضمن منظمة التجارة العالمية !

● منيب شافعى : إتفاقية التجارة الخارجية للأفلام الموقعة فى سنة ٤٧ التى انضمت اليها مصر فى سنة ٧٠ تنظم حرية تداول الافلام مع ايجاد توازن بين حماية الانتاج الوطنى واستيراد الافلام الاجنبية ، وقد حددت الاتفاقية مجموعة من المبادىء أهمها شرط الدولة الأولى بالرعاية، أى إذا سمحت دولة بدخول أفلام أجنبية اليها فهذا يعنى ان سوقها مفتوح لكل أفلام الدول الموقعة على نفس الاتفاقية كذلك تنص على مساواة الافلام الاجنبية التى تعرض فى السوق المحلى فى المعاملة بالافلام الوطنية من حيث التوزيع والرسوم العادية والرسوم الجمركية.

وبالتالى فهناك قواعد لتجارة الافلام الدولية فكما أفتح سوقى المحلى للدول الموقعة على الاتفاقية تفتح هى الأخرى بدورها أسواقها وتسمح بنفاذ افلامى اليها.

وأما عن حماية الملكية الفكرية.. فهى تتطلب خلق ميكانيزم مصرى يدافع عن حقوق مصر فيما يتعلق بالاتفاقية ومصر من أقدم الدول فى عملية الانتاج السينمائى.

الاهرام الاقتصادى :

ما هى الخطوات التى اتخذتها مصر لحماية انتاجها الفنى ؟ .. وإذا لم يحدث، فلماذا لم تطلب بصفتك مسئولا عن غرفة صناعة السينما الحماية من وزارة الثقافة ؟

● منيب شافعى : الاتحاد الدولى للمنتجين فى باريس سعى لمنظمة «الوايبو» وأنا عضو فى الاتحاد الدولى.. وهى منظمة تحمى الملكية

الفكرية والسمعية والبصرية.. وطلبت منى الحضور لمؤتمر يناقش كيفية وسائل الحماية وابداء رأينا فى التعديلات التى تحمى المصنفات الفنية وحضرت ومعى مندوب من وزارة الثقافة (جمال امين) فى عام ٨٩..
وقد تقدمنا بطلبات للخارجية والثقافة لعقد سلسلة من الاتفاقات الثنائية بين كل دولة لها مصنفات فنية وبين مصر وحتى لا تتسرب الافلام وتضيع الحقوق ولم تنفذ هذه الطلبات حتى الآن !!.
ثم قابلت السفير رءوف سعد وكان مهتما بهذا الموضوع وخاطب عددا من الدول التى استجابت مثل السعودية والكويت والامارات والمغرب وتونس.


اشرف شمس الدين

أما بالنسبة لاوروبا .. فهناك منظمة تدعى «الألبا» قالوا أننا نستطيع الانضمام إليها.. ولكن العملية متشعبة.
فأنا أتصور لو أن إتفاقيات الجات طبقت بحرفيتها من الممكن أن توفر علينا جهدا كبيرا فيما يتعلق بالحماية خصوصا أنه ستنقص ٧٠ ٪ من الموارد التى من المفروض ان تأتى للفيلم المصرى.


عصام الدين جلال

● د. محسن هلال :
حتى عام ١٩٩٣ كان اعضاء الجات من الدول العربية المغرب والكويت ومصر ثم بدأت بقية الدول العربية تحس بأهمية الاتفاقية فانضمت الامارات والبحرين وقطر والسعودية والاردن وقدموا طلبات ولم يبت فيها حتى الآن والجزائر اصبحت عضوا من اول يناير وسوريا تفكر فى الانضمام. وذلك يعطى مساحة أوسع لتطبيق مثل هذه الاتفاقية وذلك يوفر الاتفاقات الثنائية ، والسعودية اصدرت قانونا لحماية الافلام الاجنبية والامارات أيضا..

● د. مصطفى زهران :
نريد أن نتحدث عن آلية الحماية وما هى آليات مصر للفيلم الاجنبى؟!

● سمير فريد:
آلية فى منتهى الصرامة.. الفيلم يدخل من الجمارك الى الرقابة مرفقة معه مستندات.. وفى الماضى كانت المستندات مزورة.. لكن الآن المستندات تختم من المنشأ كما هو متبع مع الفيلم الهندى إذ ترفق شهادة من لندن بأنه اصحاب الحق فى استغلال الفيلم.. والآن الفيلم الهندى مرفق بمستندات من الهند والافلام الانجليزية من انجلترا.. مصدقا عليها من السفارة المصرية فى بلد المنشأ..

● د. عصام الدين جلال:
نحن فى موقف المتلقى، لكى احمى لابد ان يكون هناك مركز بحوث أو دراسات للتصدى لمثل هذه الحقوق، وإن لم تكن من الدولة فلابد ان تكون من القطاعات. لقد اشتركت فى «الاندكات» وغيرها واطلعت على دراسات وابحاث من قبل قطاعات تخدم مصالحها. فلابد ان يقوم القطاع الاقتصادى فى السينما بالقيام بمجموعة دراسات كافية..

● د. محسن هلال:
مع إحترامى لكل ذلك.. فإن هناك مبادئ عامة للاتفاقية.. وفى موضوع آلية تسوية المنازعات لابد ان يكون لنا خبرة للفهم القانونى فى وجود صيغة قانونية نستطيع بها الحصول على الحقوق.. حتى تحمى صناعة السينما...

● سمير فريد:
ضمن الاتفاقية (اتفاقية الجات) هناك حماية عالية جدا وهى مجموعة اجراءات يحسدنا عليها فرنسا وفنلندا وغيرهما من دول العالم.

- ممنوع لأى دار عرض فى مصر ان تعرض افلاما اجنبية فى العيدين لانهما الموسمان الرئيسيان..

- لابد من وجود الفيلم المصرى فى الاعياد.. وايضا ممنوع استيراد افلام اجنبية الا للشركات التى انتجت افلاما مصرية ولكن ما يعيب هذا القانون انه متوقف على الشركات التى كانت تعمل وقت صدوره بمعنى انه فى عام ٧٣ صدر قانون (١٣) اوقف الحق على الشركات التى كانت تعمل فى هذا الوقت اى الشركات الجديدة وبعد ذلك تشترى من هذه الشركات الفيلم الاجنبى وتضعف الفيلم المصرى..

والمنتج المصرى لا يخسر فى هذه الاحوال لانه باع حقوقه بسعر رخيص.. لان المنتجين فوجئوا بالفيديو ووصل الفيلم المصرى داخل مصر فقط الى ٢٠٠ الف جنيه.

ونفس الشئ بالنسبة لأوروبا وأمريكا.

والنتيجة ان هناك على الاقل ١٠٠٠ فيلم مصرى مبيعة مدى الحياة لجميع الوسائل الحالية والمستقبلة لكل العالم.. وهناك عقد موثق فى مصر.. لماذا؟

لانها مفاجأة وأيضا الاقمار الصناعية تضعف من الفيلم المصرى وحاولنا الاصلاح ولا حياة لمن تنادى.

● د. أحمد نوار:

أنا أرى أن وجود مصر كعضو فى هذه الاتفاقية بشكل اساس يعتمد على ثقافتها وحضارتها إلى اخره.



د. مصطفى زهران

مصر تنتمى إلى تراث موجود وبشكل مكثف يعادل ٤٠٪ من مخزون العالم التراثى وإن لم يستثمر.. تظل مصر بقية عمرها تلف حول نفسها.. لان كل هذه الدول دول بترول وسيفنى البترول عاجلا أو اجلا! لكن الحضارة المصرية لن تفنى.

وأما الدول الحديثة فى العالم وأنا أعنى أمريكا بالذات وهى دولة لا تتعدى ٢٠٠ سنة فإن فيها اكثر من ٢٠ الف متحف فى ٥٢ ولاية بل يزيد وعندنا فى مصر كلها حوالى ٥٠ متحفا فقط.

وقد شرفت برئاسة قطاع المتاحف من السيد الوزير منذ اسبوعين.. وهذا الكم التراثى الضخم هو فى رأيى الذى يشكل تنمية الاقتصاد القومى التى ستحدث نهضة شاملة فى جميع المجالات.. المتاحف ضمن الخدمات البصرية.. ونحن بصدد تجارب منذ ٧ سنوات لتطوير متاحف مصر.. فقد إفتتحنا هذا العام ٤ متاحف!! هناك تعثر فى التمويل.. المسئولية ليست مسئولية الحكومة فقط ولكن مسئولية الشعب أيضا.

إن رصيد التراث الموجود عندنا هو قيمة اقتصادية غير معروفة.

نحن نمتلك ثروات ثقافية بمئات الآلاف من اللوحات والاعمال الفنية ذات القيمة العالمية.

ولقد بنينا متحف ناجى وقد بنى فى عام و٤ شهور ولعله المتحف الوحيد الذى يطلق عليه كلمة متحف فى مصر كلها وبعده متحف الاقصر!!

وسوف نفتتح خلال شهرين متحف محمود خليل الذى تكلف ١٤ مليون جنيه.. حيث له صفة معمارية تمثل تاريخ مصر:

وما أقصده من ذلك.. ان هناك تعثرا..

لقد قمنا بانشاء مركز على مستوى علمى دقيق بالاجهزة الحديثة بالاشعاعات.. احدث تكنولوجيا فى العالم حيث تحليل العناصر باشعة الليزر.

إن المتاحف هى جزء من ثقافة الشعب او أى امة

المصدر : الراى الاقتصادى

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٦

واعتقد أن المتاحف هى رصيد تراثى فنى ابداعى بشكل الوجدان الحقيقى لصناعة السينما

● أشرف شمس الدين:

أنا لا اختلف على البعد الثقافى للمتاحف لانها استثمار ولكن مفاوضات الجات لم تنته بعد ومازالت مستمرة فوزارة الاقتصاد مسئولة عن مفاوضات الجات وتسويق متاحفنا فى الاسواق الاخرى. وليس فقط المتاحف بل الكتب .

● إسحاق عزمى:

دور الحكومة لن يستمر ولن يدوم والمبادرة الآن فى ايدى رجال الاعمال وعليهم الاهتمام



اسحق عزمى

بصناعة الثقافة لكى يلعبوا دورا ايجابيا فى المجتمع!

● د. عصام الدين جلال:

فى هذه الجلسة نسمع لأول مرة عن صناعة الثقافة ونحن نعلم جميعا دور القطن والملاحة وغيرهما.. لكن اليوم الثقافة اصبحت متطلبا من متطلبات الحياة مثل الهواء والماء وبدونها ندفع الانسان للانتحار.. الثقافة كسلعة وكصناعة لها دور ايجابى وتلك هى الدعامة الحقيقة التى يمكن ان تنقلنا من دول العالم الفقير الى الدول الغنية..

● اسحاق عزمى:

ماهى الدراسات القادمة حول تشجيع الاستثمار الثقافى فى مصر ودفع الصناعات الثقافية الى الامام سواء من البنوك أو الافراد.

● أشرف شمس الدين:

سؤال مهم جدا الآن.. الدولة لن تمول كل شئ وإن كان من الضرورى لها ان تتبنى سياسة واضحة فى هذا المجال.

وهذه قضية كبرى تحتاج الى ندوة اخرى حتى تصبح مصر دولة جاذبة للثقافة مرة اخرى.

المشـــاركـون فى النـــدوة :

● **الدكتور عصام الدين جلال**
رئيس مجلس إدارة الجمعية القـومـيــة للتنمـيــة والتكنولوجيا والاقتصاد

● **الدكتور محسن هلال**
المستشار التجارى

●**منيب شافعى**
رئيس غرفة صناعة السينما

● **الدكتور مصطفى زهران**
عميد كلية هندسة شبرا

● **الأستاذ سمير فريد**
الناقد الفنى

● **أشرف شمس الدين**
رئيس قطاع العلاقات الخارجية بالهيئة العامة لسوق المال

● **الدكتور أحمد نوار**
وكيل وزارة الثقافة ورئيس المركـز القـومى للفنون والمسئول عن المتاحف

● **المصمم إسحاق عزمى**

أعدت ورقة الحوار وأدارت الندوة :

همت صلاح الدين

الثقافة سلعة بأمر الجات

عقد المجلس الاعلى للثقافة ندوة لمناقشة مشكلة الكتاب وإتفاقية الجات ... ومع الاسف رغم وجود شخصيات ثقافية وسياسية معروفة ... إلا أن الحقيقة لا تزال غائبة ... اعتقد انه لايعرف الاتفاقية إلا القليل .... ولانها لم تنشر بعد مشاكل حقوق الملكية وحقوق المؤلف وحقوق النشر وليأتى لنا على مدار اليومين فى هذه الجلسة . الجميع يتحدث عن تاريخ الجات والبعض يتكلم عن الحقوق وكيفية فض المنازعات .. ولكن لم يتحدث احد عن المشكلة الاساسية لانها فى رايى مشكلة الناشر او مشكلة المؤلف وهما المفروض اكثر إمعانا فى حل المشكلة ولكن ويبقى السؤال فى يد من القرار ..ومن المسئول عن إيجاد حلول وقوانين واستعدادات للتصدى لمشكلة الكتاب وتاثير إتفاقية الجات عليها ؟
وتبقى أسئلة عديدة ..
هل ستصبح مصر مجالا أو سوقا استهلاكيا فقط ؟
هل يستمر دعم الكتاب المصري؟
وهل ستلتزم مصر بالامتناع عن دعم الكتاب ؟
وهل فى ضمن الاتفاقية كما سمعنا فى تلك الندوة أن من حق الناشر ان يتصل بالجمهور مباشرة دون قيود أو رقابة وبذلك ستتسرب إلى مصر كتب تخالف تقاليدها وعاداتها الاجتماعية ؟
وإذا تصدت مصر لذلك هل يكون مخالفا للاتفاقية ؟
وما سمعناه داخل الندوة عن أن أمريكا من الممكن ان توقف المعونة الامريكية فى حالات المخالفةللاتفاقية او الاخلال بها ؟
إذن لماذا لم يتم التعريف بهذه الاتفاقية ولماذا نترك التصدى للمسئولين عن النشر والتاليف فى تقديم دفاعهم عن هذه «السلعة» بما ان الثقافة اصبحت سلعة ثقافية ضمن اتفاقية الجات وأصبحت من الخدمات !!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربى

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٥

الملكية الفكرية والجات:

ضغوط أمريكية وتخوف يابانى وصراخ فرنسى مصر وقعت وانضمت.. خلاص!

عبد الوهاب داود

اليابان تتخوف من «الجات» وفرنسا تصرخ منها خاصة فى شقها الثقافى.. وكان الأمريكان يجلسون فى الحجرة المجاورة أثناء وضع القانون الجديد لحماية حقوق المؤلفة؟ .. بينما أكبر سرقة للكتاب المصرى تتم الآن فى أمريكا وخاصة فى نيويورك، حيث يوجد ملوك التزوير فى العالم..

٧٠ مليون دولار قيمة السرقات التى رصدتها أمريكا على مصر فى الفيديو وبرامج الكمبيوتر فقط. والحقيقة أن أمريكا وأوربا وإسرائيل، كلها بنت قدراتها على السرقة!

الجات لم تترجم إلى العربية إلا فى نسخ محدودة، ولم تقرأ كاملة فى مصر.. وما يخص الملكية الفكرية فيها يصل إلى ٧٠٠ صفحة.

كل هذا جاء فى ندوة «اتفاقية الجات ومشكلات الكتاب» التى نظمتها لجنة النشر بالمجلس الأعلى للثقافة الأسبوع الماضى وشارك فيها العديد من المتخصصين والمهتمين ومنهم السفير عبد الرءوف الريدى، والمستشار عبد القادر النشار، الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس، السفير محمد نعمان جلال، كما شارك عن الناشرين محمود عبد المنعم مراد وابراهيم المعلم.. وأدار الجلسة الأولى د. مصطفى الفقى الذى أشار إلى أن تزوير الكتاب هو مشكلة اقتصادية للناشر فقط وفى ذات الوقت مكسب ثقافى..؟

فى بداية الندوة تساءل المستشار عبد القادر النشار عن وجه اقحام القيمة الفكرية داخل اتفاقية تنصب أساسًا على التجارة الدولية، ثم قال إن مصر بالذات قد تكون لها فائدة من الجزء الخاص بالكتاب حيث الكتاب المصرى له الريادة فى المنطقة العربية، وأضاف انه لكى تتم الاستفادة فلابد من الدخول فى تكتلات اقتصادية. هذه التكتلات التى بدونها لا يمكن أن نواجه أحكام الاتفاقية التى وضعتها أمريكا خصيصًا للحفاظ على حقوقها.

السفير عبد الرءوف الريدى أشار إلى أن السبب فى إضافة بند حقوق الملكية الفكرية هو أمريكا حتى تستطيع أن تمارس ضغوطها من خلال الجات.. حيث أن مشكلة القانون الدولى هى تطبيق الجزاءات...

الناشر المعروف محمود عبد المنعم مراد أكد أن مصر ليست وحدها المتضررة من الاتفاقية حيث تصرخ فرنسا منها وخاصة فى شقها الثقافى، فهي تريد أن تحافظ على هويتها الثقافية والا تطغى الثقافة والسينما الأمريكية على الثقافة الفرنسية، فللكتاب فى الصادرات الفرنسية قيمة كبرى.. ونحن نعرف أن أمريكا هددت بمنع المعونة عن مصر إن لم تقم بوضع قانون جديد لحقوق المؤلف فى ظرف يوم واحد. وأضاف مراد أن الاتفاقية تضر أساسًا بالطلبة المصريين الذين يدرسون بالإنجليزية ويحتاجون إلى مراجع تصل أسعارها إلى ١٠٠ جنيه للكتاب الواحد، وبالتالى يلجأون إلى تصويرها فهم بأى حال من الأحوال لن يستطيعوا شراءها.

وأشار لمعى المطيعى مقرر لجنة النشر إلى أن أهم الجوانب السلبية فى الاتفاقية هو المساس بالسيادة الوطنية للدول النامية لحساب الدول المتقدمة.

وفى بداية كلمته أشار الدكتور حسام عيسى إلى أن اتفاقية الجات هى خراب علينا وأنا ضدها، ولكن لسنا هنا لمناقشة مسألة ننضم أم لا، فنحن وقعنا عليها وخلاص. وقال «إن هذه الاتفاقية هى تعبير عن أزمة رأسمالية عالمية هدفها هو توسيع السوق بشكل عام.

ثم تساءل حسام عيسى «ماذا أضافت الجات؟» وأجاب إن اتفاقية الجات لم تأت بجديد إلا فيما يتعلق بالجزاءات وفيما يخص مصلحة أمريكا فقط. وفى إشارة إلى قانون حقوق المؤلف قال: نحن كنا نضع القانون والأمريكان فى الحجرة التى بجوارنا مع تأكيدات بأن القانون لازم يطلع خلال يوم واحد، وقد قاوم المشرع المصرى، واستمر الضغط الأمريكى وبالتالى فقد انسحبت من هذه اللجنة، وصدر القانون..! الموضوع الفكرى شاع والهدف كان هو حماية الصياغة الفنية أى الإبداع، ولكن امريكا أصرت على دخول برامج الكمبيوتر قسرًا فى الموضوع على الرغم من أن هذه البرامج تخلو من الصياغة الفنية. والمعروف أن السرقات التى رصدتها أمريكا على مصر فى مجال الفيديو وبرامج الكمبيوتر فقط تصل إلى ٧٠ مليون دولار. فى نفس الوقت فإن سرقة الكتاب المصرى سوف تتم فى أى مكان به تجمعات عربية، وأكبر سرقة له تتم الآن فى أمريكا وفى نيويورك تحديدًا حيث يوجد ملوك التزوير فى العالم.

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٥

□ بهـــذه الشـــروط:

«جـــات» .. لمصـــر!

اتفاقية «الجات» جاءت في مقدمة الموضوعات الاقتصادية التي فرضت نفسها أمس على مائدة النقاش في الندوة الاقتصادية التي عقدت بمعرض الكتاب، وبالرغم من ان المناقشات لم تتعرض لموضوعات كثيرة تضمنتها الاتفاقية إلا أنها كانت مثمرة واوضح المتحدثون الكثير من الجوانب الخاصة بالاتفاقية. وأكدت المناقشات ان انضمام مصر للاتفاقية فرضته الظروف الاقتصادية الدولية، وان انضمام مصر هو افضل الخيارات التي كانت مطروحة كما أكدت المناقشات ضرورة استثمار المزايا والاعفاءات التي توفرها الاتفاقية بما يحقق صالح الاقتصاد المصرى خلال المرحلة القادمة.

وفي ردهم على اسئلة الجمهور أكد المتحدثون ايضا ان تحرير التجارة والخدمات في ظل هذه الاتفاقية لايعني فتح الابواب امام تدفق السلع والخدمات دون ضوابط أو قواعد تحكم التجارة الخارجية وطالبوا بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الانتاج المحلى من خلال تنفيذ البنود والصلاحيات التي توفرها الاتفاقية.

الدكتور مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب قال في رده على سؤال حول التحديات التي تشكلها الاتفاقية على الاقتصاد المصرى ان انضمام مصر لاتفاقية الجات فرضته ظروف التطور الذي تسعى اليه مصر من دمج الاقتصاد المصرى في الاقتصاد العالمي وان عدم انضمام مصر لهذه الاتفاقية كان يعني الانعزال عن ركب التطور الاقتصادي العالمي موضحا ان الاتفاقية تعطى للدول النامية مثل مصر صلاحيات في حماية الانتاج المحلى وفترة سماح تستعد فيها لتهيئة الظروف الاقتصادية لها قبل التطبيق.

وقال ان مصر أمامها فرصة كبيرة في خلال الاستفادة من المميزات التي توفرها الاتفاقية في مجال التصدير خاصة ان مصر لديها صناعات متقدمة مثل صناعة النسيج والملابس وهو مايعد ميزة نسبية تحقق المنافسة للانتاج المصرى في السوق العالمية.


لطفي الخولي


مصطفى السعيد


سمير طوبار

وفي كلمته خلال الندوة تعرض الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني إلى المزايا التي توفرها الاتفاقية وتستطيع مصر استغلالها خاصة في مجال حقوق الملكية الفكرية حيث ان الاتفاقية تكفل حقوق الملكية للكتب والافلام وغيرها من الابداعات الفكرية.

وأشار إلى الاتفاقية تعطي لمصر الحق في الدعم غير المباشر لمنتجاتها من خلال تقديم تسهيلات للمستثمرين وخفض اسعار الكهرباء وبيع الاراضي للمستثمرين باسعار مخفضة.

وحول المبادىء التي تحكم اتفاقية «الجات» قال الدكتور فاروق شقوير وكيل أول وزارة الاقتصاد ان هذه المبادىء تتضمن خفض التعريفة الجمركية وعدم اعتبارها قيدا على التجارة الخارجية، ثم تطبيق المبادىء الوطنية على السلع المستوردة وعدم التفرقة بينها وبين السلع المحلية، كما يتضمن المبدأ الثالث اعتبار الدول النامية من الدول الاولى بالرعاية بحيث تخضع هذه الدول لمعاملة اقل قسوة من خلال اعطاء الدول النامية فترة سماح لاعادة تهيئة اقتصادياتها ورفع مستوى منتجاتها للدخول في المنافسة مع السماح لها باتخاذ التدابير اللازمة لحماية منتجاتها المحلية في ظل التجارة الحرة.

الكاتب الكبير لطفى الخولي تعرض خلال هذه الندوة للتحديات التي تواجه الاقتصاد المصرى

وأكد ضرورة مواجهتها خاصة في ظل التوجه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية التي اخذت شكلا ماديا مشيرا الى ان معدلات التنمية في مصر لاتزال تسير ببطء حيث بلغ الدخل للمواطن في حدود ٦٤٠ أو ٦٧٠ دولار سنويا وهو مايتطلب اعادة النظر في هذا الامر..

واوضح ان السياسات الخاصة بالاستثمار لم تضع الضوابط التي تمنع الاحتكار في السوق واشار في حديثه الى ازمة السكر والاسمنت التي حدثت مؤخرا في السوق.

علي محمود

٧٠٠٠٠٠

خبير في الأمانة العامة لمجلس التعاون:

دول الخليج مطالبة بزيادة تعاونها الاقتصادي لتتمكن من مواجهة اعباء انضمامها الى "غات"

□ دبي - «الحياة»

■ دعا الخبير الاقتصادي في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي السيد علي العطر دول المجلس الى اعادة ترتيب اوضاعها الاقتصادية التي لا تتلاءم مع الأنشطة الجديدة لاتفاقية «غات»، وان تعمل على تنمية وتطوير قطاعاتها الانتاجية المختلفة التي تتمتع بميزات نسبية حتى تتمكن من الصمود أمام منتجات الدول الأكثر تطوراً وتجد مكاناً في السوق العالمية.

وقال في دراسة عن تأثيرات «غات على اقتصاديات دول المجلس» انه ليس هناك خيار أمام دول المجلس لتحقيق ذلك الا بتسريع الخطى في زيادة تعاونها وتماسكها والعمل على توحيد تعرفتها الجمركية وتكثيف جهودها وتعاونها مع بعضها البعض ومع الدول النامية، مشيراً الى ان على دول المجلس استغلال وضعها ككتلة اقتصادية بالعمل على التنسيق في ما بينها والدخول في مفاوضات جماعية.

ولاحظت الدراسة التي نشرت في دورية المجلس ان تأثير جولة اوروغواي على المنتجات البتروكيماوية الخليجية سيكون مباشراً، اذ سيتم خفض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات بنسبة ملحوظة لتصبح بين ٥,٥ في المئة و٦,٥ في المئة. ومن المحتمل ان يبدأ هذا الخفض مطلع السنة الجارية. اما بالنسبة الى الرسوم الجمركية الحالية على هذه المنتجات التي تقل عن ٥,٥ في المئة فستبقى على وضعها. ونتيجة اتفاقات جولة اوروغواي ستقوم الولايات المتحدة بخفض رسومها الجمركية على وارداتها من المنتجات البتروكيماوية بنسبة ٤٠ في المئة مما يجعل اسواقها أكثر جاذبية لصادرات دول الخليج.

وافادت الدراسة ان النمو المتوقع لصناعة البتروكيماويات في دول المجلس هو الأثر الايجابي لجولة اوروغواي على هذه الصناعة. لكنها حذرت من ان يثار موضوع اللقيم المستخدم كمدخلات في هذه الصناعة. واعتبرت ان انخفاض اسعار اللقيم ليس نوعاً من انواع الدعم لأن هذا الانخفاض بالاسعار لا تكلف الدول أموالاً. وهذا ينطبق على الغاز المنتج في دول المجلس لانه غاز مصاحب للنفط وليس لدول المجلس سوى احراقه كما كان الوضع في السابق او انتاجه وتكريره وبيعه بالسعر المخفوض للصناعات البتروكيماوية. وهذا الخفض في السعر ليس مشروطاً باي شكل من الأشكال بتخصيص المنتجات التي منحت الخفض.

واشارت الى ان من الصناعات التي قد تتأثر باتفاقات جولة الأوروغواي صناعة الملابس الجاهزة في الامارات العربية المتحدة التي تقوم بتصدير كميات كبيرة من انتاجها الى الأسواق الأميركية والأوروبية ويمكن ان تكون آثار جولة اوروغواي ايجابية على هذه الصناعة ويفتح الوضع الجديد أمامها أسواقاً جديدة تنعش هذه الصناعة ويضمن تدفق الصادرات من هذه المنتجات من دون قيود جمركية أو غير جمركية ومن دون التقيد بسقف محدد للصادرات الى بعض الدول.

ويجب اعادة ترتيب اوضاع المنتجات الصناعية الأخرى، ومنها صناعة البناء والاسمنت والمعادن وغيرها لرفع قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً اذ تواجه منافسة قوية من جانب المصدرين من الخارج الذين لن يجدوا صعوبة في الدخول الى كل الأسواق العالمية بموجب اتفاقية فتح الاسواق التي تضمنتها جولة أوروغواي وربما فقدت هذه الصناعات في

دول المجلس بموجب الاتفاق الجديد بعض المزايا التي تتمتع بها كالدعم وغيره.

ولاحظت دراسة الامانة العامة ان تاثير نتائج جولة اوروغواي قد يكون محدوداً على واردات دول المجلس لان دول المجلس تتبع مبدأ الاقتصاد الحر والتجارة المفتوحة وتتميز برسومها الجمركية المنخفضة نوعا ما وبغياب القيود على انسياب حركة التجارة، الا انها اشارت الى احتمال ان تترك جولة اوروغواي آثاراً ايجابية على واردات دول المجلس تتمثل في حصولها على عدد كبير من السلع باسعار أقل مما كانت تحصل عليه في السابق نتيجة لاحتدام المنافسة بين المنتجين وفتح الأسواق ومحاولة كل دولة الفوز باكبر نصيب من السوق العالمية مما يجعلها تسعى الى خفض كلفة انتاجها وبالتالي اسعارها. ومن جهة اخرى ربما ادى الغاء الدعم عن بعض المنتجات في بلد المنشأ الى زيادة اسعار هذه المنتجات خصوصا المنتجات الزراعية.

وحضت الدراسة بعض دول المجلس على اعادة النظر في بعض الأنظمة التي لا تتماشى مع اتفاقية .غات، خاصة في مجال المصارف والتامين والنقل.

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٨ / ١ / ١٩٩٥

فى المجلس الأعلى للثقافة

((الجات)) مقدمة للتطبيع والكتاب المصرى فى خطر

ناقشت الندوة التى عقدها المجلس الأعلى للثقافة على مدى يومى ٩، ١٠ من يناير موضوع اتفاقية الجات ومشكلات الكتاب.

وقد أدارها د. مصطفى الفقى الذى قال إنه لاتوجد اتفاقية أثارت جدلا مثلما أثارته اتفاقية الجات فجميع الدول بأوساطها المختلفة اهتمت بهذه الاتفاقية وآثارها السياسية والاقتصادية والثقافية خاصة دول العالم الثالث التى رأت ان هذه الاتفاقية محاولة لاحكام سيطرة الدول الرأسمالية على اقتصادياتها.

وحذر د. الفقى من آثار الجات على السيطرة على الروح الثقافية والذات القومية والمواد المؤثرة فى صناعة الكتاب فالموضوع فى ظاهره اقتصادى، ولكن باطنه ثقافى بحت.

وتساءل المستشار عبدالقادر النشار إذا كانت الاتفاقية تعنى أساسا بالتجارة الدولية فما وجه إقحام الملكية الفكرية فيها؟! ثم علل ذلك بأن الدول المتقدمة وجدت أن لها حقوقا فكرية تهدر من جانب الدول النامية بتقليدها واستنساخها لمطبوعاتها التى تتكبد فى سبيلها هذه الدول المتقدمة مبالغ طائلة وان هذه الاستفادة لابد ان يقابلها عائد مجز للدولة الأصل فوجدت ضرورة دخول هذه الملكية الفكرية فى مجال الاتفاقيات الدولية.

وأضاف السفير محمد نعمان جلال مندوب مصر فى جامعة الدول العربية ان المجتمع الدولى مشغول بهذه الاتفاقية منذ الحرب العالمية الأولى وأنها جاءت فى وقتها المناسب لأن الكتاب العربى خاصة المصرى يتعرض لعملية سرقة وتزوير كبيرة وهذه الاتفاقية تقوم على حمايته خاصة ان المنظمات أنشئت خصيصا فى جامعة الدول العربية للثقافة لم تقم بدورها فى حماية الكتاب.

وأكد السفير عبدالرؤوف الريدى ضرورة استغلال الجوانب الايجابية من الاتفاقية والاستفادة بها خاصة فى مجال حماية المنتجات الفنية وبالتحديد الكتاب الذى يتعرض للقرصنة من جانب بعض الدول العربية لأن بهذه الاتفاقية أصبحت الدول التى لم تكن اعضاء فى اتفاقيات برلين وباريس وغيرها اعضاء فى الجات ويمكن محاسبتهم إذا تعرض الكتاب المصرى للسرقة.



مصطفى الفقى

متابعة:
هالة عبدالقادر

الغول الأمريكى

وحذر «لمعى المطيعى» من الجات وقال إنها فى جوهرها هى وسيلة لسيطرة الدول الكبرى خاصة امريكا على الدول النامية وسلب إرادتها والمساس بالسيادة الوطنية لها لأن السيطرة على ثقافة الدول النامية هو الخطر الذى يهددها الآن وهو بداية السيطرة الاقتصادية..

وقال د. حسام عيسى استاذ الحقوق بجامعة عين شمس إن الجات لم تأت بالحل السحرى فالجديد فيها هو الجزاءات التى توقع على مخترق الاتفاقية.

ولكن المهم هو الاجهزة الرقابية التى ترصد عمليات تنفيذ الاتفاقية ومتابعة عمليات التزوير لأن الوحيدة التى تمتلك جهازا رقابيا للمتابعة هى أمريكا وهو ماتعانى منه الدول النامية.

وأضاف الناشر ابراهيم المعلم: ان الكتاب المصرى يمر بأزمة طاحنة فالتزوير يقع من جميع الدول

العربية ولم يعد مثل الماضى يقتصر على دولة بعينها مما يؤدى لخسارتنا خسارة فادحة فالجات حماية لانفسنا من انفسنا.

الجات والتطبيع

كما حذر السيد راضى من خطورة الجات على الهوية العربية فقال إن هذه الاتفاقية هى فرصة اسرائيل للتطبيع الحقيقى فعن طريقها تستطيع أن تبث الينا كل ما تريد من كتب وافلام وغيرها دون رقابة اومعوقات ولذلك المهم هو ان تكون لنا اجهزتنا المتخصصة لحماية الفكر العربى.

وأكد د.نور فرحات ان خسائر الجات ستعود على الدول النامية فقط أما فوائدها ترجع الى الدول الرأسمالية وعلى راسها امريكا التى كانت وراء تضمين الملكية الفكرية لاتفاقية الجات وارجع السبب فى ذلك حوالى ١٩٣شركة امريكية تخسر خسائر باهظة بسبب الاعتداء على الملكية الفكرية الخاصة بها من تزوير واستنساخ ولهذا نظر الى الملكية الفكرية على انها قيمة اقتصادية تتعلق بمصالح الدول الكبرى.

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥

كل يوم

قبول مصر الانضمام لاتفاقية الجات وتطبيق البنود التي تحتويها يمثل تحديا خطيرا وصعبا. لكنه في نفس الوقت يعتبر دلالة قوية على قدرة الاقتصاد المصري على التعامل «بندية» مع الاقتصاد العالمي الذي يشهد اليوم متغيرات متلاحقة وسريعة الاتفاقية بكل بساطة تعني ازالة كل العوائق التي تحول دون حرية تداول السلع في كل بلاد العالم.

ويدخل في ذلك الالغاء الكامل للجمارك التي يتم تحصيلها كمورد من موارد الدخل او كوسيلة للحد من تدفق السلع المستوردة. واخيرا باعتبارها خط الدفاع الاخير لحماية المنتجات المحلية والصناعات الوطنية.

وعلى الجانب الآخر تتيح الاتفاقية حرية كاملة لتصدير المنتجات بشرط مطابقتها للجودة العالمية وهي ميزة تسمح وتؤكد اهمية الارتقاء بجودة المنتجات وحتى يكون لها مكان في الاسواق العالمية. واذا كانت الدول النامية قد اخذت بعض المميزات او فترات السماح لتطبيق كل بنود الاتفاقية

هذا عن التحديات التي تفرضها الجات. ولكن دخول هذا «المعترك» الاقتصادي يؤكد من جديد بعد نظر القيادة السياسية في بلادنا والتي كانت سباقة بالاستعداد لهذا «المعترك» من خلال سياسة الاصلاح الاقتصادي.

تلك السياسة التي تعني التعامل بالارقام دون اي مؤثرات اخرى وفي اطار واقع جديد يفرضه تطور الاقتصاد العالمي. الواقع الذي تبدأ فيه الدولة مرحلة التنظير ووضع الاستراتيجيات والخطط دون ان تخوض بنفسها عملية التنفيذ وتتركها للقطاع الخاص بشرط استمرار التوافق والتوازن بين الصالح العام لجموع المواطنين ومصلحة الافراد الذين يمثلون القطاع الخاص. ورغم ان اي تقييم حقيقي لنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادي لايمكن ان يتم الآن الا ان كل المؤشرات تؤكد انه الطريق الصحيح الذي نسير بخطى ثابتة عليه وقطعنا شوطا طويلا منه.

.. ممتاز القط

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥

ندوة عن آثار «الجات» على سوق التأمين العربية

تعقد اليوم «الاربعاء» بجامعة الدول العربية ندوة عن اتفاقية «الجات» وأثرها على صناعة التأمين فى الدول العربية تحت رعاية الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية وينظمها الاتحاد العام العربى للتأمين بالتعاون مع الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية..

وسوف يشارك فى الافتتاح الدكتور عصمت عبدالمجيد ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الاتحاد العام العربى للتأمين وحسين النبهانى الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة.

وسوف تتناول جلسات الندوة عدد من المحاضرات تتناول التعريف «بالجات» وباتفاقية الخدمات مع التركيز على قطاع التأمين كما سيطرح خيرى سليم نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فى ورقة العمل بالجلسة الثانية موضوعا يتناول الوضع الحالى لصناعة التأمين العربية..

وسوف يتناول حسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتأمين فى احدى الجلسات قضية هامة تتناول استراتيجيات التأمين العربى فى التعامل مع الجات فى اطار محاور ثلاثة تتمثل فى التسويق والمنافسة والاسعار وسوف يطرح نور الدين عبدالله مستشار المجموعة العربية للتأمين «اريج» ورقة عمل خاصة بأثر دخول الشركات الأجنبية للتأمين على سوق التأمين وإعادة التأمين العربى فى ضوء اتفاقية الجات.

وسوف يشارك فى هذه الندوة عدد من الهيئات والوزارات المصرية العربية منها وزارات الاقتصاد والتجارة فى الدول العربية وشركات التأمين واعادة التأمين العربية ومراقبو التأمين العربى وغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالاضافة إلى خبراء من منظمة الجات والاونكتاد.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥

ندوة بالجامعة العربية اليوم حول التأمين وآثار الجات

استقبل الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أمس السيد سعد كانوني رئيس الاتحاد العربي للتأمين والدكتور حسين بهبهاني الأمين العام للاتحاد ورؤساء شركات التأمين في مصر.

وصرح السيد كانوني عقب المقابلة بأنه تم خلال اللقاء بحث جميع الموضوعات التي تناقشها الندوة العربية حول صناعة التأمين في الوطن العربي وآثار اتفاقيات «الجات» عليها التي تبدأ اليوم بمقر الجامعة بالقاهرة وتستمر لمدة ٢ أيام.

المدونة

المصدر : البلاغ الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٥

العامل المصرى هل يدفع ثمن «الجات» ؟!

رئيس اتحاد العمال :

القانون يصون حقوقنا

د. جودة :

«الجات» ستشرد آلاف العمال

رئيس شركة :

يجب اقامة صندوق لمساعدة العاملين المتضررين من الاتفاقية

تحقيق :

بسام عبدالحميد

العامل المصرى هل يصبح ضحية «الجات» ؟ هذا السؤال كاد يتوه بين تخوفات اكبر حول الصناعة المصرية والانتاج المصرى وقدرتهما على المنافسة والبلاغ الجديد لادراكها اهمية هذه القضية اثارتها مع اصحاب الشأن الذين اعترف البعض عنهم بوجود مخاطر على العمال من تطبيق الجات .

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر قال ان التنظيم النقابى فى مصر يسير مطابقا للقوانين العمالية الحالية لضمان مسايرة النواحى السياسية مع النواحى الاقتصادية والاجتماعية للعمال فى طريق واحد وقال ان اتفاقية الجات لن تضر العمال او مصالحهم وانه متفائل بهذه الاتفاقية .

ويضيف ان الدعاوى التى تقول ان اتفاقية الجات سوف تغلق المصانع غير صحيحة وان كان ثمة مصانع اغلقت ابوابها فهذا يحدث لسوء الادارة وجشع اصحابها واما اذا وقعت اضرار فان هناك مواد قانونية تصون حقوق العامل لاننا فى اى الاحوال سنقف بجانب العمال ولن نتخلى عنهم اذا ما استشعرنا اية خطورة على ارزاقهم .

الخطر

اما د. عبدالحميد جودة استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة فيقول ان اتفاقية الجات يجب ان لا ينتظر منها العمال خيرا لانهم من الطبقات الاجتماعية الفقيرة والاتفاقية مصممة على اساس القوانين والنظم الغربية او الرأسمالية وهذه الدولة لاتستهدف الا تنمية راسمالها فقط بالاضافة الى سياسة الاحتكار التى جاءت فى صورة شركات متعددة الجنسيات وتضع ضوابط تمكن سلعها من السيطرة على اسواقنا كما ان فتح الاسواق على مصراعيها سوف يؤدى بالتأكيد الى انهيار صناعات كثيرة واهدار مئات الالاف من فرص العمل ويضرب مثلا على ذلك فى مجال صناعة النسيج فيقول ان ٦٠٠ مصنع فى المحلة وشبرا قد تمت تصفيتها خلال العامين الماضيين وذلك نتيجة تهريب الاقمشة فكيف الحال اذا فتح الاستيراد بلا ادنى ضابط .

ويضيف ان الدول الغنية مازالت تستهتر بالدول الفقيرة وهى (اى الدول الغنية) تهتم بمصلحة عمالها ومصالحها الرأسمالية ولذلك فهى صاحبة هذه الاتفاقية وكمثال على ذلك

حينما اغرقت اسواقنا بالسكر المستورد المدعم من السوق الاوربية وكان ارخص من السكر المصرى وكادت مصانعنا تغلق ابوابها لولا القرار الجرىء للرئيس مبارك بحظر استيراده او زيادة الجمارك عليه .. ويستطرد قائلا ان القوانين من الدول الغنية تهتم بحماية حقوق العمال فهناك

التامينات الاجتماعية الاجبارية واعانة البطالة التى تؤهل له العيش بكرامة ولذلك يجب ان تطرح قضية اوضاع العمالة الاجتماعية فى ظل اتفاقية الجات على مائدة البحث والدراسة وتكون بندا رئيسيا ضمن بنود اتفاقية الجات .

الادارة

محمد حسن الصاوى رئيس احدى الشركات الصناعية يطالب بأن تضبط عملية الرقابة على الصادرات حتى

تحمى المنتج المصرى ووضع حساب العامل وظروفه وما سيلحق به فى المستقبل فى الاعتبار لان العامل ينتج ونحن نقوده ونخطط له فلا ذنب له فيما يحدث ويقترح تأسيس صندوق لمساعدة العاملين بالدول النامية

المتضررين من هذه الاتفاقية على ان تساهم فيه الدول الغنية باعتبارهم المستفيد الاعظم منها (اى الاتفاقية) فالعامل ما ذنبه هو ينتج والادارة تقوم بعملية البيع والشراء والتخزين والتسويق وحتي تحديد سعر المنتج .

رئيس شركة اخر طلب عدم ذكر اسمه قال ان اهم مميزات هذه الاتفاقية هو سياسة المنافسة فالبقاء للأصلح والاجود والارخص ولذلك فالمصانع المصرية سوف تدخل حلبة المنافسة من اوسع ابوابها ولذلك فدور الحكومة هنا هو اختيار القيادات والادارة فى الشركات بمعايير واسس واقعية وليس من قبيل المجاملة والاشياء الاخرى كما اقترح انشاء معهد لتخريج القيادات الادارية فى الشركات والمصانع يكون عالى المستوى وضرورة سفر القيادات الى الخارج للوقوف على افضل واحدث ما وصل اليه العلم والتكولوجيا فى مجال تخصصهم وكذلك المتخصصون فى مجال البيع والتسويق والتصدير والاستيراد يجب ان توجد كوادر تساير احدث ما وصل اليه العالم .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــــرام

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٥

في مؤتمر الجات وأثره على التأمين:

الدعوة لاقامة قطاع عربي للتأمين في مواجهة المنافسة العالمية

كتب ـ محمد مبروك:

أكد خبراء التأمين العرب حرصهم على دعم صناعة التأمين العربية وانشاء قطاع قوي للتأمين لمواجهة المنافسة العالمية وقال الدكتور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان مصر كان لها دور هام ورئيسي في نجاح مفاوضات اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية وخاصة في مجال الخدمات والسعي لوقف الاتجاهات المتشددة للدول المتقدمة أثناء المفاوضات وأضاف في كلمته أمس في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الجات وصناعة التأمين العربية والذي بدأ أعماله أمس بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية. أن مصر دخلت في مفاوضات ثنائية مع الدول التجارية الكبرى بهدف تحديد قطاعات الخدمات التي ستلتزم بتحريرها وقدمت مصر التزامات لتحرير قطاع التأمين وانشاء شركات مشتركة للتأمين المباشر من اجل انجاح هذه المفاوضات وتمشيا مع قرارات الدورة ٥٤ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضح عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد بالجامعة العربية للشئون الاقتصادية ان الدول العربية تمر بمنعطف حاد يتمثل في التغيرات الدولية والاقليمية العديدة وعليها ان تدرك طبيعة المرحلة الحالية وتسعى لتبنى برامج تخصيص طموحة والعمل على تعديل التشريعات لجذب رؤوس الأموال من الخارج، وطالب بوضع توصيات عملية لتطوير قطاع التأمين في الدول العربية وتحسين مستوى المبادلات التأمينية.

بعد أن بدأ تطبيق الجات: كيف نعظم الإيجابيات.. ونقلل السلبيات؟!

الاتفاقية تهدد الاستقرار السياسى والاقتصادى بسبب ارتفاع أسعار الواردات

تفاقم العجز فى الميزان التجارى وزيادة التضخم وانخفاض الصادرات أهم آثار الجات على مصر

مع بداية يناير الجارى.. دخلت الصناعة المصرية فى دوامة المنافسة والتكتلات العالمية، وهى الصناعة التى مازالت فى مرحلة المهد، وذلك مع البدء فى تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الجات».. وعلى الرغم من أنه يتوقع لهذه الاتفاقية أن تنشط حركة التجارة العالمية وتخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين.. إلا أنها -وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر- ستؤثر سلبياً على الصناعة الوطنية.. بل ستحولها إلى دول مستهلكة وليست منتجة فى المنافسة والدعم والإغراق والتقدم التكنولوجى.. وإذا كانت علامات القلق والخوف من المستقبل على الصناعة المصرية قد ظهرت واضحة على وجوه مصادرنا والخبراء.. فإننا هنا نترجم القلق إلى كلمات لنطرح بها تساؤلاً مهماً يقول: كيف نعظم الإيجابيات، ونقلل السلبيات فى ظل اتفاقية «الجات»؟

تحقيق
حسن القمحاوى

وقبل الدخول فى التفاصيل نشير إلى الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية على الاقتصاد العالمى بصفة عامة، واقتصاد الدول النامية بصفة خاصة، حيث تؤكد الدراسات التى نشرت مؤخراً أن الاتفاقية ستحقق دخلاً إضافياً على المستوى العالمى قدره ٢٤٧ مليار دولار سنوياً نتيجة لإلغاء التشوهات فى التجارة العالمية، وتحريرها بعد إلغاء الدعم والقيود غير الجمركية، ونظام الحصص.. ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمى معدل نمو ٣,٥٪ سنوياً يرتفع إلى ٨٪ عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن تزيد التجارة العالمية بنسب تتراوح مابين ٥٪، ١٢٪ سنوياً، وبما يقدر بـ ٧٤٥ مليار دولار.

بالتأكيد الدول المتقدمة هى المستفيد الأكبر من الأرقام السابقة، فدول الاتحاد الأوربى مثلاً ستحصل على ٨٠ مليار دولار طبقاً لدراسة البنك الأهلى المصرى، تليها الصين ودول الاتحاد السوفيتى سابقاً ٣٧ مليار دولار لكل منها، ثم الولايات المتحدة الامريكية ٣٦ مليار دولار واليابان ٢٧ مليار دولار، أما الدول النامية مجتمعة، فسوف تحقق دخلاً لا يتعدى ١٦ مليار دولار.. بل وكما يؤكد د.على لطفى -رئيس الوزراء السابق- فإن الدول الافريقية (ومنها مصر) سوف تتحقق لديها خسائر مباشرة تتراوح ما بين ١,٥-٣ مليارات دولار سنوياً.. وهو ايضاً ما أكده كل من عمرو موسى -وزير الخارجية- فى قوله: «اتفاقية الجات ليست فى مصلحة الدول النامية أبداً»، والسفير منير زهران -رئيس وفد مصر فى مفاوضات جولة أورجواى- «ميزان المدفوعات للدول النامية سيصاب بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد

وانكماش الصادرات، والمستفيد الأوحد من هذا هو الدول المتقدمة»، والدكتور يحيى بكور -مدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية- «إن الدول العربية ستتحمل عبئاً يعادل ٨٧٥ مليون دولار سنوياً من جراء الاتفاقات الجديدة لجولة أورجواى».

تدهور التبادل التجارى

وعلى نفس المنوال تنسج دراسة البنك الأهلى المصرى، حيث تشير إلى أنه على الرغم من أن الاتفاق على تحرير التجارة العالمية قد سمح للدولة النامية بالعمل على تكييف أوضاعها، وأعطاها مهلة لذلك، إلا أنها سوف تتأثر فى مجال تحرير التجارة السلعية من تدهور شروط التبادل التجارى لغير صالحها، وصعوبة النفاذ للأسواق العالمية، وارتفاع قيمة وارداتها بصفة

عامة، والغذائية على وجه التحديد، وانخفاض حصتها فى الصادرات العالمية، خاصة من بعض السلع مثل المنسوجات والملابس، وسوف يتفاوت هذا الأثر من دولة لأخرى وفقاً لمدى تقدمها ومواءمة اقتصادياتها لآليات تحرير التجارة.

«الجات» أو الحرمان من ٨٠٪ من التجارة

ومن حلبة الفائزين نعود إلى

الصفوف الخلفية التي يجلس فيها الخاسرون من الدول النامية، ومنها مصر لنجد سؤالاً مهماً يطرح نفسه: إذا كانت مكاسب الدول النامية محدودة جداً، بل إن بعضها سوف يحقق خسائر كبيرة مثل الدول الأفريقية، فلماذا إذن وقعت على اتفاقات جولة أورجواى؟!

وقبل أن يجيب د.على لطفي عن هذا التساؤل نشير إلى أنه بصدور هذه الاتفاقية وجدت هذه الدول نفسها بين أمرين، كلاهما مر: إما الدخول فيها والخسارة من ورائها، وإمّا رفضها والحرمان من مميزات كثيرة تظهر واضحة في إجابة د.على لطفي -رئيس الوزراء السابق- عندما يؤكد أنه لا يوجد إجبار في الالتحاق بعضوية «الجات»، لكن الدول النامية وقعت على الاتفاقية لعدة أسباب:

١ – أن ٨٠٪ من التجارة العالمية يخص الدول الصناعية المتقدمة، ومعنى عدم التوقيع من قبل الدول النامية هو حرمانها من ٨٠٪ من التجارة العالمية.

٢ – أن الدول النامية الأعضاء في «الجات» يخصها ١٢٪ فقط من التجارة العالمية، وللأسف فإنها لم تكن موحدة الكلمة في المفاوضات، ومعنى ذلك أن أى دولة لا توقع على الاتفاقية ستكون شبه منعزلة عن التجارة العالمية، لأنها تفقد التعامل مع ٩٢٪ منها.

٣ – أن عدم انضمام أى دولة يجعلها تفقد العضوية في منظمة التجارة العالمية، ومن ثم لا تستفيد من المزايا الواردة فيها، وأهمها معاملة الدولة الأكثر رعاية والتخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء، لذا فإن الدول النامية كانت مضطرة للهبوط في محطة التجارة العالمية كنوع من الاضطرار الاختياري في مظهره فقط.

تفاؤل الغرفة التجارية

ومن العموميات إلى التفاصيل ننتقل لنحدد الآثار المتوقعة على الاقتصاد المصرى، وهنا أعدت الغرفة التجارية دراسة عن آثار «الجات» على اقتصاد مصر اتسمت في كثير من توقعاتها بالوردية، إلا أنها تناولت الكثير أيضاً بموضوعية، ففي مجال تجارة السلع، تقول الدراسة: إنه تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزراعة، ومن بينها الدواجن والزيوت، حيث تم رفع الجمارك عليها بعد إزالة الحظر، كما أننا لم نلتزم بتخفيضات في معظم السلع الصناعية، بل أعطينا مرونة مع الحق في زيادتها بحوالى ١٠٪ على التعريفة الحالية إذا احتاج إصلاح هيكل التعريفة لذلك.. وتوقعت الدراسة أن تدفع الاتفاقية بعجلة التصدير إلى الأمام بعد إزالة القيود المفروضة في أسواق أوربا وأمريكا.

وتحاول الدراسة التخفيف من حدة القلق والخوف من شدة المنافسة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة مؤكدة أن الاتفاقية أعطت الدول النامية -ومن بينها مصر- الحق في حماية صناعتها، ومراقبة الأسواق المحلية في حالة الإغراق، كما أن نسبة التخفيض في دعم السلع الزراعية هي ٢٠٪ في ست سنوات، فضلاً عن الوسائل التعويضية التي يمكن أن تستفيد منها مصر، كالتسهيلات التي تمنحها المنظمات المالية الدولية..

وتوقعت الدراسة أن يحدث توازن بين الإنتاج والاستهلاك في الأجل الطويل، واستقرار الأسعار مع زيادة الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

واعتبرت الدراسة عدم فتح الباب كلية أمام تصدير المنسوجات، وإلغاء نظام الحصص تدريجياً خلال عشر سنوات تنتهي في سنة ٢٠٠٤ في صالح مصر، حيث إن إلغاء النظام دفعة واحدة يعرض المنتجات المصرية للمنافسة الشديدة من جانب الدول الأسيوية، خصوصاً وأن مصر كانت لا تستوعب حصتها بالكامل.

وتمتد دراسة الغرفة التجارية لتتناول مجال الخدمات، وهو الذي يشكل نسبة عالية من الدخل القومي لمصر، والمصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وخاصة السياحة والعمالة المصرية في الخارج، وتشير الدراسة هنا إلى ضرورة أن يكون مبدأ المنافسة في صالح مصر أكثر منه ضدها، وهذا يتطلب إعداد التزامات محددة في هذه القطاعات يكون هدفها تشجيع الاستثمارات الأجنبية، والسماح بإنشاء الشركات المشتركة وفقاً للقوانين المصرية، وتوقعت أن تستفيد مصر من التكنولوجيا الجديدة، والاتصال بمراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات في الدول المختلفة.

الأمل في المهلة الزمنية

أما دراسة قطاع البحوث الاقتصادية بالبنك الأهلى، فتجعل الاستفادة من «الجات» مشروطة بشرط يصعب تحقيقه في المدى القريب، حيث تشير إلى أن المكاسب الاقتصادية، وحجم الخسائر التي ستعود على مصر تتوقف على مدى اغتنام مصر للمهلة الزمنية لتدعيم عملية الإصلاح في مختلف المجالات.. أما في حالة استثمار هذه المهلة الزمنية، فإن آثاراً ضارة ستصيب الاقتصاد، خاصة في المجال السلعي، والتي تنبع أساساً من ارتفاع أسعار الواردات السلعية لمصر، والتي تتركز في سلع استثمارية وسلع وسيطة وغذائية، وهي نوع من الواردات غير قابلة للضغط، بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة دون آثار جانبية سلبية على النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي.. ويؤكد البنك الأهلى أنه يتوقع ألا تصمد الصادرات المصرية في مواجهة المنافسة الخارجية، والنفاذ للأسواق الدولية إذا لم تغتنم مصر المهلة الزمنية.. وبالتالي عدم زيادة الصادرات السلعية بنفس الزيادة المتوقعة في الواردات، وتكون المحصلة النهائية تفاقم مشكلة العجز في الميزان السلعي، وانخفاض الفائض في ميزان المدفوعات، أو العودة مرة أخرى لتحقيق عجز مزمن فيه.. وهو ما ستنعكس آثاره على مستويات الأسعار المحلية بصورة سلبية، مما يغذى الضغوط التضخمية للاقتصاد المصرى، ويقوض جهود السياسات النقدية والمالية التي تطبقها الدولة.

وفي مجال تصدير الخدمات المالية تكشف دراسة البنك الأهلى عن المحصلة النهائية الصافية لها، حيث تتوقف على إمكانية مواجهة المصارف

لية للمنافسة الدولية بكل ثقلها ـالى والتنظيمي والتكنولوجي، ومن المؤكد أن هذه المنافسة ستكون صعبة وحاسمة، الأمر الذي يقتضي من المصارف مزيداً من الاندماج والتكتل والتطوير، ومتابعة المستحدثات الجديدة، بهدف محاولة الصمود في وجه التحدي الجديد الذي سوف تواجهه.

وزارة التخطيط في تقرير لها هي الأخرى تؤكد أن مصر تعتبر من الدول المستوردة للسلع الغذائية، ولذلك ترى أن تخفيض الدعم المباشر والجزئي للتصدير بمقتضى «الجات» من شأنه أن يرفع أسعار هذه السلع المستوردة بعد أن كانت تحصل عليها مصر بأسعار رخيصة.. إلا أنها لكونها من الدول الأقل نمواً، فسوف يعفيها هذا من قواعد حظر الدعم بالنسبة لإنتاجها من السلع الزراعية أو صادراتها، وبالتالى تستطيع منح دعم للإنتاج الزراعي، ودعم لتصدير السلع الزراعية مع استفادتها من البرنامج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الشعب..........

التاريخ : ......٣٠ يناير ١٩٩٨......

التعويضى عن الاثار السلبية التى تترتب على تحرير التجارة فى السلع الزراعية من خلال استمرار المنح والمعونات الغذائية، ومبيعات السلع الغذائية بشروط ميسرة.

استراتيجيات الحل

والآن بعد ان وضحت معالم القلق وصوره، نطرح التساؤل المهم على الخبراء والمتخصصين، هذا التساؤل يقول: كيف نعظم الإيجابيات ونقلل من السلبيات فى ظل المخاطر القادمة من «الجات»؟!

وزارة الاقتصاد عجزت عن تحديد كمى دقيق للأثار السلبية للـ«جات» على الاقتصاد نظراً لعدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة.. لكنها وضعت استراتيجية محددة للخروج من دوامة المجهول فى تقرير لها، تم عرضه على محمود محمد محمود -وزير الاقتصاد. اكدت الوزارة فى التقرير أن الاستفادة من «الجات» فى تنمية الصادرات تتوقف على رسم السياسات، واتخاذ الإجراءات للقضاء على معوقات التصدير، وخفض تكلفة الإنتاج، ورفع الجودة، وتنشيط إجراءات التصدير، والاستفادة من التنازلات الجمركية مع مراعاة المزايا النسبية للصناعة المصرية، والفرص الجديدة المتاحة فى السوق العالمية، وإعادة هيكلة الإطار التشريعى، وتحديد الصادرات التى تستحق الدعم، ومنحه فى مرحلة التصدير وليس الإنتاج، وربطه طردياً بقيمة الصادرات، وتعدد أشكاله، وتمويل جزء من الدعم من اشتراكات أعضاء الغرف الصناعية المختلفة، والاهتمام بالدعم غير القابل لاتخاذ اى اجراء مثل تمويل الابحاث وتطويرها، مع وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة، .ووضع نظام مراقبة دقيق على درجة عالية من الكفاءة لتطبيق الإجراءات الوقائية وإصدار قوانين منع الاحتكار والإغراق.

التوعية والتكنولوجيا

اما الغرفة التجارية، فترى ضرورة الاهتمام بتوعية المواطن باهمية استخدام المنتجات الوطنية، وتفضيلها على الاجنبية، وإنشاء وحدة متخصصة على المستوى القومى للتعامل مع شئون «الجات»، ودعم مشروعات البحث العلمى، وتاكيد الضمانات الخاصة بحماية الصناعة المحلية وآليات مراقبة التنفيذ، وفض المنازعات، والاهتمام باستصلاح الاراضى الجديدة، ووضع استراتيجية شاملة لتنمية وترويج الصادرات، وإعادة دراسة نوعيات الضرائب المفروضة على الإنتاج، ومطابقة الصادرات للمواصفات العالمية، وتنشيط عمل السوق العربية المشتركة، وتشجيع الاستثمارات العربية فى مصر، وسرعة تعديل القوانين والتشريعات كى تتماشى مع «الجات».

وتتلخص رؤية وزارة التخطيط فى ان القطاع الزراعى مطالب بزيادة الكمية المنتجة من المحاصيل الاستراتيجية التى سوف تتأثر برفع الدعم عنها، مثل القمح والمحاصيل الزيتية، والاستفادة من إزالة الحواجز أمام صادراتنا من السلع الزراعية، والتعرف على احتياجات الأسواق الخارجية، والتوسع فى زراعة المحاصيل غير التقليدية للتصدير للخارج.

مراعاة المنافسة

ومن الخبراء تطرح د.نادية الشيشينى -مدير عام بنك التنمية الصناعية- رؤيتها مؤكدة أن الاستفادة تبدأ فى مرحلة اختيار المشروعات التى يتم إنشاؤها، فالملاحظ أن بعض المسئولين والمستثمرين يفكرون بعقلية «من الإبرة إلى الصاروخ» دون إعطاء وزن للمزايا النسبية، واعتبارات المنافسة الدولية فى المستقبل، مما تترتب عليه سلبيات كثيرة للمشروعات ذات الاحجام الكبيرة.

وتشير د.نادية إلى نقطة مهمة، وهى أن الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنشاء المشروعات ليست هى توافر المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وليست حجم الواردات الحالية، وتكلفتها، ولكن عند إنشاء اى مشروع لابد من طرح تساؤل مهم هو: هل سيستطيع المشروع بعد استكمال إنشائه، وفى ضوء تكلفته الاستثمارية أن ينتج بنوعية تضارع النوعيات المستوردة، او باقل منها سعراً؟

تقول د.نادية: للاسف المشروعات المطروحة تشمل كافة المجالات فى الوقت الذى لم تعد فيه القضية قضية الإحلال محل الواردات، لانه يمكن لنا أن نموت فى بيوتنا.. وعلى المشروعات القائمة أن تطور من توليفة إنتاجها واستخداماتها فى ظل السياسة الجديدة.

وترى أن التكتل على المستوى العربى يكون ممكنا لو أن هناك تنسيقاً مسبقاً بين عدد من الدول العربية يشمل إنشاء مشروعات مشتركة تعمل بتكنولوجيا متطورة، وباحجام كبيرة، وتلتزم بالمواصفات العالمية.. فى هذه الحالة فقط يكون من مصلحة الدول الأخرى تسويق هذا الإنتاج فيها.. ومسئولية هذا التطبيق تقع على عاتق كل الدول ورجال الاعمال والمستثمرين، فهذا يستلزم وجود اتفاقات تمنح مزايا للمشروعات العربية المشتركة.. لكن للأسف، فإن مواقف الدول العربية تتسم بحساسية تجاه استقلالها المطلق فى تقرير سياساتها الاقتصادية، وقبولها مبدأ المصالح المشتركة والمزايا المتبادلة.

أسواق مشتركة

اما د.إسماعيل شلبى -أستاذ الاقتصاد بحقوق الزقازيق ومستشار وزير الاقتصاد الاسبق- فيطالب برفع الكفاءة الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وتحديد ما يغزو الاسواق العالمية، والتخصص فى نوعيات معينة لها ميزة نسبية، وإحياء السوق العربية المشتركة، وإنشاء سوق إفريقية مشتركة.. ويرى أننا إذا فكرنا فى الأسواق الخارجية، فإننا نجرى وراء سراب، ولابد من التكتل فيما بيننا وبإخلاص، وسوف يظل وضعنا كما هو إذا لم يحدث التكتل المنشود.

التكامل هو الأمل

أما د.على لطفى -رئيس الوزراء السابق- فيلخص استراتيجية للحل، وهى فى الاستفادة من الفترة الانتقالية فى سرعة زيادة الإنتاج، وتقليل الاستيراد بصفة عامة، وفى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة بصفة خاصة، ودعم وتطوير قطاع الخدمات وتصدير هذه الخدمات إلى الدول الأخرى، واتخاذ الإجراءات التى تهدف إلى تشجيع التصدير، وسرعة إعداد تشريعات المواصفات القياسية «الايزو ٩٠٠٠- ٩٠٠٤»، وإصدار تشريعات منع الإغراق والاحتكار.. وبالنسبة للدول العربية، فإن التكامل الاقتصادى بينها يصبح المنفذ المستقبلى الوحيد.. ويكفى لتاكيد ذلك أن حجم التجارة الخارجية للدول العربية يصل إلى ٢٦٦ مليار دولار سنوياً، ومع ذلك فإن حجم التجارة

البينية للدول العربية لا يتجاوز ٢١ مليار دولار سنوياً أى ٨٪ من حجم تجارتها.

والآن، بعد ان احسسنا بحجم الخطر القادم، هل تتحرك الحكومة لتلبى نداء الخبراء والمؤسسات الرسمية؟ ونحن معها ندعو «يا خفى الألطاف نجنا مما نخاف»!

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

العرب في مواجهة ثقافة «الجات»



في نقاش ممتع وطرح متميز شارك فيه نخبة من المفكرين والخبراء السياسيين تم - وللمرة الاولى - في عالمنا العربي تسليط الضوء بصورة تحليلية شاملة على اتفاقية حماية الملكية الفكرية التابعة لاتفاقية الجات والتاثيرات المتوقعة لها سلبا وايجابا على مختلف عناصر الثقافة العربية وفي مقدمتها الكتاب.

فعلى مدى يومين شهد مقر المجلس الاعلى للثقافة بالقاهرة فعاليات اول ندوة تتناول هذا الموضوع الحيوى بالرصد والتحليل.

ولعل اللافت للنظر لكل من تابع تلك الندوة هو ماشهدته من طرح واف لمختلف جوانب الاتفاقية، حيث تناول المستشار عبدالقادر النشار الجانب القانوني للاتفاقية مستعرضا المراحل التي مرت بها والتطويرات التي الحقت بها على مدى ٢٧ عاما، بينما تعرض السفير الدكتور محمد نعمان جلال لوجهة النظر العربية تجاه الاتفاقية مؤكدا ان الدول العربية لاتزال في وضع دون المأمول في شأن حماية حقوق المؤلف والناشر العربي.

وطالب بضرورة دراسة الاثار الثقافية للجات فيما يتعلق بحقوق المؤلف او الناشر او المترجم العربي سواء على المستوى الفردي او الوطني او القومي، ومن ثم فالدول العربية مدعوة لبلورة ترتيبات عربية مشتركة لحماية الانتاج الفكرى والصناعى لابنائها.

وتعرض الدكتور مصطفى الفقي والدكتور جابر عصفور والاستاذ المطيعي للجوانب التحليلية الفكرية للاتفاقية مؤكدين ان الجات في جوهرها تدعم سيطرة الدول الكبرى وتسلب ارادة الدول النامية مما سيؤدى في نهاية المطاف الى المساس بالسيادة الوطنية لتلك الدول وذلك هو مكمن الخطر.

من جانبه تعرض الدكتور حسام عيسى باعتباره احد المشاركين في صياغة الاتفاقية لما دار خلف الكواليس من ضغوط امريكية واوروبية لكي تخرج تلك الاتفاقية بالشكل الراهن الذي يدعم مصالح تلك الدول. واكدت ان الجات ليس لها طابعا اخلاقيا وانما تتسم بطابع اقتصادي بحت، كما انها لم تأت بأى جديد في مجال حماية الملكية الفكرية سوى خلق مجموعة جديدة من الجزاءات الحية والاجراءات الانتقامية.

وختاما فان خلاصة ماخرجت به الندوة هو ان الجات ظاهرة من ظواهر القرن الحادى والعشرين الذى سيشهد تغييرات جذرية في العالم كله الامر الذى يتطلب منا كعرب وضع استراتيجية واضحة لكيفية التعامل مع اليات المستقبل

مجدى الحسيني

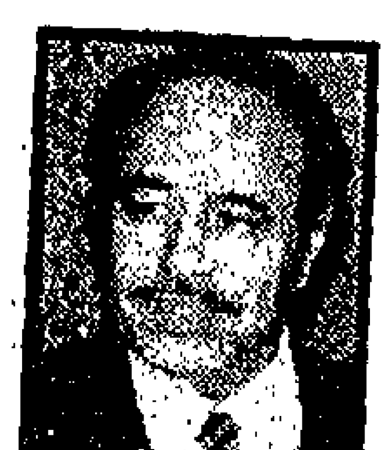
حكايات عربية

● ناقش خبراء التامين العرب في الندوة التى عقدت على مدى ٣ ايام بجامعة الدول العربية وضع استراتيجية عربية لحماية مصالح الوطن العربي التامينية وتجنب الآثار السلبية لاتفاقية الجات.



سمير فايد

وقال السيد سمير فايد نائب رئيس مجلس ادارة شركة «المستثمرون المتحدون» للتامين ان الندوة ناقشت اثار اتفاقية الجات على صناعة التامين العربية وذلك بناء على توصية المؤتمر العشرين للاتحاد العربى للتامين الذى عقد بالمغرب العام الماضى وقد تحدث فى الندوة السادة خيرى سليم نائب رئيس الهيئة العربية للرقابة على التامين وحسن حافظ رئيس الاتحاد المصرى للتامين الى جانب خبراء التامين.



عبدالحميد البعيجان

وتم الاتفاق على وضع استراتيجية عربية لمواجهة السلبيات المتوقعة من آثار تطبيق اتفاقية الجات من اجل ان تكون الأسواق العربية فى مجال التامين متحررة فكريا وماليا وسياسيا وقادرة على المنافسة.

● تعقد فى فندق سفير بالقاهرة يوم الاربعاء القادم ندوة عن المشروعات السياحية المشتركة بين مصر والكويت تحت رعاية السفير عبد الحميد البعيجان سفير دولة الكويت بالقاهرة.

تناقش الندوة المساهمات الكويتية فى المشروعات السياحية وخاصة القرى السياحية فى مصر.

● تمكنت الاجهزة الامنية بالجمارك العراقية بمنطقة طريبيل الحدودية من ضبط عدد كبير من القطع الاثرية العراقية القديمة - كانت معدة لتهريب الى خارج العراق.

واشار مصدر مسئول بالجمارك الى ان القطع الاثرية العراقية تشتمل على عدد من التماثيل الحجرية والاوانى الفخارية واختام اسطوانية والواح طينية منقوشة. واضاف المصدر ان هذه القطع الاثرية يعود تاريخها الى العصور السومرية و... زمنية غير انه لم يذكر عدد القطع الاثرية التى تم ضبطها واكتفى بقوله بانها قطع على درجة بالغة من الاهمية.

وتجدر الاشارة الى ان منطقة طريبيل الحدودية تقع على بعد ستمائة كيلو متر من بغداد وتعد المنفذ الوحيد مع الاردن.

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

كلمات

ليس الكتاب المصرى وحده هو الذى يمر بأزمة ، ولندع جانبا ازمة ارتفاع اسعار الورق فى العالم كله . فذلك موقف جديد يعانى منه الجميع هنا وفى البلاد العربية والاوروبية والامريكية وفى كل مكان

. لكنى اتحدث عن خصوصية الازمة المصرية التى كثرت اسبابها . ومع ذلك فإن كل ناشر مصرى يعرف جيدا هذه الاسباب .. وإنما نحن قد نختلف فى تحديد الاولويات والتفرقة بين المهم والاهم . والمقيم والعارض . واعود إلى سير الكلام الاصلى فاقول إن الكتاب المصرى لا يمر وحده بالازمة . وإنما قد تضاف اليه قريبا جدا . وسيلة تثقيف وترفيه اخرى فى غاية الاهمية واعنى بها السينما .

والخطر او المنافسة الرئيسية للكتاب المصرى تاتى من شقيقتنا لبنان . وكذلك ستاتى المنافسة الخطيرة للسينما المصرية من جانب لبنان ايضا . وازمة السينما المصرية حقيقة واقعة لا مبالغة فيها . والفرق بين ازمة الكتاب وازمة السينما . هو ان ناشرى الكتب المصريين يعلمون اسباب ازمتهم ويتحدثون عنها منذ ثلاثين عاما . ولاشىء إزاءها يتغير إلا إذا كان التغيير فى مجال اشتداد الازمة وتدهور حالتها . أما السينما فإن اهلها يختلفون بشانها وحول اسبابها وبواعثها . وقد حاول السينمائيون اخيرا ان يعقدوا ندوات ومؤتمرات لبحث ازمتهم العاتية ولكنهم للاسف الشديد لم يصلوا حتى الان إلى تشخيص متفق عليه للمرض الذى اصاب مهنتهم المهمة والجميلة والمثمرة .

وليس بمستبعد ان يغزونا الاخوة اللبنانيون فى مجال السينما كما غزونا فى مجال الكتاب

صحيح أن الكتب تكتب عادة بلغة عربية تكاد تكون واحدة فى القاهرة وبيروت . ولكن اللغة فى السينما وهى اللهجات المحلية تختلف من عاصمة إلى اخرى . ولكن هذا الاختلاف لن يقف عقبة امام الاخوة اللبنانيين النشطين العمليين الاذكياء المتحررين . من القيود ومن البيروقراطية إن اللبنانى يعرف ماذا يريد . وهو مستعد لان يفعل كل شىء فى سبيل تحقيق ما يريد

ولا يعقل ان يغضب المصريون . ناشرين كانوا ام سينمائيين من اخوانهم اللبنانيين زملائهم فى المهنة .. فللتنافس الحر الشريف فوائد كبرى . ولعلنا نستطيع ان نستفيد منهم او نعمل على مواجهة هذا التنافس . بترشيد سيرتنا وتلافى عيوبنا واخطائنا . ولكننا رغم كل الاخوة والمحبة اللتين نشعر بهما . ازاء اللبنانيين . نحاول ان ندق اجراس الخطر ونحاول ان نستعيد مراكزنا التى كانت مرموقة . فى كل من صناعتى الكتاب . والسينما .

إن اجتماعا دار اخيرا بين السيد وزير الثقافة واعضاء غرفة السينما . دام ثلاث ساعات دون الوصول إلى حلول . بل إن اقوال المتحدثين تؤكد عدم التفاهم على التشخيص ومن ثم عدم قدرتهم على وصف العلاج . وبدون معرفة الداء . لايمكن وصف الدواء . ونحن الذين لا نعمل فى صناعة السينما . لا نزعم ان لدينا اراء محددة عن ازمتها واسبابها ووسائل علاجها . ونحن الذين نعمل فى صناعة النشر . نعرف عن مهنتنا الكثير . ولاتختلف اراؤنا بشانها . ومع ذلك فقد وضعنا اصابعنا فى الشق . راجين من الله الصبر والسلوان .

محمود عبد المنعم مراد

معرض الكتاب ٩٥ :

إقبال ضعيف وأسعار نار وتزوير بالجملة

● «١٥ مليون عنوان انتجتها البشرية منذ اختراع الطباعة فكيف يكون فى معرض القاهرة ١٩ مليونا؟!»

● انتشر التزوير بين معظم الناشرين ولم يعد مقصورا على اللبنانيين.

●● تراجع الاقبال على معرض الكتاب هذا العام ، ويبدو ذلك واضحا من تأمل بوابات المعرض وقد انعدم الزحام حولها ، وداخل الأجنحة أيضا .. وربما كان توافق أيام المعرض مع امتحانات نصف العام فى المدارس والجامعات أحد الأسباب لقلة الاقبال مع صرامة الاجراءات الأمنية فى المداخل وهو أمر جيد فى حد ذاته لكن ينبغى أيضا تحديث هذه الاجراءات، فهناك ماكينة عند المدخل لابد أن يمر بها كل من يدخل مرة أولى ثم عليه أن يتخلص من المفاتيح أو الأشياء المعدنية التى معه ثم يعاود الدخول وتكون المشكلة أكبر إذا كانت بعض ملابسه بها أشياء معدنية وهكذا ، كل ذلك يرهق الجمهور●●

أما داخل أجنحة عرض الكتب فقد أدى ارتفاع الاسعار إلى صرف الموطنين عن الشراء ، ويمكن – مثلا أن نلاحظ أن بعض دور النشر الكبرى قد وفرت عددا كبيرا من الموظفين الذين يحررون فواتير البيع كما كانت الحال كل عام ولكن فى هذا المعرض نجد هؤلاء تقريبا بلا عمل ، وقد استحدثت بعض دور النشر نظاما جديدا هذا العام لتلافى الأمر وهو البيع بالتقسيط ولكن حتى الآن لم يوجد الاقبال المتوقع . أحد المواطنين قال لى «لم يبق إلا الكتب لنشتريها بالتقسيط..»

الناشرون يبررون هذا الارتفاع فى الاسعار بارتفاع ثمن الورق والجمارك وضريبة المبيعات وأيضا ارتفاع ايجار الأجنحة وقال لى أحدهم «وصل إيجار المتر المربع الى الف جنيه طوال أيام المعرض مع إضافة ٢٥٠ جنيها أسعار إنارة و ٢٥٠ ثانية للنظافة ..» هذا الارتفاع فى الاسعار صب فى مصلحة تجار كتب «سور الأزبكية» الذين يشتركون فى المعرض .. فقد اشترك ٢٨ بائعا يعرضون كتبا لا بأس بها وبأسعار تبدأ من خمسين قرشا ولا تتجاوز خمسة جنيهات بينما متوسط سعر الكتاب الجديد يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ جنيها . وقد فاز هؤلاء الباعة بالجمهور الأكبر.. وكما قال أحدهم – صابر عطوة –

تحقيق :

حلمى النمنم

عدسة :

محمود عارف

«المعرض هو المتنفس الوحيد لنا بعد أن انتقلنا من سور الأزبكية إلى الدراسة حيث لم يتعود الزبون على المكان ، وحدث هذا العام أن ضاعفت إدارة المعرض المبلغ الذى ندفعه كإيجار حيث بلغ ١٢٠٠ جنيه للكشك وكان العام الماضى ٦٠٠ فقط ولذا فلابد لنا أن نبيع حتى ولو اضطررنا إلى عرض الكتاب بعشرة قروش ...»

فكرة بيع الكتب القديمة بأسعار زهيدة التقطها بعض الناشرين الكبار وفى مقدمتهم «هيئة الكتاب» حيث خصصت قاعة لبيع الكتب المخزونة لديها وبعضها من أيام الستينيات بسعر خمسة جنيهات للعشرين كتابا وجنيهين ونصف الجنيه لكتب التراث مثل بدائع الزهور والنجوم الزاهرة . أيضا فعل الشيء نفسه بعض الناشرين اللبنانيين .

التزوير والمزورون

يعد المعرض شهادة ناصعة بضعف الانتاج الثقافى العربى وانهيار القوانين العربية التى تتصدى للتزوير .. فالملاحظ هو ندرة العناوين الجديدة والجيدة، ومعظم

الاصدارات الجديدة إما كتب من التراث أو كتب سياسية تتعلق أغلبها بالمفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل واتفاقيات السلام أو كتب جنسية . والملاحظ وجود حالة من السيولة الشديدة لدى دور النشر بين التخصصات الثلاثة ، فبعض دور النشر التى تخصصت لسنوات فى طباعة كتب التراث والسلف إذا بها تعرض إلى جوار مؤلفات ابن تيمية وابن القيم الجوزية كتبا للإثارة الجنسية وحين سألت أحدهم قال لى «نحن لانطبع كتبا جنسية ونقوم بعرضها فقط لأن السوق عايز كدة ..»

يسجل المعرض هذا العام ارتفاع نسبة «التزوير» فكثيرة هى الكتب المصورة عن طبعات لناشرين آخرين ، ويمكن أن تجد مؤلفات العقاد وطه حسين وجورجى زيدان لدى عشرات الناشرين وكل منهم يكتب اسمه على الطبعة ، بل إن كتابا مثل «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» لرفاعة الطهطاوى طبعته هيئة الكتاب على أنه من كتب التنوير وطبعه ناشر لبنانى باعتباره من «أدب الرحلات» وناشر ثالث اعتبره من «الأدب الاسلامى» وهكذا .. وكنا فى السنوات الماضية نشير إلى بعض الناشرين اللبنانيين على اعتبار أنهم وحدهم المزورون ، وفى العام قبل الماضى ضبط ناشر مغربى زور كتب المستشار سعيد العشماوى واضطر الرجل أن يهرب من القاهرة قبل إلقاء القبض عليه . لكن هذا العام انتشر واستشرى التزوير وتعددت أساليب ممارسته .. فقد وجدت لدى إحدى المكتبات الأزهرية أعمال الحلاج مصورة عن طبعة عراقية .. وقام الناشر نفسه بتصوير «تاريخ الحلاج» الذى وضعه المستشرقان بادل كراوس ولويس ماسينون وحذف اسم المترجم ولما فاتحته فى ذلك قال «كله بيصور ولاتوجد طبعة أصلية والمهم أن يكون الكتاب موجودا أمامك» ومن أشكال التزوير الأخرى فى كتب التراث أن يختار كل ناشر عنوانا جديدا للكتاب ، بحيث يبدو مغايرا فى نظر المشترى وفى الحقيقة فإن المضمون واحد .. ويبدو ذلك فى كتب ورسائل أبو حامد الغزالى والسيوطى وغيرهما .. هناك أيضا بعض الكتب لمؤلفين أحياء يطبع الكتاب فى أكثر من دار نشر فى وقت واحد مع فارق كبير فى الأسعار ولاندرى هل يتم ذلك بمعرفة المؤلفين أو سطو الناشرين وكل ذلك يتم ولا أحد يراقب أو يحاسب ولا أحد يشكو لا المؤلفون ولا الناشرون .

الظاهرة اللافتة للنظر أيضا هى انتشار بيع أشرطة الكاسيت فى أجنحة متعددة بالمعرض ، وهى شرائط تضم إلى جوار الخطب والمواعظ الدينية بعض الأعمال الأدبية المسجلة على أشرطة وهناك بعض الأشرطة السياسية .. ورغم الاجراءات الأمنية الصارمة التى أرهقت الناشرين والجمهور فإن أرض المعرض امتلأت بالباعة الجائلين ، الذين يبيعون بالونات الأطفال وأشياء من تلك التى يتردد بها الباعة على المواصلات العامة .

أرقام متضاربة

رغم أن «العراق» لم تشترك رسميا فى المعرض فإن الكتب والمؤلفات العراقية وبعضها طبع هذا العام كانت موجودة ومشاركة فى المعرض لدى ناشرين مصريين وعرب ، لبنانيين وأردنيين . هذا بالاضافة إلى أعمال المؤلفين والباحثين العراقيين التى نشرت فى مصر والعالم العربى وبعضها ظهر أيضا سنة ١٩٩٥ .

وإذا كان العراق قد اشترك بشكل غير مباشر فإن عددا من الدول العربية لم تشترك ولم نجد اعمالها داخل الأجنحة مثل اليمن والجزائر .. ويوم الافتتاح أعلن د. سمير سرحان أن هناك ٧٦ دولة مشاركة فى المعرض لكن داخل «قاعة العرض» هناك قائمة بأسماء الدول المشاركة وضعتها هيئة الكتاب وبمراجعة القائمة نجد أن هذا الرقم - ٧٦ - مبالغ فيه

كثيرا .. أيضا أعلن د. سمير أن المعرض يضم ١٩ مليون عنوان بما مجموعة ٥٤ مليون نسخة، وهذا الرقم متناقض تماما لأنه يعني أن المعروض هذا معناه أنه يوجد من كل عنوان أقل من ٢ نسخ بينما بعض الناشرين احضر ألف نسخة من بعض العناوين .. لكن د. شعبان خليفة - رئيس قسم المكتبات بجامعة القاهرة - يرى أن رقم ١٩ مليون عنوان غير صحيح يقول « ...الاحصاء الذي قامت به اليونسكو أثبت أنه منذ عرفت الطباعة في العالم في القرن الخامس عشر أيام «يوحنا جوتنبرج» فإن كل ما أنتجته الانسانية حتى الآن بمختلف اللغات لا يتجاوز ١٥ مليون عنوان فكيف يكون بالمعرض ١٩ مليوناً ..

ويضيف .. د.شعبان «لا أعتقد أن المعرض يضم أكثر من خمسة ملايين نسخة وأرض المعارض كاملة لو ملئت بالكتب فلن تستوعب رقم ٥٤ مليون كتاب .. وقد أبلغت مرارا - يقول د. شعبان - أنا والمتخصصون في النشر والمكتبات د. سمير سرحان أن هذه الأرقام التي يعلنها كل عام غير صحيحة ومبالغ فيها ولكنه يفضل ذلك ، ويصر عليه» .

هناك أيضا الجوائز التي استحدثتها هيئة الكتاب في المعرض والتي تمنح لأحسن كتاب وأحسن ناشر . والحقيقة أنه حتى الآن لم توضع معايير واضحة للترشيح ولا الاختيار ، ولا أحد يعرف حتى الآن كيف تمنح ؟ .. وقد أعلنت إدارة المعرض أن هناك لجنة تم تشكيلها لذلك .. وان من بين أعضائها د. مصطفى الفقي .. ولكنه نفى ذلك قائلا ليس هناك لجنة لذلك ولم يعرض أحد على أي كتاب للتحكيم ..» والشواهد كلها تؤيد قول د . الفقي فقد ارسلت الخطابات للترشيح الى دور النشر قبل افتتاح المعرض بأسبوع وهو وقت غير كاف بالمرة لدراسة الترشيحات ، وقد حدث كثير من الاضطراب هذا العام في المنح فقد أعلن - مثلا - عن فوز رواية د. رضوى عاشور «غرناطة» وأبلغت دار الهلال بذلك ثم سحب الفوز وأبلغت «دار الهلال» ثانية «رجعنا في كلامنا» بفارق ساعات فقط واستقر الأمر مرة ثالثة على المنح مناصفة بين «غرناطة ورواية محمد البساطي صخب البحيرة» وحدثت أشياء أخرى من هذا القبيل .

أحد العاملين في هيئة الكتاب قال لي إن د. سمير سرحان وحده هو الذي قرر ذلك .. وبات ملحا الآن تشكيل هيئة لهذه الجوائز حتى نضمن لها شروطا أفضل ولكي تكون جائزة بالمعنى الحقيقي ولا تأخذ شكل المنح الشخصي .

حوار مفتوح

ربما كانت الندوات والحوارات الفكرية والثقافية في المعرض هي الجانب الأكثر ايجابية وباتت تعطي للمعرض زخما أدبيا ومعنويا حقيقيا وقد اتسعت هذه الندوات لتضم كل التيارات السياسية والفكرية في مصر ففي ندوة لمناقشة كتاب د. رمزي زكي «الليبرالية المتوحشة» تحدث د. رفعت السعيد عن الليبرالية بمعناها القاموسي وتعني سعة الأفق بلا تعصب . وتحدث عن ترسيخ مبادىء الديمقراطية وفي ندوة وسطية الإسلام تحدث د . أحمد شلبي عن العلمانية باعتبارها حرباً على الاسلام .

وقد انعكست قلة الاقبال أيضا على الندوات باستثناء ندوة مناقشة كتاب «الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل «مصر والقرن الواحد والعشرون» فقد تدافع الجمهور الى الندوة فور ظهور الأستاذ هيكل الذي تحدث باقتضاب عن الكتاب وقد أكد في البداية أنه «ورقة حوار» وليس كتابا بالمعنى الحقيقي للكلمة .

وقد أتيح لهذه الندوة الكثير من عوامل النجاح والتألق .. فقد اجتمع لمناقشة الكتاب كل من سيد ياسين ود . يونان لبيب رزق ود. مصطفى الفقي والذي لولاه لما حضر هيكل الى الندوة ، كما أعلن ذلك هيكل نفسه .

ويظل اللقاء الفكري «درة المعرض» وهذا الأسبوع حضر كل من فاروق حسني وزير الثقافة والدكتور أسامة الباز و د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم واللواء حسن الألفي وزير الداخلية .

وكان لكل لقاء مذاقه الخاص .. فقد سيطرت قضية الآثار على لقاء وزير الثقافة . أما د. اسامة فقد قدم - هو - نفسه للجمهور

ولم يحبذ أن يدور الحوار من خلال أوراق مكتوبة وخلص حوارا مباشرا مع الجمهور وفاجأ الحاضرين بعد اللقاء بالنزول إلى المقاعد لمتابعة الأمسية الشعرية ..

ومساء اليوم - الاربعاء - سوف يلتقى جمهور المعرض فى اللقاء الفكرى مع الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل ، ومساء غد سوف يكون اللقاء مع د. مصطفى الفقى .

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

خبراء الزراعة يعكفون على إعداد دراسة مكثفة للإجابة عن سؤال محورى:

سفينة الزراعة المصرية كيف تواجه أعاصير الجات؟

علمت «مصر الخضراء» أن خبراء وزارة الزراعة قد أعدوا فى الآونة الأخيرة دراسة مكثفة لتحديد مدى الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية والمترتبة على اتفاقية الجات على الزراعة المصرية وذلك من جانبين:

الجانب الأول: هو اثرها على زيادة فاتورة الواردات من السلع الغذائية كالقمح والسكر والزيت واللحوم الحمراء.

الجانب الثاني: العمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقية وتخفيف ما قد يترتب عليها من أعباء وذلك عن طريق زيادة الإنتاج والصادرات وتخفيض الواردات.

وتسليطا للضوء على أهم ماتضمنته هذه الدراسة الاستراتيجية نشير فى مجال الحديث عن الجانب الأول أن كثيرا من الباحثين والمعاهد البحثية قاموا بمحاولات لقياس أثر تحرير التجارة الزراعية الدولية على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.

وبناء عليه تم بناء بعض نماذج التجارة الزراعية اهتم أغلبها بالتعرف على أثر التحرر على الأسعار العالمية للسلع الزراعية معتمدة فى ذلك كلها على مجموعة المرونات السعرية والعبورية.

وبالرغم من تفاوت نتائج الدراسات التى نشرت حتى الآن إلا أن هناك بعض المؤشرات العامة التى قد تتفق فيها ومن أهمها:

- يؤدى التخلص من إجراءات حماية الزراعة فى البلاد المتقدمة إلى انخفاض المعروض من السلع الزراعية وهذا يؤدى بالتالى إلى ارتفاع سعرها العالمى.

- يتوقع أن يرتفع سعر الألبان والسكر واللحوم بدرجة أكبر نظرا لتمتعها حاليا بدرجة عالية من الحماية.

- يتوقع ارتفاع سعر القمح بدرجة كبيرة فى بداية التحرير إلا أنه يقدر أن إنتاج القمح يمكن أن يزيد بعد فترة لإدخال بعض التغيرات فى التركيب المحصولى لبعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا.

- تشير نتائج الدراسات إلى أن ارتفاع سعر الأرز سوف يكون أقل عن باقى الحبوب، ذلك لأن معظم إنتاج الأرز يتم فى دول أغلبها نامية. والأمر المتوقع أن إلغاء اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية فى المجموعة سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار سلع مثل منتجات الألبان واللحوم والدواجن والزيوت بالإضافة إلى القمح مما يعنى زيادة قيمة واردات مصر من هذه الدول وباقى دول أعضاء الجات.

استراتيجية مرنة للتصدى لزيادة فاتورة الواردات من السلع الغذائية تقضى بزيادة الإنتاج والصادرات

وسير البيانات إلى أن قيمة الواردات المصرية بلغت نحو ٢٤.٤ بليون جنيه منها نحو ٥.٨ بليون جنيه أو ٢٤٪ واردات زراعية فى متوسط الفترة ٨٩ ـ ١٩٩٢.

وتشير البيانات إلى أن نحو نصف واردات مصر من القمح تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٥.٤٪ من أستراليا، ٨.٨٪ من فرنسا، وإذا أخذ فى الاعتبار مقدار التغيير فى الأسعار العالمية نتيجة تنفيذ إتفاقية الجات ومع افتراض ثبات الأرقام المستوردة من القمح فإن الزيادة الإجمالية من قيمة الواردات المصرية من القمح سوف تصل إلى نحو ١٨.٥ مليون دولار. أما عن السكر فقد كانت فرنسا والبرازيل من أهم الدول المصدرة للسكر لمصر حيث كان متوسط واردات مصر من السكر نحو ٤٧٧ ألف طن فى متوسط الفترة ١٩٨٨ـ ١٩٩٢ وينتظر أن تزيد قيمة هذه الواردات بنحو ٦.٢ مليون دولار.

أما عن زيت الطعام فتعتبر سويسرا وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية والملكة المتحدة من أهم الدول التى تستورد منها مصر هذه السلع وتقدر الزيادة فى قيمة وارداتها ٦٧.٠ مليون دولار، أما بالنسبة للحوم الحمراء فكانت ألمانيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، أيرلندا، فرنسا، هولندا من أهم الدول التى تستورد منها مصر اللحوم الحمراء، وقدرت الزيادة المتوقعة من قيمة وارداتها بنحو ٣٤ مليون دولار.

وعند أخذ احتمالات التغير فى الإنتاج والاستهلاك فى الاعتبار بتقدير التغير فى الفجوة الغذائية من السلع السابقة حتى عام ٢٠٠٠ يمكن تقدير الزيادة فى قيمة الواردات بنحو ٤٠.٦، ٢٢.٦، ٤٦.٦، ١.٣ مليون دولار لكل من القمح، السكر واللحوم، وزيت الطعام على الترتيب. ويجب الاشارة إلى أن هذه التقديرات يمكن إعادة النظر فيها وفقا لما قد يترتب على تنفيذ إتفاقية الجات من التغير فى الأسعار العالمية وفقا لظروف الطلب والعرض للدول الاعضاء ووفقا لإمكانية استغلال الموارد المتاحة والتغير الذى يمكن أن يحدث فى التركيب المحصولى لمواكبة ديناميكية اليات السوق.

ـ أما بالنسبة للجانب الثانى:

وهو محاولة تعظيم الاستفادة من الإتفاقية وتخفيف ما قد يترتب عليها من أعباء وذلك عن طريق زيادة الإنتاج والصادرات وتخفيض الواردات فتوضح (الدراسة) أهم الإتجاهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر والتى تعمل على تحقيق ذلك من خلال العمل على إستمرار زيادة الغلة الفدانية وتخفيض تكلفة إنتاج الوحدة المنتجة وتحسين الجودة وبالتالى زيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.

ـ الاستمرار فى برامج استصلاح الأراضى الجديدة بمعدل ١٥٠ الف فدان سنويا مع تمليك ٥٠ ألف فدان منها سنويا إلى ١٠ آلاف شاب من شباب الخريجين فى إطار مشروع مبارك القومى للمساهمة فى حل مشكلة البطالة وتخصيص المساحة الباقية للمستثمرين وصغار المزارعين. ومن الجدير بالذكر أن المساحة المزروعة قد زادت من ٦.٣ مليون فدان عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٧.٧ مليون فدان عام ١٩٩٤ كما أن المساحة المحصولية زادت من ١١.٢ مليون فدان عام ١٩٨١ إلى ١٤.٣ مليون فدان عام ١٩٩٤.

ـ الاستمرار فى تحقيق معدل نمو فى الإنتاج الزراعى يبلغ حوالى ٣.٤٪ سنويا مقابل ٢.٦٪ سنويا فى بداية الثمانينيات.

ـ ترشيد استخدامات مياه الرى وما يتضمنه ذلك من تبنى برامج الإرشاد المائى وعدم التوسع فى زراعة قصب السكر مع التوسع فى زراعة وإنتاج السكر من بنجر السكر وعدم التوسع فى زراعة الأرز والاستفادة من علوم البيوتكنولوچى والهندسة الوراثية فى استنباط أصناف قصيرة العمر وتحتاج إلى كميات مياه أقل وتتحمل الملوحة والتوسع فى تجارب إدارة المياه داخل الحقل وتسوية الأراضى بالليزر مما يوفر المياه.

ـ الاستمرار فى تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والاعتماد على برامج المكافحة البيولوچية المتكاملة واستخدام المصائد والفرمونات بما يقلل تكاليف الإنتاج وتحسين الجودة ويزيد القدرة على المنافسة العالمية والتصدير من جهة ويحافظ على البيئة من التلوث من جهة أخرى. ومن الجدير بالذكر انه تم فى العام الماضى زراعة حوالى ٤٠ ألف فدان قطن بدون استخدام مبيدات ويتم التوسع فى ذلك هذا العام فى حوالى ٢٠٠ ألف فدان قطن.

ـ زيادة حجم الإنتاج الوطنى من الحبوب من ١٥ مليون طن سنويا فى عام ١٩٩٣ إلى حوالى ١٨ مليون طن سنويا فى نهاية التسعينيات ومن الجدير بالذكر ان إنتاجنا من الحبوب عام ١٩٨٢ بلغ ٨ ملايين طن فقط.

ويشهد هذا العام بداية استخدام سلالات القمح الجديدة التى تم استنباطها وتتميز بمضاعفة عدد الحبات فى السنبلة الواحدة مع استمرار برامج تنمية الأرز الذى وصلنا إلى المرتبة الأولى فى إنتاجه عالميا بالنسبة لمتوسط إنتاج الفدان كما يشهد هذا العام ايضا السماح بزراعة الذرة الصفراء فى كل المحافظات لتوفير احتياجات صناعة الدواجن ودعم اقتصادياتها ومن الجدير بالذكر إن إنتاجنا من القمح وصل فى العام الماضى إلى حوالى ٥ ملايين طن بالمقارنة بـ ٢.٥ مليون طن عام ١٩٨٢ مما أدى إلى تخفيض الواردات وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٢٥٪ فى عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٥٠٪ فى عام ١٩٩٣ رغم زيادة السكان والاستهلاك مما دعا المجلس العالمى للقمح إلى دعوة الوزارة إلى عرض تجاربها فى هذا المجال فى المؤتمر الدولى للقمح فى لندن هذا الشهر وكذلك رشح المجلس العالمى للقمح مصر لترأس دورته الجديدة اعتبارا من ١٩٩٥ تقديرا لما تحقق فى مصر من انجازات فى مجال تطوير إنتاج القمح.

ـ الحفاظ على ما تحقق من زيادة فى إنتاجية القطن فى العام الماضى (٨ قنطار زهر للفدان، ٩قنطار شعر للفدان) وبلغ ما حصلنا عليه من زراعة ٨٨٤ ألف فدان حوالى ٧ ملايين قنطار زهر وهو يعادل ما كنا نحصل عليه من زراعة ٢ مليون فدان) مع تطوير ذلك والحفاظ على مكانة القطن المصرى فى الأسواق العالمية (بلغ ما تم تصديره من قطن هذا العام حوالى ٢.٥ مليون قنطار) وتوفير احتياجات المصانع المحلية.

ـ الحفاظ على ما تحقق من زيادة فى إنتاجية قصب السكر حيث تحتل مصر المرتبة الأولى فى العالم فى إنتاجية الفدان من قصب السكر (حوالى ٤٤ طن للفدان فى ١٢شهرا) ودراسة تحرير زراعة وتصنيع وتجارة القصب اسوة بما تم فى محصول القطن حيث أقرت مؤخرا قوانين تحرير تجارته الداخلية وفتح بورصة مينا البصل واتحاد مصدرى القطن من مجلس الشعب المؤقر.

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

الجــات والملكيــة الفكريــة

ذكرت مجموعة استشارية امريكية من قطاع الأعمال كلفت بمراجعة اتفاقيات الجات لصالح السلطات الامريكية ان اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة اذا أخذت ككل هي اتفاقية رغم ما يشوبها من نقص في بعض جوانبها توفر حدا ادنى من الحماية من شانه اذا نفذ من قبل الدول التي يزيد عددها على مائة عضو في منظمة التجارة العالمية للجات ان يقدم مساعدة في تقليل الخسائر التي يواجهها الاقتصاد العالمي من جراء اعمال القرصنة العالمية والتزوير وما عداها من انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية على نطاق عالمي وتستطيع جميع الدول التي يتعرض انتاجها الفكري او الملكية الفكرية فيها الى القرصنة ان تستفيد بنفس المواد التي وردت في الاتفاق والتي تعتبر الان جزءا من اتفاقية الجات . تتضمن اتفاقية الجات في ابسط صيغة للمستثمر او الكاتب او الفنان الذي يؤدي او يطور عملا خلاقا الحق في ان يستمتع بالارباح المالية التي تتحقق عن عمله واذا لم ينل هذا الحق بالتعاقد يستطيع ان يلجا الى التحكيم الذي يقرر له حقه القانوني ومع ان قرصنة الملكية الفكرية تنتشر في البلاد الصناعية كما تنتشر في الدول النامية فان الاتحاد الدولي للملكية يقول ان اكثر من ٧٥٪ من اعمال القرصنة يقع في البلدان النامية وفي بلدان اسيا حديثة التصنيع ويقول تقرير الاتحاد الدولي للملكية الفكرية ان ٤٥٪ من الخسائر التجارية التي يقدر ان الشركات الامريكية واجهتها سنة ١٩٩٢ بسبب القرصنة الفكرية حصل في السينما خاصة في تايوان وكوريا والصين والهند وتايلاند والفلبين وحصلت نسبة ١٧٪ اخرى في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق و٩٪ في امريكا اللاتينية باورجواي والبرازيل وفانزويلا ٧٪ في الشرق الاوسط و٢٣٪ في اوروبا الغربية.

ان قيام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية سيكون دون شك خطوة هامة في استقرار الاوضاع في هذا الميدان الذي يتصل حقيقة بقدرة نوع خاص من الناس يفقدون الميزة التي اعطاها لهم الله بالقرصنة او السرقة واساليب اخرى غير مشروعة وتتضمن الاتفاقية كل بنود الحماية الهامة التي تنص عليها اتفاقية برن لحماية الاعمال الادبية والفنية وتوضح ان برامج الكمبيوتر تحمى كاعمال ادبية.

ان الولايات المتحدة الامريكية تقدر ان خسائرها بسبب القرصنة في مجال الاعمال الفنية خارج الولايات المتحدة بما يتراوح بين ١٥و١٧ مليار دولار سنويا واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد استطاعت ان تحصي خسائرها فهل نستطيع نحن ان نحصي خسائرنا في المهجر وفي الولايات المتحدة وفي امريكا الجنوبية وفي المنطقة العربية وفي المناطق الاسلامية في اسيا وافريقيا.. هل نستطيع واذا استطعنا ان نحصي خسائرنا هل نستطيع؟ ان نحصل للمبدع على حقوقه الفكرية المادية اننا قد فشلنا حتى الآن مع الحكومة في جمهوريتنا ان نحصل منها على حقوقنا وهي التي اصدرت القوانين التي تحمي الملكية الفكرية فهل ننجح مع الدول الاجنبية ؟ نرجو ذلك .

المصدر : ....الأهــــــــــرام........

التاريخ : ....٢٤ يناير ١٩٩٥........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ندوة حول الجات ومشاكل الثقافة والفكر

كتب / مصطفى عبد الغني :

يلاحظ ان التمهيد لاتفاقية الجات(الاتفاقية اللعامة للتعريفات الجمركية والتجارة) منذ سنوات انتهي وهو يحمل وجهات نظر وتقارير اقتصادية ومالية كثيرة، دون ان تحظي فيه القضايا الثقافية عندنابأي قدر من الاهتمام رغم خطورة هذه القضايا .

ومن هنا تاتي اهمية هذه الندوة التي عقدت اخيرا بالمجلس الاعلي للثقافة تحت عنوان(الجات والكتاب) بين يومي٩و١٠ يناير ووفر لها "دينامو "المجلس الاعلي د. جابر عصفور مناخا مواتيا ومشجعا ،وشارك فيها صفوه من مثقفينا نذكر منهم الدكاترة: مصطفي الفقي ونعمان جلال وسميحة القليوبي وحسام عيسي ونور فرحات، ايضاالسفير عبد الرءوف الريدي والناشر المهندس ابراهيم المعلم ولمعى المطيعى وهانى طلبة وعبد القادر النشار .وغيرهم .

ولاول وهلة، فان المرء يعاني كما اتفق المشاركون من عدم فهم واضح لنصوص الاتفاقية(النصوص ليس بين ايدينا، غياب ندوة واحدة لمناقشة قضايا الثقافة في الاتفاقية..الخ)، ومن هنا ، فان الندوة كانت فرصة لبلورة عديد من الاسئلة اكثر من صياغة اجابات وافية، وهذا الحوار هو الذي القي بالضوء اكثر علي الاتفاقية ، وعبورا فوق الخسائر المحققة نتيجة لتطبيق الاتفاقية في المجال الزراعي او تجارة المنسوجات او الملابس الي غير ذلك ، فمن المؤكد ان الدول المتقدمة صاحبة الفكرة الاولي للاتفاقية منذ نهاية الاربعينات عملت علي اضافة بند حماية الحقوق الفكرية في نهاية الجولات التي وصلت الي التوقيع النهائي لها في مراكش اول هذا العام ١٩٩٥، وكان الهدف الاساسي هو زياده تضييق الحلقة علي العالم الثالث في النظام العالمي الجديد، فحظرت هذه الاتفاقية على اعضائها - ومنها مصر - ان تعرف الكثير من التكنولوجيا ، بل وتوقع علينا اقصي العقوبات - خلال الاتفاقية - حين نقوم باستخدام الصناعات الثقافية التكنولوجيه ، وهو مايصل الي حظر الافكار او المنتجات الفكرية بعدما اصبحت قيمة المنتجات تكمن في محتواها الفكري بما فيها حقوق النشر والبحث والتطوير والابداع الانساني وما الي ذلك من مظاهر التطور الفكري، وهذا يعني ببساطة اننا لانستطيع الافاده من الادوات العصرية دون ان ننصاع للدول الكبري بضرورة فرض مستويات عالية من الحماية لحقوق الملكية الفكرية . ممايؤدي - في الغالب- الي قيام سلطة احتكارية في مجال المعرفة المعاصرة، وهو مايصل بنا الي ان الدول المتقدمةتري(ضرورة رفع فترة الحماية للملكيات الفكرية لتصل الي ٥٠ عاما لحقوق الطبع و١٠ اعوام لحقوق نقل الدوائر الالكترونية وبرامج الكومبيوتر، وهو مايضع قيودا علي التكنولوجيا المتطورة....)، وباختصار ، لانستطيع الحصول علي الافادة من النتاج الغربي في مجال مثل الترجمة دون ان نكون تابعين لهذه القوي الخارجية مما يحول كثيرا من العوامل التي يكون من شانها دفعنا للعيش في العالم المعاصر

- تنبه اكثر المشاركين الي ان الجات ليست اكثر من احكام قبضة الدول الكبري علي الدول النامية، فعملت علي انشاء العديد من المنظمات(البنك الدولي، صندوق النقد....الخ) واخرها الجات للسيطره علي الاقتصاد العالمي وتسييره حسب مصالحها، فاشار د. مصطفي الفقي منذ البدا ية (وكان رئيس الجلسة الاولي) الي ان الاتفاقية ظاهرها اقتصادي، غير ان باطنها سياسي ذات طابع ثقافي، ومن هنا تنبه منذ البداية ان تاثير هذه الاتفاقية ستتحدد في الجانب الفكري خلال اثنين: الملكية الفكرية والمواد المؤثرة في صناعة الكتاب، كما اشار قريبا الي هذا المستشار عبد القادر النشار حين قال ان الدول المتقدمة صناعيا رات ان لها حقوقا اصبحت تهدد من وجهة نظرها لان الدول النامية تستفيد منها بدعوي انها تعمد اساسا لتقليدها او استنساخها، فكان هم الدول الكبري -عبر السيطرة العلمي- الحصول علي عائد مادي ضخم من الدول النامية،غير ان ابراهيم المعلم توقف اكثر عند الجانب الثقافى الضائع لمصر خاصة فى الوطن العربى أو العالم كلة ، فراح يشير فى ضوء الجات الى التراجع الذى نشهده فى العنوانات فى السنوات الاخيرة ، كما شدد على كارثة التزوير والسلبيات والصغرات التى يستغلها المزورون، مقدما اقتراحات عديدة للمواجهة متسائلا غير مرة عن دور الاتحادات العربية واتحادات الناشرين العرب واختتم كلمته بضرورة الاجتماع الكامل باهمية التزوير على جميع المستويات وأن يترسخ فى ضمير المجتمع مدى خطورة تلك الجريمة على الابداع والثقافة خاصة مؤكدا ان الريادة لمصر لو تنبهنا للتزوير الداخلى فى مواجهة ما يخطط لنا على مستوى اتفاقية مثل الجات.

وفي هذا اشار لمعي المطيعي الي خشيته من المساس بالسيادة الوطنية حين تطبق الجات التى تتبناها الدول الكبرى علي الدول النامية،

وكان هاني طلبة اكثر الجميع تحذيرا من هذا النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه المنظمات وفي مقدمتها الجات ، فراح يعدد الاخطار التي تتهادي الينا من جراء خلق الشمال لمنظماته للسيطره الاقتصادية علينا ، متسائلا اكثر من مرة : في المقابل ، فماذا اعددنا نحن لمواجهة السيطره الغربية الجديده واساليبها التى تطورها عبر اليات وتنظيمات تمنحها صيغة قانونية، وحاول توظيفها من اجل مصالحها فقط

- ومن هذه النقطة الاخيرة: ماذا اعددنا؟ سيطر على المحاضرين شعورا واحدا، تلخص في غياب الاستجابة العربية، وقد اتفق الجميع على ان الاقطار العربية تنتمي - اساسا الي الدول النامية او التحت نامية - ، وهي الاقطار التي ستتعرض - اذا سارت الأمور علي ماهي عليه الان من الفرقة وافتقاد الوعي - الي خسائر ضخمة. ويمكن ان نستشهد علي ذلك من المنظمات العالمية نفسها ، اذ تقرر هذا البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وسكرتاريه منظمة (الجات نفسها)

في ندوة الجات وآثرها على قطاع التأمين:

الخبراء يناقشون مستقبل صناعة التأمين العربية

عقدت بالقاهرة خلال أيام ١٨-٢٠ يناير الحالي بمقر جامعة الدول العربية وتحت رعاية الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد والاتحاد العام العربي للتأمين «الندوة العربية لإتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية». صرح محمد الشاذلي رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية، وممثل السوق المصري بالاتحاد العام العربي للتأمين : بأن عقد هذه الندوة خلال هذه الفترة ذو دلالة هامة بالنسبة للتحولات الاقتصادية التي يشهدها الإقتصاد المصري في إطار خطط الإصلاح الإقتصادي، كما : أنه يأتي في إطار ما تلعبه مصر الآن بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك من تدعيم وتوطيد لعلاقات التعاون العربي. وقد انضمت إلى إتفاقيات الجات، والتي بدأ العمل بها اعتبارا من أول يناير الحالي، خمس دول عربية هي مصر والكويت والبحرين والمغرب وتونس، ومازالت هناك بعض الدول العربية التي أعلنت النية في الانضمام إلى المعاهدة مثل المملكة العربية السعودية وقطر. وإذا كان من المقدر أن : اتفاقية الجات سوف ينتج عنها دخول إضافية سنوية للدول المنضمة إلى الإتفاقية بمزيد عن ٢٣٠ مليار دولار، يقدر نصيب الدول النامية منها حوالي ٨٠ مليار دولار، فإن ذلك من المقرر له أن ينعكس بالضرورة على التأمين بمزيد من النمو سواء في أقساط التأمين، أو في الفرص المتاحة للاستثمار. ومن الناحية الأخرى - كما



محمد الشاذلي

يؤكد رئيس التأمين الأهلية - فإن الاتفاقية وقد تضمنت حرية دخول الأسواق لرءوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المحلية وما قد يمثله ذلك من انتقال لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة والخبرات الحديثة في هذا المجال وكذلك التغطيات الحديثة بما ينعكس على تطوير هذا القطاع والأساليب المستخدمة فيه. وإن كان يخشى في الناحية المقابلة من التأثيرات العكسية لما يمكن أن ينشأ عن فتح الأسواق المحلية أمام الكيانات العملاقة من الحصول على نصيب من الأسواق المحلية بما قد يؤثر على الشركات الوطنية القائمة. ويستطرد محمد الشاذلي : بأن قطاع التأمين المصري قد استعد ومنذ مرحلة مبكرة لتطبيق اتفاقية الجات بوضع ضوابط كافية لتطبيقها على سوق التأمين المصري سواء من حيث حرية دخول رءوس الأموال الأجنبية أو من حيث إنتقال الخدمة إلى عملاء شركات التأمين. وقد افتتح الندوة الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية، والسيد الأستاذ محمود محمد محمود وزير الاقتصاد، وشارك فيها قيادات قطاع التأمين المصري والعربي. هذا وقد رأس الأستاذ محمد الشاذلي الجلسة الثالثة للندوة والتي عقدت يوم ١٨ يناير تحت عنوان «استراتيجيات التأمين العربي في التعاون مع الجات» من إعداد وتقديم الدكتورة/زوليخة الناصري مدير التأمينات والاحتياط الإجتماعي بوزارة المالية في المغرب.

«الجات» تناقش تعديل قوانين حقوق الملكية الفكرية

كتب ـ خالد محمود:

أنهت المنظمة الدولية «الجات» المفاوضات الخاصة حول تعديل الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وحق المؤلف في كافة مجالات الابداعات الثقافية والفنية وأوصت بانشاء هيئة تضم أعضاء من كافة دول العالم المشاركة فى الاتفاقية لمتابعة ابداعات المؤلفين في مجال الفكر والفن والثقافة بكافة أنحاء العالم وسوف تعلن نتائج هذه المفاوضات خلال ايام فى فرنسا، ثم يتم ارسالها الي المؤسسات المسئولة بالدول الموقعة علي بنود الاتفاقية وعددهم ١١٧ دولة.

كانت منظمة «الجات» قد ناقشت فى اطار مفاوضات الجولة الثامنة لها ما يتعلق بالشئون التجارية والحقوق المالية وحقوق الملكية الفكرية للمؤلفين والكتاب.

السياسة x برشامة

الدول النامية .. بين المطرقة والسندان

لعل الكثير منا لا يعرف او لا يهتم بمعرفة ما هى اتفاقية الجات ، وما هو تاثيرها على اى مواطن فى اى بلد ، فقد ظلت لسنوات طويلة بعيدة عن المنظور القريب من اى إنسان .

اما ما هى اتفاقية الجات فيمكن تعريفها بانها احد فروع الامم المتحدة تحت اسم اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية .. اما عمر هذه الاتفاقية فهو منذ سنة ١٩٤٧ بعد قيام الامم المتحدة على اسس مثالية وآمال كبار وكانت الفكرة هو انه بجانب قيام منظمات تهتم بالطفولة والامومة ، واخرى تهتم بالزراعة والصناعة والصحة . انه لابد من قيام منظمات تهتم بالنواحى المالية والاقتصادية والتنموية والتمويلية . ونجح المجتمع الدولى فى انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير ولكنه لم ينجح فى ميدان التجارة الدولية إلا فى حدود ، وتقرر بين الدول المشتركة العمل بالجانب الخاص بتحرير التجارة الدولية دون التعرض لباقى بنود الاتفاقية .

وقد ساعدت هذه الاتفاقية بعد قيامها على حدوث حركة انتعاش فى التجارة الدولية ، حيث تم تخفيض الجمارك على الواردات بما يعادل ٥٠٪ فى المتوسط ، وخفض الجمارك مرة اخرى سنة ٨٥ بنسبة ٣٠٪ مما ادى إلى بعض الانتعاش الاقتصادى لفترة بدات بعدها الدول مرة ثانية فى فرض الحماية الجمركية على وارداتها وفى مقدمة هؤلاء اليابان والنمور الاربعة الاسيوية .

ولعلنا نذكر المشاكل القائمة الآن بين امريكا واليابان التى فرضت حماية قاسية على وارداتها وفى مقدمتها تلك الآتية من امريكا لدرجة ان وصل فائض الاحتياطى لدى اليابان إلى ١٣٠ مليار دولار . وادى إلى ان امريكا من جانبها اخذت هى ايضا تفرض نوعا من الحماية بواسطة سلسلة من الاجراءات الحمائية ، ولم تكن هذه الاجراءات والقوانين تتعارض مع اتفاقية الجات .

ومع تزايد المشاكل بين الدول واصرار امريكا على ان تسود مبادئها والتى فرضتها ايضا على صندوق النقد والبنك الدولى وهى حرية التجارة بكل معناها وفتح حدود الدول لم يمكن ان تصدر دولة اخرى بدون حماية جمركية او بدون قيود على الاستيراد . تقرر عقد اجتماع دولى فى اوروجواى لمناقشة هذه المشاكل والاعداد لقيام منظمة التجارة الدولية .. والذى يبين مدى صعوبة هذه المشاكل على الحل ومدى تعقيدها هو ان دورة اوروجواى - كما عرفت - استمرت ٨ سنوات فى مناقشات عديدة انتهت بالاتفاق على قيام منظمة التجارة مع وجود بعض البنود التى مازالت معلقة وهى الملكية الفكرية والتى تمتد إلى الكتب والسينما الخ والتى لامريكا فيها سبق وسيطرة الامر الذى وقفت امامه فرنسا إلى ان اتفق على تاجيل مناقشة هذا البند .

وفي الدار البيضاء في المغرب في العام الماضي اجتمعت ١٢٠ دولة وافقت على قيام المنظمة على ان تقوم الدول المعنية بالتصديق عليها في خلال عامين وحتى الآن صدقت عليها ٧٤ دولة اما مصر فقد وافقت عليها ولم تصدق عليها حتى الآن .

والسؤال هو وماذا يحدث إذا لم تدخل اى دولة في عضوية هذه المنظمة .. الرد ياتى سريعا بانها سوف تكون في عزلة عن باقى الدول حيث لن يوافق لها على اى قرض او استيراد سلعها . على ان الاراء كلها اتفقت على ان هذه الاتفاقية انما سوف تكون لصالح الدول الغنية حيث سلعها اكثر جودة وتكنولوجياتها اكثر تقدما وانه نتيجة لهذه الاتفاقية سوف يدخل ميزانياتها ٢٠٠ مليار دولار وتفقد الدول النامية حوالى ٧ مليار دولار .

اما مصر التي تستورد ما قيمته ١١,٥ مليار دولار فسوف يرتفع هذا الرقم إلى ١٥ مليار دولار نظرا لارتفاع اسعار الواردات نتيجة لهذه الاتفاقية

انجى رشدى

ندوات

الزراعة بين :
مصر وأوروبا والجات

عقد قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة الاسبوع الماضى ندوة لاستعراض الدراسة التى اعدها القطاع تحت عنوان «السوق الاوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية الخارجية فى ظل اتفاقية الجات»

وناقشت الندوة التى عقدت تحت رعاية الدكتور يوسف والى - نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى - النتائج التى توصلت اليها الدراسة.

وصرح الدكتور سعيد نصار - المشرف على قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة - بأنه قد تمت مناقشة التوصيات التى تضمنتها الدراسة فيما يتعلق بالزراعة المصرية خلال السنوات القادمة فى ظل المتغيرات الاقتصادية الجارية بعد تطبيق اتفاقية الجات.



د . يوسف والى

مستقبلنا الاقتصادي وتحديات الجات

عمرو عبد اللطيف هاشم
سفير سابق بوزارة الخارجية

ليس من قبيل المبالغة القول ان توقيع اتفاقيات الجات فى مدينة مراكش فى ابريل ١٩٩٤ يعتبر أهم حدث اقتصادى يشهده العالم منذ نصف قرن، وبالتحديد منذ توقيع اتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤.

وترجع أهمية هذه الاتفاقيات - التى نتج عنها انشاء منظمة التجارة العالمية فى جنيف - الى أن العالم قد وضع لأول مرة فى التاريخ الحديث الاساس لنظام محدد المعالم للتجارة العالمية وذلك بعد مفاوضات متعددة استمرت لمدة ٤٧ عاما.

ولايخفى طبعا على القارىء الاهمية القصوى للتجارة العالمية بالنسبة للتنمية فى أية دولة من دول العالم متقدمة كانت أم متخلفة. وما يزيد من اهمية هذه الاتفاقيات انها بوضعها اساس للتجارة العالمية تكون بالتالى قد وضعت المحور الثالث الذى يقوم عليه الاقتصاد العالمى بعد ان وضعت اتفاقية بريتون وودز المشار اليها كلا من محور النظام النقدى العالمى الذى يتولاه صندوق النقد الدولى ومحور النظام المالى العالمى المنوط بالبنك الدولى.

وتهدف اتفاقيات الجات باختصار الى ما يلى:

١ - تحرير التجارة العالمية مما يرد عليها من قيود وذلك من خلال تخفيض الدعم على المنتجات الصناعية والزراعية الأمر الذى يهيىء المناخ للمنافسة الحرة.

٢ - عدم التمييز بين الدول المختلفة بالنسبة للعلاقات التجارية، فاذا أمعنا النظر فى هذين الهدفين يتضح ان العنصر الاساسى فى المنافسة على صعيد التجارة العالمية سوف ينحصر فى جودة المنتج مع رخص سعره الامر الذى يتضح منه خطورة هذا الوضع على الدول النامية ومنها مصر، نظرا لتميز الدول المتقدمة بحكم امكانياتها وتقدمها العلمي فى انتاج سلعة ذات جودة مرتفعة بتكلفة معقولة.

ورغم أهمية هذه الاتفاقيات التى وقعتها مصر منذ أكثر من تسعة اشهر، ورغم ان أكثر من ٧٠ دولة من بينها الولايات المتحدة واليابان والمانيا قد صدقت مجالسها التشريعية عليها، فان موقف المسئولين فى مصر - رغم استشعارهم مدى خطورة نتائج اتفاقيات الجات على مستقبل التنمية فى مصر - لم يتبلور بعد. كذلك لم ينظر مجلس الشعب هذه الاتفاقيات حتى الآن.

ولما كان قدر مصر بحكم ثقلها الدولى هو الانخراط فى النظام الاقتصادى العالمى، فانه لابديل امامنا من قبول تحدى الجات اذ من شان التقاعس عن ذلك هو مزيد من المشاكل الاقتصادية امامنا. الأمر الذى يستلزم تضافر كافة قطاعات الدولة بصفة فورية على توفير كافة الامكانيات الممكنة لانتاج سلع مصرية تتوافر فيها مواصفات الجودة العالمية، كما تتطلبها المؤسسات العالمية المتخصصة مثل «الايزو» باسعار منافسة، الأمر الذى يتطلب سرعة احداث ثورة فى الجهاز الادارى تهدف الى تحطيم الروتين البغيض.

وقد يكون المثال الذى ضربه الرئيس مبارك مؤخرا باتخاذه قرارات شجاعة ومرنة لتحطيم الروتين فى مجال الاستثمار دافعا لكافة اجهزة الدولة للتحرك بجدية نحو الوصول الى الهدف المنشود.

الأهرام المسائي

«التوليفة» صعبة .. لكنها ليست مستحيلة

لم يعد هناك مفر فى ظل اتفاقية الجات الجديدة من ان نعد انفسنا لكى نكون جزءا من الاقتصاد العالمى نؤثر فيه ونتأثر به.، ونحاول الاستفادة قدر مانستطيع من ايجابياته كما نسعى بجدية لتلافى ماقد يفرضه علينا من سلبيات .

واعرف دون شك ان قيام تكامل اقتصادى عربى يقودنا الى سوق عربية مشتركة فى أسرع وقت ممكن هو نصف الطريق الى شاطىء الامان أمام العرب جميعا بدلا من الغرق فى أمواج الصراع الاقتصادى العالمى العاتى أو مجرد القناعة بفتات موائد الاقوياء .

ومع ذلك - والى ان يقتنع العرب بجدوى تكاملهم الاقتصادى باعتباره ضرورة مصير - فإن هناك فى حركة الاقتصاد العالمى اتجاهات ايجابية كثيرة يمكن ان تستفيد منها دولة مثل مصر ذات وزن سكانى كبير وذات موارد اقتصادية معقولة لو انها احسنت حساب خطواتها واتخذت الاجراءات اللازمة لذلك .

وفى مقدمة الاتجاهات الايجابية فى الاقتصاد العالمى سعى الشركات الكبرى فى الدول الصناعية المتقدمة للهجرة الى الدول ذات الاقتصاديات الناشئة «فى العالم الثالث » او المتحولة من اقتصاد الاوامر المركزية الى اقتصاد السوق «خاصة فى شرقى اوروبا» .. والشركات الكبرى تقوم بهذه الهجرة لعوامل متعددة ابرزها الارتفاع الرهيب فى اجور عمال الدول الصناعية كعنصر اساسى فى زيادة التكاليف الى جانب رغبة هذه الشركات فى الاقتراب من اسواق التصدير

اما الاتجاه الايجابى الثانى فهو سعى صناديق الاستثمار العالمية وشركات ادارة المحافظ المالية الى العمل فى الاقتصاديات الناشئة والاستفادة مما يتحقق فيها من ارباح عن طريق العمل فى البورصات واسواق المال .. والمراهنة على الشركات والمشروعات التى تقام فى تلك الاقتصاديات الناشئة .

ويرتبط بذلك اتجاه ثالث ارتباط السبب بالنتيجة وهو اتجاه الدول الصناعية الى تقليل حجم القروض والمعونات التى يمكن ان تتدفق منها الى العالم الثالث سنويا مع تعويض هذا النقص عن طريق عمليات الاستثمار المباشر التى تقوم بها هناك اى ان الاستثمار المباشر سيحل تدريجيا فى السنوات القادمة محل القروض.

ولاشك ان الاستفادة الحقيقية من هذه الاتجاهات الثلاثة القائمة فى الاقتصاد العالمى المعاصر تتطلب اقدام دول الاقتصاديات الناشئة على عمليات اصلاح اقتصادى ومالى ونقدى واسعة النطاق تتيح القدر المناسب من حوافز الاستثمار وحرية الحركة امام رءوس الاموال وبناء اسواق مال وبورصات متطورة تستخدم احدث مبتكرات تكنولوجيا الحاسبات الآلية فى اطار من الاعتماد الاساسى على اليات السوق الحرة.

وليس معنى هذا اننا ندعو الى ان يكون هذا التطوير عملية عشوائية بلا ضوابط ولكننا نريده ان يكون قائما على تخطيط علمى سليم يمكننا من القيام بتنمية اقتصادية شاملة تعتمد

على الاستثمار الوطني «عام وخاص» والعربي والاجنبي في آن واحد.

وتقديري ان مصر تسير بخطوات ثابتة ومدروسة على هذا الطريق وان الرئيس حسني مبارك شخصيا يولي هذه العملية كل عنايته ورعايته ويتابعها باستمرار من خلال اجتماعاته المتصلة مع الخبراء ورجال الاعمال الى جانب المسئولين الاقتصاديين في الحكومة والحزب الحاكم.

ولاشك ان البيانات التي اعلنها امس السيد صفوت الشريف وزير الاعلام عن مؤشرات النمو في سوق المال المصرية عقب الاجتماع الاقتصادي الموسع الذي عقده الرئيس مبارك برئاسة الجمهورية تؤكد اننا نسير على الطريق وقد يكفينا من هذه البيانات هنا رقم واحد او رقمان حول نشاط سوق المال منذ بدء عملها عام ١٩٨٥ ففي ذلك العام كان حجم التداول السنوي للجنيه المصري في سوق المال ٥٠٠ مليون جنيه ارتفع الى ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٤، وكان حجم رأس المال المقيد في السوق عام ١٩٨٥ لايتجاوز ٥٠٠ مليون جنيه ارتفع الى ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٤.

وفي النهاية لايسعنا الا الاعتراف بان ضبط «توليفة» التحرير المالي والنقدي مع حوافز الاستثمار بحيث تصبح افيد ماتكون لنمونا الاقتصادي هي مهمة صعبة .. ولكنها امام خبرائنا الوطنيين لايمكن ان تكون مستحيلة.

المحـــــرر

«مصر».. و«الجات»

أيام ويبدأ مجلس الوزراء في مناقشة اتفاقية « الجات » .. وهي اتفاقية دوليةتهدف الى تحرير التجارة الدولية الى اطلاق حرية التبادل التجاري بين الدول المشاركة .. والتي بلغ عددها حتى الآن ١٢٥ دولة ..

تلك الاتفاقية تخلق في السوق المصري نوعا من الترقب والقلق .. البعض لا يعرف بعد ماذا تعني كلمة الجات أو كيف بدأ التفكير فيها والى اى قرار انتهت .

والآخر انقسم بين مؤيد ومعارض .يرى المؤيدون اننا بانضمامنا الى هذه الاتفاقية سوف نخرج من سيطرة وضغوط الدول الكبرى وندخل الى حلبة المنافسة والصراع الصناعي الحقيقي .. والمعارضون يضعون يدهم على قلوبهم يقولون اننا سنغرق في « هوجة » المنافسة غير المتكافئة من الشرق والغرب سوف تنهار منتجاتنا الوطنية وصناعاتنا سوف تواجه مأزقا حقيقيا .

الاتفاقية بالفعل تشغل بال كل الدول وليست مصر فقط .. فهو نظام اقتصادي جديد .. يضعنا مع أنظمة عالمية عملاقة وجها لوجه .. لتصبح فيه المنافسة على اشدها ويكون البقاء للأقوى .

وقبل مناقشة الاتفاقية والدور الذي يمكن ان تلعبه بالنسبة لمصر .. تعالوا نتعرف على ماهية هذه الاتفاقية .. وكيف نشأت فكرتها ؟ ...

ما الهدف منها ؟ .. هل وضعتها عقول اقتصادية جبارة هدفها احتكار السوق ووضع الدول الفقيرة والنامية في موقف لا تحسد عليه .

عشرات الاسئلة .. تبحث عن اجابات ..
ولنبدأ بقصة « الجات » ونشأتها .. وتاريخها .

هل ننضم الى المستفيدين من اتفاقية تحرير التجارة ؟

المؤيدون : تنظيم لا يسمح بضغوط الدول الكبرى

حديث :

عواطف الكيلاني

الدكتور خلاف عبدالجابر خلاف ـ استاذ المالية العامة بجامعة القاهرة فرع بني سويف . وهو عضو اللجنة العليا للتصدير ، وعضو لجنة متابعة آثار دورة أورجواي للجات واخيرا لقد كانت اتفاقية الجات موضوع رسالته للحصول على الدكتوراه .

قال : تأسست الجات في عام ١٩٤٧ بوجود قوتين عظميين في العالم ، فقد تعاطفت الجات مع الدول النامية .

في أواخر الخمسينات ومنحتها مزايا دون تبادل في المعاملات وتقدمت الدول الغنية ـ الأطراف في الجات ١٩٤٧ بمشروع تضمن دخول الصادرات الصناعية للدول النامية الى الدول المتقدمة ، كما تضمنت تخفيضات من الرسوم الجمركية .. وبهذا نستطيع القول ان الدول النامية ، لها بعض المزايا في عام ٤٧ واستمرت الجات في جهودها ، بعقد دورات مفاوضات الى ان جاءت الدورة في أورجواي لتقرر مبادىء أخرى يمكن التفاوض عليها في الجات .

الجات هي منظمة اسمها منظمة الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وهي كلمة تحمل الحروف الأولى لاسم المنظمة ، وللجات سكرتارية ورئيس وتجتمع الدول الأطراف فيها للتفاوض .. رئاستها بصفة دورية ، ولها مجلس وزاري مكون من وزراء الاقتصاد والتجارة للدول الأطراف في الاتفاقية ، يجتمعون في مؤتمر سنوي ، يقرر ما انتهت إليه المفاوضات التي تظل مستمرة . طوال ايام المنظمة هذه المفاوضات تتم بأن العضو يتقدم بقائمة للسلع التي يريد التخفيف عنها ، وهي صادراته في أسواق الدول التي تشارك في الاجتماعات ، وتتقدم بالمقابل السلع المراد دخولها سوقه هو . هناك وثيقتان يتم التفاوض بشأنهما ، ما بين الدول الأطراف ، قائمة يراد التخفيف عنها ، وقائمة بالسلع التي تستطيع ان تخفف عنها فتدخل السوق .

وتعرض نتيجة هذه المفاوضات على المؤتمر السنوي للوزراء ليقرروا ما جاء بهذه القوائم . وهذه هي طريقة عمل المنظمة .

هدف الاتفاقية !!

يقول الدكتور خلاف : ان هدف الاتفاقية هو تسهيل التبادل السلعي فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية .. حيث من الضروري تصريف منتجات هذه الدول عن طريق التجارة الخارجية .. وقد كان هناك قيود موضوعه في هذا الشأن ، ومهمة الجات ازالة هذه القيود ، أو التخفيف عنها .. وسط هذه المهمة منحت الدول النامية التفضيلات وهنا ظهرت ظروف جديدة ، واكبت الدورة الأخيرة من مفاوضات الجات ، وهي دورة اورجواي .

لقد واكبت الدورة الأخيرة للجات ظروفا قاسية لم يشهدها العالم من قبل ، من أهمها أن الكساد التضخمي توطد في كل دول العالم تقريبا بتفاوت في الدرجة ، والدول الغنية في ظل هذه الدورة ، لم تستطع ان تظل تدعم بعض الأنشطة الاقتصادية وخاصة في الزراعة ، التي تتسم بمواصفات في كفاءة انتاجها وتحتاج لدعم مستمر من الدول الاقتصادية ، ووصل هذا الدعم لأرقام ٢٢٠ الى ٢٥٠ مليار دولار .

الرافضون: منافسة ظالمة تؤثر على انتاجنا المحلي

وايضا ترتب على استمرار الحماية التجارية فى الدولة الصناعية تصاعد درجة هذه الحماية ، واستحداث ادوات جديدة بخلاف الرسوم الجمركية والحصص ، كل ذلك ادى الى أن التجارة الخارجية فى هذه الدول ، كانت لا تنساب بشكل كبير .

فى هذه الفترة انهارت سوق الكتلة الشرقية ، وظهرت انشطة جديدة خاصة بالتنقل فى العالم الجديد ، وهو تنقل الأشخاص عبر الدول بشكل توسع للغاية ، وأصبح التنقل باستخدام آليات اخرى للمعلومة عبر الفاكس والتليفونات وغيرها وأصبح هناك نشاط خدمى توسع توسعا كبيرا فى العالم ايضا وهذا كله استتبع ان المفاوضات فى عام ١٩٨٦ وهى التى انتهت فى عام ١٩٩٤ ووافقوا عليها فى ديسمبر ١٩٩٣ ثم وافق عليها المجلس الوزارى للدول الأطراف فى الجات فى ابرايل ١٩٩٤ فى مراكش حيث وافقوا على المفاوضات الجديدة ، وهنا تأسست منظمة تسمى منظمة التجارة العالمية بدلا من الجات ، بما ادخل عليها من اتفاقيات واصبحت تمثل مجموعة من الاتفاقيات تظل تسرى كبروتوكول اطلق عليها جات ١٩٩٤ ..

وقد سارعت جميع الدول بالانضمام إليها ، إلا ان البت فى طلب العضوية يستغرق وقتا طويلا ، فقد استغرق انضمام مصر كطرف كامل ست سنوات .. ولها ترتيبات مراقب ثم طرف غير كامل ثم طرف كامل .

ايجابيات الاتفاقية

يقول الدكتور خلاف سيكون تعامل مصر الخارجى السلعى والخدمى والتكنولوجى فى ظل اطار منظم لا يسمح بضغوط او تعسف من الدول الكبرى ، حيث ان الاتفاقية الجديدة نظمت طريقا للتقاضى أمام آلية فض المنازعات بتفضيل واضح ، وفى فترة وجيزة ، باعتبارنا دولة منتجة للملابس الجاهزة القطنية ، ونملك مزايا نسبية فى انتاجها ، وان الدول المستوردة لهذه المنتجات هى الدول الصناعية ، وخاصة امريكا .. وكانت أمريكا تفرض كمية محددة لكل دولة مصدرة لهذه السلع ولا تتجاوزها مثل ما حدث فى صفقة القمصان المصرية .

حينما تجاوزت مصر حصتها فى صفقة القمصان المصرية ، نظرا لنمو الانتاج المحلى ، احتجت وزارة التجارة الامريكية ، بان زيادة الصادرات المصرية من شأنها احداث اضطراب فى السوق الامريكى ويتمثل هذا الاضطراب فى تعطيل الايدى العاملة ، وراس المال من « آلات وخلافه » ومن ثم فانه فى ظل الاتفاقية الجديدة سترفع الحصص بالكامل فى عام ٢٠٠٥ وإلى هذا التاريخ يمكن التفاوض المصرى لنمو الحصة المقررة لمصر فى السوق الامريكى بمعدل تراكمى ، قد يصل حتى عام ٢٠٠٥ الى زيادة تبلغ ٢٧٪ عما هو عليه حاليا .

● منح مالية للدراسة ، ومنح مالية اخرى لما يسفر عنه تنفيذ الاتفاقية من سلبيات ، وتدريب الكوادر المصرية على كيفية التعامل مع الاتفاقية .

● امكانية ترويج المنتجات فى مناطق المهجر فى استراليا وامريكا ، فضلا على الدول العربية ، والحفاظ على حقوقنا المالية فيها .

● تصحيح هياكل الانتاج المحلى على المدى المتوسط والطويل ، تتمثل فى الانتاج بكفاءة عالية ، والاستغلال الأمثل لمواردنا البشرية والطبيعية والمالية المتاحة . علاوة على ضرورة ازالة العقبات التى تضعها السلطات العربية الأخرى ، فى وجه إمكان قيام تكامل اقتصادى عربى ، يمكن أن يتيح تصريف السلع المصرية فى هذه السوق بحرية كاملة . هذا من جانب ومن جانب آخر هناك امكانية التنسيق الاستثمارى ، بين الثروات العربية لانتاج سلع وخدمات منافسة ، على الصعيد الدولى .

مناقشة ظالمة

وهناك سلبيات كثيرة يخشاها خبراء الاقتصاد منها :

● ارتفاع أسعار الواردات عند رفع الدعم المقرر لها من قبل حكومات الدول المصدرة لهذه الواردات .

● ستكون السوق المصرية بعد الفترة الانتقالية محلا للمنافسة من الخارج مما يعرض الجهاز الانتاجى المحلى لاضطرابات ، ما لم تكن وحدات هذا الجهاز مستعدة للمنافسة ، وطورت نفسها .

● ان الاعباء التى على مصر ، هى ذات الأعباء التى على الدول النامية جميعا مع أن مصر قد تخلصت من عبء هام هو فتح السوق الخاص بها ، فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ، مثل تخفيض الرسوم الجمركية الى ٧٠ ٪ فى المتوسط ، وإلغاء القيود مثل نظام الحصص ، وإلغاء الدعم خاصة على الانتاج الزراعى ، وغير ذلك من اجراءات وخطوات الاصلاح . وبالتالى تكون مصر قد أنهت جانبا من جانبى الاعباء التى ترتبها الاتفاقية .

ويقول الدكتور خلاف عن المزايا الأولية : إن الاتفاقية فتحت اسواقا لصادراتنا .. اذا امكننا التصدير بالجودة وبالسعر الذى يطلبه السوق الحالى . وتصديرنا يكون سلعيا أو خدميا او حماية لانتاجنا الفكرى ، ولمصادر ايراداتنا منه ، وسنتحمل فى مقابل ذلك ارتفاع أسعار بعض الوارادات الزراعية والغذائية ، لأن هذه المنتجات كانت تدعم من دولها ، وعندما يرفع الدعم سترتفع أسعار هذه المنتجات فيحدث عندنا استيراد بأسعار عالية مثل القمح .

● سترتفع عندنا بعض أسعار السلع الغذائية ، وسيكون مجال المنافسة شديدا على الخدمات ، ولابد ان نكون قادرين عليه .. كما سنكون فى حاجة للتكنولوجيا ولا نستطيع الحصول عليها .. ولو استطعنا الحصول عليها فستكون بأسعار مرتفعة فيترتب على ذلك أن المنتجات منها ستكون مرتفعة السعر ، وسيكون نتيجة ذلك أن نحرم منها ومن مزاياها فمثلا لا يمكن أن نحصل على اكتشاف دواء حديث لأمراض الفشل الكلوى ، لا يمكن أن احصل عليه إلا إذا دفعت عليه رسوما .

ويقول : إن كل الدول النامية الاطراف فى الاتفاقية ملقى على عاتقها عبئان :

الأول : أنها ستحرر سوقها ، بمعنى انها سترفع الحماية الجمركية المفروضة على انتاجها المحلى لتحميه ، وستجعل سوقها مفتوحا للتجارة الخارجية ، وهذه الدول ستبذل جهودا كبيرة لأن تتواءم مع هذه الحركة .

العبء الثانى : أن تطور انتاجها حتى يصمد فى المنافسة .. أما نحن فى مصر فقد انتهينا من العبء الأول الخاص بتحرير السوق ورفع القيود على الواردات .

قال الدكتور خلاف : الاتفاقية نصت على منح الدول النامية فترات انتقالية تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات .

ولتحقيق ذلك يجب أن يكون لدينا دراسة عن موقف السلع الزراعية سلعة سلعة موقفها من ناحية الانتاج ومن ناحية التصدير ومن ناحية الاستيراد .

ثانيا : ان تتكشف المزايا النسبية لكل سلعة لدينا زراعية او صناعية ، فإذا كانت رديئة فلابد أن نتركها تذبل حتى يمكن أن تنتقل العناصر التى تنتج هذه السلعة الى سلعة أخرى اكثر منافسة

الفترة الانتقالية

قال الدكتور خلاف لدينا فترة انتقالية من ٥ الى ١٠ سنوات ، ولن يفتح باب الاستيراد الى مصر إلا بالشروط الموجودة لدخول السلع حاليا .

ونستطيع فى هذه الفترة الانتقالية أن نعدل من أوضاعنا حتى تكون صالحة للمنافسة الداخلية والخارجية ، ونستطيع بذلك إعداد التركيب المحصولى فى الزراعة فى الأرض القديمة والجديدة وندرس أنشطة الخدمات التى دخلنا فيها ، والزائد عنها ، والخدمات التى من المحتمل أن تكون محلاً للتفاوض ..

وهناك مسألة هامة .. هى أن الجات أعطتنا وسائل حماية وآلية لفض المنازعات ، ونستطيع أن نحتكم اليها ، وآلية منظمة وأصبح فيها استئناف حاليا ، وآلية أصبحت مواقيتها صغيرة جدا .. وأعطتنا الجات كيفية تطوير انتاجنا المحلى ، وكيفية منع الاغراق ، وكيفية حماية المستهلك

وبـــدأ عصـــر الجـــات منـــذ ٢٧ يومـــا

هـــل نكسب أم نخسر .
وكيـــف نستعد للمستقبل؟

منظمة جديدة تراقب التنفيذ
وتطبق الثواب والعقاب

ثلاثة يحكمون النظام الاقتصادى العالمى الآن:

البنك الدولى ـ صندوق النقد ـ منظمة التجارة العالمية

الأمل معقود على نظام اقتصادى عربى لمصلحة كل بلد عربى

ليس مهما كم مرة تدق الأجراس.. المهم ان يصل رنينها إلى الآخرين.. وفى الاسبوع الماضى نشرنا نتائج ندوة «الاستثمار العربى والقرن الحادى والعشرين» التى عقدها «الأهرام» وقدم خلالها مشروعا لإنشاء «اتحاد المستثمرين العرب» فوافق عليه المشتركون فى الندوة من رجال الأعمال والمستثمرين العرب وتحولت آخر جلسة فى «الندوة» إلى جمعية تأسيسية للاتحاد اعتمدت النظام الأساسى للاتحاد الذى قدمناه وانتخبت أول مجلس إدارة له. ليكون التنظيم الأساسى والرئيسى لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.. وإحدى الآليات الاقتصادية شديدة الأهمية لبناء الاقتصاد العربى فى المرحلة القادمة وخاصة فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية وبدء تنفيذ اتفاقية الجات.

عن اتفاقية الجات تدور ندوتنا الجديدة، فقد بدأ عمل منظمة التجارة العالمية، المكلفة بتنفيذ الاتفاقية التى وافق عليها رسميا وتضم ١٢٦ دولة، غير ان الهيكل التنظيمى والتنفيذى لهذه المنظمة لم يتكامل بعد ولم يتم اختيار كوادرها البشرية.. فهل ياترى سنكون بعيدين عن هذا.. ام سيكون لنا اسهامنا ووجودنا المادى والحيوى؟

واذا كان الحديث قد كثر عن الجات. فانها برغم هذا لاتزال بعيدة عن الفهم الكامل بما سينتج عنها من آثار غاية فى الاهمية على الاقتصاد المصرى والعربى. فقد انضمت اليها حتى الآن تسع دول عربية - وبداية ينبغى القول ان الدول النامية - مثلنا - قد جرى استثناؤها من التطبيق الفورى لاحكام الاتفاقية واخذت مهلة للتطبيق التدريجى خلال عشر سنوات تنتهى عام ٢٠٠٥.

وتعنى الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الدولية.. اى انها ليست منظمة دولية وانما اتفاقية انشئت لها امانة عامة يتولاها الآن «بيتر سوزرلاند».. وفى اطار الجات تم عقد ثماني جولات للمناقشات والمفاوضات الدولية بدات عام ١٩٤٧ فى جنيف..ثم فى فرنسا عام ٤٩، وفى بريطانيا ١٩٥١، وفى جنيف عام ١٩٥٦ وفيها ايضا عامى ٦٠ - ١٩٦١ ثم انتقلت الى واشنطن عام ٦٤ و ٦٧ والى طوكيو ٧٣- ١٩٧٩ واخيرا كانت الجولة الهامة فى اورجواى ١٩٩٤ وهى التى نتج عنها صك ٤٠ وثيقة تجارية تقع فى اكثر من ٥٠٠ صفحة ونصت على انهاء الامانة العامة للجات واقامة منظمة التجارة العالمية مع بداية عام ١٩٩٥ والتطبيق التدريجى لمقررات اورجواى خلال عشر سنوات..

لقد أدت المفاوضات المتعددة الاطراف التى اجريت على مدى ثمانية أعوام فى اورجواى عن تطوير نوعى بالغ العمق للاتفاقية المؤقتة للتعريفات والتجارة المعروفة بالجات ومن أهم ملامح هذا التطوير:

١- توسيع نطاق السلع التى تخضع تجارتها لتنظيم دولى لتشمل السلع الزراعية بما فيها تجارة الملابس والمنسوجات لأول مرة فى تاريخ الجات.

٢- تنظيم التجارة الدولية فى الخدمات كالتأمين والنقل والمصارف والمقاولات والسياحة لأول مرة باتفاقية عالمية تقضى بعدم التمييز بين مقدمى الخدمات التجارية حسب الجنسية وتحرير القيود الداخلية المفروضة على الشركات الاجنبية فى مجال الخدمات فى اسواق الدول الاخرى.. ويبقى موضوع انتقال العمالة بين الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى اطار تحرير التجارة فى الخدمات، فسيناقش قبل يوليو ١٩٩٥ اسوة بقضايا البيئة والنقل البحرى والاتصالات المرئية وتشمل هذه القضية: موضوع تعويض الدول النامية عن هجرة العقول منها الى دول الشمال وحماية العمالة المهاجرة من التمييز فى الاجر او ظروف العمل فى الدول المتقدمة. وتنظيم قضايا التأمينات وحقوق نهاية الخدمة والحقوق المدنية للعامل المهاجر.

٣- ادراج موضوع حقوق الملكية الفكرية - حقوق المؤلف وحقوق براءات الاختراع - ضمن اختصاصات وولاية منظمة التجارة العالمية، وخلق سوق لحقوق الملكية الفكرية والزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية لحساب اصحاب تلك الحقوق.

٤- ادخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجارى ضمن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وفتح باب العقود للمنافسة العالمية على عدم التمييز باستثناء بعض المشاريع الاستراتيجية.

٥- تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيدا للتخلص من اجراءات التمييز بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية.

كيفية التنفيذ

أما عن كيفية تنفيذ قرارات الجات.. فقد وقعت الدول خلال المحادثات التى جرت فى مراكش فى ربيع ١٩٩٤ على تحويل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات .GENERAL AGREEM ENT ON TARIFFS AND TRADE الى منظمة التجارة العالمية

WORLD TRADE ORJANIZATION

إعتبارا من شهر يناير ١٩٩٥ الا ان هذا لايعنى انها ستطبق دفعة واحدة وفى الحال وانما سيتم تطبيقها تدريجيا بحيث لاتكتمل الملامح النهائية للنظام العالمى التجارى الجديد الا فى عام ٢٠٠٥ وبالنسبة لاجراءات التطبيق فقد تقرر اعطاء امتيازات خاصة للدول الاقل نموا التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى الاجمالى عن إلف دولار سنويا تشمل السماح لها باجراءات لحماية الصناعات الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية اذا حدث لضطراب كبير فى ميزان المدفوعات او اذا تعرضت لاختلالات هيكلية كبيرة. كما تسمح لها بدعم الصناعة المحلية مع الزامها بمبدأ عدم التمييز بين واردات الدول المختلفة ومن المسموح به ايضا لهذه الدول الدخول فى اتحادات جمركية او فى منطقة تجارة حرة مع تمييز شركائها فى تلك المنطقة على غيرها وتقرر ايضا ان تخفض الدول النامية التعريفة الجمركية العالية التى حددتها عند بداية جولة اورجواى فى مدة اطول من المتاحة للدول المتقدمة.

اما الدول المتقدمة فقد التزمت بتخفيض دعم الصادرات الزراعية : بمعدل ٣٦٪ وتم الاتفاق على الغاء عدد من ادوات السياسة الاقتصادية المرتبطة بمسألة الدعم الخاص بالاسعار والانتاج مع الابقاء على المنح والقروض المدعمة الموجهة لاغراض الاستثمار ودعم الدخل غير المرتبط بالانتاج وبرامج الدعم المرتبطة بالمحافظة على البيئة واعانات الدعم المقدمة للمواد الغذائية في السوق المحلية على ان يتم التخلص منها فيما بعد ..

الآثار المترتبة

وبالنسبة لنا فان أهم الآثار المترتبة على اتفاقيات الجات الأخيرة، وتحديد سبل معالجة الأضرار المحتملة والاستفادة من الفرص السانحة.. يمكن اجمالها فيما يلي:

١ ـ ستواجه مصر مجموعة من التحديات من جراء هذه الاتفاقيات أهمها:

أ ـ تقليل هامش المناورة أمام صانع السياسة الاقتصادية بالنظر الى انه مع سقوط السوق الاشتراكية وبوادر استقرار نظام جديد يقوم على ثلاثي الصندوق والبنك ومنظمة التجارة الدولية، ويتضمن قواعد ملزمة، والية للثواب والعقاب يتم على أساسها تنظيم التعامل مع دول العالم، فانه كما تسبب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الحد من السيادة القومية في مجال صنع القرار الاقتصادي، فانه من المحتمل أن تقلص منظمة التجارة الدولية من حدود السيادة القومية في مجال التجارة الخارجية.

ب ـ ستؤثر هذه الاتفاقيات بالسلب أيضا كنتيجة لالغاء المزايا التفضيلية التي كانت قائمة بين مصر والاتحاد الأوروبي التي تقرر الغاؤها ومع تخفيض الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها الصادرات الزراعية المصرية والتي كانت تتراوح بين ٢٠٪ ـ ١٠٠٪ من معدل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المماثلة المستوردة من دول أخرى.

جـ ـ من المرتقب أن يرافق تطبيق اتفاقيات الجات تأثر بعض الصادرات المصرية من السلع الصناعية بالسلب مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقليص فرص العمل للعاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصادرات خاصة في ضوء تبعات الخصخصة الجارية.

د ـ قد يترتب على تحرير تجارة السلع الزراعية أعباء اضافية بالنسبة لمصر التي تستورد قرابة ٣٠٪ من المواد الغذائية من الخارج. ومن المقدر أن يؤدي ذلك الى تزايد الفجوة الغذائية، وزيادة عبء الواردات من القمح بمقدار ٣٠٪ حتى عام ٢٠٠٥، وبالاضافة الى ذلك فان تخفيض الدعم الممنوح للزراعة بالدول المصدرة للأغذية سيؤدي الى انكماش المناطق المخصصة لانتاج الحبوب وقلة المعروض منها بالتالي وزيادة السعر وان كان ذلك الأثر خاصا بالمدى البعيد، وقد يكون أثره في المدى القصير محدودا نظرا لاستثناء اتفاقيات الجات الأخيرة المخزون الحالي من الحبوب الزراعية من الغاء الدعم التصديري. أيضا قد يؤدي ارتفاع السعر الى اعادة النظر من جانب مصر في التركيب المحصولي، وقد يغري السعر المرتفع المزارعين على زيادة الانتاج كما قد يقود الى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية في مجال الحبوب الغذائية بالتالي في المدى المتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، فانه ينبغي التفرقة بين نوعين من الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية:

النوع الأول هو: الدعم الايجابي المتمثل في دفع الحكومة أموالا للمزارعين لتعويضهم عن انخفاض أسعار البيع عن تكاليف الانتاج، وكذا دعم مدخلات الانتاج المختلفة، وهذا سيتأثر بالطبع باتفاقيات الجات. أما الدعم السلبي المتمثل في حصول الحكومة على محاصيل بأسعار تقل عن سعر السوق، وهو ظاهرة شائعة في مصر، وكثير من الدول النامية فسيؤدي الغاؤه الى تشجيع المزارعين على زيادة المناطق المخصصة للحاصلات الزراعية، خاصة الحبوب مما يساعد بدوره على الموازنة بين العرض والطلب عند سعر أدنى من المقدر في حالة بقاء كل الأمور الأخرى على حالها. كما ستتأثر مصر بالسلب في الأمد القصير نتيجة تحرير سوق المنسوجات والملابس حيث من المنتظر في حالة تحرير السوق الداخلية لتجارة الملابس والمنسوجات أن تشهد السوق المصرية فيضا من المنتجات الآسيوية الرخيصة، على حساب المنتج المحلي، مالم تنجح مصر في انتاج منسوجات وملابس من نوعية أفضل وبسعر أقل

هـ ـ من المنتظر زيادة تحويلات عوائد حقوق الملكية الفكرية والاختراعات والابتكارات الى الخارج في الأجل القصير. كما انه من المحتمل أن تتعرض مصر على صعيد تحرير تجارة الخدمات لآثار سلبية في المدى القصير. ففي مجال المصارف ـ مثلا ـ يلاحظ أن أربعة مصارف مصرية فقط تندرج ضمن أكبر ألف بنك على مستوى العالم، وفقا لحجم رؤوس أموالها فضلا عن أنها تجيء في ترتيب متأخر، وهي: البنك الأهلي المصري وترتيبه ٤٧٣، ثم بنك مصر وترتيبه ٥٢٥، ثم المصرف العربي الدولي وترتيبه ٦٤٦، ثم بنك الاسكندرية وترتيبه ٦٦٥. ويكفي القول بأن حجم أصول أكبر بنك في العالم يبلغ ٤٢٧ مليار دولار، في حين ان اجمالي أصول البنوك المصرية الأربعة المذكورة ٢٤,٨ مليار دولار فقط. ولذا فان تحرير الخدمة المصرفية سيضع المصارف المصرية في مواجهة منافسة كبيرة تستوجب تحسين مستوى الخدمة وتنويعها. وسيحتاج ذلك بالطبع الى فترة من الوقت. من هنا فقد رأت مصر ان تحرير الخدمات أمر قد لايحتمله الاقتصاد المصري حاليا. وقد استجابت الدول الأعضاء في الجات لهذا الطلب المصري، وقررت أن لكل دولة حق تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية ومعدلات التحرير.

٢ ـ توفر اتفاقيات الجات مجموعة من الايجابيات بالنسبة لمصر في ضوء انجازات مصر في مجال الاصلاح الاقتصادي ومن أهم هذه المزايا:

أ ـ تعطي هذه الاتفاقيات مصر فرصة غير مسبوقة للحصول على عائد عادل لتجارتها في الخدمات وتتيح لها أرضية للتفاوض مع البلدان العربية بخصوص حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف والمبدع المصري، كما تتيح فرصة لضمان حقوق المصريين العاملين بالخارج، وتفتح أسواقا جديدة أمامهم.

ب ـ من المحتمل في الأمد الطويل اذا ماتم تحسين نوعية الخدمة في مجال شركات المقاولات والتأمين أن تحصل هذه الشركات المصرية على حصة كبيرة خاصة في المجالين العربي والافريقي. وقد تجد بعض الحاصلات الزراعية المصرية التي كانت تخضع من قبل لحصص وقيود نوعية في السوق الأوروبية على فرصة أفضل في هذه الأسواق. كما انه من المحتمل في حالة تحسين الانتاجية المصرية من المنسوجات الحصول على فرصة كبيرة في أسواق أوروبا والولايات المتحدة.

جـ ـ بالنسبة لحقوق المبدعين المصريين من مؤلفين وممثلين وفنانين من الراجح أن اتفاقيات الجات ستحميها من قراصنة السطو على الكتب والأفلام والمؤلفات الموسيقية المصرية واعادة نسخها خارج مصر.

د ـ تم الاتفاق في اتفاقيات الجات على حصول مصر من بين دول أخرى على تعويضات عن الارتفاع المرتقب في زيادة فاتورة الغذاء المستورد من العالم المتقدم.

هـ ـ نتيجة تنفيذ مصر منذ أوائل ١٩٩٠ لبرنامج طموح للاصلاح الاقتصادي التزمت فيه باجراء تخفيضات معينة في التعريفة الجمركية بازاحة الكثير من العوائق من أمام الواردات الناشئة عن نظام الحصص وترشيد استخدام العملة الأجنبية، فان ماستفرضه اتفاقيات الجات من التزامات لن يكون فيه الكثير من الجديد وبالتالي، فان القدرة على استيعابه ستكون كبيرة.

و ـ كما سبق القول، فان الالتزامات الواردة باتفاقيات الجات سيتم الوفاء بها خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ومن الممكن خلال هذه الفترة دراسة كيفية المواءمة بين أوضاع الاقتصاد المصري وهذه الالتزامات بشكل يقلل الأضرار ويعظم المنافع. وتعكف اللجنة القومية المصرية المشكلة لمتابعة الآثار المترتبة على اتفاقيات الجات على دراسة السبل المؤدية الى ذلك، بجانب المشاركة في المفاوضات المتعلقة بالأمور التي لم يتم حسمها بشكل نهائي بعد.

ويمكن القول بأن اتفاقيات الجات سوف تكون لها بعض الآثار السلبية في الأمد القصير، ومن الممكن ان تكون لها آثار ايجابية في الأمد الطويل، بشرطين أساسيين: الأول هو الارتقاء بنوعية الانتاج السلعي والخدمي المصري.. والثاني هو

مزيد من التنسيق والتنظيم الاقتصادي مع البلدان العربية، خاصة وان شروط تلك الاتفاقيات تسمح بذلك، كما انه يدعم بدوره من الموقف التفاوضي المصرى والعربي.

الموقف العربي

اما عن اثار قرارات «الجات» على اقتصاديات البلدان العربية فتجدر الاشارة الى ان دولتين عربيتين هما سوريا ولبنان كانتا من أول الموقعين على اتفاقية «الجات» سنة ١٩٤٧ ومع هذا فان علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية تأثرت فى البداية بعدة عوامل أهمها :

- المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل.
- الحرب الباردة بين المعسكرين حتى سقوط الاتحاد السوفيتي.
- موقف منظمة الاوبك من اسعار البترول خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.

ومعروف ان تسع دول عربية هي : مصر والجزائر والكويت والمغرب وقطر وتونس والبحرين وموريتانيا والامارات هى التى وقعت على وثائق جولة اورجواى فى مراكش العام الماضى.

ومن اهم العقبات التى تعترض المساهمة الفعالة للدول العربية فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «جات» حاليا ان «الجات» تصر على اعتبار احكام المقاطعة العربية لاسرائيل بمثابة اجراءات تميزية تتعارض مع مبدأ عدم التميز الذى يمثل احد المبادئ الاساسية التى ترتكز عليها «الجات». كما تتهم «الجات» البلدان العربية الاعضاء فى الاويك بالمشاركة فى تكتل احتكارى تجارى يهدف الى رفع الاسعار مما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية وتتعرض تلك البلدان العربية الاعضاء فى الاويك حاليا لاجراءات انتقامية من جانب «الجات»، إلا ان الظروف التجارية المتعلقة بالدول العربية وبوادر التسوية السلمية فى الشرق الاوسط قد تدفع بالعديد من الدول العربية الى الانضمام الى «الجات» خاصة فى ضوء التغير النوعى الذى سيطرأ على هياكلها بعد اقامة منظمة التجارة العالمية حيث من المرجح ان تكون عضوية هذه المنظمة اجراء مكملا للانضمام الى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولي.

ومن اهم مزايا ومخاطر اتفاقيات جولة اوروجواى بالنسبة للبلدان العربية :

١ - الدول العربية تنتمى فى مجموعها الى الدول النامية التى يسلم البنك الدولى وسكرتارية «الجات» بانها ستتعرض لخسائر اضافية نتيجة اتفاقات جولة اوروجواى، كما ستزيد فيها الفجوة الغذائية مع البدء فى تطبيق تحرير تجارة السلع الغذائية وسيؤدى تحرير سعر القمح الى زيادة سعره، ولايدخل تحرير سعر البترول ضمن اتفاقات اوروجواى.

٢ - سياسة الاصلاح الاقتصادى فى معظم الدول العربية لاتزال فى مراحلها الاولى ولذا من المتوقع حدوث تضارب بين الاقتصاد العربى واجراءات تحرير التجارة العالمية.

٣ - رغم ان السودان تعد فى نظر الخبراء سلة غذاء العالم العربى باعتبار الامكانية الكامنة فانها تستورد اغذية تعادل خمس اجمالى وارداتها. وانفقت تسع دول عربية هى «موريتانيا ومصر والسودان والمغرب والاردن وسوريا وتونس والجزائر والسعودية» عشرة مليارات دولار فى عام ١٩٩١ على واردات الغذاء. ومن المرتقب ان يؤدى تحرير سعر القمح فى المدى القصير والمتوسط الى انخفاض العرض وارتفاع الاسعار بافتراض بقاء الطلب على حالاته، ولكن هذا الاثر السلبى سيحد منه لجوء البلدان العربية الى اجراءات مثل : تغيير التركيب المحصولى وترشيد الاستهلاك ولن يكون هذا الاثر السلبى فوريا نظرا للاتفاق على استثناء المخزون الحالى من القمح من الغاء الدعم التصديرى.

٤ - ومن جهة أخرى فان بوسع الدول العربية الاستفادة من تطبيق اتفاقات اوروجواى بزيادة حصتها فى السوق العالمية من تصدير الزيوت النباتية والفواكه والخضراوات والنباتات العطرية، كما ستساعد اتفاقيات «الجات» فى تحرير سوق السلع الزراعية بالكامل فى الداخل، والقضاء على ظاهرة الدعم السلبى السائدة فى معظم الاقتصاديات العربية، والتى تعنى حصول الحكومة على بعض المنتجات الزراعية باقل من سعر السوق، الا ان الامر سيكون على عكس ذلك بالنسبة للبلدان النفطية التى تقدم دعما ايجابيا للمزارعين كالسعودية، حيث سيؤدى انضمامها الى «الجات» الى تحولها إلى استيراد القمح بدلا من التركيز على الانتاج المحلى.

٥ - اما بالنسبة لتحرير تجارة المنسوجات والملابس فسيواجه مصدرو هذه السلع فى الدول العربية الى دول الاتحاد الاوروبى مزيدا من المنافسة من المنتجين اصحاب الانتاج الاقل تكلفة، وتتصدر المغرب البلدان العربية التى ستتأثر بالسلب فى هذا الصدد، تليها تونس ثم مصر، ولن يقتصر هذا الاثر على حصة هذه الدول فى السوق العالمية لهذه السلع، بل سيمتد الى السوق المحلية للمنسوجات والملابس التى ستتعرض فى حالة الغاء او تخفيف اجراءات الحماية التجارية التى تتمتع بها الآن الى منافسة كبيرة. وما لم تنجح البلدان العربية فى تخفيض تكاليف العمل وانتاج مستلزمات وسيطة باسعار رخيصة تحقق لها ميزة نسبية فانها لن تخسر اسواقها الخارجية فقط بل ستكون مهددة ايضا بفقدان اسواقها المحلية.

٦ - سيؤدى تحرير التجارة فى مجال السلع المصنوعة على الصعيد العربى الى فتح أسواق السلع الكهربائية والاليكترونية، مما يقود الى حرمان البلدان التى لم تنشئ هذه الصناعات بعد تهديد الصناعات الناشئة حديثا فى مواجهة منافسة غير متكافئة، ولن يكون سهل الانتقال من معسكر المستهلكين الى معسكر المنتجين.

٧ - حقوق الملكية الفكرية: سوف تنشأ مؤسسات وهيئات ومنها المتابعة وضمان التنفيذ السليم للمبادلات فى سوق الملكية الفكرية، وستحتاج الدول العربية الى هذه السوق خاصة فى مجال صناعة الطباعة وحماية العلامات التجارية من الغش وحماية المستهلك، إلا ان بداية تكوين سوق الحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمى سيؤدى الى زيادة التدفقات من عوائد حقوق الملكية الى الدول الصناعية من البلدان العربية. ومن المرتقب ان يكون اثر انشاء هذه السوق حالة انضمام الدول العربية الى اتفاقيات اوروجواى ايجابيا فى المدى المتوسط والطويل، حيث سيساهم فى تطوير التنظيم الاجتماعى لجمعيات الناشرين والمؤلفين والمترجمين، والتنظيمات الحكومية العاملة فى مجالات تسجيل حقوق براءات الابتكار والاختراع والعاملة فى مجالات مكافحة الغش التجارى والصناعى والمواصفات القياسية والعلامات التجارية، وقد يستطيع قطاع المقاولات فى الدول العربية الاستفادة من تدفق المساعدات العربية الى الخارج فى حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية بالمشاركة فى تنفيذ المشاريع التى يتم تمويلها من صناديق التنمية العربية كليا او جزئيا.

٨ - سيؤدى تحرير تجارة الخدمات الى اتاحة فرصة كبيرة للشركات العملاقة المتخصصة فى قطاع التأمين والمصارف والخدمات الملاحية للاستئثار بنصيب كبير من الاسواق العربية، وسيكون اثر ذلك سلبيا بالتالى الى ان يتم تحرير واعادة بناء قطاعات الخدمات فى الدول العربية على اساس عصرى يسمح بامكانية المنافسة على المستويين المحلى والعالمى.

وخلاصة القول بان تمسك معظم الدول العربية بالنزعة الحمائية وعدم الانضمام الى «الجات» لم يعد خيارا عمليا «والخيار العملى هو ان تعيد البلدان العربية صياغة وحدتها الاقتصادية، وان تتجه الى التكتل الاقتصادى كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية «الجات»، وان تعيد البلدان العربية اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التى تتمتع بها فى اطار الاقتصاد العالمى.

وتجدر الاشارة الى ان «الجات» التى يطلق عليها قطاع كبير من المفكرين الاقتصاديين اسم «نادي الاغنياء» تجعل قبول دول العالم الثالث لكل ماتم الاتفاق عليه فى اوروجواى كصفقة واحدة شرطا للانضمام الى منظمة التجارة الدولية، ولايبقى امام البلدان النامية خيار غير التسليم بالامر الواقع بالموافقة على برنامج تلك الدورة بشقيه الزراعى والخدمى، ومما يزيد الطين بلة بالنسبة للبلدان العربية ان معظم العالم المتقدم انتظم فى تكتلات اقتصادية اقليمية تدعم قدراته التفاوضية فى حين تتفاوض البلدان العربية فرادي.

خيوط الاقتصاد العربى

عن ضرورة خلق آليات عربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية يقول الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية ان حجم التجارة بين الدول العربية لايتجاوز ٨٪ من حجم تجارتها الخارجية الكلية، واذا ماوضعنا محل الاعتبار ان حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى يبلغ ٦٧٠ مليار دولار بينما حجم الاستثمارات العربية داخل الوطن العربى ذاته باموال العرب لاتتجاوز ١١,٩ مليار دولار.. واذا ماعرفنا ان اسرائيل تصدر بطريقة غير مباشرة الى دول عربية ماقيمته ٥٠٠ مليون دولار عبر شركات هولندية وقبرصية مما ينعكس سلبيا على الكيان العربى بوجه عام. لذا يجب على الدول العربية ان تسعى بالخطط والدراسات والتمويل لاحداث التكامل بين دول المنطقة العربية.. بتجميع خيوط الاقتصاد العربى .

تطور الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة

السنوات	الاستثمارات العربية البينية بالمليون دولار امريكى	معدل النمو٪
١٩٨٩	٢٥٨٤٥٨	
١٩٩٠	٤٠٠٨٤٥	٥٥
١٩٩١	٩٢٣٦١١	١٣٠٠٢
١٩٩٢	٤٨٣٨٢٠	٤٧٠٦-
١٩٩٣	٣٠٨١٣٦	٣٦٠٣-

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية عن السنوات المشار اليها

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٥

آثار مفاوضات اوروجواى على الدول العربية (1 ـ 6)

تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقات

بدءا من هذا العدد تنشر «العالم اليوم» دراسة مهمة أعدها بول شابريه ومحمد العريان وراقية معلى فتيني الخبراء في إدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولى عن «النتائج المحتملة لجولة مفاوضات أوروجواى فيما يتعلق بالبلدان العربية. هذه الدراسة قدمت للحلقة الدراسية التى نظمها صندوق النقد العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع صندوق النقد العربى، وعقدت فى الكويت يومى 17، 18 يناير 1995 تتناول الحلقة الأولى تحليل العناصر الرئيسية للاتفاقات التى انبثقت عن جولة مفاوضات اوروجواى التى بدأت عام 1947.

أدت جولة مفاوضات اوروجواى إلى اتفاقات بعيدة المدى فى مجالات تحرير التجارة عن طريق تخفيضات اضافية فى الحواجز الجمركية وغيرالجمركية، بما فى ذلك تخفيضات فى قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس. وتوسيع قواعد التجارة الدولية لتشمل مجالات جديدة هى تجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة. والتدابير الخاصة بالاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة. وتدعيم القواعد المطبقة، ومنها خصوصا القواعد المتعلقة بالإعانات المالية، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق، وتدابير الحماية. وأخيرا تدعيم البنية المؤسسية بوسائل منها إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

والواقع أن فهم كيفية تأثير هذه الاتفاقات فى البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، هو أهم وسيلة لتصميم استجابة ملائمة على صعيد السياسات الاقتصادية.

تمت منذ سنة 1947، سبع جولات للمفاوضات فى إطار منظمة الجات، وهى جولات أسهمت فى تخفيض رسوم الاستيراد الوسطية على السلع الصناعية من مستوى يزيد على 40 بالمئة حتى مستوى 6 بالمئة.

وتنطوى جولة أوروجواى على سلسلة جديدة من التخفيضات، وهى تشمل تخفيض متوسط التعريفات الإلزامية حتى مستوى 3.6 بالمئة ـ أى تخفيض بنسبة وسطية قدرها 38 بالمئة. وقد تمت أكبر التخفيضات المتراوحة ما بين 40 و70 بالمئة،

فى القطاعات التى توجد فيها التعريفات على أدنى المستويات «مثال ذلك الخشب، والورق وعجينة الورق، والأثاث، والمعادن، والالات غير الكهربائية، والمنتجات شبه المعدنية، والالات الكهربائية، والمواد الكيمائية ولوازم التصوير الفوتوغرافى». وتمت أيضا تخفيضات أقل تتراوح ما بين 20 و25 بالمئة فى قطاعات أكثر حماية كقطاعات المنسوجات والملابس، وأجهزة النقل، والأسماك ومنتجات الأسماك، والجلود والمطاط والأحذية، ومنتجات السفر ولأن هذه القطاعات الأكثر حماية هى أهم قطاعات التصدير فى البلدان النامية، فإن ما تواجهه صادرات البلدان النامية من تخفيض فى التعريفة الجمركية الوسطية يقدر بنسبة 34 بالمئة.

ومن الإنجازات الرئيسية لجولة أوروجواى أنها أدرجت الزراعة بشكل شامل فى نظام من القواعد أكثر شفافية، وذلك على أساس تحرير تدريجى يمتد على ست سنوات فى حالة البلدان المتقدمة وعلى عشر سنوات فى حالة البلدان النامية، وبالتالى، فإن جميع البلدان المشاركة قد تعهدت بتحديد تعريفات على جميع التدابير الحدودية غير التعريفية، وبربط جميع التعريفات على المستويات الجديدة، كما تعهدت بإجراء تخفيض وسطى قدره 36 بالمئة بالنسبة إلى ما يعادل تعريفاتها الوسطية خلال الفترة 1986 ـ 1988 ونتيجة لذلك لوحظ أن تغطية المتاجرة بالمنتجات الزراعية قد تكون، لأول مرة فى

تاريخ الجات، أكبر مما فى حالة المنتجات الصناعية وقد تعهدت البلدان الصناعية بتخفيض قيمة إعانات التصدير بنسبة 36 بالمئة على أساس الفترة 1990 ـ 1986. كما تعهدت بتخفيض تدابير الدعم الداخلية الممنوحة لجميع المنتجات بنسبة 20 بالمئة بالقياس إلى فترة الأساس 1986 ـ 1988، أما البلدان النامية الأعضاء فى الجات فقد طبقت عليها أحكام مختلفة تقتضى إجراء تخفيضات فى التعريفات الجمركية، وتدابير الدعم الداخلى، وإعانات التصدير، وذلك بنسبة لا تتجاوز ثلثى التخفيضات المطلوبة من البلدان المتقدمة.

وتنص إتفاقات جولة أوروجواى أيضا على إلغاء تدريجى للقيود على المنسوجات والملابس، وبصورة خاصة، فإن التدابير غير الجمركية «ومنها الاتفاقات من نوع إتفاق المنسوجات المتعددة الألياف» يجب أن تلغى خلال فترة عشر سنوات. كما يجب إلغاء القيود على المنتجات التى تمثل، من حيث الحجم «على أساس سنة 1990»، نسبة لا تقل عن 16 بالمئة من البنود التى يشملها إتفاق المنسوجات المتعددة الألياف، وذلك عند وضع الاتفاق الخاص بالمنسوجات موضع التنفيذ. وهناك ثلاث مراحل إضافية ستصبح نافذة فى بدء السنتين الرابعة والثامنة وفى نهاية السنة العاشرة، بحيث إن نسبا إضافية تبلغ، على التوالى 17 و18 و49 بالمئة من أحجام الاستيراد فى سنة 1990 يجب إدراجها كليا فى النظام التجارى الأساسى.

ومن الممكن أن نتوقع أن عنصر التحرير التجارى سيؤثر فى البلدان النامية بثلاثة سبل رئيسية مترابطة هى: المكاسب الناجمة عن تحسن الدخول إلى أسواق البلدان الشريكة والمرتبطة بالتغيرات فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وهى مكاسب توازنها فى بعض الحالات الخسائر الممكن حدوثها بسبب تقلص الأفضليات التجارية، مكاسب الفاعلية الاقتصادية المرتبطة، إلى حد كبير، بسياسات التحرير التجارى للبلدان المعنية، التغيرات المتوقعة فى معدلات التبادل التجارى والمرتبطة خصوصا بتحرير التجارة فى القطاع الزراعى.

إن إمكانية دخول البلدان النامية كمجموعة إلى أسواق البلدان الصناعية ستتغير بشكل ملحوظ نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية. ولكن هذا التغير سينجم، إلى حد أكبر بكثير، عن إلغاء الحواجز غير الجمركية أو التساهل فيها، خصوصا فى قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس، ومن المتوقع أن التحسن فى دخول الأسواق سيؤدى إلى مكاسب مصدرها نشوء تبادل تجارى يتصل بإعادة تخصيص الموارد تبعا للميزة المقارنة، أما المكاسب الحركية والمرجح أن تكون أهم من المكاسب الساكنة فستنشأ عن آثار خارجية ترتبط بازدياد المنافسة ووفورات الحجم وتزايد الابتكار «بما فى ذلك الآثار الانتشارية للتكنولوجيا» كما ترتبط بما لارتفاع الانتاجية من أثر فى الادخار والاستثمار.

المحروسة

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقية «الجات».. سلبيات وإيجابيات!!

محمود عمارة

جمعية رجال الاعمال باريس

●قبل نهاية الشهر القادم سوف تعرض على مجلس الشعب المصرى اتفاقية الجات بعد ترجمتها باللغة العربية لاقرارها حتى يمكن لمصر الانضمام الى «المنظمة العالمية للتجارة» كعضو مؤسس، ومعروف أن هناك ١٢٠ دولة قد وقعت بالفعل، وينتظر ان يصل عدد الدول الموقعة الى ١٧٠ دولة فى العالم!!

●ورغم أن فرنسا كانت قد وقعت بالاحرف الاولى على هذه الاتفاقية فقد رفض مجلس الأمة الفرنسى إقرار الاتفاقية وعارض النواب بعض النصوص الخاصة بمجال الزراعة، والثقافة!! وبدأت المفاوضات بين امريكا وفرنسا واستمرت عدة أشهر حتى تم تعديل هذه النصوص لصالح فرنسا، وتم اقرار الاتفاقية بالتوقيع النهائى.

●وبقيام هذه المنظمة العالمية للتجارة سوف تصبح أقوى من صندوق النقد، والبنك الدوليين، وستشكل معهما «المثلث» المختص برسم السياسات الاقتصادية المحلية فى التجارة والنقد والتمويل والتعاون لتحقيق التناسق والتوازن فى السياسات الاقتصادية العالمية لارساء قواعد النظام الاقتصادى العالمى للقرن القادم بسلبياته وايجابياته علينا!!

●وهناك عشرات الاسئلة، ومئات الاستفسارات عن مدى تأثير تطبيق هذه الاتفاقية والانضمام لهذه المنظمة الجديدة وخاصة على قطاع الزراعة المصرى؟ الحقيقة ان هناك سلبيات وايجابيات سوف تؤثر على الاقتصاد المصرى خاصة فى قطاع الزراعة والميزان التجارى وسوف ينعكس اثرها مباشرة على المستهلك والمنتج المصرى.

ولنبدأ بالسلبيات:

١ـ ارتفاع اسعار الواردات الزراعية نتيجة لرفع الدعم مرتين، الأولى من قبل الدول المنتجة والتى كانت تدعم المنتجين هناك.. والثانية ان مصر مضطرة ايضا لرفع الدعم كلية خلال خمس سنوات بحلول عام ٢٠٠٠، وبالتالى فإن اسعار المنتجات الزراعية سوف ترتفع فى الأسواق المحلية المصرية بنسبة ١٨٪ سنويا!!!

٢ـ تهديد بعض «الصناعات» المحلية كصناعة «الدواجن».

٣ـ زيادة الأعباء على الميزان التجارى المصرى بحوالى ٢٥٠ مليون دولار سنويا نتيجة لخفض الرسوم الجمركية على الفاكهة والخضراوات، ولارتفاع اسعار الواردات فى الاسواق العالمية.

٤ـ [illegible] اغراق السلع [illegible] ببعض المنتجات، وما سينتج عنه من [illegible] المنتجات والصناعات المحلية.

●الايجابيات: [illegible]

١ـ [illegible] الاسواق العالمية امام الصادرات المصرية.. مما يتيح فرصا تصديرية افضل وبشكل اوسع نتيجة لخفض الرسوم الجمركية، والغاء القيود الكمية، ورفع الدعم هناك على المنتجات المحلية..

٢ـ ازالة حواجز تدفق السلع والخدمات، وزيادة التبادل التجارى والاستثمار المشترك ينتج عنه نقل «التكنولوجيا» التى تأتى مع المنتج والمستورد والمصدر..

٣ـ سوف تجبرنا «المنافسة العالمية» نتيجة للدخول فى هذه الاتفاقية الى اعادة النظر بجدية وفورا فى:

●أـ الاصلاح التشريعى.. قوانين العمل.. حقوق الملكية، عقود التامين..

●ب ـ الاصلاح الادارى والتنظيمى، والثورة على البيروقراطية والروتين الحكومى..

●ج ـ اعداد كوادر تسويقية، وخلق برامج للتسويق بعلومه وفنونه محليا وعالميا.

●د ـ اقامة اسواق ونظم مالية قوية.

●باختصار، وايجاز شديد علينا ان نعرف جيدا أنه بالتوقيع النهائى على هذه الاتفاقية، وبالانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سوف يتأثر الاقتصاد المصرى بدرجة خطيرة فى المستقبل القريب والبعيد سلبا او ايجابا.. وهذا يتوقف على دور القطاع الخاص، والدولة..

●واخيرا نقول ان «الوثوب للعالمية» يتوقف على القدرة على المنافسة، وذلك لن يتأتى الا بوضع الخطط وصياغة الاستراتيجيات، والتكتيات، وكل ذلك اساسه الإدارة العريقة ووضوح الهدف.. والافسيبقى جنى الدولة لثمار نتائج الاتفاقية امرا مشكوكا فيه!!

المصدر : ....العالم اليوم........
التاريخ : ...... ٢٩ يناير ١٩٩٥........

آثار مفاوضات اوروجواى على الدول العربية (2 ـ 6)

العرب مطالبون بسرعة استخلاص النتائج

أعلن الكثيرون أن جولة مفاوضات أوروجواى تشكل تقدما رئيسيا في سباق التحرير الدولى لتجار السلع والخدمات وفى تدعيم القاعدة المؤسسية المساندة. وإذ سعت هذه الجولة إلى جعل القضايا القديمة والمثيرة للجدل المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية والمنسوجات تخضع لقواعد محددة ولأنظمة الإتفاق العام للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات)، بالإضافة إلى توسيع هذه القواعد والأنظمة لتشمل مجالات أخرى، فقد اعتبرها الكثيرون أكثر الجولات طموحا في إطار منظمة الجات. وإذا نفذت إتفاقات هذه الجولة تنفيذا تاما فالمتوقع منها أن تعزز التبادل التجارى الذى يسهم في ازدياد الرفاه ونمو الإقتصاد العالمى.

لقد حاولت دراسات عديدة إثبات المكاسب الإجمالية الممكن انشاؤها عن ازدياد التحرير التجارى. فالدراسات الأولية ذات الطابع الكمى التى تناولت المنافع الساكنة للتحرير التجارى تشير إلى أن مكاسب الدخل الحقيقى السنوى ستتراوح، بحلول سنة 2005، بين 200 و270 مليار دولار (أى حوالى 1 بالمئة من إجمالى الناتج المحلى الاجمالى العالمى ومن المتوقع في هذا النطاق، أن تستفيد البلدان النامية من مبلغ 80 مليار دولار (أى حوالى 1.5 بالمئة من إنتاجها المحلى الاجمالى).

وستكون المكاسب الإقتصادية الإجمالية التى ستجنيها البلدان النامية على الأرجح، موزعة بشكل غير متساو فيما بينها. وبصورة عامة فالبلدان التى سوف تحقق أفضل المكاسب هى البلدان ذات النظام الإقتصادى الحر نسبياً. فمثل هذه الأنظمة تزيد قدرة البلدان المعنية على الإستفادة من تحسن فرص السوق وعلى التكيف بسرعة مع البيئة الجديدة. ونظرا لخصائص إتفاقات جولة أوروجواى، من المتوقع أيضا أن البلدان النامية التى هى من أهم مصدرى المواد الغذائية ستكون من أهم المستفيدين. ومقابل ذلك. يرجح أن تتأثر بعض البلدان سلبيا من جراء التقلص في الأفضليات التجارية والتدهور في معدلات تبادلها التجارى، وذلك بسبب الإرتفاع المتوقع في ثمن السلع الزراعية المستوردة.

ويقتضى التوزع غير المتساوى للمكاسب والخسائر من صانعى السياسات الإقتصادية أن يدركوا في مرحلة مبكرة ما ينطوى عليه ذلك من عمليات تتعلق بإعادة تخصيص الموارد والسياسات ذات الصلة التى تحسن العلاقة بين المنافع والتكاليف وهذه هى بنوع خاص حالة البلدان العربية وتشير بعض الدراسات في الواقع إلى أن هذه البلدان قد تكون في عدد الخاسرين، مما يدفع بإلحاح إلى تحليل التحديدات المرتقبة وتصميم الخطط اللازمة لتخفيض ثمن التكيف القصير الاجل إلى ادنى حد ممكن وهذا يشمل خصوصا القيام في مرحلة مبكرة، بتحديد النتائج التى ينطوى عليها نظام التجارة الدولية الجديد. والتقدم المحرز في السياسات التي تستهدف زيادة المكاسب الممكنة إلى أقصى حد ممكن.

وهناك ثلاثة تحفظات لا بد من إبدائها منذ البدء أولا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار «عام» لبحث مدى تأثر البلدان العربية بالإتفاقات الأخيرة المتعلقة بزيادة تحرير التجارة الدولية. ترمى بشكل اعم إلي تدعيم النظام التجارى الدولى ولذلك فهى، في حد ذاتها، لا تحقق ولا تسعى إلى تحقيق الأهداف الأكثر تفصيلا التى تتضمنها الدراسات القطاعية والقطرية ذات الطابع النوعى. إنها بالأحرى، تشير إلى القضايا العامة التى يجب أن تعالجها مثل هذه الدراسات. ثانيا، إنها دراسة تركز أساسا على آثار المتاجرة مع البلدان الصناعية، وهى لا تحاول تحليل الأثر الناجم عن التبادل التجارى فيما بين البلدان النامية. ومع أن هذا التبادل هو من الناحية الكمية، أقل أهمية في هذه المرحلة فإن أهميته ستزداد مع الزمن بسبب تحسن الأداء الإقتصادى للبلدان النامية وتزايد أهميتها فى النشاطات الإقتصادية والمالية العالمية، فضلا عما تشمله من إمكانات. ثالثا، مازال العمل مستمرا فى تقييم الأثر الإجمالى لإتفاقات جولة أوروجواى من حيث الأسعار والطلب أى فى ما يتعلق بمعالم هذه الدراسة. ولذلك يجب النظر إلى التقديرات المقدمة على أنها تشير إلى نطاقات واسعة أكثر مما تشير إلى تقديرات دقيقة.

دراسة أعدها: بول شابريه ومحمد العريان وراقية معلى فتينى

تقرير إقتصادى يؤكد :

صناعة المنسوجات المصرية أفضل فى ظل اتفاقية الجات

ذكر احد التقارير الاقتصادية/ان تطبيق اتفاقية (الجات) الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة لايعنى تعثر المصانع فى مصر بل يعنى اعطاء فرصة لتحسين مستوى جودة المنتج المصرى لان باب المنافسة سيكون مفتوحا . واشار التقرير الى ان مصر ستستفيد كثيرا من اتفاقية الجات فور اقرارها حيث ان البديل لعدم اعتمادها فى مصر هو الاعتماد على المفاوضات الثنائية مع الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمى الامر الذى سيجعل الاقتصاد المصرى فى موقف ضعيف .

واوضح التقرير ان مصر ستحصل على مزايا هامة من وراء الجات لانها تتيح للدول الاقل نموا تطبيق نظم جمركية خاصة بها كما توجد معاملة تفاضلية بين الدول النامية بعضها ببعض .

وفيما يتعلق بصناعة المنسوجات المصرية اكد التقرير ان وضعها فى ظل الجات سيكون افضل لانها تضمنت خفضا جمركيا اقل من الخفض الجمركى المتضمن فى برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى ، حيث ان التعريفة الجمركية على المنسوجات وفقا للجات ستصل خلال العامين القادمين الى ٤٥ ٪ على حين ستصل وفقا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى الى ٤٠ ٪

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

الجات ومستقبلنا الاقتصادى

د. محمد عبدالبديع

عقدت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة اختصارا باسم «جات» GATT فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى اكتوبر عام ١٩٤٧ وبدأ سريانها من أول يناير عام ١٩٤٨ بموافقة ٢٣ ثلاث وعشرين دولة فقط وقد استهدفت هذه الاتفاقية تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود واعتبار التعريفة الجمركية هى الوسيلة الوحيدة لحماية الصناعة الوطنية مع العمل على تخفيض التعريفة الجمركية لتحقيق أفضل الشروط لتسود المنافسة وعدم التمييز فى المعاملة.

وقد أجريت عدة دورات من المفاوضات فى نطاق هذه الاتفاقية اسفرت عن تخفيضات متتالية فى التعريفات الجمركية، وكان آخر وأهم هذه الدورات هى دورة «أوروجواى» التى امتدت سبع سنوات وأسفرت عن تطور جذرى فى اتفاقية الجات وذلك فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ مع اتاحة الفرصة للدول الأعضاء لعرض الاتفاقية على السلطات التشريعية فى كل منها بحيث تنفذ اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥، ويبلغ عدد أعضاء الاتفاقية الآن ١١٧دولة، وقد انضمت مصر الى اتفاقية الجات عام ١٩٧٠.

وقد تمخضت هذه الاتفاقية عن إنجازات كبيرة فى اتجاه تحرير التجارة الدولية ومن اهم ماتوصلت اليه هو انشاء منظمة التجارة العالمية wto والغاء كافة أساليب الحماية غير الجمركية مع خفض التعريفات الجمركية، والتنظيم الجديد للتجارة الخارجية فى مجال الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وخفض الدعم على المنتجات الزراعية تحرير صناعة النسيج، وغير ذلك من الأهداف وقد تباينت الآراء فى هذه الإتفاقية مابين مويد ومعارض حيث تحمست الدول الصناعية المتقدمة للاتفاقية باعتبارها المستفيد الأكبر منها دون أدنى شك ، بينما انتقدتها بعض الدول النامية بشدة لانها تهدد مستقبل الصناعة الحديثة فيها وتعوق مسيرة التنمية الاقتصادية بينما تخدم الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فى تخطى عثراتها الراهنة فى الركود والبطالة والتضخم، وبين المؤيدين والمعارضين وقفت بعض الدول - ومنها مصر- موقف التحفظ تجاه الاتفاقية لأنها وان كانت خطوة محمودة فى سبيل تحرير التجارة الدولية للإفادة من كل ثمار هذه الحرية فإنها تفتح اسواق الدول الاعضاء لمنافسة غير متكافئة بين انتاج الدول المتقدمة والصناعات الوليدة فى الدول النامية فضلا عما تضيف من أعباء على اقتصاديات هذه الدول على نحو يهدد مستقبل التنمية الاقتصادية فيها.

ولايتسع المجال هنا للخوض فى هذا الجدل حول ماتحمله هذه الاتفاقية من نذر الخير أو الضير لهذا الجانب أو ذلك، ولكننا نعرض للقدر شبه المتيقن من نتائجها حيث توافقا على أن تطبيقها سيزيد معه الدخل العالمى بما يتراوح بين ٢٠٠ الى ٣٠٠ مليار دولار فى العام، وان المجموعة الاوروبية ستحصل من هذه الزيادة على حوالى ٦١ مليار دولار وتحصل روسيا ودول الكومنولث السوفيتى على ٣٧ مليار دولار وتحصل الولايات المتحدة الامريكية على ٣٦ مليار دولار - اما الدول النامية فهى اقل الدول استفادة واكثرها تضررا هى الدول المستوردة للغذاء وتشمل الغالبية العظمى من الدول الافريقية وكثيرا من الدول الاسيوية، وذلك حيث تشير التوقعات الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية بما يتراوح بين ١٠٪ الى ١٥٪ نتيجة لإلغاء الدعم على السلع الزراعية.

ولاشك أن اسقاط الحماية عن الصناعات المحلية فى البلدان النامية وفتح أسواق جميع الدول الأعضاء لتكون حلبة منافسة حرة بين منتجاتها ولاشك أن ذلك فى غير صالح الصناعات الناشئة للدول النامية، بل انها فى كثير من الحالات ستكون مباراة من جانب واحد ONE SIDE GAME كما يقول الرياضيون.

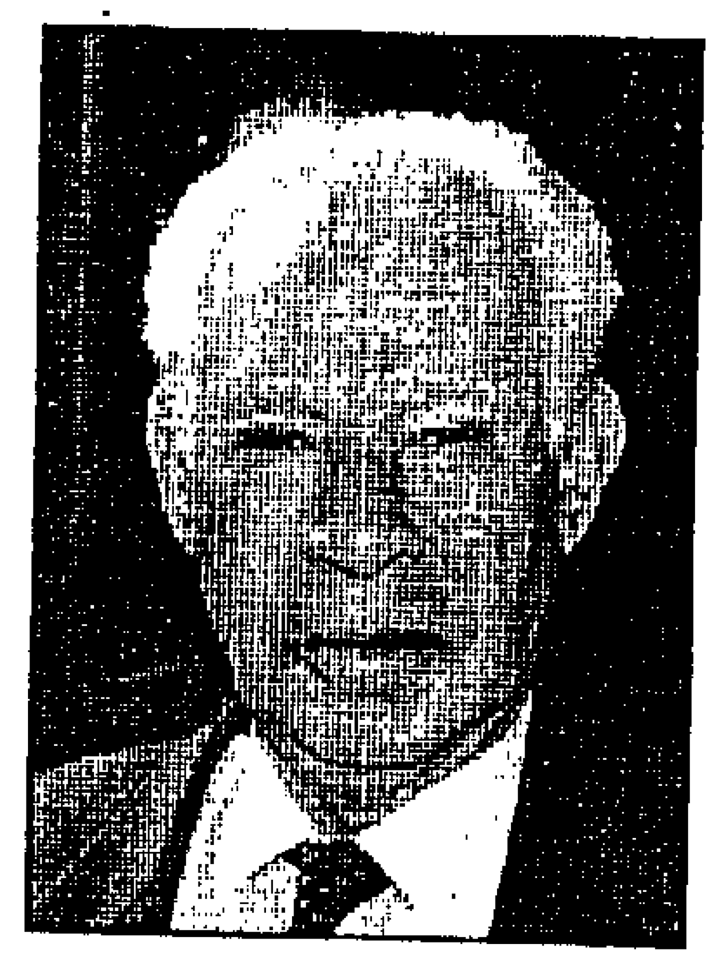
ولكن اين نحن فى الوطن العربى ومصر من هذه الاتفاقية؟ الجواب على ذلك يتحدد بالنظر الى نسق التجارة الخارجية العربية والمصرية أى نمط الصادرات والواردات فى كل منهما بحيث نجد ان الجانب الاكبر من نسق التجارة الخارجية العربية يتحصر فى الدول المتقدمة اساسا ففى مطلع التسعينيات بلغت الصادرات العربية لهذه الدول ٦٤٪ من اجمالى الصادرات العربية، وبلغت الواردات ٧٢٪ من اجمالى وارداتها، وتأتى بعد ذلك الدول

النامية بنسبة ٢٥٪ للصادرات، ٢٠٪ للواردات، ولباقى دول العالم ١١٪ للصادرات، ٨٪ للواردات. فإذا كان ذلك وكانت الغالبية العظمى من الصادرات العربية من المواد الخام والنفط بنسبة ٨٠٪ تقريبا، وحوالى ١٥٪ من السلع المصنوعة، والعكس بالنسبة للواردات حيث تبلغ نسبة السلع المصنوعة ٦٧٪، والغذاء ١٥٪تقريبا، اذا كان ذلك وكان اتجاه معدلات التبادل الدولى فى ظل حرية التجارة لصالح السلع المصنوعة ذات الجودة العالية والسلع الغذائية وفى غير صالح المواد الخام فإن محصلة اثار الاتفاقية فى غير صالح الوطن العربى.

اما الوضع فى مصر فهو افضل نسبيا من ذلك فتجارتها الخارجية وان كانت مركزة ايضا مع الدول المتقدمة والدول النامية فإنها بنسبة اقل حيث تبلغ الصادرات المصرية للدول المتقدمة ٥٠٪ من اجمالى الصادرات المصرية، والواردات ٦٧٪، ومع الدول النامية ٣١٪ للصادرات، ١٦٪للواردات، وكذلك الامر فى توزيع الصادرات حيث تبلغ نسبة الصادرات من البترول ومنتجاته ٥٠٪، ومن السلع المصنوعة ٣٦٪، اما الواردات فتبلغ نسبة السلع الغذائية ٢١٪ والسلع المصنوعة ٣٦٪ ومن السلع الوسيطة ٤٣٪ تقريبا وبالاعتماد على ذات المعايير وفى ظل هذه النسب يكون الاقتصاد المصرى فى وضع افضل نسبيا.

وفى ضوء ذلك يصعب القول بان الاتفاقية ضرر محض كما يصعب القول أنها نفع محض، والارجح من ذلك انها دائرة بين النفع والضرر كما يقول فقهاء الشريعة الاسلامية، وعلينا ان ندور معها وبالنفع وأن نحيد بها عن الضرر، فلاشك ان لهذه الاتفاقية مناقب من أهمها ماسوف تجره من حافز لامفر منه على الرقى بالصناعة العربية والمصرية الى مستوى الجودة الذى يكفل لها المنافسة مع صناعة الدول المتقدمة، وقد يحتاج تحقيق هذا الهدف الى بعض الوقت ولكنه محقق فى النهاية. ومن مناقب الاتفاقية ايضا انها قد تحفز الزراعة العربية المصرية على التقدم والازدهار مع ارتفاع اسعار السلع الزراعية خاصة وان الوطن العربى تتهيأ له ميزات نسبية فى هذا المجال سواء فى اتساع المساحة أو وفرة الانهار أو صلاحية المناخ، ولايبقى بعد ذلك إلا ان يتجه الاستثمار العربى الضخم الى قطاع الزراعة وقد اصبح مربحا، وأن يعود المزارعون العرب والمصريون الى اراضيهم بعد أن هجروها وقنعوا بفوائد مدخراتهم فى بلادهم او خارجها وخلدوا معها الى الكسل والرفاهية الزائفة«ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين».

شخصيات وحوادث



محمود عبد المنعم مراد

مشوار (الجات) الطويل وسلبياته وإيجابياته المتوقعة !

في المبدأ كانت هناك اتفاقية دولية وقعتها ٢٣ دولة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ، باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة The General Agreemen on Tariafs Trade وبدأ سريان هذه الاتفاقية من أول يناير ١٩٤٨ وكانت تتضمن أحكاما خاصة بتحرير التجارة العالمية وكان أهم أحكامها في البداية النص على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على أعضاء الاتفاقية الذين كان يطلق عليهم اسم الأطراف المتعاقدة ، وبمقتضى هذا الشرط كان يحق لكافة الأطراف أن تتمتع بأية مزايا أو تنازلات جمركية تقدمها إحدى الدول. كما أن كل الدول تلتزم بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع المحلية الصنع والسلع المستوردة ، من حيث القوانين والقواعد التي تحكم تجارة هذه السلع في الداخل وفرض الضرائب والرسوم وغيرها من الإجراءات الأخرى .

وفي بداية الستينات دعت الدول النامية إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية لأن هدف الجات كان قد اقتصر على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية لدى معالجته لمشكلات التنمية في الدول النامية .

وفي عام ١٩٦٥ ، تمت إضافة فصل رابع إلى الاتفاقية الأصلية وكان عنوانه « التجارة والتنمية » وكان يتناول أحكاما خاصة باحتياجات الدول النامية مثل تشجيع الدول المتقدمة على مساعدة الدول النامية ومنح شروط تفضيلية لتصدير منتجاتها إلى الدول الصناعية وامتناع الدول المتقدمة عن فرض عوائق جديدة أمام الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية وغير ذلك . وهكذا بدأت الدول النامية تنضم إلى الجات وتزايد عدد المنضمين إليها حتى تحولت الجات من منتدى خاص أغلب أعضائه من الدول المتقدمة إلى ملتقى عام يضم غالبية دول العالم متقدمة ونامية على السواء ، وتمثلت وظائف الجات في وضع القواعد والأحكام التي يتم الاتفاق عليها اتفاقا متعدد الأطراف ويحكم سلوك الحكومات في مجال التجارة الدولية ، وتشرف الجات على تجارة السلع في العالم التي تبلغ حوالي ٩٠٪ من التجارة الدولية باستثناء البترول ، ثم كان من وظائف الجات أيضا إنشاء محكمة دولية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ووضع إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف يتم فيها تحرير التجارة الدولية . إما من خلال فتح أسواق الدول وإما من خلال تعزيز وتطوير أحكام الاتفاقية نفسها .

وقد جرت ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت اشراف الجات منذ نشأتها ، بدأت كما قلنا بجولة جنيف سنة ١٩٤٧ وشاركت فيها ٢٣ دولة وانتهت بجولة أوروجواي التي استمرت من سنة ٨٦ حتى ديسمبر عام ١٩٩٣ .

وكانت أول جولة تشارك فيها مصر هي جولة طوكيو من ٧٣ إلى ٧٩ وشاركت فيها مائة ودولتان وأسفرت عن مجموعة من التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء على السلع الصناعية والسلع الزراعية . كما أسفرت عن التوصل إلى عدد من الاتفاقيات لوضع أسس جديدة للتجارة في بعض الحالات وتوضيح وتفسير أحكام الجات في حالات أخرى .

وقد قدمت مصر في جولة طوكيو التزاما بتثبيت رسومها الجمركية ثم تخفيضها على الدواجن المذبوحة في نهاية مفاوضات جولة طوكيو ، كما انضمت إلى الاتفاقات التي أسفرت عنها الجولة ودخلت حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٨٠ فيما عدا اتفاقي المشتريات الحكومية والتقويم الجمركي . وفي ديسمبر ١٩٩٣ وافقت وزارة المالية المصرية على انضمام مصر إلى اتفاق التقويم الجمركي ، وأصبحت عضوا في كافة الاتفاقيات الناتجة عن جولة طوكيو ، ماعدا اتفاقا واحدا خاصا بالمشتريات الحكومية .

وكانت جولة أوروجواي الأخيرة هي أكبر الجولات التي عقدت في إطار الجات من حيث عدد الدول المشاركة فيها . فقد بدأت الجولة بـ ٩٧ دولة وفي نهايتها بلغ عدد الأعضاء المنضمين إليها ١١٧ دولة شاركت فيها الدول النامية مشاركة فعالة وإيجابية حيث تضمنت المفاوضات موضوعات مهمة وخطيرة بالنسبة للدول النامية بالذات كموضوعات السلع الزراعية والمنسوجات . وقد تأجلت وتعقدت المفاوضات خلال جولة أوروجواي الأخيرة لخلافات جذرية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية حول نسب تخفيض الدعم المالي الحكومي لإنتاج وتصدير السلع الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركية عليها . وهكذا استمرت المفاوضات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ حتى انتهت في ١٥ ديسمبر ٩٣ .

وأسفرت مفاوضات هذه الجولة التي استمرت سبع سنوات عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات حول الموضوعات التي تضمنها إعلان بدء الجولة ووافق عليها وزراء التجارة الخارجية في الدول المشاركة . كما عقد بعد ذلك المؤتمر الوزاري للدول المشاركة في مدينة مراكش بالمغرب في أواسط عام ١٩٩٤ وبعد هذا الاجتماع تم عرض نتائج الجولة على السلطات التشريعية في الدول

المختلفة تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات بدءا من أول يناير ١٩٩٥ ، وجولة أوروجواى تختلف عن جولة طوكيو فى أن نتائج الجولة الأولى يجب قبولها ككل أو رفضها ككل ولا يجوز اختيار بعض الاتفاقيات للموافقة عليها أو الانضمام إليها دون البعض الآخر .

وأهم ما توصلت إليه هذه الاتفاقيات المتعددة المعروفة باسم الجات والتى استغرقت سنوات كثيرة ، هو أنها أسفرت عن إنشاء منظمة عالمية فى منتهى الأهمية والخطورة بالنسبة للتجارة العالمية وللشئون الاقتصادية والمالية الدولية أيضا ، وقد سميت بالمنظمة العالمية للتجارة World Trade Orgahisation وهى عبارة عن إطار تنظيمى مؤسسى يحتوى على كافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أوروجواى وهى تشمل الإشراف على تجارة السلع وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية فضلا عن الاتفاقات التى نتجت عن جولة طوكيو والاتفاقات التى تم التفاوض بشأنها فى إطار جولة أوروجواى .

إن منظمة التجارة العالمية التى تتضمن النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية ، منظمة لها شخصية قانونية مستقلة تلعب دورا أساسيا فى النظام التجارى الدولى وهى بمثابة الضلع الثالث فى اتفاقات بريتون وودز للنظام الاقتصادى الدولى ، إلى جانب الضلعين الآخرين وهما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . وقد حددت الاتفاقية أسلوب التعاون مع هذين الضلعين وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى .

وتضمنت الاتفاقية أحكاما خاصة بمنح بعض الدول استثناءات للتحلل من بعض التزاماتها بصفة مؤقتة ، وتعديلات أحكام الاتفاقات وعدم تطبيق الاتفاقية فى الحالات التى تقتضى ذلك .

وقد أصبح فى منظمة التجارة العالمية ثلاثة مجالس ، أحدها للسلع والثانى للخدمات والثالث للملكية الفكرية . وتلك النقطة الأخيرة استحدثت فى الاتفاقيات وجرت بشأنها مشاحنات بين بعض الدول الكبرى كأمريكا وفرنسا . حيث كانت فرنسا ترى انها لا يصح أن تعامل المواد الثقافية على أنها سلع . وكانت تبغى المحافظة على هويتها الثقافية وشخصيتها المتميزة ، وانقسمت دول أوروبا إلى قسمين بشأن الخلاف الأمريكى الفرنسى . قسم يؤيد أمريكا ويعامل المواد الثقافية كالسلع الأخرى . وقسم يؤيد فرنسا فى رأيها الخاص بالحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية ولغتها القومية إزاء الغزو الأمريكى الكاسح وخاصة فى مجال السينما .

إن اتفاقية الجات أو منظمة التجارة العالمية تمنح الدول النامية فيما يتعلق باتفاق الملكية الفكرية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات قبل تنفيذ الاتفاق بينما يمنح الدول المتقدمة عاما واحدا فقط . ولا يتضمن ذلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأولى بالرعاية الذى يطبق من بداية تنفيذ الاتفاق . وكذلك يمنح الاتفاق هذه الدول النامية فترة خمس سنوات إضافية بالإضافة إلى السنوات الخمس المشار إليها قبل الالتزام بتطبيق أحكام الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع على المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية . ويقضى الاتفاق أيضا بحق الدول النامية فى تطبيق نظام الترخيص الاجبارى إذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس اجراءات غير تنافسية ، وكذلك يقضى الاتفاق بتقديم الدول المتقدمة مساعدات فنية ومالية إلى الدول النامية بشروط يتفق عليها من الجانبين عند اعداد تشريعات عن حماية حقوق الملكية الفكرية ومنع سوء استخدامها وإنشاء أجهزة متخصصة بتطبيق الحماية وتدريب الأفراد .

لقد شاركت مصر فى جولة أوروجواى منذ بدء الجولة فى سبتمبر ٨٦ ، وفى الاجتماعات المتعددة التى تلتها وشاركت على المستوى الوزارى فى اجتماعات بروكسل سنة ١٩٩٠ ، حيث كان المستهدف انهاء الجولة ولكن حالت دون ذلك الخلافات الحادة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية حول موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية . ولعلنا نذكر جيدا مظاهرات الفلاحين والمزارعين الفرنسيين فى تلك الفترة احتجاجا على ما تتضمنه اتفاقية الجات من منع استخدام معونات الدعم لمنتجى الحاصلات الزراعية ، وفى فرنسا كانت الحكومة تقدم دعما لهم لمواجهة المنافسة الأمريكية الشديدة .

وفى المفاوضات التى دارت فى جنيف طوال السنوات السبع الماضية شاركت وفود مصرية فى كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية ، وكانت مصر تدعى إلى الاجتماعات غير الرسمية التى كانت تعقد داخل جنيف وخارجها لما تتمتع به مصر من ثقل دولى ونشاط فى المشاركة فى المفاوضات . كما شاركت مصر فى العديد من الندوات والحلقات التى عقدت فى مختلف المدن بهدف شرح أبعاد موضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود الدول المشاركة .

كما شهدت القاهرة نفسها تنظيم عدة ندوات عن موضوعات الزراعة والخدمات والملكية الفكرية ، شارك فيها الخبراء والمختصون فى الدوائر الرسمية وكانت فيها فرص لتبادل الآراء ؤوجهات النظر بين هؤلاء الخبراء والمختصين ونظرائهم من الدول النامية الأخرى . كما ساعدت هذه الندوات على بلورة مواقف متسقة لمجموعة الدول النامية فى المفاوضات وتوحيد مواقفها ، كما تشابهت المصالح فى مواجهة مواقف الدول المقدمة التى اتسمت بالتشدد والضغط على الدول

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... أكتوبر ....

التاريخ : .... ٢٩ يناير ١٩٩٥ ....

النامية خلال مراحل المفاوضات المختلفة .

وقد عنيت المجالس القومية المتخصصة بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر حاتم المشرف العام عليها ، بإعداد تقارير وافية عن اتفاقيات الجات ، وما تتضمنه من أحكام ومدى ما تسببه لنا من نفع أو ضرر . وقد اعتمدنا في كتابة هذا المقال على تقريرين مهمين من هذه التقارير . كما عنيت وزارة الثقافة المصرية الممثلة في المجلس الأعلى للثقافة ولجنة الكتاب والنشر بها ، بإعداد ندوة خاصة عن اتفاقيات الجات ومشكلات الكتاب المصرى ، شارك فيها بعض المختصين ، وقد أشرت إلى هذه الندوة المهمة في مقالى الذى نشرته هنا منذ أسبوعين .

وقد عنى الكثير من الباحثين والمفكرين السياسيين والاقتصاديين بهذا الانجاز الهائل الذى توج بإنشاء منظمة التجارة العالمية . غير أن القراء العاديين والكثيرين من المتخصصين أيضا يطلبون المزيد من الشرح والتعليق على هذه الاتفاقيات التى تقع في أكثر من ألف صفحة من قطع الفولسكاب ، وهى تتضمن عبارات في منتهى الدقة من حيث صياغتها القانونية والفنية ، بحيث يصعب على أغلبية القراء الساحقة أن تراجع هذه الاتفاقيات ، حتى لو كانت مترجمة إلى اللغة العربية ، وقد سألنى أحد زملائى من ناشرى الكتب المصريين أن أدله على خبير بهذه الاتفاقيات يستطيع أن يؤلف عنها كتابا سهل العبارة واضحا ومناسبا ليقدم إلى القراء العرب اقتناعا منه - بعد التجربة والخبرة - بأن هذا الموضوع رغم صعوبته أصبح موضوع اهتمام عام وبالغ في مختلف المستويات الثقافية .

وهذا هو الذى دفعنى إلى محاولة كتابة شيء سهل واضح مفهوم ، لاتفاقيات الجات ونشأة المؤسسة الدولية الجديدة أعنى بها منظمة التجارة العالمية . ويبقى بعد ذلك أن نحاول الوقوف على مدى ما يحققه لنا انضمامنا إلى المنظمة من نفع ، وما قد يسببه من ضرر .

وقد لا يتسع المقام هنا للتعليق على تفاصيل ما تضمنته الاتفاقيات العديدة التى بنيت على أساسها منظمة التجارة الدولية ، غير أننا نستطيع القول في إيجاز بأننا وافقنا على الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، كما حرصت دول نامية عديدة على المشاركة فيها . فلم يعد من الممكن أن تعزل أية دولة نفسها عن هذه المنظمة التى تمثل التيار الرئيسى للتجارة العالمية ، والمهم الآن هو أن تهيئ نفسها للقيام بدور نشيط في أعمال اللجان الرئيسية والفرعية التى ستشكل في المنظمة ، وأن تعمل قدر استطاعتها على الاستفادة من الاتفاقيات التى قد تفيدنا بوجه خاص . ونحن نعلم أن مجموعة الدول النامية تتفاوت مصالحها بل تتضارب أحيانا فيما يتصل بالتجارة الدولية . فليست هناك مصلحة موحدة تعم الجميع ، ولكن هناك احتمال التوصل إلى حدود دنيا للمصالح المشتركة للدول النامية . وعلينا نحن بالذات أن يكون لنا دور نشيط في تكتل جهود الدول النامية لتوحيد مواقفها .

وتحرير التجارة الدولية من شأنه زيادة حجم التبادل الدولى لجميع الأطراف وتوسيع الأسواق وبخاصة في الدول المتقدمة التى تهدف مصر والدول النامية إلى الحصول على نصيب مناسب منها . وهذا يقتضى تكييف سياساتنا الداخلية لتسمح بزيادة صادراتنا وتخفيض تكلفتها ورفع مستوى جودتها .

وسوف يتسع المجال أمام مصر في تصدير سلع معينة أهمها المنسوجات والملابس الجاهزة لأن الاتفاقية تلغى نظام الحصص (الكوتا وهى تحديد مقادير معينة يسمح بتصديرها إلى دول معينة من سلع معينة) وهكذا يجب أن نعمل من الآن على تشجيع هذه الصناعة وتحديثها ورفع كفاءتها الإنتاجية وإزالة معوقات تصديرها .

أما عن تخفيضات التعريفة الجمركية التى تقضى بها الاتفاقيات ، فإن مصر قامت من جانبها وتقوم بهذه التخفيضات ، بحيث لا يترتب على ذلك زيادة في التخفيضات الجمركية ، على أن الأعباء التى قد تتحملها مصر نتيجة مشاركتها في هذه الاتفاقيات قد تتضمن زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية الأوروبية التى سيلغى الدعم الذى تدفعه الحكومات الأوروبية لمنتجى هذه المحاصيل ، وأهمها القمح الذى سوف يرتفع سعره ، رغم أن الزيادة في الأسعار سوف تكون محدودة عن كل سنة على حدة . كما أن الاتفاقيات تتضمن نظاما لتعويض الدول النامية عما قد تتحمله من زيادة في أعباء استيراد السلع الزراعية .

وفى مجال حقوق الملكية وبراءات الاختراع ، فإن الاتفاقيات يمكن أن تفيد المصالح المصرية الحقيقية أكثر من أن تضرها ، فلسنا من حيث المبدأ نعمل على إهدار حقوق الآخرين والاستيلاء على حقوقهم فيما نستورده من سلع ثقافية . بل على العكس ، نحن نقاسى من ضياع حقوق لنا تقدر بالملايين ، نتيجة اغتصاب الآخرين لحقوقنا في كثير من المجالات مثل حقوق مؤلفينا وناشرينا فيما نصدره من كتب ، وحقوق الأداء العلنى لفنانينا والحقوق المتعلقة بالأفلام السينمائية وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصوتية ..وبهذه المناسبة يجب علينا إنشاء آليات أو أجهزة تختص بمتابعة حماية حقوق المصريين في مجال الملكية الفكرية والأدبية والفنية التى لا تتمتع حاليا بالحماية الكافية لحقوقنا في الخارج . ولعلنا بذلك نستطيع أن نوقف حركة القرصنة على الكتب المصرية التى نشكو منها مر الشكوى منذ ثلاثين عاما ، ولم نستطع حتى الآن وقف حركة تزوير الكتاب المصرى التى تعد اخطر ما نواجهه في حركة النشر المصرية ، وحيث ان

الاتفاقية تسمح للدول الأعضاء بممارسة حقها فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الانتاج المحلى من ممارسات الدول الأخرى فيما يتعلق بإغراقنا بالسلع الرخيصة المدعومة من الدول المصدرة ، فلابد لنا من وضع نظم فعالية لتحديد حالات الاغراق طبقا للمفهوم الدولى واتخاذ الاجراءات التعويضية اللازمة لحماية مشروعاتنا الصناعية ومنتجاتنا الوطنية من المنافسات غير المشروعة لبعض الدول الأجنبية ، وحيث إن تحرير التجارة العالمية الذى تتضمنه اتفاقيات الجات أو المنظمة العالمية للتجارة تسمح بفترات انتقالية متفاوتة تصل فى بعض الحالات إلى عشر سنوات ، لذلك ينبغى أن نعمل على اجراء تعديلات هيكلية فى أنشطتنا الزراعية والصناعية والخدمية حتى يمكن الإفادة منها إلى أقصى درجة ولإقلال الآثار السلبية المحتملة حتى لا نفاجأ بانتهاء فترات الانتقال دون اجراء هذه التعديلات الهيكلية والتشريعية ونتعرض فى المستقبل لخسائر محققة . ولهذا ينبغى أن تشكل لجنة عليا تختص بمتابعة تنفيذ الإجراءات الواجبة وتوقيتاتها الزمنية مع كافة الجهات التنفيذية المعنية .

إن هذا ليس كل ما هو مطلوب لكى يكون المواطن العادى على بينة من حقيقة المنظمة العالمية للتجارة التى تتضمن الكثير فى مجالات عديدة ، وحبذا لو استمر الاهتمام العام بهذا الموضوع وشرحه وتبسيطه ، فالمنظمة الجديدة للتجارة العالمية سوف تلعب دورا فى غاية الأهمية لتحديد مسار النشاط التجارى العالمى الذى يخشى أن يكون لحساب البعض المتقدم على حساب البعض الآخر النامى . □

نحن والجات

مازال الحديث عن إتفاقية «الجات» والجزء الخاص بالخدمات يحتاج كثيرا من النقاش. ولا زالت هذه القضية بالغة الحيوية. لكل مثقف عربي.

ولقد تفضل د. نعمان جلال المندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية ليشرح بعض النقاط التي قد تفيد القارىء في هذه القضية..

فيقول.. لقد تطور أسلوب معالجة الجامعة العربية في الموضوعات الثقافية بوجه عام وموضوعات الكتاب والنشر بوجه خاص..

أن جامعة الدول العربية كتنظيم دولي اقليمي ليست مجرد رابطة بين دول تنتمي إلى اقليم جغرافي معين بل هي رابطة بين دول تنتمي إلى حضارة وثقافة وتراث..

إن هناك هوية ثقافية هي القاسم المشترك، ولذلك فإن الثقافة والتراث يتم نقلهما بوسائل عديدة أهمها النشر.

إن صكوك «الجات» كما تم التوصل إليها وبدأ تنفيذها في يناير ١٩٩٥ تضمنت موضوع الخدمات والملكية الفكرية وذلك وثيق الصلة بين التأليف والنشر..

ولا شك أن اتحاد الناشرين العرب الذي تم إنشاؤه في أبريل ١٩٨١ واتخذ من مدينة طرابلس مقرا له، مازال حسب معلوماتي محدود الفاعلية والنشاط، ولذا فهناك ضرورة ملحة لإعادة تنشيطه بما يحقق الفائدة المرجوة منه. حتى يساعد على الحفاظ على حقوق الناشرين والمؤلفين العرب.ويضيف د. نعمان: ان الدور المصري هنا مهم وفعال ففيها اكبر سوق للكتاب العربي أو بمعنى أخر أنها اكبر منتج واكبر مستهلك للإنتاج الثقافي بحكم موقعها الجغرافي ودورها الحضاري.

وقد لاحظت من متابعة أعمال المؤتمر التاسع عشر للإتحاد العام للكتاب والأدباء العرب الذي انعقد في الاسبوع الأول من شهر يناير ٩٥ في القاهرة أيضا أن الخلافات ما تزال قوية بين



نعمان جلال

الاعضاء المكونين للاتحاد ولم تشارك دول مثل البحرين - عمان السودان، كما اكتفت دول أخرى عديدة بمشاركة رمزية وساد الخلاف حول انتخابات رئيس الاتحاد.. الامين العام الحالي من الأردن والسيد محمد الاشعري من المغرب ثم تم إعادة المرشح الأردني، ولكن التغطية الاعلامية أظهرت الاختلافات أنها ذات طبيعة شخصية. اكثر منها اختلافات نابعة من مواقف تخص الكتاب والادباء.. ولا شك أن ذلك يدعو إلى الأسف؟

وأسأل د. نعمان عن مدى تفائله بهذا الوضع :

إن قواعد الملكية الفكرية وقيودها في رأيي حافز للكتاب والمبدعين على الخلق في الدول النامية.

بمصر مثال على قوة الإنتاج الفكري... كما أن لدينا وسائل عديدة لحماية هذا الانتاج.

- وماذا عن المرحلة القادمة

- اعتقد أن الوعي هو أهم دور أما يكون عن طريق وزارة الثقافة - أو الاعلام أو الخارجية حتى يعلم الكتاب والمؤلفون ودور النشر كيف يدافعون عن حقوقهم وما هي القوانين الدولية لذلك؟..

أيضا المتابعة الحقيقية في الاطار الدولي.. إما عن طريق السفارات أو البعثات الخارجية في الخارج.

وعموما فالدور العربي مهم وإن مقدرتنا كعرب على إيجاد مكان لنا على خريطة العالم في القرن الحادي والعشرين تتوقف على ما لدينا من معارف في المجالات المختلفة. وأيضا على ما نملكه من مقدرة على التعامل الايجابي مع التحدي الحضاري الذي تتردد مقولته كثيرا هذه الايام..

المصدر : ......الحياة اللندنية......
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ......٣٠ يناير ١٩٩٥......

البنك الدولي وانعكاسات جولة اوروغواي على الدول النامية

□ واشنطن - من بتسي لاون المعلوف:

■ سيكون لتطبيق الاتفاقية التي أسفرت عنها جولة اوروغواي من محادثات «غات» لتحرير التجارة العالمية أثر كبير على اقتصادات العالم النامي. لكن بعض الفوائد الناجمة عن هذه الاتفاقية قد يكون أصعب منالاً مما كان يعتقد على حد قول الخبراء الاقتصاديين الذين سعوا الى تحليل هذا الاثر وحضروا الأسبوع الجاري في مقر البنك الدولي في واشنطن مؤتمراً استمر يومين عرضوا فيه نتائج دراستهم لانعكاسات تطبيق اتفاقية جولة اوروغواي.

وقال مايكل برونو، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي للصحافيين الخميس الماضي لدى بدء جلسات المؤتمر، «ان الاتفاقية التي أسفرت عنها جولة اوروغواي من محادثات غات تشكل معلماً مهماً بالنسبة الى الدول النامية. فالتوصل اليها يعني نهاية بداية العملية الحاسمة التي تتناول دمج الدول النامية كلياً في الاقتصاد العالمي».

وضم المؤتمر المنعقد في واشنطن خبراء اقتصاديين من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخبراء من مؤسسات علمية، عرضوا جميعاً نتائج أبحاثهم عن انعكاسات الاتفاقية على التجارة الدولية والمنتجات الزراعية والسلع والبضائع المختلفة. وهي المجالات التي ستتأثر بأكثر الاتفاقات التجارية الدولية طموحاً حتى الآن.

وفي ما يأتي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل اليها الاقتصاديون:

أولاً - ان الاتفاقية ستؤثر على الزراعة الدولية أقل مما أشارت اليه التقديرات في الماضي. اذ يقدر ان المستهلكين في العالم سيحصلون على مكاسب قيمتها ٤٨ بليون دولار من الاتفاقية الدولية. لكن هذه التقديرات أقل مرتين ونصف مرة من المكاسب التي كان العالم سيجنيها لو تمسكت الدول باتفاق خفض التعرفات الجمركية الذي وافقت عليه عام ١٩٩٢، أي قبل أن تقر اصلاحات اكثر تواضعاً. الا أن هذا كله قد يعني ايضاً ان انعكاسات اتفاقية «غات» على الدول النامية، التي تعتمد في صورة كبيرة جداً على المستوردات من المواد الغذائية، ستكون أقل إضراراً بهذه الدول مما أشارت التقديرات السابقة، مما قد يلغي حاجة هذه الدول الى مساعدات انتقالية خاصة.

ثانياً - ان خفض الحماية على تجارة البضائع سيزيد الدخل الفعلي للدول النامية بما يراوح بين ٦٠ بليون ومئة بليون دولار سنوياً، أو بين ١.٣ و٢ في المئة من دخلها، وفق التقديرات التي قدمت في المؤتمر. وقد حسبت هذه المكاسب وكأن اتفاقية جولة اوروغواي من محادثات «غات» تم تطبيقها عام ١٩٩٢. لكن هذه المكاسب لن تتبلور فعلاً وتصبح ملموسة قبل مضي ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة بسبب الوقت الذي تتطلبه القوانين التجارية الجديدة ليبدأ تأثيرها في النظام التجاري الدولي.

ثالثاً - ان المكاسب المتأتية من الغاء «اتفاق الانسجة المتعددة» مهمة، نظراً للجمود الكبير والقيود التي تتسم بها العمليات التجارية المعقدة والتي تطورت في ظل الاتفاق على مر الأعوام، مما كبد الدول الصناعية والنامية على السواء تكاليف باهظة جداً. وسيكون بوسع المستهلكين في الولايات المتحدة واوروبا وكندا ان يتوقعوا تراجع أسعار الملابس المستوردة بمقدار ٥٦ بليون دولار سنوياً. وقد يرتفع دخل الدول المنافسة التي تصدر الألبسة والمنسوجات مثل الصين وتايلاند واندونيسيا ودول جنوب آسيا، ١٢ بليون دولار، على رغم ان هذه الدول ستتخلى عن حصصها من الأسواق المستوردة بموجب الأنظمة والقوانين التجارية الدولية الجديدة. لكن خسارة هذه الحصص قد تجبر المنتجين الاقل قدرة على المنافسة على الخروج من السوق.

رابعاً - ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات تعتبر نقطة تحول من حيث انها تغطي الخدمات باتفاق تجاري دولي للمرة الأولى. لكن الخبراء الاقتصاديين اشاروا في المؤتمر الى ان هذه الاتفاقية لم تحقق نتائج كبيرة في الطريق نحو التحرير الفوري للتجارة العالمية. ومعلوم ان الصادرات من الخدمات، خصوصاً الخدمات السياحية تتزايد اهميتها بالنسبة للدول النامية. لكن هذه الدول كانت أقل استعداداً من الدول الصناعية لتقديم تعهدات بفتح اسواقها اكثر. ولذلك فان الاتفاقية الخاصة بالخدمات تشكل برأي الاقتصاديين خطوة مهمة نحو ايجاد اطار أساسي للتعامل الدولي. لكن من الواضح ان الانظمة والقوانين بحاجة الى اصلاح اذا كان المراد ان تقدم الدول النامية التزامات ملموسة وان تحقق مكاسب مهمة.

ويشار الى ان نتائج الابحاث المختلفة التي غالباً ما يتم الحصول عليها عن طريق تلقيم الاف الصفحات من المعلومات من برامج كومبيوتر متطورة، لخصت في ما يزيد على ١٢ دراسة منفصلة. وكانت هذه الابحاث شاملة وموسعة اضافة الى توجهاتها العلمية الاكاديمية. وكانت الغاية منها التنوير وتشجيع الحوار بين المندوبين الآخرين الذين حضروا المؤتمر والذين زاد عددهم على ٢٠٠ متخصص في الشؤون التجارية.

وحذر خبراء البنك الدولي الحضور بالقول ان النتائج التي توصل اليها الباحثون هي مبدأية، وان التوقعات بالمكاسب التجارية جرى التقليل من أهميتها تجنباً لانعاش الآمال الكاذبة. وقال برونو نفسه «ان الخبراء الاقتصاديين لا يجيدون دائماً تقدير المستقبل وتقويمه».

وكانت هذه التحليلات كلها في المؤتمر مبنية كلياً على الالتزامات الفعلية للدول التي قدمت لـ «غات»، وليس على الرغبات المعلنة لهذه الدول في تحرير التجارة.

لكن قيمة هذا التحسن في دراسة آثار اتفاقية جولة اوروغواي تكون محدودة عندما يتعلق الأمر بدراسة الانعكاسات على دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وفي تقدير اكثر السيناريوهات تفاؤلاً فان قيمة المكاسب الناجمة عن تطبيق الاتفاقية بالنسبة للتجارة بالبضائع في العالم هي ١٨٨ بليون دولار. ولن يحصل الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلا على ١.٣ بليون دولار فقط من هذه المكاسب.

لكن وليم مارتن، الخبير الاقتصادي لدى البنك الدولي، قال ان هذا المبلغ على ضآلته يدعو الى الارتياح، لأن المكاسب ستعود بالفعل الى دولتين فقط في المنطقة هما تونس وتركيا، اللتين كانتا الدولتين الوحيدتين اللتين قدمتا معلومات الكترونية شاملة عن نشاطاتهما التجارية وتعريفاتهما الجمركية الى قاعدة المعلومات المجمعة

الخاصة باتفاقية «غات» والتي استخدمها الباحثون في التوصل الى التقديرات. وأضاف مارتن انه يتوقع تحقق المنطقة مكاسب اكبر مما سبقت الاشارة اليه، اذا أضيفت الى قاعدة المعلومات المجمّعة معلومات من دول أخرى في المنطقة وعنها.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٥

معرض الكتاب .. وحق المؤلف

بقلم الدكتور: سينوت حليم دوس



يرتبط الاحتفال بمعرض القاهرة الدولي للكتاب بالاضافة الى تجديد الفكر ، وشحنه بأفكار جديدة وقراءات متجددة ـ بحقوق المؤلف الادبية والمالية .

وظلت لفترة طويلة الحقوق الاولى لها الاعتبار الاول ، ليس لانها جوهر حق المؤلف فحسب بما تحمله من اسم على مصنفه طوال حياته وبعد وفاته ، ولكن لانها ايضا تجعله وحده الذى يقرر نشر المصنف من عدمه ، وحتى بعد نشره يستطيع ان يسحبه من الاسواق ويمنع الغير من تداوله . وله ايضا حق التعديل والتبديل والاضافة .. كل ذلك لان الحق الادبى يرتبط بشخص المؤلف وسمعته وكيانه الثقافى .

ويأتى بعد ذلك الحق المالى ، اى حقه فى استغلال فكره باخراجه فى كتابات يقوم الناشر بتسويقه ليقتسم الربح معه بنسبة يتفق عليها فيما بينهما

واذا كان الحق الادبى لايسقط بالتقادم فان الحق المالى يتقادم بمضى خمسين عاما على وفاة المؤلف ليصبح حق طبع الكتاب لمن يشاء دون تأثيم من ورثة المؤلف .

وتأسيسا على ذلك يستطيع المؤلف ان يتنازل عن حقه المالى كله او بعض منه ، ولكن لايستطيع التنازل عن حقه الادبى لانه حق لصيق بشخصه ، والمصنف هو ثمرة من ثمار فكر المؤلف ومهبط سره ومرآة شخصه . بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها ، يعبر عنها ويفصح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها او نقائصها كما ذكرت بحق المذكرة الايضاحية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

والمؤلف هو صاحب الانتاج الجديد المبتكر الذى يتمركز حول الفكرة المرتبطة بالجدة سواء فى تكوينها او طريقة عرضها . والتى يحميها القانون والتى عبر عنها بوسيلة تجعلها تصل الى القارىء فى شكل خاص يميز شخصية المؤلف عن غيره فى الشرح او العرض فى الايجاز او الاطناب فى ضرب الامثلة او الاقتصار على القواعد العامة ـ فى انتهاج لغة مبسطة او لغة اكاديمية عالية .. .... الخ

وعلى الجانب الآخر فان الفكرة المجردة تصعب حمايتها ، لانها تراث شعبى تتوارثه الاجيال ومن الصعب معرفة من الذى اوجدها فى عالمنا المادى .

وتشجع الدول الفكر والتأليف وتحث أصحاب الموهبة على الانتاج والابتكار وتقديم كل جديد للقارىء العربى عامة والقارىء المصرى بصفة خاصة ، ومن ثم اعفت الدولة الكتاب من كافة الضرائب وفى مقابل ذلك وجب على المؤلف الا يدخر جهدا فى تقديم افكاره البناءة للجماهير ، فاذا كانت له الموهبة وامتنع حق اللوم عليه ، ولكن عندما يكون للكتاب اهمية خاصة يقتضيها الصالح العام ، وقصر المؤلف او ورثته فى نشر المصنف حق لوزير التعليم او وزير الثقافة القيام بالنشر بعد العرض على الورثة . ذلك لان الفكر حياته فى انتشاره وليس فى الاستئثار به . وكما افاد المؤلف ممن سبقوه وجب عليه ان يفيد من يأتى بعده ، بشرط الا يحرف فكره او يبدل او يسىء اليه .

وخطت محكمة النقض الفرنسية ، قرينة قانونية لاتقبل اثبات العكس . اذ يكفى ان يثير المؤلف فى دعواه عدم قبوله للتعديلات التى ادخلها الناشر على مصنفه حتى يعتبر ركن الضرر متوافرا ومرتبطا بركن الخطأ . وقيام علاقة السببية بينهما . وهذا يكفى لحصوله على تعويض ممن اساء الى مصنفه . وقاربت من ذلك المادة ٢١٢ من قانون حق المؤلف

ونحن نرى ان الحق الادبى للمؤلف يعلو حقه المالى فالتقليد او التحريف الذى يلحق المصنف لايكون اعتداء على أموال المؤلف وانما هو اعتداء على شخصيته وحريته ، فهو ليس بسرقة ، وانما يعتبر اكراها

وهو الراى الذى ذهب اليه الفقيه « برتو » وقاربت احكام محكمتنا العليا فى الكثير من أحكامها هذا المعنى وان كنا لانزال نامل فى حماية اكثر لحق المؤلف المالى وتعويض اكبر يحكم به قضاؤنا العادل فى ضوء انخفاض القوة الشرائية للنقود على المستوى العالمى

وعلى الله قصد السبيل

●● كاتب المقال استاذ بالمركز القومى للبحوث وعضو مجلس الشورى

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

آثار مفاوضات أوروجواى على الدول العربية 3-6

مخاوف من الآثار المحتملة للتخفيضات الجمركية

هناك قلق بخصوص أثر التخفيض فى التعريفات الجمركية وذلك فيما يتعلق بالخسائر الممكن نشوئها عن تقلص الافضليات التجارية ففى حالة الواردات التى تتمتع بمعاملة تفضيلية اعفائية نجد أن تخفيض معدلات الرسوم الجمركية يحد بوضوح من هوامش الافضلية مما يثير تحولا فى التبادل التجارى وفى حالة الواردات التى لا تتمتع بمعاملة تفضيلية اعفائية نجد ان الاثر هو اكثر تشعبا لانه يتوقف على كيفية التغير فى شروط التمتع بالتفضيل تبعا لهبوط الرسوم الجمركية فإذا عدلت الرسوم التفضيلية لتحافظ على علاقتها الحالية فان تحول التبادل التجارى المرتبط نتيجة تقلص الافضليات قد يفوق التبادل التجارى الناشىء عن الرسوم الجمركية المخفضة وفيما يتعلق بأى بلد يتوقف الاثر الاجمالى على ما اذا كانت المكاسب التجارية المحتملة نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع غير المتمتعة بالافضلية ستوازن الخسائر المتوقعة من الصادرات المتمتعة بالافضلية.

وفى دارسة بولدوين وموراى عن انتفاع البلدان النامية من نظام الافضليات المعمم يشير المؤلفان إلى ان الخسائرالناجمة عن تقلص الافضلية التجارية بموجب هذا النظام يرجح ان تكون قليلة وقد توصلا إلى هذا الاستنتاج على اساس ان المنفعة التجارية التى تجتنيها البلدان النامية فى هذا الاطار تتألف من عنصرين: منفعة منشئة للتبادل التجارى وناجمة عن استبعاد المنتجين فى البلدان الصناعية لصالح المنتجين فى البلدان المستفيدة من نظام الافضليات المعمم ومنفعة محولة للتبادل التجارى تنطوى على استبعاد المنتجين فى البلدان غير المستفيدة من هذا النظام لصالح المنتجين فى البلدان المستفيدة منه وفى تقديرهما ان معظم التوسع التجارى الناجم عن الرسوم التفضيلية بموجب نظام الافضليات المعمم يمثل عملية انشاء للتبادل التجارى فى حين ان عنصر تحول التبادل التجارى لا يمثل سوى 12 بالمئة من مجموع ذلك التوسع ويشير هذا الدليل العملى إلى ان الخسارة الناجمة عن تقلص هوامش الرسوم التفضيلية فى اطار نظام الافضليات المعمم هى خسارة قليلة كذلك فان توسع المتاجرة بكثير من المنتجات بموجب هذا النظام يواجه حدودا من حيث الحجم تعطل اثر التحفيز على التوسع التجارى.

وهناك وجه اخر من الواقع لايدرك احيانا كثيرة الا انه قد يكون مهما وهو ان البلدان النامية قد تجنى مكاسب من تقلص الافضليات التجارية فيما بين البلدان الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى كذلك فإن التبادل التجارى داخل الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة وداخل الاتحاد الاوروبى هو معفى من الرسوم لصالح البلدان الاعضاء فى كل منهما، ان تخفيض الرسوم الجمركية نتيجة جولة أوروجواى سيجعل قسما من هذا التبادل اقل قدرة على المنافسة هذا يحوله لصالح جهات خارجية.

ان مكاسب الفاعلية الاقتصادية ستتعلق بمستوى جهود التحرير التجارى التى تبذلها البلدان النامية وهى ستنجم عن تخفيف الخسائر

الناشئة عن الحماية الحالية والواقع ان معظم الدراسات ذات الطابع الكمى عن النتائج الاقتصادية التي ينطوى عليها تحرير التجارة المتعددة الاطراف فيما يتعلق بالدخل الحقيقى تبين دوما ان المنافع تتوقف إلى حد كبير على نطاق سياسات التحرير التجارى التى يتبعها كل من البلدان المعنية ومن المتوقع ان يكون الاثر الرئيسى متصلا بالاسواق الاوروبية لانها كانت مقارنة بسوقى اليابان والولايات المتحدة تشمل عددا اكبر من عناصر الانحراف.

ان تحرير التبادل التجارى فى القطاع الزراعى سيتيح للبلدان التى لديها طاقة انتاجية زراعية ان تزيد انتاجها وبالتالى ان تحسن مستويات العمالة والمعيشة فى المناطق الريفية وتخفف النزوح إلى المناطق الحضرية ولكن بما ان اتفاقات جولة اوروجواى ستؤدى فى الوقت نفسه إلى تضييق فى نطاق الصادرات الزراعية المدعومة من المتوقع ان ينجم عن ذلك ارتفاع فى الاسعار النسبية للمنتجات الغذائية مما يسهم فى حدوث نتائج غير مواتية من حيث معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية المستوردة للاغذية صافيا. ومن جهة اخرى فان اثر الغاء الحواجز غير التعريفية او التساهل فيها خصوصا بشأن المنتجات الزراعية والمنسوجات يتوقف على مدى تمتع البلد المعنى بافضلية الدخول إلى اسواق معينة فى اطار الحواجز غير الجمركية القائمة حاليا وكما سنرى بالتفصيل فى القسم التالى فى هذا البحث فان هذا امر له صلة وثيقة ببعض البلدان العربية المصدرة للمنسوجات إلى اسواق الاتحاد الاوروبى.

ومن المتوقع أن توسيع نطاق القواعد الدولية لتشمل تجارة الخدمات ومنها خصوصا قواعد عدم التمييز وقواعد الشفافية سيشجع على تحرير تجارة الخدمات ويرى بعض المراقبين ان بامكان خطوة كهذه ان تكون عاملا منشطا للاقتصاد العالمى قد يعادل فى اهميته التنشيط الذى نجم بعد الحرب العالمية الثانية عن تحرير تجارة السلع اما شمول تلك القواعد لحقوق الملكية الفكرية فينظر إلى اهميته من زاوية الاثر الطويل الاجل لمستويات الاختراع والابتكار والبحوث والتنمية على صعيد عالمى وهو تقدم من شأنه ان يفيد جميع المستهلكين فى العالم عن طريق خفض تكاليف الانتاج وزيادة تنوع المنتجات غير انه من الممكن على المدى القصير ان ترتفع اسعار بعض المنتجات القائمة على حقوق الملكية الفكرية «مثلا، اسعار المنتجات الصيدلانية والبذور»

اخيرا من الممكن التوقع بأن تشديد القواعد التى تؤثر فى عدد من ادوات السياسة التجارية إلى جانب اجراء تحسينات فى نظام تسوية المنازعات وتدعيم القاعدة المؤسسية هو امر سيعزز سلامة الدخول إلى الاسواق ويحسن قدرة الحكومات على مقاومة الضغوط الحمائية المحلية مقاومة فعالة ان انشاء المنظمة العالمية للتجارة التى ستمارس رقابة على السياسات التجارية للبدان الاعضاء وتشرف على تطبيق نظام معزز لتسوية المنازعات ستضع النظام التجارى وقواعده على اساس اقوى من الناحيتين القانونية والمؤسسية ومن الممكن التوقع بان هذه التطورات ستدعم الثقة فى قطاع

الاعمال بتحسين شفافية نظام التجارة المتعدد الاطراف وقابليته للتنبؤ والواقع ان بعض المراقبين يرون ان هذا الاثر هو من اهم النتائج الايجابية التي تنطوى عليها جولة مفاوضات اوروجواى.

وتشير مناقشة العناصر الرئيسية لاتفاقات جولة اوروجواى إلى ان اثرها في الاقتصادات العربية سيتوقف على مجموعتين من العناصر المترابطة الاولى هي انفتاح هذه الاقتصادات والخصائص العامة لتاجرتها بالسلع والخدمات وتتعلق الثانية بحساسيتها تجاه بعض خصائص هذه الاتفاقات بما في ذلك التغيرات في الافضليات التجارية والتعرض لتحولات في معدلات التبادل التجارى.

ولاشك ان درجة الانفتاح في الاقتصادات العربية قد ازدادت خلال السنوات الاخيرة وبصورة خاصة من المقدر ان القيمة المطلقة لما تصدره وتستورده المنطقة من بضائع قد ارتفعت من مستوى كان ادنى من 40 بالمئة في سنة 1970 حتى حوالى 50 بالمئة في اوائل التسعينات تختلف بلدان المنطقة بعضها عن بعض اختلافا كبيرا من حيث انفتاحها الاقتصادى ومن حيث ارصدة مواردها الخارجية وعلى وجه الخصوص فان نسبة تجارة البضائع «بما في ذلك عمليات الاستيراد واعادة التصدير» إلى اجمالي الناتج المحلى هي على اعلاها في البحرين والامارات العربية المتحدة وعلى ادناها في الجزائر ومصر والسودان. ومن حيث السلع التي تتالف منها تجارة التصدير فلا شك في اعتماد المنطقة على منتجات النفط اذ تمثل هذه الاخيرة اكثر من 60 بالمئة من مجموع صادرات المنطقة «مع اعلى المستويات في الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية وادناها في الاردن وموريتانيا» وقد شهدت السنوات الاخير تبدلا ديناميكيا بين قطاعات التصدير الرئيسية الثلاثة اى الزراعة والتعدين والمصنوعات ومن الجدير بالاهتمام ان حصة التصدير في قطاع الصناعات التحويلية الذى يعتبره الكثيرون اكثر القطاعات نشاطا في عملية التنمية قد ارتفعت من 4 بالمئة في السبعينات حتى 20 بالمئة في اوائل التسعينات ونجد داخل هذا القطاع ان فئة المنسوجات والملابس هي اهم فئات المنتجات وهذا امر له اهمية خاصة بشأن بلدان كمصر والمغرب وسوريا وتونس اذ يمثل في معظم هذه الحالات اكثر من نصف مجموع صادرات السلع المصنعة ومن جهة اخرى من المهم ان نلاحظ في ميدان الاستيراد اعتماد البلدان العربية على المواد الغذائية المستوردة فان الانتاج في البلدان الواقعة في منطقة الخليج والمغرب العربي قد غطى حوالى 75 بالمئة من طلبها المحلى في سنة 1990 ومن السلع الاساسية التي سجلت ادنى تغطية القمح والارز والسكر والالبان وفي سنة 1990 بلغ متوسط نسب التغطية في البلدان العربية الاخرى 86 بالمئة لكنها سجلت على عكس بلدان منطقتى الخليج والمغرب العربى ارتفاعا في الاعتماد على الاستيراد منذ سنة 1985

دراسة اعدها بول شاريه ومحمد العريان وراقية معلى فتيني الخبراء بصندوق النقد الدولى بادارة الشرق الاوسط.

المؤسسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

جريمة اسمها «قانون براءة الاختراع»

مشروع مشبوه لقانون جديد يهدد الأمن القومي المصرى

في ادراج مجلس الوزراء فى الوقت الحاضر مشروع قانون خاص ببراءة الاختراع وتنظيم حقوق المخترعين.

الخبراء يقولون ان هذا القانون يشكل خطرا على الامن القومى المصرى حيث تمت صياغته وفق مطالب امريكية صريحة وتهديد بقطع المعونة المقدمة للبحث العلمى فى مصر ويطالبون بسرعة تداركه قبل تحويله الى مجلس الشعب لإقراره . التفاصيل الكاملة تضمها السطور التالية:

يحكم عملية الاختراع في مصر قانون يحمل رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩. وفى المذكرة التفسيرية لهذا القانون قال الراحل الدكتور عبدالرازق السنهورى : انه سيكون في حاجة الى التعديل بما يتلاءم مع الجديد على ساحة البحث العلمي. وهو الامر الذى تحقق بالفعل عندما صدر قرار وزارى بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قانون جديد لبراءات الاختراع تضم نخبة من المتخصصين من أساتذة الجامعات ورئيس جمعية المخترعين ورئيس مكتب براءات الاختراع بأكاديمية البحث العلمي، وما ان علمت الولايات المتحدة الامريكية ان مصر بصدد إعداد قانون جديد لبراءات الاختراع حتى أرسلت وفدا برئاسة رئيس مكتب الاختراع الامريكي يحمل مذكرة تحوى العديد من الاقتراحات التي يجب تنفيذها فى القانون الجديد. كما احتوت هذه المذكرة على تهديد صريح بقطع المعونة الامريكية التى تقدمها امريكا لمراكز البحث العلمى فى مصر والتى تصل الى ٣٠٠ الف دولار سنويا.

انسحاب

وعلى الرغم من خطورة القضية فإن اللجنة المشكلة لإعداد مشروع القانون الجديد لم تأخذ الأمر بالجدية اللازمة فأصبحت القاعدة غياب معظمهم عن الحضور، وقيام بعضهم بالتوقيع نيابة عن الجميع من اجل هدف واحد فقط وهو الحصول على البدل النقدى الذى يصرف في مقابل حضور الجلسات ، بالاضافة الى انسحاب د. حسام عيسى استاذ القانون الدولى بكلية الحقوق جامعة عين شمس من عضوية اللجنة دون ابداء الاسباب ، وبسؤاله عن ذلك قال: ان مشروع القانون المزمع اصداره جاء في إطار اتفاقية الجات، وينطوى على الحد من قدراتنا في استخدام التكنولوجيا المتطورة حيث تنص المادة الأولى منه على منح براءة الاختراع للمبتكرات الزراعية والاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية والسلالات الحيوانية وخطورة هذه المادة تكمن في انها تحرم استخدام اى ابتكار في هذه الميادين إلا بعد شراء حق الاحتكار الذي غالبا ما سيكون فى أيدى الدول المتقدمة ومن الطبيعى ان ترفض هذه الدول ذلك لان حرصها على بيع منتجاتها ، اكبر من حرصها على بيع الابتكارات ، من ثم سنظل تابعين لهذه الدول.

الهدف الوحيد من القانون بقاء مصر فى فلك الدول الكبرى

احتكار

وتحتوى هذه المادة ايضا على مساس باستقلالية قرارنا السياسي حيث تشمل المركبات الصيدلانية والأغذية وهى اشياء تدخل فى صميم استهلاكنا اليومى وتعرف باسم السلع الاستراتيجية بالاضافة إلى ان القانون الجديد يمد فترة احتكار براءات الاختراع إلى ٢٠ عاماً بعد ان كانت ١٥ عاما فى القانون القديم .. ومعروف أن مستويات التكنولوجيا تتغير كل عشر سنوات وتستحدث اساليب جديدة ، لكننا اذا اردنا استخدام الاساليب القديمة علينا الانتظار لمدة عشر سنوات اخرى ، وبذلك نظل ندور فى فلك الدول الكبرى وهذا هو الهدف ..

وفى القانون الجديد كما يضيف د.حسام يتحول مفهوم الاحتكار من حق صناعة السلعة فقط إلى صناعة السلعة والاتجار فيها .. وكل هذا يعني ببساطة ان القانون الجديد جاء لحماية الغير وليس لحماية مصر..

تحقيق

أحمد سيد

ولم تتوقف عيوب القانون الجديد عند هذا الحد ولكنها امتدت لتشمل النواحى القانونية ايضا فيقول المستشار شريف كامل ان القانون الجديد لم يحتو على اشارة إلى معنى «الاختراع» ، واغفل التحديد الدقيق لفهوم «نموذج المنفعة» ولم يحدد الفرق بينهما ..

ويجب ان نشير هنا إلى ان القانون الجديد هو الذى استحدث مايسمى بنموذج المنفعة اذا لم يكن منصوصا عليها فى القانون القديم ، ومن ثم كان يجب تحديد معناها تحديداً دقيقاً واقرار الاحكام القانونية الخاصة بها والتى تتميز عن الاحكام الخاصة ببراءة الاختراع .

كما ان الفقرة الاولى من المادة السابعة تتميز بالغموض حيث تتحدث عن التزام شخصى بمقتضى عقد مع شخص اخر للتوصل إلى اختراع معين ، وهنا يجب التساؤل ، ماهو مضمون هذا الالتزام ، وهل المقصود التزام شخصى بأن يخترع لشخص آخر ام ماذا ؟

مزاد

كما ان المادة «١٢» من المشروع حينما تحدثت عن الرسوم التى يجب دفعها عند طلب الحصول على براءة اختراع اهدرت وجوب تشجيع المخترع !! وهى من الأمور المسلم بها فى العالم كله حيث يعفى تماما المخترع من دفع اى رسوم عن البراءة لحين الحصول عليها ولايطالب المخترع بدفع ثمة رسوم عنها إلا بعد مضى عدة سنوات من حصوله عليها . لذا فإن المادة «١٢» تعاملت مع المخترعين بذات المعاملة التى تتبع مع أصحاب الملاهى والسوبر ماركت !!

ايضا ورد فى المادة «٢٧» من المشروع جواز الحجز على براءة الاختراع طبقا لاحكام قانون المرافعات وهذا يعنى ان المشروع نظر إلى براءة الاختراع وكأنها من المنقولات التى يجوز الحجز عليها وبيعها فى مزاد !!

مما يعد قصورا فى مفهوم براءة الاختراع التى تعتبر شهادة تسجل ميلاد اختراع جديد كما تسجل اسناد هذا الاختراع لصاحبه . ولما كان المقرر طبقا للقانون انه لايجوز الحجز والبيع إلا للمنقولات المادية فقط .. فإن المادة «٢٧» تكون مخالفة للاحكام العامة لقانون المرافعات .. وكان الاصوب قانونا ان تنص على جواز الحجز والبيع لرخصة استغلال الاختراع وليس براءة الاختراع .

ولايخلو المشروع أيضا من بعض التناقض في مواده والمثال على ذلك المادة «٣١» التي تنص على انه يحق لوزير البحث العلمى نزع ملكية الاختراع لاسباب قد يعتقد الوزير المختص انها قد تفيد النفع العام وهى بذلك تلغى مادة سابقة لها «مادة ١٢» والتى تخول مالك البراءة دون غيره الحق فى استغلال الاختراع .. بجميع الطرق !

تعديل

ولهذا القانون المشبوه قصة طويلة يرويها المهندس احمد الشايب رئيس جمعية المخترعين فيقول انه قدم للجنة المشكلة لوضع مشروع القانون ورقة عمل يقول فيها يجب تنحية القانون القديم جانبا والبدء فى دراسة مجموعة القوانين الدولية السارية فى هذا الميدان ، إلا انها لم تقبل على الرغم من انه ارفق بها ٢٦ مستنداً عن دراسات تعديل القوانين .. بل ان عدم اهتمام اللجنة وصل لدرجة تجاهلها لمشروع قانون اعدته منظمة الوايبو وهى المنوطة ببراءات الاختراع على المستوى الدولى ، ومشروعها يناسب الدول النامية واستغرق اعداده خمس سنوات ، وحتى نتخذ موقفاً ايجابياً قدمنا عن جمعية المخترعين اقتراحاً بمشروع قانون يحتوى على ١٦٤ مادة يتلاشى عيوب القانون الجديد لكن اللجنة اصرت على عدم دراسته أيضا .

لذلك طلبنا من اكاديمية البحث العلمى - والكلام مازال على لسان المهندس احمد الشايب - تحويل مشروع القانون المقترح منا كجمعية مخترعين ، والمشروع الذى اعدته اللجنة الى منظمة «الوايبو» لدراستهما واختيار الاصلح منهما لمصر ، وعندما تم ذلك لم تدرس المنظمة العالمية المشروعين واكتفت بتصميم مشروع جديد قالت انه انسب لمصر ، وعندما تم ارساله إلى اللجنة قامت بدراسته دراسة سطحية واكتفت بابراز النقاط التى تدل على انه يماثل مشروعها رغم التفاوت الواضح بينهما .. واصرت على موقفها من عدم تعديل اى مواد من التى نعترض عليها ..

لذلك تقدمت بمذكرة إلى د. فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى اطالب فيها بتشكيل لجنة محايدة لكنها لم تستجب وتم تحويل القانون بعيوبه إلى مجلس الوزراء..

وعندما وقعت مصر على اتفاقية الجات اعيد المشروع مرة أخرى إلى اللجنة ذاتها لتعديل بعض البنود بما يتفق مع الاتفاقية الجديدة ، وقامت بحذف براءة الدفاع السرية التى يجب ان ينص عليها فى القانون وهو مايهدد الامن القومى المصرى ..

سرعة

وقد صرح مصدر مسئول رفض ذكر اسمه ان مصر مجبرة على اقرار هذا القانون في اسرع وقت ، لان المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الوايبو» التى تخضع للدول الصناعية الكبرى اشترطت السرعة فى اقرار مشروع القانون وفق البنود التى وضعها خبراء السفارة الأمريكية بالقاهرة حتى لاتقطع معونتها السنوية والتى تبلغ ٣٠٠ الف دولار تقدمها لاكاديمية البحث العلمى .

وازاء كل هذه الحقائق كان من الضرورى التوجه إلى اكاديمية البحث العلمى للتعرف على اراء المسئولين هناك حول هذه الحقائق الخطيرة ، فقالت د.سميحة القليوبى رئيس لجنة اعداد مشروع القانون ان اعادة صياغة القانون ليتوافق مع اتفاقية الجات امر صحيح لان مصر وقعت على هذه الاتفاقية ويجب مراعاة ذلك واضافت أن المشروع منح المخترع حماية ابتكاره وحق الاحتكار لهذا الاختراع ، ومن الطبيعى ان يكون المشروع فى خدمة الدول المتقدمة نظراً لريادتها في مجال الابتكارات الزراعية والصيدلانية والطبية .. إلى هنا انتهى كلام د.سميحة القليوبى إلا ان القانون مازال فى ادراج مجلس الوزراء ، وفى مجمله يحمل تهديداً للامن القومى المصرى ، وفى حاجة إلى قرار يعيد الامور إلى نصابها الصحيح .

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

الجات.. والتكامل الاقتصادى العربى امام رجال الاعمال والمستثمرين العرب فى مؤتمرهم السادس

عاطف عبدالله

من المقرر أن يعقد المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب فى الإسكندرية خلال النصف الثانى من مايو القادم. صرح بذلك د. برهان الدجانى الأمين العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

وقال: سوف يعقد على هامش المؤتمر ندوة عن «الجات» وانعكاساتها على التجارة والاستثمار العربى، وأضاف أن المؤتمر سيتعرض لأوضاع العمل الاقتصادى العربى المشترك وتطوره، خاصة أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة فى البلاد العربية تؤكد حتمية التعاون والتكامل الاقتصادى نظرا لما بينها من مصالح مشتركة ومن طبيعة تكاملية على صعيدى الأسواق والموارد. ولفت الانتباه إلى أن العمل الاقتصادى المشترك يمر حاليا فى مرحلة من المراوحة لأسباب من بينها تركيز اهتمام الدول العربية على أوضاعها الاقتصادية الهيكلية للتعامل مع مشاكل المديونية ومواجهة التحديات.

ويرى أن الأوضاع الاقتصادية تسير باتجاه وضع أفضل لقيام السوق العربية المشتركة باعتبار أن القيود على التجارة وعلى تحويل العملات التى خففت بدرجة كبيرة كانت من أهم العقبات التى واجهت الجهود من أجل تحرير التجارة العربية البينية، ويشكل قيام السوق العربية المشتركة التعامل الأمثل مع استحقاقات اتفاقية الجات، خاصة أن هذه الاتفاقية تجيز إقامة اتحاد جمركى أو منطقة للتجارة الحرة بين الدول المجاورة.


د. برهان الدجانى

وأكد أن التطورات العربية والدولية تضع على عاتق الغرف العربية مهام ومسئوليات لقيادة القطاع الخاص وتوجيهه ليكون بمستوى تحديات التنمية الاقتصادية فى المرحلة المقبلة.

ومضى يقول: إن الاتحاد العام للغرف التجارية العربية الذى أسهم مساهمة كبيرة فى المجالين الفكرى والعملى فى وضع التصورات المستقبلية للبلاد العربية فى ظل الواقع العالمى والمتغيرات العالمية، ويسهم فى بناء القاعدة التى يرتكز إليها العمل الاقتصادى العربى المشترك فى جميع مجالاته وقطاعاته من اتفاقيات وصناديق وشركات متخصصة ومنظمات واتحادات، يرى أن الخلافات العربية باتت تهدد كامل رسالته وجميع ما أنجزه بالتعاون مع سائر الدول العربية فى المجالين التكاملى والتنموى، كما تهدد الوجود العربى ذاته.

ويرى أن الوسيلة الوحيدة لتحويل المسيرة العربية كلها إلى اتجاهات إيجابية بعيد عن كل تناقض أو تصادم، هى بناء إطار اقتصادى عربى مشترك على غرار السوق الأوروبية لتعبئة كل القدرات العربية نحو البناء والاستثمار والتنمية على أساس سوق واسعة قادرة على إقامة المؤسسات الكبيرة، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الحاجات والخدمات وفرص العمل للأجيال الصاعدة، وانتزاع موقع فعال فى الاقتصاد العالمى.□

دراسة لخفض تكاليف المكاتب الاستشارية

كتبت . حنان حلوى:

قال د. حسن موافى الخبير الاقتصادى ان العمل يجرى حاليا لإعداد برنامج يهدف لخفض التكلفة التى تحصل عليها الشركات الاستشارية فى مصر من خلال تدريب العمال فى المصانع والشركات واعداد جزء منهم كمنفذين لبرامج «الايزو» المختلفة. وأضاف د. حسن ان وزير قطاع الأعمال العام د. عاطف عبيد قد أبدى رغبة فى أن تحصل العمالة على التدريب الكافى. وأشار د. حسن إلى أن هناك فرقا بين «الايزو» والجودة الشاملة، فالايزو تطور لوائح ونظم العمل بما يتفق مع مواصفات «الايزو ٩٠٠٠» لضمان انسيابية العمل وتقليل الفاقد والهالك، وايضا لضمان استمرارية جودة الإنتاج ولضمان العائد القومى. وانتقل الدكتور حسن بالحديث عن الجودة الشاملة، وقال إنها تتطلب تغييرا كاملاً فى آليات الإنتاج من معدات وآلات وصولا لهدف منتج جيد، وبذلك تغفل على الايزو التى توصف إجراءات العمل ولا تدخل فى الإنتاج ولا نوعية المنتج. وقال د. حسن: إن اتفاقية «الجات» نصت فى باب الضوابط الفنية على أن جميع الدول المشتركة تلتزم بالمواصفات الفنية العالمية التى تقرها منظمة الأمم المتحدة، وبما أن الهيئة العالمية للمواصفات والمقاييس قد أقرت «الايزو ٩٠٠٠» فكان هذا نوعاً من الالتزام الأدبى لنا. وأضاف ان اتفاقية الجات تفتح المجال للمنافسة خاصة بعد فتح الأسواق، وشهادة الايزو تعطى الجهة التى انتجت هذا المنتج دليلاً على أنها تسير على نهج متميز فى الأداء. وجدير بالذكر أن الايزو غير ملزم طالما الإنتاج يؤخذ من السوق المحلية، وإذا كان الإنتاج سلعة وسيطة تصل من مصانع وأسواق الخارج بموجب عقد أو اتفاق تجارى. وأشار د. حسن إلى أن هناك الايزو من ٩٠٠١ إلى ٩٠٠٤، والايزو ٩٠٠١ يستخدم للمصانع التى تصمم منتجاتها وتحتاج للتنفيذ إلى ٢٠ بندا من بنود الايزو، أما الايزو ٩٠٠٢ فهو للجهات التى ليس بها تصميم للمنتجات. ☐



د. حسين موافى

توصيات ندوة الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية

تنفيذا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التطورات الاقليمية الدولية وتنفيذا لقرار المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتأمين حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات)، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة للشئون الاقتصادية) والأمانة العامة للاتحاد العام العربي للتأمين بعقد ندوة عن الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية وبمشاركة وفود من الدول العربية وممثلي وقيادات أسواق التأمين العربية. وقد تدارس المشاركون أهمية اتفاقية الجات التي ستنظم حوالي ٩٠٪ من التجارة العالمية وتركزت المناقشات بصفة خاصة حول أثر اتفاقية الخدمات على قطاع التأمين في الدول العربية. وأكد المشاركون على:

١ - أهمية التنسيق بين الدول العربية في شأن الانضمام للاتفاقية أخذا في الاعتبار أهداف السياسات الاقتصادية لكل دولة وصولا الى قيام تجمع اقتصادي عربي.

٢ - استفادة الدول غير المنضمة بخبرة الدول التي انضمت الى منظمة التجارة الدولية حتى تتمكن من الاسترشاد بها عند تفاوضها.

٣ - تطوير قوانين وتشريعات التأمين القائمة بما يتمشى مع التطورات الدولية وافساح المجال امام شركات التامين العربية للدخول الى أسواق التامين العربية الأخرى.

٤ - التنسيق بين تشريعات وقوانين الاشراف والرقابة على التأمين في الدول العربية.

٥ - اهمية التعاون العربي وتعظيم دور لجنة مراقبي التامين العرب تحت مظلة الاتحاد العام العربي للتأمين.

٦ - ضرورة تبني شركات التامين العربية خطوات جدية لتدعيم قواعدها المالية وتطوير كفاءتها الفنية لكي يكون رأس المال والقاعدة الفنية لهذه الشركات في وضع يمكنها من مواجهة انفتاح الأسواق.

٧ - اهمية السعي المستمر لزيادة الاحتفاظ الذاتي المحلي وبشكل يؤدي الى تحقيق فائض فني تاميني يسهم في تدعيم الهيكل المالي للشركات.

رئيس المفاوضين المصريين فى الجات:

مصر ملتزمة بتخفيض الجمارك وتحرير الخدمات

كتب محمود الحضرى:

علمت «الاهالي» ان الحكومة تقدمت بالتزامين فى اتفاقية الجات يقضى احدهما بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات. ويقضى الآخر بتحرير تجارة الخدمات والتى تشمل البنوك والتامين وسوق المال والسياحة والفنادق والانشاءات.

وكشف الوزير المفوض محمد مامون رئيس مجموعة المفاوضين المصريين فى اتفاقية الجات، أن مصر طلبت تعويضا خلال مناقشات جولة ارجواي نتيجة تاثر مصر بالصادرات الاجنبية مما ادى لتحولها من دولة مكتفية ذاتيا عام١٩٧١ إلى ثالث دولة مستوردة للغذاء حاليا. وقال إن مصر حصلت بصعوبة على إعلان باستمرار المساعدات والمنح لتلافى اى زيادة فى اسعار الغذاء.

وأعلن – فى ندوة مغلقة– أن الدولة ظلت تدعم الفلاح الأمريكي ضد مصالح الفلاح المصرى مؤكداً على ان دعم المستهلك هو مهمة الحكومة وليس مهمة المنتج.وقال إن مصر تقدمت برسوم جمركية أعلى مما هو مطبق حاليا ليصل إلى ٦٠٪ عام٢٠٠٥ وهى نفس الشريحة التى يتم تطبيقها عام ١٩٩٥، مشيراً إلى ان الالتزام المصرى بدا بنسبة ٨٠٪ عام ٩٥ ويتم تخفيضه بنسبة ١٠٪ كل ٥سنوات. واشار إلى ان حقوق الملكية الفكرية هى اخطر ما جاءت به اتفاقية الجات واضاف أن مصر حصلت على حماية ٢٠سنة مقابل ١٥سنة حالياً كما حصلت فى قطاع الدواء على ٥سنوات اخرى.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

آثار مفاوضات أوروجواى على الدول العربية «4–6»

الأفضليات التجارية الممنوحة للعرب

ان البلدان العربية ومنها خصوصا البلدان غير الاعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للبترول قد تمتعت بأفضليات تجارية متنوعة منحتها اياها البلدان الصناعية الرئيسية التى هى فى عداد شركائها التجاريين ومن الممكن تلخيص السمات الرئيسية للافضليات التجارية على الشكل التالى منحت موريتانيا والصومال والسودان المعاملة المخصصة لاقل البلدان نموا بموجب نظام الافضليات المعمم من جانب الاتحاد الاوروبى واليابان والولايات المتحدة كما استفادت هذه البلدان من افضليات اضافية منحها اياها الاتحاد الاوروبى بموجب اتفاقية لوميه بوصفها اعضاء فى مجموعة بلدان افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى.

تستفيد كل من المملكة المغربية وتونس والجزائر من افضليات تجارية منحها اياها الاتحاد الاوروبى بموجب اتفاقات بينه وبين هذه البلدان تدعى اتفاقات الاتحاد الاوروبى المغرب العربى– بموجب هذه الاتفاقات الشبيهة جدا باتفاقات الاتحاد الاوروبى– المشرق العربى– تتمتع جميع صادرات المنتجات الصناعية من بلدان المغرب العربى بحق دخول اسواق الاتحاد الاوروبى دون حصص محددة ودون رسوم جمركية وذلك باستثناء بنود محددة من المنسوجات والملابس التى تخضع لقيود تصدير وحصص طوعية وتمنح هذه الاتفاقات ايضا معاملة تفضيلية للصادرات الزراعية.

تشمل اتفاقات الاتحاد الاوروبى المشرق العربى التفضيلات التجارية الممنوحة من جانب الاتحاد الاوروبى لمصر والاردن وسوريا.

تتمتع جميع البلدان العربية بمعاملة نظام الافضليات المعمم من جانب اليابان كما ان الولايات المتحدة تمنح المعاملة ذاتها للبلدان العربية غير الاعضاء فى منظمة الاوبيك.

ومن الممكن النظر إلى مجموعتين مختلفتين من المؤشرات لقياس مدى هذه التفضيلات التجارية الاولى هى حصة الخطوط التعريفية المعفية او المتمتعة بمعدلات تفضيلية الثانية الفرق بين التعريفة الوسطية التى تواجهها صادرات البلدان العربية والتعريفات الوسطية التى تواجهها صادرات البلدان المنافسة فى الاسواق الثالثة اذا ما نظرنا إلى الوضع الحالى لتعريفات الاتحاد الاوروبى التى تواجهها البلدان العربية فسوف نجد عدة ملاحظات فى صالح بلدان المنطقة العربية اذا ما قورنت ببعض البلدان النامية الاخرى.

ان صادرات البلدان العربية باستثناء مصر ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس هى صادرات محصورة بعدد قليل جدا من الخطوط التعريفية علما بأن مجموع الخطوط التعريفية المصدرة لا يفوق الخمس مئة.

هناك تواتر مرتفع للغاية فى الخطوط التعريفية المعنية من الرسوم وبالمقارنة مع المتوسط العالمى البالغ 20 بالمئة من الخطوط المعفية نجد ان الخطوط المعفية الخاصة بالصادرات العربية تتراوح بين 65 و 97 بالمئة وبالتالى فان معظم البلدان العربية تتمتع فضلا عن معدلات الرسوم على اساس الدولة الاكثر رعاية او الاعفاءات التفضيلية بمعدلات تفضيلية ذات اهمية. ان معاملة اقل البلدان نموا التى تتمتع بها موريتانيا والسودان والصومال بموجب نظام الافضليات المعمم تؤدى إلى اعفاء اكثر من 97 بالمئة من خطوطها التعريفية المصدرة اما البلدان العربية الاخرى التى تتمتع فقط بنظام الافضليات المعمم من جانب الاتحاد الاوروبى فما زالت لديها نسبة مرتفعة جدا من خطوط التصدير المعفية «اكثر من 80 بالمئة فى كثير منها» وتشير ايضا المعلومات المتاحة إلى ان اليابان تمنح اهم شركائها التجاريين من البلدان العربية تفضيلات تجارية ذات اهمية.

وبشان القياس الثانى للتفضيلات التجارية المقدمة للبلدان العربية من جانب الاتحاد الاوروبى واليابان بالقياس إلى ما يقدم لبلدان مصدرة اخرى نجد ان موريتانيا تتمتع فى السوق الاوروبية بأعلى التفضيلات التعريفية مقارنة بسائر البلدان العربية اذ تواجه على صادراتها تعريفة وسطية معدلها 0.2بالمئة فحسب مقابل تعريفة وسطية تواجهها البلدان المنافسة بمعدل 4.1 بالمئة وتتمتع المملكة المغربية

والجزائر والصومال بتفضيل تعريفي يقارب ثلاث نقط مئوية اما لبنان فيبدو انه يواجه اعلى تعريفة وسطية اذ يواجه رسوما تفوق بنسبة 0.6 بالمئة ما تواجهه البلدان المنافسة ونجد فى السوق اليابانية ان الهوامش التفضيلية التى تتمتع بها جميع البلدان العربية هى اقل مما تتلقاه فى السوق الاوروبية وهذا امر يعبر إلى حد كبير عن الروابط الاقوى بكثير القائمة بين اليابان والبلدان المجاورة «كما يتضح من الهوامش التفضيلية الاعلى الممنوحة لكوريا ومقاطعة تايوان الصينية».

دراسة اعدها بول شاريه ومحمد العريان وراقية معلى فتيني الخبراء بصندوق النقد الدولى بادارة الشرق الاوسط.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شباط ١٩٩٥

الامن الغذائي العربي على مشارف عام ٢٠٠٠

دول عربية كثيرة تحت خط الجوع واتفاقية "الغات" ترفع اسعار السلع

□ بيروت – من بيار عطاالله:

■ أكد الامين العام لاتحاد الصناعات الغذائية العربية الدكتور فلاح سعيد جبر، ان الواقع الغذائي في الدول العربية لا يبشر بالخير، «خصوصاً وان معدل ما تنفقه الدول العربية على استيراد المواد الغذائية يشكل عشرة في المئة من سوق التجارة العالمية لهذه المواد». واعتبر جبر ان معدل انفاق الفرد العربي على الغذاء يتراوح بين ٣٠ و٦٠ في المئة من اجمالي الدخل القومي. «وهذا ما يستوجب مواجهة سريعة لهذا الوضع، خصوصاً وان هناك الكثير من الدول العربية التي تعيش دون خط الجوع». واضاف: «ان النفط ثروة ناضبة حتماً(...) واذا ما توافرت عوامل المال والتكنولوجيا معاً فبالامكان الحديث عن سد الفجوة الغذائية ومواجهة خطر الجوع الذي يتهدد العرب».

جاء كلام جبر في حوار مع «الحياة» التي التقته في بيروت اثناء انعقاد «ندوة الجودة والنوعية» التي نظمتها «جمعية الصناعيين اللبنانيين». وفي ما يلي نص الحوار.

● كيف تقيّم الامن الغذائي العربي على مشارف العام ٢٠٠٠؟

– الدول العربية تمر في مرحلة شبح غذائي، إذ يبلغ عدد سكان الدول العربية ٢٤٠ مليون نسمة، يستوردون ١٠ في المئة من قيمة ما يدخل في سوق التجارة العالمية من هذه المواد. العرب ينتجون ٧٠٠ مليون رغيف خبز يومياً منها ٤٠٠ مليون تستورد موادها الاولية، ويشمل هذا الوضع باقي اصناف الحبوب الخشنة التي تشكل مدخلاً الى صناعة الاعلاف لقطاع الدواجن والبيض والابقار المدرة للحليب. ويطال العجز ايضاً قطاع الزيوت النباتية اذ يستورد العرب أكثر من خمسة ملايين طن زيوت خام او مصنعة، كذلك يستوردون سبعة ملايين طن من السكر. كما يستهلك العرب ١٥ مليون طن من الحليب الخام الذي يدخل في صناعة الالبان والاجبان (كل كيلو غرام زبدة يحتاج الى 21 كيلو غرام حليب، وكيلو غرام الجبنة يحتاج الى 14 كيلو غرام حليب).

جعل هذا الوضع المطارات والمرافىء مصدراً لعدد من السلع الغذائية الاساسية وليس الريف والسهول الزراعية. ويبلغ معدل استهلاك الفرد العربي سنوياً نحو ٧ في المئة، بزيادة قدرها ٣,٥ في المئة عن معدل الاستهلاك العام نتيجة الزيادة في عدد السكان وارتفاع نسبة الاستهلاك وارتفاع معدلات الدخل. في حين ان انتاج الغذاء يرتفع بنسبة ١,٧ في المئة، وهذا الفارق بين الاستهلاك والانتاج يعوض عبر الاستيراد من الخارج. منذ عام ١٩٧٣ تاريخ أزمة الغذاء العالمية وارتفاع الاسعار الذي رافقها، تعيش الدول العربية انكشافاً غذائياً خطيراً. وسوف ترتفع كميات الغذاء المستوردة الى ٦٠ بليون دولار بعد اتفاقية «الغات»، في حين تشير الاحصاءات الحالية الى أن قيمة الاستيراد ٢٤ بليون دولار والصادرات ٤ بلايين دولار. رقم الصادرات صحيح لكن قيمة الاستيراد تبلغ اكثر من ٣٤ بليوناً لان هذه الاحصاءات لا تلحظ استيراد مركزات العصير، اغذية الاطفال، المنتجات السكرية والماكولات الجاهزة. واذا لم تتعامل الدول العربية في ما بينها كوحدة اقتصادية، أقله على صعيد التنسيق لا يبشر الواقع الغذائي العربي بالخير.

اسعار الغذاء سوف ترتفع سنة ٢٠٠٠ لان اميركا واوروبا سترفع الدعم تدريجياً عن المزارعين، بناء على مقررات «الغات»، اضف الى ذلك أن انفتاح روسيا (الاتحاد السوفياتي) وكمية الغذاء التي يستوردها من السكر والزبدة النباتية رفعت اسعار هذه السلع. وبالتالي قد تمتلك الدول العربية المال لكنها لن تجد ما تستورده من غذاء.

نوعية الغذاء

● كيف تقيّم الوضع الغذائي العربي مقارنة بباقي انحاء العالم، هل هناك جياع في الدول العربية؟

– بعض الدول العربية يتجاوز المعدل العالمي لكنه لا يتجاوز المعدل في الدول الاوروبية والنامية. ما ينفقه المواطن العربي على غذائه يتفاوت بين ٣٠ و٦٠ في المئة من اجمالي الدخل الفردي، لكن السؤال، ما هي نوعية الغذاء الذي يتناوله العربي، خصوصاً وان الغذاء يحدد عمر الانسان.

المعدل الاقصى لعمر الانسان في الدول العربية يتراوح بين ٧٣ و٤٠ سنة اي ان المعدل العام هو ٥٠ سنة. أما في الدول المتقدمة يتراوح بين ٧٦ الى ٨٠ سنة. ذلك ان ما يتناوله المواطن الاوروبي من مصادر بروتينية حيوانية يبلغ ٣٥ مرة ضعف ما يتناوله المواطن العربي. لكننا اذا اردنا رفع معدل الاستهلاك غراماً واحداً في اليوم من البروتينات فنحتاج عندها الى بليوني دولار سنوياً. وفي هذه الحال لا يصنف غذاء العرب بالجيد، هناك مليون حالة وفاة تسجل بين ٨ ملايين طفل عربي يولدون سنوياً، والسبب الرئيسي سوء التغذية للام المرضعة او للطفل، ذلك نتيجة ارتفاع الاسعار وعجز رب الاسرة عن تامين الغذاء.

نعم، هناك جياع في الدول العربية، في الصومال مثلاً. ذلك ان الاستثمار في الزراعة ضئيل جداً، والزراعة العربية تعتمد الوسائل القديمة، اضف الى ذلك ان النفط ثروة ناضبة، ويجب التفكير في المستقبل الذي ينتظرنا. الطعام العربي جيد لكنه ليس متكاملاً، وهناك الكثير من

العرب يعيشون دون خط الجوع.

الاكتفاء الذاتي

● تتحدث عن التكامل الاقتصادي. ما مدى القدرة على صوغ امن غذائي عربي متكامل على طريقة الوحدة الاوروبية؟

– في الامكان على المدى المتوسط ان نحقق الاكتفاء الذاتي اذا احسن استغلال الاراضي المتاحة في السودان، المغرب، سورية، العراق واليمن. طبعاً أي صناعة او زراعة تحتاج الى المال والتقنية، واذا توافرت هذه العوامل بإمكاننا ان نسد الفجوة الغذائية. في اعتقادي ان المجاعة سوف توحد العرب، هناك اتفاق تحرير التجارة العالمية «الغات» الذي يلحظ رفع الدعم عن المواد الغذائية تدريجياً حتى عام ٢٠٠٠

وعندها لن تكون عائدات النفط والسياحة قادرة على تلبية حاجة العرب الاستيرادية، لأن المواطن العربي ينفق ٦٠ في المئة من دخله على الغذاء. وبالتالي، سيدفع هذا الوضع العرب الى الاهتمام بالزراعة.

● ما هو حال السلع الغذائية الاستراتيجية في العالم العربي؟

- السلع الاستراتيجية المصنفة عالمياً هي المواد الغذائية الضرورية التي يتناولها الانسان ليستمر في الحياة والنمو والتكاثر. هذه السلع تبدأ بالحبوب وتحديداً القمح ثم الزيوت والالبان والسكر والاسماك. يستهلك العرب منها ٤٠ مليون طن قمح سنوياً بينما ينتجون ١٥ الى ١٧ مليوناً. الزيوت النباتية نسبة الاكتفاء الذاتي منها لا تتعدى ٤٠ في المئة

والباقي يجلب من الخارج. الالبان نسبة الاكتفاء الذاتي ٥٠ في المئة والسكر اقل من ٣٠ في المئة. وأعتقد انه في المدى القريب، من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المواد، ويقتصر الاكتفاء على قطاع الخضر والفواكه.

اما بالنسبة الى الثروة السمكية فهي غير متوافرة في كل الدول العربية لانها مهاجرة. واكبر موقع للاسماك في الدول العربية يقع في موريتانيا لكن المياه الاقليمية والاستثمار هناك بسيط جداً، وهذه الشواطىء مرتع للنهب العالمي. في اسرائيل الانتاج السمكي لا يأتي من الصيد في البحر لكن من زراعة الاسماك التي تعطي انتاجاً كبيراً وضخماً.

● النظام القاليمي الج[illegible] وو[illegible] السوق الشرق اوسطية، ما [illegible] الـ[illegible] صناعة الغذاء العربية على التعاطي مع تحديات السنوات المقبلة؟

– السوق الشرق اوسطية هي مشروع مارشال جديد، وهي مشروع الامن في ظل ما يسمى السلام. وانا اسأل ماذا حلّ بآلاف القرارات العربية التي اتخذت. اين السوق العربية لمواجهة تحديات القرن ٢١. العرب ينخدعون في مسألة السوق الشرق اوسطية او إدخال العقل الاجنبي الى اقتصادهم ومصالحهم. السؤال هو هل ان العرب عاجزون عن العطاء والانتاج، ثم ان ما يسمى بالسوق الشرق اوسطية ليست حكراً على اسرائيل بل تضم دولاً عدة ومنها تركيا.

آثار مفاوضات أوروجواى على الدول العربية «5 - 6»

التأثيرات على قطاع الصناعة والزراعة

تنطوى جولة مفاوضات اوروجواي على تخفيضات تعريفية تختلف من قطاع صناعى إلى آخر دخل البلدان الصناعية وتتركز اهتمامات التصدير لدى البلدان العربية بشكل اساسى على ثلاثة قطاعات من اصل عشرة وهى : المعادن «الجزائر والبحرين ومصر وموريتانيا وقطر والامارات العربية المتحدة» والمنتجات الكيميائية «خصوصا المواد البتروكيميائية» الجزائر والاردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس» والمنسوجات والملابس «مصر والمغرب وسوريا وتونس والامارات العربية المتحدة». كذلك فإن لدى موريتانيا اهتماما بتصدير السمك والمنتجات السمكية ونجد ان مدى التخفيض فى التعريفات متباين فى هذه القطاعات فهو على اعلاه «بالنسبة المئوية» فيما يتعلق بالمعادن وعلى ادناه فيما يتعلق بالمنسوجات والملابس والسمك والمنتجات السمكية.

غير انه من المتوقع نظرا للتفضيلات التعريفية المذكورة آنفا ان تصاب تلك البلدان العربية بخسائر نتيجة لتحول التبادل التجارى مثال ذلك ان صادرات موريتانيا من خام الحديد ومن السمك والمنتجات السمكية التى تمثل اكثر من 95 بالمئة من مجموع صادراتها تدخل دون رسوم إلى اسواق البلدان الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وبالتالى فالمرجح ان خفض معدلات الرسوم الجمركية على هذه البنود استنادا إلى معاملة الدولة الاكثر رعاية سيحدث تحولا فى التبادل التجارى ومن المرجح ان تتضرر الجزائر والمملكة المغربية وتونس من خفض الرسوم استنادا إلى معاملة الدولة الاكثر رعاية على المعادن والمنتجات الكيميائية والمنسوجات والملابس فى سوق الاتحاد الاوروبى الذى يشكل سوقها الرئيسى لان جميع صادراتها الصناعية إلى هذه السوق معفية من الرسوم وستكون خسائر المملكة المغربية وتونس نسبيا اكبر من خسائر الجزائر لان حصة هذه القطاعات من مجموع صادرات كل منهما هى حصة اكبر.

يمثل قطاع المنسوجات والملابس اهمية استراتيجية بالنسبة إلى مصر وسوريا وتونس «ما يفوق 50 بالمئة من صادرات هذه البلدان من المنتجات المصنعة» وكذلك بالنسبة إلى المملكة المغربية «اكثر من 40 بالمئة من صادراتها من المنتجات المصنعة» والمنتظر ان الالغاء التدريجى للاتفاقات من نوع اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف سيؤدي فى حال عدم تغير العوامل الاخرى إلى نتائج ايجابية فى هذه البلدان غير انه من الممكن فى الوقت نفسه حدوث نتائج سلبية بسبب تقلص المعاملة التفضيلية وبالتالى من المتوقع ان يؤثر الغاء اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف تأثيرا كبيرا فى المعاملة التفضيلية التى تمنحها الاسواق الاوروبية للمملكة المغربية وتونس وبصورة خاصة على هذين البلدين ان يواجها منافسة اشد نتيجة منح بلدان اخرى معاملة افضل « مثلا البلدان الاسيوية المنافسة» كذلك فإن على بلدان المغرب العربى ان تواجه التحدى الذى تطرحه بلدان اوروبا الشرقية التى تعيد تشكيل صناعاتها النسيجية والتى عقدت اتفاقات تجارية ثنائية ملائمة مع الاتحاد الاوروبى. ان قربها من السوق الاوروبية المشتركة وقدرتها التنافسية قد يؤديان الى تحول فى قسم من التبادل التجارى خصوصا فيما يتعلق بالتعاقد الفرعى.

واذا ما انتقلنا إلى القطاع الزراعى نجد ان السياسات المنحرفة كانت على اشدها فيه ومن ثم فالنتائج الاصعب تنبؤا فى هذا المجال هى التى ينطوى عليها التحرير التجارى فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع والرفاه وقد صممت نماذج اقتصادية عديدة لتقدير اثر التحرير التجارى فى الاسعار العالمية للسلع الزراعية وهى نماذج ترتكز على الحدس الاساسى التالى : ان سياسات البلدان الصناعية تميل اجمالا إلى منح القطاع الزراعى حماية ايجابية تنشط الانتاج وتخفض الاسعار العالمية فاذا الغيت هذه الحماية هبط العرض من جانب البلدان الصناعية وارتفعت الاسعار العالمية وعلى العكس فان الضرائب الحدودية الكبيرة على الصادرات الزراعية والدعوم غير المستهدفة الممنوحة للمستهلكين وأسعار الصرف القيمة بافراط هى كلها عوامل تميل إلي فرض عبء ثقيل على القطاع الزراعى فى البلدان النامية مما يؤدى إلى هبوط فى الانتاج وارتفاع فى الاسعار العالمية واذ يؤدى التحرير التجارى فى البلدان النامية إلى الغاء هذه الحماية السلبية فهو ينشط انتاجها ويضغط على الاسعار العالمية باتجاه الهبوط.

وفى اطار تصور ينطوى على تحرير تجارى تام محصور بالبلدان الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى تتنبأ النماذج بارتفاع فى الاسعار العالمية وان كان ذلك بدرجات متفاوتة فهى تتوقع ان يكون الارتفاع على اشده فى اسعار منتجات الالبان والسكر واللحوم المحمية نسبيا حماية شديدة كما تتوقع ان يكون الارتفاع فى سعر الارز اقل من الارتفاع فى اسعار سائر انواع الحبوب لان لانتاج الارز فى البلدان الصناعية اهمية ضئيلة نسبيا. وعندما يؤخذ فى الاعتبار التحرير التجارى فى كل من فئتى البلدان الصناعية والنامية فالنتائج التى تؤدى اليها مختلف النماذج هى اقل انسجاما اى ان هبوط الاسعار الناجم عن التحرير التجارى فى البلدان النامية يميل إلى موازنة ارتفاع الاسعار الناجم عن التحرير التجارى فى البلدان الصناعية ان اثر ذلك فى البلدان العربية يتوقف على ميزانها التجارى فيما يتعلق بالمنتجات المتأثرة وعلى المستوى الاجمالى تشير دراسات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عديدة إلى ان البلدان العربية قد تتأثر سلبيا لانها بلدان مستوردة للاغذية ومن الواضح ان مدى تأثر كل من الاقتصادات العربية يتوقف على التركيب السلعي لتجارتها بالمواد الغذائية وكذلك على البلد المنشأ والبلد المقصد في هذه التجارة وتشير البيانات المعروضة سابقا إلى ان التأثر بارتفاعات الاسعار بقدر ما تحدث فعلا سيكون على اشده في بلدان الخليج وبالدرجة التالية في البلدان الاخرى غير بلدان المغرب العربي.

دراسة اعدها بول شاريه ومحمد العريان وراقية معلى فتيفى الخبراء بصندوق النقد الدولى بادارة الشرق الاوسط.

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٥

المستقبل لمن المنتج أم التاجر؟

وحقوق الملكية الفكرية

التجارة العالمية تزداد بنسبة ١٢٪ خلال السنوات العشر القادمة

الإنتاج محكوم بالجودة والمعايير

وبـــدأ عصر الجات منذ ٣٤ يومـا

من المهم ان نتوقف طويلا عند الجات.. فهى ليست اتفاقية محدودة، وانما مجموعة من الاتفاقات تحددت بعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات والمناقشات جرت على مدى الاعوام السبعة والاربعين الماضية منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٩٤.. ويبلغ عدد صفحات الجات نحو ألف صفحة غير ملحقاتها ومذكراتها التفسيرية، وهذا مايجعل قراءتها ودراستها وفهمها أمرا ليس سهلا، وليس إلا فى مقدور عدد قليل من المتخصصين.. ونظرا لشدة أهميتها ولالتصاق تأثيراتها بحياة المواطن.أيا كان.فاننا نحاول عرض مفرداتها فى بساطة تمهيدا لمناقشتها ولبيان حصاد «المكسب والخسارة» منها.. ولقد عرضنا فى الاسبوع الماضى دراسة عن الجات وتطوراتها منذ بداية المفاوضات الدولية فى جنيف ١٩٤٧ حتى جولة أورجواى الشهيرة والاخيرة فى الدار البيضاء فى ربيع العام الماضى.. واليوم نعرض دراسة أعدها الدكتور فاروق عبدالحليم شقوير وكيل اول وزارة الاقتصاد تحت عنوان «ملاحظات أولية على اتفاقية الجات وآثار هامة.. وللامانة فاننا نعرض للقسم الثانى من الدراسة وهو الاكثر اتصالا بنا.. والآن نقرأ معا:

كان اهتمام الدول النامية فى المفاوضات السابقة على جولة أورجواى هو تحديد الاستثناءات التي ترغب في الحصول عليها من القواعد العامة، إلا ان اهتمام الدول النامية فى جولة اورجواى كان فى الواقع تحسين نظام التجارة العالمى وهو ماقادها إلى التمسك بالحصول على نصوص بمعاملة متميزة والذى يتطلب توقيتات ملائمة لتعديل اوضاعها ويمكنها من القيام بالتزاماتها بدلا من الاستثناءات التى كانت قائمة حينئذ دون وقت محدد لانتهائها.

وبالنسبة للتعريفات من المعروف ان معظم الدول النامية تضع قيودا على كيفية النفاذ لاسواقها ان كانت قد حصلت على مزايا فى اتفاقية الجات تمثلت فى انها لم تلتزم فى الواقع بتخفيض معين لتعريفتها الجمركية وان كانت بعض الدول وضعت حدودا قصوى على التعريفة الجمركية التي سوف تطبقها وان كانت التعريفات فى الزراعة سوف تخفض تدريجيا خلال الفترة الانتقالية لجولة اورجواى، وقد اعفيت الدول ذات الدخل الذى يقل عن ١٠٠٠ دولار فى السنة من هذا البند، وبالنسبة للسلع الاخرى غير الزراعية لاتتوافر معلومات كافية عن الالتزامات الاخرى للدول النامية، ففى مجال الخدمات فان نحو ٧٠ دولة نامية التزمت بفتح اسواقها امام الخدمات، من امثلة ذلك حق انشاء بنوك اجنبية او حق مزاولة مهنة المحاماة في دول لمحامين من دول اخرى، هذا وقد قامت الدول النامية بتخفيض كثير من العوائد غير الجمركية، وهذه الاجراءات سوف تقلل من ضعف السياسات التجارية وتزيد من المنافسة فى السوق المحلية وتوسع من فرص النفاذ لاسواق اخرى

ويعتبر ادماج التزامات الدول النامية فى هيكل واحد تحت مظلة منظمة التجارة العالمية يعني ان كل النصوص المتفق عليها سوف يتم تطبيقها بواسطة اطراف التعاقد، وبوجه عام فان الاحتياجات الخاصة للدول النامية قد اخذت في الاعتبار منح فترات انتقال اطول فى تنفيذ التزاماتها مع استثناء الدول الاقل نموا من بعض الالتزامات وقد تمثلت التزامات الدول النامية فى:

- زيادة عدد الالتزامات الخاصة بالتعريفات الجمركية التى تفرض، واجراء بعض التخفيضات على السلع الزراعية والسلع الصناعية مع وضع قيود تنظيمية على السلع الزراعية.
- قامت اكثر من ٧٠ دولة بوضع التزامات على الخدمات من بينها عدد من الدول الاقل نموا والتزامها بتطبيق اطار الاتفاقية على الخدمات.
- ازالة القيود التجارية الاجرائية على الاستثمارات خلال فترة ٥ ـ ٧ سنوات.
- الالتزام التدريجى بتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية فى كثير من المجالات.

توسيع نطاق الجات «القواعد والمؤسسات»

يعتبر وضع قواعد لسلوك المتعاملين والاطار الذى ينظم ويراقب هذا السلوك احد العناصر الهامة لكيفية اداء التجارة الدولية، ومن المتوقع ان تكون ادارة قواعد العمل فى الاتفاقية تحقق التطبيق المرن من الالتزام بالقواعد ويظهر ذلك من القيود التى تديرها الاتفاقية وخاصة فى الحماية، والاعانات، والرسوم الرقابية ومواجهة الاغراق.

تحتوى اتفاقية الجات على نصوص (المادة: ١٩) وتهدف لحماية المنتجين المحليين من الضرر الذى يتحقق من الزيادة السلعية فى الواردات. وقد كان ضعف اداء القواعد الخاصة بالحماية فى ظل الاتفاقيات السابقة مسئولا عن ظهور الاجراءات غير المحددة، وقد طورت اتفاقية الجات من اجراءات الحماية وحسنتها بحيث يمكن الاتفاق عليها لتغرى الدول بالابتعاد عن الاجراءات غير الواضحة والتى لايمكن التحكم فيها.

أ ـ الاعانات (SUBSIDIES):

رغم ان جولة طوكيو قد اسفرت عن اتفاق بشأن الدعم إلا ان جولة اوروجواى اتخذت اجراءات اكثر تحديدا ووضعت نظاما لفرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمة وكيفية اثبات الضرر، وقد قسمت الاتفاقية الدعم إلى ثلاثة انواع:

- دعم محظور وهو ذلك الدعم الذى يستخدم لزيادة صادرات سلع بذاتها.
- الدعم الذى لايزيد على ٥٪ من قيمة السلع وقد لايسبب ضررا لاطراف التعاقد، وقد يتطلب اتخاذ اجراءات وقائية فى مرحلة من المراحل.
- دعم لا يستوجب اتخاذ اى اجراءات تعويضية مثل المساعدات التى تقدم للابحاث الصناعية ودعم الثقة ودعم خاص بالتعديلات الهيكلية وكذا دعم البحوث والتطوير.

ب ـ اتفاق مكافحة الاغراق (ANTI DUMPING):

توصلت جولة اوروجواى إلى اتفاق لمكافحة الاغراق يعتبر تفسيرا وتوضيحا لاتفاق جولة طوكيو مع تحديد معيار الاغراق والضرر الذى يقع على المنتج المحلى واجراءات مكافحة الاغراق وكيفية تنفيذها وإلى جانب ذلك تم ادخال بعض التعديلات على احكام ومواد اتفاقية الجات مثل:

- اتفاق العوائق الفنية للتجارة
- اتفاق اجراءات تراخيص الاستيراد.
- اتفاق تجارة الطائرات المدنية.
- اتفاق المشتريات الحكومية.

جـ ـ اتفاق الوقاية (SAFEGUARD):

للدولة العضو الحق فى اتخاذ اجراءات وقائية لحماية صناعتها من زيادة غير متوقعة للواردات تسبب ضررا لهذه الصناعة، ويحدد الاتفاق هذه الاجراءات مثل فرض حصص، فرض رسوم اضافية، وسحب التزام بتنازلات جمركية ويمكن تطبيق هذه الاجراءات لمدة ٤ سنوات يمكن مدها لثماني سنوات فى حالة استمرار الضرر.

د ـ اتفاق الخدمات GENERAL AGREEMENAT ON TRADE IN SERVIC ES (GATS)

وكما سبق ذكره يعتبر ادخال الخدمات ضمن اتفاقية الجات اهم انجازات جولة اوروجواى والتى ستعمل على تاسيس نظام دولى متعدد لممارسة التجارة فى الخدمات، هو ماسيدفع بالتحرير التدريجى للتجارة فى هذه الانشطة داخل كل دولة ويتضمن الاتفاق ثلاثة محاور رئيسية:

١ـ اتفاق للمبادىء والاحكام العامة اهمها شرط الدولة الاولى بالرعاية.

- الوضوح والشفافية فى الاجراءات.
- تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلى.
- مفاوضات حول بعض القيود.

٢ـ ملاحق تتضمن احكاما خاصة ببعض قطاعات الخدمات التى لاتكفى احكام الاتفاق العام لمعالجتها مثل:

- الخدمات المالية
- الاتصالات
- النقل الجوى
- انتقال الايدى العاملة.

٣ـ جداول الالتزامات التى تقدمها كل دولة بالقطاعات التى تلتزم بتحريرها من خلال فتح اسواقها امام الاجانب ومعاملتهم مثل الوطنين.

هـ ـ اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS):

حيث يضع حدا أدنى كمعيار لحق الملكية الفكرية لحمايته فى سبعة مجالات وتوفير ميكانيكية لتطبيقها والية لفض المنازعات الخاصة بذلك وتشتمل الاتفاقية على احكام عامة ومبادىء اساسية مثل شرط الدولة الاولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية، وتلتزم الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقية خلال عام من تاريخ بدء تشريعات الاتفاقية بينما منحت الدول النامية خمس سنوات لبدء التنفيذ.

ـ اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIMS):

ويتضمن عدم قيام الدولة العضو باتخاذ اجراءات للاستثمار تؤدى إلى تفتيت وتشويه التجارة الدولية وتضعف الاستفادة من فرص الاستثمار ووضعت الاتفاقية الشروط التالية:

- عدم اشتراط استخدام نسبة محددة من المكون المحلى فى المنتج النهائى للمشروع.
- التخلص من مبدأ التوازن التجارى للصادرات واستخدامات المشروع.
- الغاء شرط بيع نسبة معينة من الانتاج المحلى فى السوق الخارجية.
- الغاشرط الربط بين موارد المشروع واستخداماته بالنقد الاجنبى.

تقييم أولى لاتفاقية الجات

تدل الشواهد التاريخية ان الاتفاقية قد ساهمت وستظل تساهم فى نمو التجارة العالمية وكذا الاستثمار والدخل ـ والمنفعة المباشرة والفورية ـ سوف تتحقق من تجنب تكلفة لا لزوم لها فى حالة فشل المفاوضات والتى كان من المؤكد سترتب آثارا خطيرة فى العلاقات التجارية الدولية وتأخيرا كبيرا فى بدء الانتعاش الاقتصادى العالمى، والمنفعة المباشرة الثانية هى بث الثقة بين اطراف التجارة العالمية بتخفيض درجات عدم التأكد فى السياسات التجارية، وسوف يؤدى ذلك إلى تنشيط مبدأ عالمية التجارة ويسهل الاستثمار فى مجالات ذات مزايا نسبية

واضحة ولكن معظم المنافع التي سوف تتحقق في الاجل المتوسط والاجل الطويل حيث يبدأ تطبيق الاتفاقية بإصلاحاتها وقواعد ممارستها تدريجيا خلال ٥ ـ ١٠ سنوات، وهى فترة من المؤكد سوف تعطى الاستثمارات المنفذة في ظلها فوائد واضحة وفى الاجل الطويل سوف تعطى جولة اورجواى على وجه الخصوص فوائد تتمثل في جانبها الاستاتيكى فى رفع كفاءة استغلال الموارد وزيادة نصيب الدول النامية بنحو الثلث من نمو الدخل العالمى الذى من المقدر ان يزيد بنحو ١٪ سنويا وان كان القدر الاكبر من الفوائد يتوقف على درجة استجابة الدول، فالدول التي تحررت اقتصادياتها تحصل على مزايا افضل من تلك التى لم تفعل ذلك، اما الفوائد الناتجة من الجوانب الديناميكية لاتفاقية الجات من تفاعل عوامل المنافسة ـ اتساع نطاق المشروعات ـ الابتكار والتجديد ونمو الانتاجية.

أ ـ بالنسبة للدول النامية:

من المتوقع ان تزيد التجارة العالمية على مستواها الحالى بنمو ١٢٪ خلال السنوات العشر القادمة، اي بمعدل سنوى يصل فى المتوسط بين ٤ ـ ٥٪ وسوف تذهب معظم هذه المزايا للمنتجات ذات الاهمية للدول النامية مثل الملابس.

ب ـ الاثر المتوقع على الدول العربية:

شمل التقرير الذى اعدته الادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية عن نتائج اجتماع الخبراء العرب عرضا تفصيليا للآثار المحتملة للاتفاقية على الدول العربية والتى انتهت بوجه عام إلى:

١ ـ الاثر على الصناعة:

من البداية استبعدت الجات البترول من مجال المفاوضات لكونها سلعة ذات وضع عالمى خاص ولذا فان تحليل المزايا يمكن ان يبدأ من قطاع الصناعة وخاصة فى مجال الصناعة البتروكيماوية وما يتطلبه العمل على تدعيم وجود هذه الصناعة فى السوق العربية والتوجه لرفع القدرة التنافسية لها وتحسين ادائها واستكمال مراحل انتاجها، فى نفس الوقت اتاحت الاتفاقية للدول العربية مدى زمنيا قدره عشر سنوات لتعديل اوضاعها فضلا عن حق الدول العربية اتخاذ اجراءات لحماية انتاجها من ممارسات الدعم والاغراق.

وان كانت صناعة البتروكيماويات العربية سوف تواجه قيودا متزايدة فى اسواق الدول المتقدمة بعد انتهاء فترات السماح الممنوحة لها كما انها ستزداد تكلفة انتاجها لتطبيق قيود الملكية الفكرية ولامكانية اعتبار انخفاض تكلفة القيم نوعا من الدعم قد تواجه باجراءات مواجهة الاغراق.

ومن المتوقع ان تواجه صادرات الدول العربية من الغزل والمنسوجات منافسة شديدة من دول جنوب شرق اسيا بعد ادماج اتفاقية المنسوجات فى اتفاقية الجات.

اما بالنسبة للادوية فان ٩٠٪ من براءات الاختراع الحالية للادوية الاساسية سوف لاتمسها الجات وانما تقع المشكلة فى الادوية الجديدة والبراءات الجديدة وحيث ان معظم براءات اختراع الادوية تتم فى الدول المتقدمة فانه من المتوقع ارتفاع تكلفة هذه البراءات ويمكن للبحوث العربية المشتركة والاستثمار العربى المشترك مواجهة ذلك بمزيد من الاتجاه نحو خلق صناعة دواء عربية بانتهاء الفترة الانتقالية.

٢ ـ الاثر على الزراعة:

من المعلوم ان الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الغذائية الزراعية ولذا فان ازالة الدعم من الانتاج الزراعى سوف يمكن بعض الانتاج العربى الكفء من الدخول لاسواق الدول الصناعية وان كان فى نفس الوقت سوف يؤدى إلى ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية للدول ذات العجز الواضح فى اكتفائها الغذائى، وان كان من المتوقع الا يكون هذا الاثر قويا نظرا للتدرج فى تخفيض تكلفة الدعم وتقترح الدول العربية اقامة نظام اقليمى لمخزون الطوارىء للحبوب وكذا تنمية التجارة العربية البينية بها.

٣ـ الملكية الفكرية:

تخضع نظم الملكية الفكرية إلى عدد من الاتفاقيات العالمية، وقد اعتمدت الجات هذه الاتفاقات وهى من الاهمية بحيث يجب على الدول التعامل معها بحذر من حيث ضرورة اصدار القوانين والتشريعات التى تحمى حقوق مواطنيها من ناحية وايضا مواجهة التعسف والاجحاف الذى يمكن ان تستخدم به هذه الحقوق داخل الدول العربية من قبل الدول الاجنبية، من ناحية اخرى ولذا فانه من المطلوب ايجاد تنسيق قوى بين الدول العربية بالنسبة لمسائل الملكية الفكرية، وعموما فانه امام جميع الدول عام كامل قبل الانضمام للاتفاقية، كما ان هناك ثلاثة اعوام اضافية بالنسبة للدول النامية.

٤ـ قطاع الخدمات:

نظرا لضعف البنية التحتية للقطاع الخدمى فى الدول العربية واعتمادها على خدمات كثيفة العمل فان قدرتها محدودة فى الاسواق العالمية وعلى الدول العربية اتباع سياسة حذرة فى فتح اسواقها للمنافسة الدولية فى قطاع الخدمات عندما ترغب للانضمام للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS)، ويقترح الخبراء بعض مواقف موحدة متناسقة فى نشاط المصارف والتأمين والاسواق المالية وقطاع النقل البحرى والاتصالات والنقل الجوى.

مصر والجات

ـ انضمت مصر إلى عضوية الجات منذ ٢٤ عاما اى فى عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات مكثفة استمرت مايقرب من سبع سنوات.. وتمثل تجارة مصر مع دول الجات مايزيد على ٨٠٪ من اجمالى تجارتها الخارجية.. ومنذ تلك التاريخ تلعب مصر دورا نشطا فيه وتشترك فى اعمال مختلف لجانه بل وتولت رئاسة العديد من تلك اللجان فيه

ـ استفادت مصر من هذه العضوية من خلال استفادتها من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الاعضاء اضافة إلى مزايا جمركية اضافية (فى اطار النظام المعمم

للمزايا (GSP) باعتبارها نامية.

- وفرت الجات الحماية لمصر من بعض ممارسات الدول الكبرى عندما تعرضت لاجراءات ضد بعض صادراتها (الغزل - الالومنيوم - الفيروسليكون) بدعوى ان هناك حالات دعم أو أغراق فى هذه الصادرات.

- تحصل مصر على معونة فنية من الجات مثل برامج التدريب الخاصة بالسياسات التجارية أو المساعدة الفنية فى مجال وضع تشريع وطنى ونظام لمكافحة الدعم والاغراق بما يكفل لها حماية صناعتها الوطنية من المنافسة غير العادلة.

فيما يتعلق بمصر وجولة اورجواى يصح الاشارة إلى النقاط التالية التى قدمتها وزارة الاقتصاد إلى مؤتمر الحوار الوطنى فى شأن وجهة نظر الحكومة للاتفاقية

أولا: تنبهت مصر منذ البداية إلى أهمية هذه الجولة وطبيعتها وآثارها المتوقعة على الصعيدين الدولى والقومى.. ولذا فقد شاركت فيها بفاعلية منذ مرحلة التحضير لها وفى كل مراحلها وفى مختلف لجان التفاوض في جنيف وقد حرص المفاوض المصرى على التنسيق مع باقى الدول النامية كلما كان ذلك ممكنا.. كل ذلك له أثر ايجابى فى وضع مصالح مصر في الاعتبار فى هذه المفاوضات.

ثانيا: من أجل ضمان المتابعة المستمرة للمفاوضات وتقييمها واعطاء التوجيهات للمفاوض المصرى تم تشكيل لجنة قومية لمتابعة جولة أورجواى برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تضم فى عضويتها كافة الوزارات ذات الاختصاص والاجهزة المعنية بما فى ذلك القطاع الخاص.

ثالثا: ان الجات والمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ليست بالأمر الجديد على مصر.. فهى عضو فى الجات منذ عام ١٩٧٠ وقد سبق لها المشاركة فى مفاوضات الجولة السابقة وهى جولة طوكيو.

رابعا: ان الفلسفة الاقتصادية التى تطبقها مصر منذ نهاية الثمانينات (وهى الفترة التى واكبت عملية التفاوض فى جولة أورجواى) تقوم على اساس خلق نظام اقتصادى يعتمد على قوى السوق وينفتح على الخارج مع العمل على تحقيق نمو اقتصادى غير تضخمى.. وقد تم فى سبيل تحقيق ذلك اتخاذ نوعين من الاجراءات الاول يستهدف اعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلى، وشمل ذلك خفض معدلات التضخم وتخفيض العجز فى الحساب الجارى والموازنة العامة، تحرير سعر الصرف واطلاق اسعار الفائدة لقوى العرض والطلب، اتباع سياسات نقدية غير تضخمية، اعادة تنظيم قطاع البنوك وسوق المال مما يجعلها اكثر تجاوبا مع قوى السوق.. أما النوع الثانى من الاجراءات فهو اجراءات هيكلية تهدف إلى توفير الشروط اللازمة لدفع عجلة الاقتصاد القومى وتحقيق معدلات نمو ايجابية.

ويمكن القول بان ما استهدفه الاصلاح الاقتصادى المصرى بشأن خلق اقتصاد وطنى يقوم على اساس قوى السوق ومنفتح عالميا يتميز بالكفاءة من خلال الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج ويحقق معدلات نمو ايجابية على المدى المتوسط.. كل ذلك سار فى خط مواز لمراحل التفاوض فى الجولة، وبالتالى ومع نهاية المفاوضات كانت مصر قد قامت بالفعل بتطبيق نسبة كبيرة من الالتزامات التى تضمنتها الجولة بل انها سبقت فى تنفيذها.

خامسا: راعت نتائج الجولة ظروف وامكانيات الدول النامية وتمثل هذا فى انه بالرغم من تساوى الدول المتقدمة والنامية فى الحقوق إلا انه فيما يتعلق بالالتزامات فقد تم توفير مرونة اكثر ومستويات أقل بالنسبة للدول النامية والاقل نموا.. كذلك تم توفير فترات انتقالية فى عدد من الاتفاقيات تراوحت مابين ٥ و ١٠ سنوات للدول النامية قبل تنفيذ التزاماتها لمراعاة ظروفها وتعديل وتوفيق أوضاعها.

وهنا تجدر الاشارة إلى ان الالتزامات التى ترتبت على مصر فى اطار هذه الجولة كانت فى بعض الاحيان أقل بكثير مما ترتبت على دول نامية أخرى وتم ذلك نتيجة تطبيق بعض المعايير التى توفر معاملة افضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم فى التصدير أو للدول ذات الدخل الفردى فى حدود معينة.

سادسا: ان الحماية الحقيقية لاى دولة صغيرة الحجم فى التجارة الدولية هى الحماية التى يوفرها النظام التجارى متعدد الاطراف من خلال مايوفره من قواعد وضوابط تطبق على جميع الاطراف كبيرها وصغيرها.. وتوفر حماية من الضغوط الثنائية والاجراءات الانفرادية..

وقد ألقى السيد وزير الاقتصاد الضوء بصورة مختصرة على عدد من نتائج الجولة وتأثيرها على الاقتصاد المصرى فى المجالات التالية:

فى مجال التخفيضات الجمركية

روعى فى اعداد العرض المصرى الخاص بتخفيض الرسوم الجمركية ثلاثة اعتبارات اساسية أولها توفير المستوى المناسب لحماية الصناعة الوطنية وحفزها على المنافسة ثانيها مراعاة أهمية الحصيلة الجمركية باعتبارها أحد عناصر ايرادات الدولة واهميتها فى خفض العجز فى الموازنة العامة ثالثها ان تتماشى مع التزاماتنا فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى بل اكثر من ذلك توفير مرونة وحرية حركة اكبر خاصة فيما يتعلق بالحد الادنى والحد الاقصى للتعريفة ومن ناحية اخرى فان فترات تطبيق خفض الرسوم الجمركية تعتبر أطول من البرنامج الزمنى فى اطار برنامج الاصلاح.

وفى المقابل ستستفيد مصر من التخفيضات الجمركية التى تلتزم بها باقى الدول الاخرى سواء متقدمة أو نامية بما يتيح فرصة اكبر للوصول إلى اسواق تلك الدول خاصة بالنسبة للمنتجات التى تتوافر فيها الميزة النسبية لمصر.

فى مجال الزراعة

سعى المجتمع الدولى إلى ازالة التشوهات فى التجارة الدولية للسلع الزراعية من خلال الغاء القيود الكمية وتحويلها إلى تعريفة جمركية واجراء خفض على مستويات التعريفة المطبقة اضافة الى خفض دعمى الانتاج والتصدير، ومن ثم فقد تنبه المفاوض المصرى إلى آثار الغاء الدعم والتى من شأنها زيادة اسعار وارداتنا من السلع الغذائية، حيث أقرت المفاوضات مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ومن بينها مصر ويكون هذا التعويض فى شكل منح ومساعدات ومبيعات ميسرة.

إلا انه من ناحية اخرى فان اتفاق الزراعة الجديد له آثار ايجابية فى المدى البعيد على الاقتصاد المصرى حيث ان ارتفاع الاسعار العالمية - نتيجة ازالة الدعم - من شأنه زيادة فرص التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية وغيرها التى كان انتاجها غير اقتصادى نظرا لانخفاض اسعار استيرادها، كما ان من شأنه اضافة وحدات جديدة من الاراضى المصرية لاستزراعها والتى كانت تكلفة اصلاحها مرتفعة.. وباختصار كان للدعم آثار سلبية على قدرة الانتاج الزراعى المصرى فى المنافسة الدولية.

كما ان ازالة الدعم على السلع الزراعية من شأنه تعزيز القدرة التنافسية للسلع الزراعية التى تصدرها مصر، واهمها القطن والارز والخضر والفاكهة.

فى مجال الخدمات

قدمت مصر التزامات محددة فى عدد من قطاعات الخدمات التى تتناسب مع قدرتها التنافسية أو التى تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقوانين والقواعد التى تحكم انشطة هذه القطاعات. راعت مصر فى تقديم تلك الالتزامات ان تكون متماشية مع القوانين والقواعد المصرية التى تحكم تجارة الخدمات دون تحمل اعباء والتزامات تفوق امكانياتنا مع العمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال السماح بانشاء الشركات المشتركة وفقا لاحكام قانون الاستثمار.

وتتيح التزامات التحرير التى قدمتها الدول الاعضاء فى الاتفاق فرصا أمام الصادرات المصرية من الخدمات خاصة القطاعات التى بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية فى بعض الدول، وكذلك المهنيون المصريون والاخصائيون سواء فى الدول المتقدمة أو الدول الاخرى كما ان قطاع الانشاءات يمكنه ان يمارس نشاطه فى الدول العربية والافريقية نظرا للخبرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق اعماله فى تلك الدول.

بالاضافة الى ذلك فان اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوجيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات فى الدول المختلفة والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها الدول المختلفة المتقدمة والنامية.

فى مجال الملكية الفكرية

من المؤكد ان هناك التزامات اضافية تتضمنها تلك الاتفاقية أعلى من تلك التى تتضمنها التشريعات الوطنية او الموجودة فى الاتفاقيات القائمة حاليا سواء فيما يتعلق بنطاق أو مدة الحماية ولكن فى مقابل ذلك هناك اما مزايا اضافية أو مرونة تأخذ فى الاعتبار اوضاع وقدرات دولة مثل مصر، وعلى سبيل المثال:

- سيؤدى رفع مستويات الحماية ووضع الوسائل التى تضمن الحصول على حقوق الملكية الفكرية فى مجال حق المؤلف إلى تحقيق مزايا اضافية فى مجال الاعمال الادبية والمؤلفات والكتب وفى الشرائط والاسطوانات وافلام السينما والفيديو والاذاعة والتليفزيون.
- لن تكون مصر ملزمة بتطبيق احكام هذا الاتفاق قبل مرور خمس سنوات من بدء سريانه حتى تتاح لها مواءمة ظروفها طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق كما يتاح لمصر عشر سنوات كفترة انتقالية قبل التزامها بتوفير حماية لبراءات الاختراع على اساس المنتج فيما يتعلق بالاختراعات الكيميائية الخاصة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية.

ليس هناك فى الاتفاقية مايحول دون قيام مصر بفرض نظام لضبط أسعار الدواء فى اطار حقها فى حماية الصحة العامة.

هذا وتجدر الاشارة الى ان غالبية الادوية الاساسية (ESSENTIAL DRUGS) طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية قد دخلت فى الملك اى لاتستحق حاليا براءات اختراع ولم يتبق سوى نسبة ضئيلة لن تكون مصر مطالبة بتوفير براءة اختراع بالنسبة لها على اساس المنتج إلا بعد انتهاء الفترة الانتقالية، اذا كانت لم تصبح فى الملك العام بعد، كذلك فلايوجد مايمنع مصر من استيراد الدواء حتى بالرغم من عدم الحصول على موافقة صاحب البراءة اذا تم الاستيراد من دولة اخرى تنتجه بترخيص من صاحبه (تعتبر ايطاليا والبرتغال من ارخص دول العالم فى انتاج الدواء).

كما تجدر الاشارة الى ان توفير الشروط الاساسية لحماية الملكية الفكرية يسهم الى حد كبير فى جذب الاستثمار الاجنبى ونقل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

فى مجال المنسوجات

يحقق الاتفاق مطالب الصناعة المصرية التى رأت أهمية ان يتم تحرير التجارة الدولية للمنسوجات بأسلوب تدريجى وعلى فترة زمنية قدرها عشر سنوات باعتبار ان هذه الفترة تعتبر كافية لرفع قدرتها على المنافسة العالمية.

وحصلت مصر على معاملة اكثر تفضيلا من بعض الدول النامية الاخرى وذلك باعتبارها دولة صغيرة الحجم فى التصدير، وبالتالى فان الحصص الخاصة بها ستزيد بمعدل أعلى من الزيادة فى حصص تلك الدول، وسيبلغ اجمالى نسبة الزيادة فى حصص التصدير المصرية طبقا لهذا الاتفاق ١٥٠٪ خلال الفترة الانتقالية.

اما بالنسبة للتخفيضات الجمركية على مختلف بنود المنسوجات فقد روعى فيها ان تكون فى حدود الخفض الجمركى فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى بل ان الخفض سيتم على فترة زمنية أطول، كما احتفظت مصر بحقها فى الابقاء على القيود الكمية بالرغم من ان الغاء تلك القيود سيتم فى برنامج الاصلاح الاقتصادى فى فترة زمنية أقل.

نظرة

لجنة قومية

توجد في الحكومة لجنة لمتابعة اتفاقية الجات ويوجد اشخاص مسئولون عن هذه العملية خاصة في الوزارات المعنية مثل الخارجية والاقتصاد والتعاون الدولي.. لكننا نقترح تشكيل لجنة قومية موسعة تضم مسئولين ومتخصصين وشخصيات عامة اى مانسميهم أهل الخبرة واهل الرأى تختص بدراسة تطورات الجات ومتابعة مايدور بشأنها وينشر أو يقال عنها وكذلك التحليلات المختلفة.

ويدخل في نطاق عمل هذه اللجنة القومية كل مايتصل بالمنظمات الثلاث التى صارت تحكم الاقتصاد العالمي وهي: البنك الدولي - صندوق النقد - منظمة التجارة العالمية.. وهذه الأخيرة (منظمة التجارة) هى التى ستحل مكان أمانة الجات لتشرف على تنفيذها، وأتصور انه من المهم جدا ان يكون طاقم هيكلها التنظيمى يضم بعضا من خبرائنا.

اعود فاقول ان هذه اللجنة القومية المقترحة ستجد أمامها مهاما كبرى، وحيوية، وأتصور أنها تكون «أداة» فعالة ومؤثرة للجهاز الوزارى.

وبدون إدعاء.. فإننا ونحن في بداية عصر الجات تختلط الآراء حول تأثيراتها ايجابا أم سلبا على صناعة ما أو تجارة ما.. وتتناقض بشأن ما إذا كانت ستساعد التصدير أم لا.

كذلك تختلف الآراء والتفسيرات حول «الميزة النسبية» وحول ما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية ستفيدنا أم ستضرنا.. وكيف؟

ان كل هذه خلافات.. سائدة وستستمر وستنشأ تعقيدات تحتاج إلى حلول.. وهذا مايجعلنا نطالب بلجنة قومية تكون آلية مستمرة خاصة بالجات ومايصاحبها وماينشأ عنها.. وتكون هذه الآلية «اداة» للدولة!.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

آثار مفاوضات أوروجواى على الدول العربية (6 ـ 6)

التأثيرات على السياسات الاقتصادية

لا شك أن القيام، دون إبطاء، بإلغاء التدابير غير التعريفية على السلع الزراعية، والإلغاء التدريجى لاتفاق المنسوجات المتعددة الألياف فى خلال عشر سنوات، وتعهد البلدان الأطراف فى جولة أوروجواى بإلغاء التدابير غير التعريفية فى خلال أربع سنوات هى كلها عوامل ستحدث تخفيضا كبيرا فى التدابير غير التعريفية التى تواجهها البلدان النامية، مما يسهم فى تحسين إمكانيات وصولها إلى أسواق البلدان الصناعية.. وتشير التقديرات إلى أن متوسط نسبة التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية ضد السلع المستوردة من البلدان العربية ستهبط، نتيجة التنفيذ التام لاتفاقات أوروجواى، من 9 بالمئة إلى 6 بالمئة.. ومع أن هذا الهبوط ليس خاليا من الأهمية، فهو يمثل كسبا أقل بكثير من مكاسب البلدان الأخرى.. وبالفعل نقدر أن متوسط نسبة التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية ضد السلع المستوردة من جميع البلدان النامية سيهبط من 18 بالمئة إلى ما يتراوح ما بين 4 و5 بالمئة، علما بأن بعض بلدان جنوبى آسيا ستشهد هبوطا بمقدار 33 نقطة مئوية.

وفيما يتعلق بالبلدان العربية كمجموعة، يعود التحسن الأقل درجة إلى أن التدابير غير التعريفية المطبقة فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ضد الصادرات العربية هى حاليا على مستوى منخفض.. وهذا يعبر عن سيطرة منتجات لا تخضع عادة للتدابير غير التعريفية.. غير أن هناك فى الوقت نفسه، تباينا بين مختلف البلدان العربية.. وبالتالى، تبعا للتنوع المذكور آنفا فى تركيب صادرات البلدان العربية، فإن التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية هى مرتفعة جدا بالنسبة إلى بعض البلدان «خصوصا التى يسيطر فيها تصدير المنسوجات والملابس كمصر والمملكة المغربية وسوريا وتونس».. ولذلك فإن تأثر هذه البلدان بتحرير التدابير غير التعريفية سيكون أكثر إيجابا.

وحتى تتمكن البلدان العربية من تحسين قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية التى ازداد فيها عنصر المنافسة، لابد لها من تحقيق تقدم فى إصلاح وتحرير اقتصاداتها.. ونظرا لعوامل عديدة منها المرحلة الطويلة التى مرت بها عدة بلدان فى المنطقة «خصوصا البلدان غير النفطية» فيما يتعلق بصناعة بدائل الاستيراد فى إطار القطاع العام، فقد مالت المعدلات الفعلية للحماية نحو مستويات مرتفعة وباعثة على الانحراف، مما أدى إلى ارتفاع فى التكاليف المحلية وإلى إعاقة قدرة هذه البلدان على المنافسة فى السوق العالمية.. كذلك أحدثت هذه الاستراتيجية ضعفا فى عوامل المنافسة، وقد نجمت عنه حالات من عدم الفاعلية فى ميدانى الاستهلاك والإنتاج... فضلا عن تقويض قدرة هذه الاقتصادات على الاستجابة للتغيرات غير المرتقبة فى الأوضاع الدولية للأسعار والطلب.

لقد أدرك هذه الجوانب صانعو السياسات فى المنطقة فانطلقت بلدان عديدة فى تنفيذ برامج شاملة للتحرير والإصلاح.. ونجد أن عنصر القطاع الخارجى فى هذه البرامج يشمل ترشيد هيكلية التعريفات، وتخفيف الحواجز غير التعريفية، وإصلاح نظام الصرف، وإلغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية، وتسهيل الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر «استثمارات الحافظة»، وقد تحقق فى المملكة المغربية وتونس أبرز تقدم فى هذه المجالات، إذ قامت السلطات إلى جانب تخفيض كبير فى القيود التجارية الكمية وفى التعريفات، باعتماد قابلية تحويل العملة فى إطار حساب العمليات الخارجية. وسيكون تحقيق تقدم أوسع فى تحرير القطاع الخارجى عاملا رئيسيا فى تحديد قدرة البلدان المعنية على اغتنام الفرص المتاحة نتيجة لعملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف.. كذلك فإن الجوانب القطاعية المبحوثة سابقا تثير تساؤلات بشأن تدابير معينة فى ميدان السياسة الاقتصادية.. ونجد فى القطاع الزراعى، أن بعض الخسائر الناجمة عن تدهور معدلات التبادل التجارى بسبب ارتفاع ثمن المنتجات الغذائية هى خسائر يمكن التعويض عنها فى بلدان عديدة إذا أتيح لتغيرات الأسعار أن تعمل كحافز على زيادة الإنتاج الزراعى.

ولذا فإن على الحكومات ألا تمنع آثار تغيرات الأسعار من الانتقال إلى الأسواق المحلية.. والواقع أن التحدى الذى يثيره تقلص الأفضليات التجارية فى وجه قطاع المنسوجات والملابس يشدد على

ضرورة تعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع، وذلك بوسائل عديدة منها تحسين جودة المنتجات واستهداف مجالات السوق التى هى أقدر على المنافسة من حيث الجودة. وهناك فى ميدان السياسة الاقتصادية قضية أخرى تتعلق بتفاعل البلدان العربية مع النظام المعزز للتجارة الدولية المبنى على قواعد، وبالنتائج التى ينطوى عليها هذا التفاعل من حيث الجهود المبذولة حاليا فى المنطقة بهدف تنسيق السياسات.. وبإمكان العضوية فى هذا النظام، وهى تشمل العضوية فى المنظمة العالمية للتجارة، أن تحسن مصداقية سياسات التحرير التجارى للبلدان المعنية بتعزيز شفافية أنظمتها التجارية وقابليتها للتنبؤ.. وقد تكون لذلك آثار خارجية إيجابية فى توجه أموال الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر.. وهذا يعنى أن على البلدان العربية ألا تكتفى بالانضمام، فى الوقت المناسب، إلى منظمة التجارة العالمية بل أن تقلل أيضا إلى أقصى حد ممكن من استخدام الترتيبات الانتقالية «كعدم ربط الخطوط التعريفية» التى تسهل العضوية لكنها تقوض عنصر المصداقية.. أخيرا، لابد من إجراء تنسيق دقيق بين هذا الجانب والجهود المبذولة حاليا للتوفيق بين الأنظمة التجارية الاقليمية «كالتى تبذل برعاية مجلس التعاون الخليجى».

دراسة أعدها بول شاربه ومحمد العريان وراقية معلى الخبراء بإدارة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولى

المصدر : .... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٤ فبراير ١٩٩٥

اتفاقية دورة اوروجواى هل توقف حركة تزوير الكتاب المصرى؟

■ د. صليب بطرس ■



صدرت اتفاقية الجات الاول ولم يمض على انتهاء الحرب العالمية الثانية اكثر من سنتين فقد كان ذلك فى سنة 1947، وعقدت عدة جولات شملت مفاوضات بلغ عددها ثمانى فى جنيف: 1947 وفرنسا عام 1949 والمملكة المتحدة 1951 وجنيف 1956 و64 و67 وواشنطن 1979 وأخيرا فى اوروجواى 86 لم تشمل واحدة منها حق الملكية الادبية الخاصة بالكتاب. وكان من نتيجة ذلك ان اتجهت البلاد العربية - ومن بينها مصر - إلى اتفاقية برن واتفاقية اليونسكو وكلتاهما كانتا اداتين ضعيفتين لحماية حق الملكية الفكرية لأنه حق هش تسمح طبيعته بالاعتداء عليه والالتجاء إلى القضاء العادى ليس مجديا فى استرداد الحقوق المعتدى عليها. ولم تكن البلاد النامية - ومن بينها البلاد العربية - وحدها هى التى خسرت من هذا الوضع بل ان البلاد المتقدمة فقدت الكثير هى الأخرى.

وتزعمت الولايات المتحدة بصفة خاصة اثناء مفاوضات دورة اوروجواى جمع البيانات والمعلومات التى ساعدتها فى اقناع الدول تضمين الاتفاقية الاخيرة ما ينحسم الوسائل الكفيلة بحماية حق الملكية الادبية والفكرية.

بدرجة أخرى بكثير فى البداية وسوف تزداد قوة مع مرور الزمن.

وتزوير الكتاب المصرى فى بعض البلاد العربية الاخرى هو الآلة الحقيقية التى قد تقضى على الكتاب المصرى من الناحية الاقتصادية وقبل أن نسترسل افضل ان استبدل كلمة السرقة بعبارة تزوير الكتاب «وتقضى قواعد اللغة العربية الصحيحة ان تدخل الباء على الشىء المتروك وغير ذلك مما هو شائع خطأ - ولم يعد هناك محل لبقاء عبارة «خطأ شائع خير من صواب مهجور».

وتكمن خطورة السرقة «التزوير» أولا فى انه يتناول الكتاب الرائج فى الاسواق العربية التى تدفع القيمة بالعملات الاجنبية وبذلك تحرم السوق المصرية من جانب كبير من هذا المورد وتكمن ثانيا فى ان التقنية الطباعية الحديثة تمكن السارق. من أن يتفادى اكثر اجزاء العملية الطباعية كلفة وهى الصف والتجهيز والتوضيب ثم ثالثا يتفادى لصوص الثقافة من خلال عملية

خواطر اقتصادية

اتفاقية الجات والكتاب المصرى



بقلم :

د . صليب بطرس

صدرت اتفاقية الجات الاولى ولم يمض على انتهاء الحرب العالمية الثانية اكثر من سنتين فقد كان ذلك فى سنه ١٩٤٧ . وعقدت عدة جولات شملت مفاوضات بلغ عددها ثمانى فى : جنيف ١٩٤٧ وفرنسا عام ١٩٤٩ والمملكة المتحدة ١٩٥١ وجنيف ١٩٥٦ و٦٤ و ٦٧ وواشنطن ١٩٧٩ واخيرا فى اورجواى ٨٦ لم تشمل واحدة منها حق الملكية الادبية الخاصة بالكتاب . وكان من نتيجة ذلك ان اتجهت البلاد العربية ـ ومن بينها مصر ـ الى اتفاقية برن واتفاقية اليونسكو وكلتاهما كانتا اداتين ضعيفتين لحماية حق الملكية الفكرية لانه حق هش تساعد طبيعته الاعتداء عليه والالتجاء الى القضاء العادى ليس مجديا فى استرداد الحقوق المعتدى عليها . ولم تكن البلاد النامية ـ ومن بينها البلاد العربية ـ وحدها هى التى خسرت من هذا الوضع . بل ان البلاد المتقدمة فقدت الكثير فى هذه الغيبة .

وتزعمت الولايات المتحدة بصفة خاصة اثناء مفاوضات دورة اورجواى جمع البيانات والمعلومات التى ساعدتها فى اقناع الدول على تضمين الاتفاقية الاخيرة ما ينظم الوسائل الكفيلة . فى حماية حق الملكية الادبية والفكرية بدرجة اقوى بكثير فى البداية وسوف تزداد قوة مع مرور الزمن .

وتزويد الكتاب المصرى فى بعض البلاد العربية الاخرى هو الآفة الحقيقية التى قد تقضى على الكتاب المصرى من الناحية الاقتصادية . وقبل ان نسترسل افضل ان استبدل كلمة السرقة بعبارة تزوير الكتاب (وتقضى قواعد اللغة العربية الصحيحة إن تدخل الباء على الشيء المتروك وغير ذلك مما هو شائع خطا ـ ولم يعد هناك محل لبقاء عبارة ، خطا شائع خير من صواب مهجور ، ـ ومعذرة فى هذا الاستطراد) .

وتكمن خطورة السرقة (التزوير) : اولا فى انه يتناول الكتاب الرابح فى الاسواق العربية التى تدفع القيمة بالعملات الاجنبية وبذلك تحرم السوق المصرية من جانب كبير من هذا المورد . وتكمن ثانيا فى ان التقنية الطباعية الحديثة تمكن السارق من ان يتفادى اكثر اجزاء العملية الطباعية كلفة وهى الصف والتجهيز والتوضيب ثم ثالثا يتفادى لصوص الثقافة من خلال عملية السرقة دفع حقوق المؤلف . ومما يزيد الطين مبله ان هذه الكتب تدخل الى مصر بطرائق احتياليه لتباع فى اسواقها وثمة وقفة هنا هى ان المؤلفين المصريين لجاوا منذ منتصف الستينيات عندما ضيقت سلطات العهد الناصرى على المصريين جميعا ، الى التعاقد مع ناشرين لبنانيين مقابل الحصول على حقوقهم بالعملات الاجنبية وهم لايعلمون ان ذلك التعاقد يصل الى مرتبة التنازل عن حقوقهم الى الابد لأن الناشرين يحاولون استغلال هذا التعاقد فى اكل حقوق المؤلفين بالباطل .

وهناك صفقة ظلت تبيعها احدى دور النشر العريقة فى مصر للحكومة الليبية ثم فقدت هذه الدار الصفقة التى بلغت قيمتها حوالى مليونى دولار وكان ذلك عام ١٩٧٩ . ولم تنطق هذه الدار ببنت شفة . وضاعت الصفقة . وثمة حقيقة لابد ان اذكرها فى هذا المقام وهى ان حكومة المملكة العربية السعودية لاتقبل استلام الكتب المتعاقد عليها ما لم تكن مصحوبة بشهادة رسمية تثبت ان الناشر على علم بتلك الصفقة . واخيرا عمل ناشرو البلاد المتقدمة وعلى راسهم الولايات المتحدة على ان تتضمن اتفاقية الجات (دورة اروجواى) نصوصا لحماية حق الملكية الفكرية فى مجال الكتاب وغيره . وعن هذا الطريق يمكن لمصر وغيرها من البلاد العربية ـ الاخرى ان تحمى حقوقها ولكن ذلك لابد من ان تسبقه ـ فى تصورى ـ خطوات تنطوى على تنظيم العلاقة على صعيد الوطن العربى عن طريق ابرام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية لمجابهة الجات كتلة واحدة . وهذه الاتفاقية تحل الجانب الاكبر من مشكلة الكتاب فى مصر اذا ما حدث وان ابرمت ولهذه المناسبة اعددت ورقة فى منتصف السبعينيات بناء على

طلب منظمة الثقافة والعلوم العربية لتقديمها الى مؤتمر قطر الذى اقرها وكانت تتضمن اقتراح عقد اتفاقية كهذه ووضعت مسودة لها .

ان تزوير (سرقة) الكتاب المصرى لايقل فى جوهره - فى تصورى - عن احتلال بقعة من ارض مصر لايجوز السكوت عليه وبخاصة بعد اتفاقية اروجواى ولم يعد مستساغا ولايمكن ان نظل نسند خدودنا بايدينا فى انتظار ان يكف اللص عن جرائمة . وحان الوقت الذى يتحتم على الناشرين عن طريق اتحادهم الذى انقضى على انشائه ثلاثون عاما) القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٥) .

ومعذرة اذ اختم حديثى هذا بواقعة حقيقية . فقد جمعتنى جلسة مع بعض الناشرين وسئل احدهم عن حالة النشر فرد قائلا : لقد هجرته . ولما سئل عن التجارة التى يستثمر امواله فيها اجاب استثمرها فى تجارة الحمير (اى والله بعقد الهاء) لست امزح ولكنها حقيقه .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... العالم اليوم

التاريخ : .... فبراير 1995 ....

قطار الجات لن يصل محطة صناعة السيارات في مصر

5 مليارات جنيه استثمارات و9 مصانع و67 ألف عامل و80 شركة

تحقيق ـ **عاطف فهيم**

رغم أن الجات هى اتفاقية الفرص المكنة .. من يملكها يستطيع النفاذ للاسواق العالمية.. إلا أن

قطار الجات على مايبدو لن يصل «محطة صناعة السيارات فى مصر » .. فقد رفعت مصر راية العصيان «موقتا» ضد فرمانات الجات المطالبة بخفض التعريفة الجمركية على السيارات المستوردة وأجلت القرار حتى منتصف عام 95..

وهكذا رفعت الحكومة المصرية شعار «الصناعة الوطنية للسيارات أولا» ووفرت لها الحماية حتى وصل حجم استثمارات القطاع الخاص المصرى فى صناعة السيارات الوطنية 5 مليارات جنيه وأصبحت الصناعة المصرية تغذى 50٪ من السيارات المصنعة فى مصر وتسعى الحكومة لرفع هذه النسبة إلى 100٪ خلال الفترة المقبلة ووصل حجم الانتاج إلى 472 الف سيارة سنويا.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمد منصور: نستهدف إقامة صناعات وطنية مغذية بنسبة 100٪ قريبا

عادل الصيرفى: عدد السيارات المستوردة لايتجاوز 40 الفا سنويا بنظام الجمارك الحالية

حسين أباظة: مصر تشترط تصنيع 40٪ من مكونات السيارة مقابل الاعفاء الجمركى

عبد المنعم سعودى: مطلوب من الدول العربية التكامل فى الصناعات المغذية

محسن هلال: لهذه الأسباب فرضنا تعريفة جمركية مرتفعة على السيارات

فى البداية .. يرى د. محسن هلال مدير إدارة «الجات» سابقا فى وزارة الاقتصاد أن التصدير أصبح الشعار السائد حاليا على الساحة العالمية فالجات من حيث السوق الدولى تعنى فتح الاسواق للمنافسة بحيث إن الذى يحكم قرارات دخول السوق من عدمه : «الجودة والسعر». والجات تحقق شيئا مهما هو المنافسة العادلة بمعنى الحد من سياسات الحصص «تحديد الكميات المستوردة من سلعة معينة» والحد من سياسات الاغراق (المضاربة فى الأسعار وبيع السلع بأقل من أسعارها الحقيقية).

وفى ضوء انتهاج مصر لسياسة الاصلاح الاقتصادى فقد فتحت باب الاستيراد للواردات الأجنبية بما فيها السيارات، إلا أنها أبقت على تعريفة جمركية عالية لتحقيق هدفين اساسيين هما :

أولا : إيجاد حصيلة عالية من الجمارك لسد العجز فى ميزانية الدولة.

ثانيا : توفير حماية مقبولة أو معقولة للصناعة الوطنية.

وما تم من اجراءات فى هذا الصدد من قبل الدولة إنما سبق تنفيذ اتفاقية الجات من حيث الناحية الزمنية، لأن هذه الاتفاقية حتى الآن لم تؤخذ موضع التنفيذ فى المجتمع الدولى حيث لم تنه بعض الدول حتى الآن الاجراءات الدستورية الخاصة بالتصديق عليها فالجات لا تضع قواعد لصناعة بعينها، وانما تضع قواعد عامة للسلوك التجارى الدولى وتنطبق على جميع الصناعات بما فيها صناعة السيارات وفى هذا الصدد فإن مصر لم تقدم إلتزامات محددة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية على السيارات وقد راعى المجتمع الدولى أهمية الدخل من جمارك السيارات بالنسبة لميزانية مصر، وأن ما يتم من تخفيضات جمركية فى هذا المجال إنما يتم فى ضوء سياسة التوازن بين حق المستهلك المصرى فى الحصول على السلعة سواء كانت مستوردة أو محلية وبسعر مناسب وحق الدولة فى توفير الحماية لصناعتها الوطنية.

ويرى د. «محسن هلال» أن السوق المصرى بالرغم من أنه سوق ضيق لأى صناعة بما فيها صناعة السيارات إلا أن مصر لديها فرصة كبيرة لقيام صناعة سيارات للسوق المحلى فى ظل التعريفة الجمركية العالية.. ولكن لابد لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين فى هذا المضمار أن يضعوا نصب أعينهم ثلاثة اعتبارات مهمة وهى :

إن العالم كله ـ بغض النظر عن التزاماته فى الجات ـ يتجه نحو خفض التعريفة الجمركية على جميع الصناعات لتوفير مناخ المنافسة واحترام حق المستهلك فى الحصول على السلع المناسبة بالسعر المناسب.

والثانى أن المستثمرين المصريين فى صناعة السيارات عليهم أن يحددوا حجم السوق الذى تسعى إليه هذه الصناعة وكذلك مكانه . هل هو «محلى» أم «تصديرى» ويكون ذلك واضحا فى عقود الشركات «الأم» التى تمنحهم تراخيص الانتاج، لأنه فى ظل الانفتاح العالمى حاليا لابد وأن تحصل الشركات المصرية على حق التصدير للاسواق المختلفة بحيث تقوم صناعة قوية وقادرة من حيث الحجم الاقتصادى لهذه الصناعة.

ثالثا : إنه فى ظل السياسات العالمية الجديدة لم يعد هناك مكان لما يسمى بـ «الاكتفاء الذاتى» لصناعة ما لسوقها الوطنى.

ولكى نحدد الرؤية المستقبلية لصناعة السيارات فى مصر يقول د.«محسن هلال» لابد من معرفة مايلى : الحجم المناسب لإقامة مصنع سيارات، حجم الصناعات المغذية وأنواعها وقدراتها التنافسية، الانواع المطلوبة فى السوق المصرية وحجمها ولا توجد مشكلة فى الجات تحول أمام قيام صناعة سيارات فى مصر. ولكن المسألة تكمن أساسا فى قوى السوق ومن ثم علينا أن نجد اجابات صريحة وواضحة لسؤالين هامين هما : (هل هناك مقومات لصناعة السيارات فى مصر أم لا ؟ وما هى إمكانيات التصدير؟).

ويتفق «محمد لطفى منصور» رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور للسيارات مع ما ذكره د.محسن هلال بأن مصر وان كانت لم تقدم التزاما فى مفاوضات الجات بخفض التعريفة الجمركية على السيارات نظرا لما تشكله حصيلة الجمارك من أهمية لميزانية مصر، إلا أننا يجب أن نعى وندرك جيدا أن الاتجاه العالمى ككل يسير نحو اقتصاديات السوق الحر مما سيدفعنا عاجلا أو آجلا للخضوع لآليات السوق.

ومن الأمور المهمة التى تشهدها مصر حاليا هى قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية المهمة إلى جانب ابعادها

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

الاقتصادية. فصناعة السيارات في أي دولة من الصناعات المكلفة، والتي تستوعب عمالة كبيرة ومن ثم كانت المبادرة الحقيقية من قبل الدولة بتشجيعها لنا نحن المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس فحسب من أجل الانتاج للسوق المحلي، وانما للتصدير ايضا لزيادة العملة الصعبة بهدف استمرارية عجلة التنمية الاقتصادية ككل.

ويرى محمد منصور أن التوسعات الكبيرة التي تشهدها مصر في صناعة السيارات تتم دائما في ظل حماية الدولة ودعمها فنحن كمستثمرين مصريين نستهدف إقامة صناعات مغذية كاملة في المستقبل القريب، ومساندة الدولة لنا واضحة في هذا المضمار فالحكومة تقوم بمنح المميزات للشركات العالمية العاملة في مصر.

والهدف هو وصول نسبة التصنيع كاملا في مصر إلى 100٪ خلال السنوات القليلة القادمة حيث تغطي الصناعات المصرية المغذية حاليا ما يقرب من 50٪ من السيارة المصنعة في مصر.

ويؤكد محمد منصور أن السوق المصري وأن كان ضيقا بالمفهوم الاقتصادي العالمي إلا أنه قادر على استيعاب مزيد من التوسع في حجم الطلب لايزال كبيرا على المنتج المحلي والذي يعتبر على أعلى مستويات الجودة، فالسوق قادر على استيعاب نحو 100 الف سيارة سنويا، وبالنسبة للتصدير فإنه يمكننا من خلال البروتوكولات والاتفاقات الثنائية الدخول في الاسواق الخارجية.

ويرى «حسين أباظة» رئيس مجلس إدارة «بيجو مصر» أن صناعة السيارات بصفة عامة من الصناعات الباهظة والمكلفة جدا، وبالرغم من اعتمادها في الدول الغنية على تكنولوجيا عالية والتي من شأنها الاستغناء عن عدد كبير من العمالة، إلا أننا في مصر نحرص كل الحرص على البعد الاجتماعي حيث تعتمد هذه الصناعة على أيد عاملة كثيرة سواء في المصانع التسعة الرئيسية والتي يقترب عدد العاملين فيها من نحو 12 ألف عامل، أو في الشركات الثمانين المغذية والتي يقترب عدد العاملين فيها من 55 ألف عامل والدولة تشجع بالفعل إقامة صناعة وطنية للسيارات، فهي على سبيل المثال تشترط على أي شركة عالمية للعمل في مصر أن يتم تصنيع 40٪ من مكونات السيارة في مصر مقابل إعفاء جمركي يتراوح ما بين 30 ـ 40٪ وكلما زادت نسبة التصنيع في مصر زاد الاعفاء الجمركي على ما يتم استيراده من مكونات يصعب تصنيعها في مصر في المرحلة الراهنة.

ويرى «حسين أباظة» أن صناعة السيارات مصر وأن كانت حديثة العهد إلا أنها ستتحسن وستصل إلى درجة تمكنها من الصمود والمنافسة ومصر بحكم موقعها ومكانتها وعلاقاتها الوثيقة مع العالمين العربي والافريقي تستطيع أن تغزو هذين السوقين الكبيرين وان كنت أرى أن الدخول للسوق العربي وهو كبير جدا لن يتحقق إلا من خلال تعاون عربي وثيق بين المستثمرين هنا وهناك من خلال إقامة صناعات مغذية متنوعة في أكثر من بلد عربي على أن يتم التجميع النهائي في مصر.

ويؤيد د. عبدالمنعم سعودي» رئيس مجلس إدارة نيسان وسوزوكي إيجيبت

وجهة نظر حسين أباظة فى أهمية الاتجاه نحو السوق العربى نظرا لكبر حجمه وقدراته الاستيعابية الهائلة فالرؤية المستقبلية لصناعة السيارات فى مصر تحتم علينا أن نتحدث كعالم عربى وأن نحدد استراتيجيتنا فى ضوء (البعد الاقتصادى والاجتماعى) وعلينا أن نستفيد من الامتيازات الممنوحة لنا ضمن دول عديدة من دول العالم النامى والمتمثلة فى فترة السماح الممنوحة لنا لمواجهة الاخطار الناتجة عن تحرير التجارة العالمية والسوق العربى بما فيه دول الشرق الأوسط تعد بمثابة سوقا جيدة لمصر فى مجال التصدير ولهذا فإنه من الأهمية القصوى لمصر بل وللدول العربية ضرورة التكامل العربى فى مكونات الصناعات المغذية وعلى هذا فإننى أدعوا الدولة لأن تعامل الصناعات المغذية للسيارات والتى تقام فى أى بلد عربى على اعتبارا أنها صناعات محلية أسوة بما هو متبع فى دول شرق آسيا.

ويرى المهندس «عادل الصيرفى» رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر لتجارة السيارات أن اتفاقية الجات وضعت من قبل الدول القوية ولم تمنح الدول النامية الوقت الكافى لدراستها الدراسة المتأنية حتى يمكن الاخذ برأيها بل ويمكن القول إن هذه الاتفاقية قد فرضت على الدول النامية ومن ثم فإن عواقب الجات على الدول النامية وخيمة فتحرير التجارة وتخفيض الجمارك يظلم الدول النامية ومن بينها مصر ولا مخرج لهذه الدول الا بالاسراع بالتصنيع المحلى بجودة عالية حتى يمكن التصدير للدول الاخرى المجاورة وهذا الهدف يجب أن يوضع نصب اعين القائمين على صناعة السيارات وتجارتها بمصر فبغير الجودة لا يمكن اطلاقا منافسة السيارات المصنعة فى الدول المتقدمة تكنولوجيا والمستوردة بعد تخفيض الجمارك ولو أنه فى ظل اتفاقية الجات من الممكن وضع ضوابط لاستيراد كميات اقل من السيارات المستوردة حماية للتصنيع المحلى.

وفى تقدير المهندس عادل الصيرفى فإن وزارة النقل فى مصر كانت اسرع الوزارات فى مصر استفادة من الجات حيث تقدمت بطلب للجات لتستفيد مما هو متاح فيها، وتمكنت بالفعل من الحصول على فترة سماح مدتها 10 سنوات، يتم العمل خلالها على تحرير هذا القطاع الحيوى بحيث يؤدى دورة بفاعلية وبكفاءة مواكبة للتطورات والتغيرات العالمية اضافة لوضع خطط جريئة لتطوير أوضاع النقل البرى فى مصر على أسس اقتصادية.

وحتى تتحقق القدرة التنافسية للشركات الوطنية يجب أن يتم التشغيل على أسس اقتصادية اساسها الوحيد الكفاءة التى تحقق الجودة الأعلى والتكلفة الاقل وعلى ذلك فقد ان الاوان لفصل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية عن عمل الآلة الاقتصادية على أن يتم تحقيق الاعتبارات السياسية والاجتماعية بوسائل اخرى بعيدا عن عمل آلة الانتاج ويمكن تحرير التكلفة الاقتصادية للنقل وغض النظر عن التكلفة الاجتماعية تدريجيا وعلى فترات زمنية طويلة مع التمهيد لذلك مع النظر فى إلغاء الامتيازات المجانية تدريجيا والتى تمثل نحو 45٪ من جملة دخل النقل فى مصر.

والسماح بتأسيس شركات النقل المشتركة والمتخصصة وفقا لما يلى :

البدء أولا بالمجالات غير التقليدية مثل عربات الثلاجة والحاويات ـ أن تعطى الأولوية للمجالات التى تحتوى على تكنولوجيا متقدمة ثم باقى المجالات وفقا لقدراتها التنافسية ومستويات نموها ـ تحديد برنامج زمنى بالنسبة للنقل البرى على أن يتم البدء بقطاع نقل البضائع مع استبعاد نقل الركاب بين الاقاليم فى خطوط منتظمة فى المرحلة الحالية.. وفى جميع الاحوال يجب الا تقل نسبة مشاركة الجانب المصرى عن 51٪ من رأس المال وفيما يتعلق بخطوط النقل البرى الداخلى يجب العمل من الان على انسحاب الدولة فى هذا المجال تدريجيا وتحويله إلى القطاع الخاص بحيث يتم تحويل بعض الخطوط إلى القطاع الخاص بنسبة قدرها 5٪ من الخطوط كل عام ويضيف عادل الصيرفى ان على رجال الأعمال المصريين المستثمرين فى صناعة السيارات أن يتحركوا فى ظل مايلى : أن مليون سيارة تسير فى مصر 70٪ منها فى القاهرة وحدها ولو أن الدولة تصدر تشريعا يلزم استبدال نحو 10٪ منها سنويا لاصبح السوق المصرى بحاجة لنحو 100 الف سيارة سنويا ولكن شيئا من هذا لم يتم وأن عدد السيارات المستوردة لا يتعدى 40 الف سيارة سنويا بنظام الجمارك الحالية، وان كانت الدولة قادرة بل ويحق لها وضع ضوابط فيما يختص بالاستيراد دون تعارض مع الجات حماية لما يتم تصنيعه فى مصر ولكن هذا لا يتم ايضا ولذا فإن الامر يستلزم تحركا قويا وفعالا من جميع القائمين على صناعة السيارات ان أرادوا دواما واستمرارية داخليا وخارجيا.

مصر رئيسا للأطراف المتعاقدة في الجات

باريس من - شريف الشوباشي:
انتخبت الدول الاعضاء فى منظمة الجات مصر رئيسا للأطراف المتعاقدة خلال الفترة الانتقالية التى ينتهى فيها العمل بمنظمة الجات وتدخل فيها منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ فقد انتخب أمس الأول السفير منير زهران رئيس وفد مصر الدائم لدى المقر الاوروبى للأمم المتحدة بجنيف رئيسا للأطراف المتعاقدة فى الجات وهى المرة الأولى التى ينتخب فيها مصرى رئيسا لهذا التجمع العالمى وكان د٠زهران قد انتخب فى العام الماضى رئيسا لمجلس الجات الذى يضم ٤٨ دولة فقط من الأعضاء بالمنظمة وانتهت رئاسته فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

سوق التأمين

إشـراف
زينب إبراهيم

خلاف في نادى الأغنياء ونوادى الفقراء

تعتبر منظمة التجارة الدولية W.T.O الوريثة الأولى للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة الدولية حدثا اقتصاديا كبيرا له ابعاد عديدة على مستوى العالم النامى والمتقدم وسوف تعمل هذه المنظمة ـ اذا نجحت ـ على هيكلة الاقتصاد العالمى وفض منازعاته التجارية بشكل ملموس.

وليس من قبيل المبالغة ان منظمة التجارة الدولية سترفع حجم الدخل العالمى بمقدار ٥١٠ مليارات دولار سنويا وستحدث زيادة فى حجم الصادرات السلعية الدولية بمعدل ٢٠٪ فى عام ٢٠٠٥ الا انه مازال توزيع النفع والضرر من اتفاقيات الجات موضع جدل وخلاف فى نادى الاغنياء ونوادى الفقراء.

والحقيقة تشير فى المدى القصير والمتوسط إلى نفع كبير للدول المصدرة والغنية ونفع بسيط وضرر لبعض الدول النامية.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٥

ويخضع اقتصاد الدول العربية للدرجة والكيفية التى تنسق فيها مفاوضاتها فإن كانت ثنائية فستعتمد على ضعف وقوة كل اقتصاد على حدة، وان كانت عربية جماعية فستكون المنافع كثيرة وذلك يرجع إلى التنسيق وقوة المساومة الجماعية، ولذلك يجب علينا فى المنطقة العربية مراقبة ودراسة منظمة التجارة الدولية W.T.O تلك المؤسسة الهامة الموازية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والتى تأخر ظهورها كمؤسسة دولية مدة تقارب نصف قرن.

وصناعة التأمين تلعب دورا استراتيجيا فى الاقتصاديات المعاصرة فى ثلاثة مجالات هى إدارة المخاطر والازمات وإدارة المدخرات الفردية والمؤسسية والحكومية وإدارة الاستثمار ولذلك فالتقدم فى صناعة التأمين له انعكاسات واضحة على معدل النمو الاقتصادى فى الاجلين القصير والطويل.

ونسبة الاقتصاد العربى ممثلا فى المشروعات المشتركة والشركات العربية الدولية خارج المنطقة العربية تساوى عشرين ضعفا لحجم الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية فى حين ان مخاطر الاستثمار العربى خارج المنطقة العربية يعادل خمسين ضعفا لحجم المخاطر فى المنطقة العربية، وتعتبر الطاقة الاستيعابية لسوق التأمين العربى كبيرة بالقياس لحجم الاعمال الفعلية الآن.

وسوق التأمين في هذا العدد يتناول المعوقات التى تواجه صناعة التأمين العربية وكيفية التغلب عليها والدور الاقتصادى للتأمين العربى فى اطار العمل العربى المشترك من خلال بعض الابحاث التى قدمها خبراء التأمين المصريون والعرب فى ندوة اتفاقية الجات واثارها على صناعة التأمين العربية التى نظمها الاتحاد العربى للتأمين والادارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية..

■ ٣ نوادى عالمية

وقد ركز الدكتور بسام الساكت وزير الصناعة والتجارة الاردنى [سابقا] والخبير الاقتصادى والمحاضر بجامعة اكسفورد فى بحثه عن « التعريف باتفاقية الجات مع التركيز على قطاع التأمين » على ان الجات تطلب من العضو الجديد ان يثبت من البداية سقوف تعرفته الجمركية ويعطى مهلة زمنية للتأقلم تتراوح بين ٤ و١٠ سنوات حسب وضعه الاقتصادى وحسب نوعية السلع والخدمات التى يطلب فيها مهلة لالغاء التعريفة او التخفيض التدريجى، وتعتبر المهلة فترة تصحيح وتهيئة للتعامل مع قواعد الحرية التجارية وانفتاح الاسواق وتعطى الدولة التى يقل فيها دخل الفرد عن الف دولار سنويا مهلة لرفع مستوى الدخل فيها، كما يطلب من العضو تجنب سياسة الاغراق والتعرف على قائمة السلع التى لايجوز فيها الدعم والسلع التى يلغى عنها الدعم.

وفيما يتعلق بالتأثيرات المتوقعة لاتفاقية الجات ووريثتها منظمة التجارة الدولية يقول: توجد تأثيرات ايجابية كثيرة للاتفاقية ترتبط بمزايا السوق الواسعة والتنافس وتأثير ذلك على تحسين الكفاءة ورفع القدرة الانتاجية والتكنولوجية.

ويضيف: نحن أمام ثلاثة نواد عالمية مميزة بالقوة والنمو والمصالح هى: نادى المصدرين للخدمات حيث بلغت صادراتهم من الخدمات لعام ١٩٩٢... الولايات المتحدة الامريكية ١٤٨ مليار دولار امريكى، فرنسا ٨٤ مليار دولار، المانيا ٦٠ مليار دولار، اليابان ٤٦ مليار دولار..

نادى مصدرى السلع حيث بلغت صادرات االسلع لعام ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة الامريكية ٤٤٧ مليار دولار المانيا ٤٤٨ مليار دولار، اليابان ٣٤٠ مليار دولار.

■ نادى الدول النامية او حديثة النمو ويشمل بقية دول العالم.

وسوف تشكل المنظمة الدولية للتجارة شرطة تجارية دولية وقاضيا وحكما لفض المنازعات وملزمة للمخالف ولذلك فلابد من دراسة تفصيلية ومسبقة لابعاد الدخول للنادى التجارى الدولى، وإرسال مبعوثين من ذوى الكفاءات والخبرة فورا إلى المنظمات الدولية للتدرب والتعرف على القوانين والانظمة التى تحكم الدخول والممارسة حتى يكونوا نواة التحرك والتفاعل الوطنى المستمر مع هذه المنظمة العالمية الجديدة التى ستحكم حياة ومستقبل الدولة الاقتصادى والاجتماعى.

ويؤكد الدكتور بسام الساكت: ان العديد من الدول العربية غير مهيأة للدخول فى الجات بالكامل ولابد من التدرج من خلال جدول زمنى مدروس محليا وعربيا أى ضمن تكتل اقتصادى عربى لرفع قدرتنا على المساومة وتحسين شروط الدخول وهذا مسموح به ضمن اتفاقية الجات.

■ أسس الانضمام للجات

ان صناعة التامين تحتاج إلى عناصر متعددة منها كثافة نسبية فى راس المال ومخزون من الخبرة العلمية والتقنية فى التأمين وإلى بنية اساسية من المعلومات والادارة وإلى البنية المالية الناتجة عن خدمات المال والمصارف بجانب سلسلة من الاتصالات للمؤسسات التسويقية داخل البلد وخارجها.

وهذه الاحتياجات غير متوافرة بالفعل فى الدول العربية ومما يزيد الأمر صعوبة على قطاع التامين هو اتجاه بعض الشركات العالمية الكبرى صاحبة الخدمات التامينية إلى توحيد قدراتها ودمج موجوداتها ورفع رؤوس اموالها وذلك يمكنها من عرض خدمات تأمين سريعة جيدة وباسعار منافسة ويتم ذلك ايضا ليس من خلال عمليات الاندماج من الشركات التأمينية الكبرى بل من خلال شراء شركة لاسهم شركات اخرى، ويتعدى التأثير السلبى على القدرة التنافسية لقطاع التامين فى اسواق البلاد النامية ليصل إلى اضعاف قدرة صناعة التامين للدخول فى اسواق الدول المتقدمة ايضا.

وعن الاسس التى يجب على الدول النامية مراعاتها عند الانضمام للجات يقول الدكتور بسام الساكت: أول هذه الأسس هو مفهوم التدرج فالحماية المؤقتة التدريجية التى تتيحها اتفاقية الخدمات ذاتها هى أداة لحماية الادخارات الوطنية وفرصة للعضو المتضرر لتنويع انتاجه فى قطاع الخدمة وتطويره.

ضرورة قيام الدولة بوضع سقف لاعداد شركات التأمين التى يحتاجها اقتصادها وذلك لحماية المستثمر المحلى ووحدة السوق وعدم تفتيته.

ضرورة تجنب التحرير السريع لبعض نشاطات التأمين الاساسية ذات الأثر على حشد المدخرات الوطنية والاستثمار المحلى كنشاط التامين على الحياة والصحة.

مراجعة دقيقة للتشريعات المالية والنقدية ووضع برامج للتدريب ونقل المعرفة التقنية فى مجالات التأمين ورقابة التأمين لخلق وتطوير طبقة مهنية فنية تخدم سوق التأمين لديها وتحمى منجزاتها.

ضرورة تعاون القطاع العام والقطاع الخاص فى البلاد النامية فى قطاع التأمين فى مجال مفاوضات الدخول فى الاتفاقية لوضع برنامج زمنى متكامل لعملية التحرير.

■ دور قطاع الخدمات

ويؤكد الدكتور معتصم سليمان مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بالادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية - فى بحثه - ان القطاع الخدمى يلعب دورا رئيسيا فى عملية النمو الاقتصادى للدول العربية حيث ساهم بحوالى ٦٧٪ من نمو الناتج المحلى للدول العربية غير النفطية خلال عقد الثمانينات وحوالى ٤٠٪ للدول العربية النفطية لذلك ازدادت اهمية قطاع الخدمات - خلال هذه الفترة - فى الاقتصادات العربية فارتفعت قيمته المضافة من ١٢٧٫٢ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ١٩٣٫٥ مليار دولار عام ١٩٩١، ومن ثم ارتفعت أهميته فى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية من ٣٠٪ إلى ٤٦٪ خلال نفس الفترة.

ويتكون قطاع الخدمات في الاقتصادات العربية من أربعة قطاعات رئيسية هي قطاع الخدمات الحكومية، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المالية والتأمين والبنوك وهو القطاع الأقل اهمية في قطاع الخدمات للدول العربية حيث لاتزيد نسبة مساهمته عن ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهميتها في الدول الصناعية حيث يسهم بحوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي لتلك الدول - والحديث مازال للدكتور معتصم سليمان - بجانب ان هذا القطاع لايحظى بالاهتمام الكافي داخل البلاد العربية حيث لاتزيد مساهمته في القيمة المضافة لقطاع الخدمات عن ١١٪ في الدول العربية خلال عام ١٩٩١، ويساهم قطاع التأمين بنسبة ١٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي

ويضيف الدكتور معتصم سليمان: بلغت قيمة واردات الدول العربية من الخدمات حوالي ٤٦.٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩٠، بينما بلغت صادرات الدول العربية من الخدمات حوالي ١٧.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة، أي ان العجز الاجمالي في ميزان تجارة الخدمات يصل إلى حوالي ٢٩ مليار دولار سنويا.

وذلك نتيجة تخصص الدول العربية في تصدير عدد محدود من سلع الخدمات هي الخدمات كثيفة العمالة مع كثافة رأسمالية محدودة بينما هي مستوردة للخدمات ذات الكثافة الرأسمالية والخبرة العالية مثل خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية والتأمين.

الدكتور بسام الساكت:

وزير الصناعة والتجارة الاردني (سابقا)

● العديد من الدول العربية غير مهيأة للدخول في الجات ولابد من وضع جدول زمني مدروس

■ معوقات صناعة التامين

ويطرح الدكتور فريد النجار الخبير الاستشاري بجامعة الدول العربية - في بحثه - المعوقات التي تواجه صناعة التأمين العربية فيقول انها تتمثل في التضخم الاقتصادي المتزايد حيث يجب تطوير عقود التأمين لتغطي اخطار تقلبات الاسعار في الواردات وأسعار الجملة والتجزئة للسلع العربية، بجانب قلة انتشار المشروعات الصغيرة الحجم بالنسبة للشركات المساهمة كبيرة الحجم والشركات العربية المشتركة مما يؤدي إلى قلة الطلب على خدمات التأمين.

ايضا منافسة مجالات الاستثمار الاخرى لشركات التأمين بعيدا عن تكامل الادوار يقلل من الطلب على خدمات التأمين بالاضافة إلى ان انتشار فلسفة التأمين الذاتي لدى الأفراد مما يقلل من فعاليات شركات التأمين.

سيطرة عدد محدود من المؤسسين في شركات التأمين الجديدة وعدم العمل على توسيع قاعدة الملكية مما يقلل من انتشار انشطة شركات التأمين.

مازال الوعي التأميني محدودا بين فئات المجتمع العربي بسبب غياب تقسيم السوق التأميني إلى قطاعات وشرائح بالاضافة إلى التركيز على الانتاج التأميني وعدم تطبيق التسويق التأميني الفعال.

ويضيف الدكتور فريد النجار: يمكن سد الفجوة بين جانبي الطلب والعرض في صناعة التأمين العربية عن طريق تعبئة المدخرات العربية في قنوات التأمين العربية وتوزيع المخاطر وزيادة الوعي التأميني في المجالات الاقتصادية المختلفة بجانب أولويات اعادة التأمين العربي والإستثمار الفعال لأموال التأمين العربي، وتنمية كوادر عربية لصناعة التأمين وتخفيض اسعار الخدمات التأمينية والمخاطر، وتطبيق وثيقة التأمين العربية الموحدة على سير السيارات عبر الدول العربية والتوسع في السمسرة المتخصصين وانتاج خدمات تأمين جديدة.

الدكتور معتصم سليمان:

ويترتب على صعوبة سد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ يناير 1995

مدير إدارة المال والتجارة والاستثمار بجامعة الدول العربية:

قطاع التأمين العربي يساهم بـ ١٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي!

الفجوة التأمينية: الإتجاه نحو زيادة المخاطر مما يقلل من فرص الإستثمار، وفقدان نسب متزايدة من المدخرات في قنوات التأمين، وضياع فرص تسويقية لشركات التأمين العربية بالإضافة إلى زيادة فرص الشركات الأجنبية للتأمين وإعادة التأمين وبالتالي غياب الدور الإقتصادي لشركات التأمين في الإقتصادات العربية.

■ نموذجا مستقبلي ا للتامين

ويقدم الدكتور فريد النجار نموذجا مستقبليا لصناعة التأمين العربية يناسب التحولات الدولية مثل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة الدولية والإتجاه نحو التكتلات الإقتصادية ويستفيد أيضاً من الطاقة الإستيعابية لسوق التأمين العربي، ويعتمد هذا النموذج على

إدخال خدمات تأمين جديدة ومحاولة التغلب على مشاكل ارتفاع اقساط التأمين بسبب عوامل المخاطرة المالية وتطوير اسلوب تحمل النتائج لكل شاحن وتطوير أساليب التأمين على الصادرات وتيسير إتاحة التأمين الائتماني داخل الدول العربية من خلال زيادة القدرات الخاصة بالسمسرة وإعادة التأمين ويتطلب ذلك انشاء شبكات من شركات التأمين الائتماني بالإضافة إلى التأمين الاليكتروني عن طريق النقل الاليكتروني لخدمات التأمين ومدفوعات الأقساط والتعويضات وذلك بهدف زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتقديم معلومات دقيقة وسريعة وتحسين الإقتصاد العربي وايجاد معاملات تأمين افضل.

ويحقق تكامل أسواق التأمين العربية التغلب على الأزمات والمخاطر وزيادة في المدخرات والإستثمار وتقليل المخاطر ويتطلب ذلك تطوير النظم التأمينية وإدارة المخاطر من خلال تطوير سماسرة التأمين، وتحسين أسواق التأمين وتشجيع المنافسة وإستقرار اسعار الصرف وأسعار الفائدة والرقابة التأمينية الفعالة.

■ موقف البلاد العربية

وعن موقف البلاد العربية من اتفاقية الجات يقول السيد حسين النبهاني الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين:

وقعت على الإتفاقية ست دول عربية هي الكويت وموريتانيا ومصر والمغرب وتونس والبحرين، وبذلك تكون هذه الدول قد قبلت بشروط الإتفاقية وتعهدت بتكييف أوضاعها القانونية والهيكلية بما يتناسب مع متطلبات الإتفاقية.

ويضيف: يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات تشمل: مجموعة يحتكر القطاع العام فيها نشاط التأمين ولايسمح للقطاع الخاص الوطني فيها بممارسة هذا النشاط ولذلك فإذا وجدت هذه المجموعة أن مصلحتها هي في الإنضمام لإتفاقية الجات لأنها تحقق لها منافع في مجالات أخرى في النشاط التجاري السلعي أو الخدمي فعليها السماح لمواطنيها بتأسيس شركات تامين خاصة سواء برؤوس اموال وطنية او بالمشاركة مع راس المال الخارجي والخبرة الخارجية عربية كانت او اجنبية وينبغي كذلك وبصورة متزامنة وضع وتعزيز قواعد لتنظيم ورقابة نشاط الشركات الجديدة بشكل اكفأ واوسع واشمل لحماية مصالح مواطنيها المتعاملين مع هذه الشركات.

مجموعة تتمتع فيها الشركات الأجنبية بحرية العمل ليس عن طريق الشركات المشتركة فقط بل عن طريق التوكيلات والفروع وبصورة اوسع واكثر تحرراً مما تسعى الإتفاقية إلى تحقيقه لذلك فان قرار إنضمام هذه المجموعة إلى الإتفاقية يعتمد على تقييمها لمصالحها الأخرى من خلال الإنضمام إلى الإتفاقية.

مجموعة اخيرة تأخذ بتعدد الشركات الوطنية ولايتطلب تكييف أوضاعها لتتجاوب مع متطلبات الإتفاقية إلا تغييرات هيكلية غير جوهرية، وهذه المجموعة إذا وجدت لها مصلحة وطنية في الإنضمام إلى الإتفاقية فإن تكييف

نموذج مستقبلي لصناعة التأمين العربية يناسب التحولات الدولية الجديدة

الدكتور فريد النجار الخبير الاستثماري بجامعة الدول العربية:

أوضاعها التأمينية يعتبر أمراً ثانوياً.

ويؤكد: أن نشاط التأمين في الدول العربية شهدا قدراً كبيراً من التطور والتقدم ولذلك لم يعد مهدداً بشكل مقلق من المنافسة الأجنبية خاصة إذا تعززت أجهزة الرقابة الفنية والمالية والإدارية على نشاط التأمين بما يحمى القطاع الوطنى من المنافسة غير المشروعة ويحمى المواطنين من الممارسات غير السليمة كما ان للمنافسة الأجنبية فى مجال تطوير الخدمات اثرا ايجابيا فى تطوير قطاع التأمين الوطنى لمصلحة المواطنين وإدخال تغطيات تأمينية جديدة وخطط تسويقية وأساليب اكتتابية غير متعارف عليها.

ويضيف حسين النبهاني: ان حجم التأييد الذى تمتعت به الإتفاقية حتى الآن والمتمثل فى توقيع ٢٤ دولة عليها فى ان واحد وتوقع إنضمام دول أخرى إليها فى المستقبل سيجعل الدول التى قد تختار عدم الإنضمام إليها بصورة قاطعة تعيش فى عزلة دولية عن حركة التجارة العالمية.

كما انه فى حالة اختيار اى دولة الإنضمام إلى الإتفاقية فإن عليها تكييف اوضاعها خلال خمس سنوات من تاريخ اقرارها وعليها اتخاذ عدة إجراءات منها:

وضع دراسة إقتصادية دقيقة لمدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات تعتمد فى اتخاذ اى قرار بشأن إنشاء شركات جديدة وطنية أو مشتركة.

وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول تحديد حجم رأس المال المدفوع، وتحديد حصة رأس المال الوطنى ورأس المال الأجنبى فى الشركات المشتركة، وتكوين مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها فى اعضائه بجانب تحديد الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمدراء التنفيذيين فى الشركات وتحديد مبالغ مناسبة كوديعة لقاء ممارسة انواع التأمين المختلفة، وتحديد اسلوب استثمار اموال الشركات بما يخدم الإقتصاد القومى.

وضع نظام شامل وكفء للإشراف والرقابة وتكوين هيئة متخصصة تضم مؤهلات فنية ومالية وإدارية تتولى تنفيذ نظام الإشراف والرقابة.

الإستفادة من تجارب الدول الأخرى فى ممارسة الإشراف والرقابة بالإضافة إلى إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكاب المخالفات.

الإهتمام ببرامج التدريب للعاملين فى قطاع التأمين وفى هيئات الإشراف والرقابة وإلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعى التأمينى وتوسيع قاعدة انتشار التغطيات التأمينية المختلفة وانشاء جهاز خاص لمتابعة شئون الإتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٥

منظمة التجارة العالمية . .

. خارج الأمم المتحدة

دكتور / وليد محمود عبدالناصر

اتفقت الدول الاعضاء فى اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية فى اجتماع رأسته سنغافورة على انه لن يكون للمنظمة توصية من اللجنة الفرعية للشئون القانونية والمؤسسية والإجرائية. وقد اتخذ هذا القرار على أساس عدم وجود أرضية لأية ترتيبات مؤسسية رسمية بين المنظمتين، الا أن هذا القرار لم يحل دون التأكيد على الحاجة لاقامة أواصر علاقة تعاونية بين المنظمتين.

وكان وراء هذا القرار اساسا الدول الأطراف الرئيسية فى التجارة الدولية وهى الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الاوروبى واليابان التى تحرص على تجنب السماح للأمم المتحدة بممارسة أى تأثير مباشر على المنظمة الجديدة، كذلك شاركت دول نامية فى معارضة وجود صلات مؤسسية بين المنظمة الجديدة والأمم المتحدة خوفا من ان يؤدى ذلك الى فرض الدول الكبرى ادارتها ونفى أى مكاسب تكون بعض الدول النامية أو مجموعاتها تكون قد حققتها فى اطار مفاوضات ذات صبغة تجارية بحتة. وقد استند المعارضون لاقامة أى علاقة مؤسسية بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية الى أن اتفاقية مراكش التى انشأت الأخيرة لم تحتو على اية أحكام تدعو لأن تكون المنظمة الجديدة جزءا من نظام الأمم المتحدة أو لأن تدخل فى علاقة مع الأمم المتحدة، بل أكدت على الاستقلال التام لهذه المنظمة الجديدة. كما استند المعارضون الى تباين العلاقة التعاقدية التى تتصف بها منظمة التجارة العالمية بما تمليه من حقوق وواجبات على

كاتب هذا المقال شغل منصب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ فى جنيف حول موضوع العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول ذات الانظمة المختلفة خلال الفترة مابين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٢ كما شغل خلال نفس الفترة منصب المتحدث باسم المجموعة الافريقية فى جنيف حول موضوعات التجارة والخدمات ونقل التكنولوجيا ، وهو حاصل على درجة الدكتوراة فى العلاقات الدولية من جامعة جنيف.

الأطراف المتعاقدة عن الطبيعة السياسية لعمل منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الى أن اتساع عضوية الأمم المتحدة عن عضوية منظمة التجارة العالمية قد يفتح الباب لتدخل دول غير أعضاء بالمنطقة فى أعمالها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الا أن اتفاقية مراكش لم تحل دون اتخاذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الترتيبات اللازمة للتعاون الفعال مع منظمات دولية أخرى لها مسئوليات ذات صلة بولاية منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن تتولى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل القانونية والاجرائية والمؤسسية صياغة اقتراحات للجنة التحضيرية للمنظمة بشأن مثل هذه الترتيبات.

وقد تغلبت وجهة النظر الداعية لاقامة ترتيبات ذات طبيعة عملية مع الأمم المتحدة دون ترتيبات مؤسسية رسمية، والى امكانية اقامة ترتيبات على أساس كل حالة على حدة طبقا لحاجات العمل بالمنظمة الجديدة. ومن المؤكد ان منظمة التجارة العالمية ستجد نفسها مضطرة للتعامل - بل والتعاون - مع عدد من المنظمات والوكالات الدولية الاخرى بخصوص قطاعات مختلفة فى مجال السياسات التجارية. ولن يقتصر ذلك فقط على مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير) وانما ايضا سيتضمن جهات أخرى أكثر التصاقا بالأمم المتحدة مثل الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) والوايبو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

ونذكر هنا ان السكرتير العام للأمم المتحدة كان قد أعرب عن الأمل - فى خطابه امام ندوة الأمم المتحدة الدولية الخاصة بالكفاءة التجارية التى عقدت بأوهيو - فى ان تصبح منظمة التجارة العالمية جزءا من اسرة مؤسسات الأمم المتحدة، وطرح البعض تصورهم فى أن تتمتع المنظمة الجديدة بوضع الوكالة المتخصصة - خاصة فى اطار حديث عن انشاء مجلس أمن اقتصادى بالأمم المتحدة - أو على الأقل ايجاد صلة مماثلة لتلك القائمة بين الأمم المتحدة وكلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على اعتبار أن منظمة التجارة الدولية شكلت اصلا الركن الثالث - مع الصندوق والبنك - لمؤسسات بريتون وودز فى اطارها الاصلى بحيث تصبح المنظمات الثلاث هى المنظمات الدولية الاساسية فى القطاع المالى.

كذلك كان السكرتير العام للأمم المتحدة قد أعرب عن الأمل ايضا فى أن تلعب منظمة التجارة العالمية دورا فى اطار تنفيذ خطته للتنمية AGENDA FOR DEVEL-OPMENT وتقريره حول المنظمات الدولية العاملة فى مجال التجارة المتعددة الاطراف والذى قدمه للجمعية العامة فى دورتها

المصدر : ....الأهرام الاقتصادي..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٦ فبراير ١٩٩٥ ....

الأخيرة ، وبالمقابل اقترح بيتر سذرلاند مدير عام الجات صياغة المنظمة الجديدة علاقاتها مع المنظمات الأخرى بما يتفق مع الاحتياجات العملية والمحددة للمنظمة الجديدة كما تحددت فى الاتفاقية النهائية لجولة اوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف.

ويجدر الذكر هنا أنه قد تكررت الاشارات فى بيانات العديد من الوفود الاعضاء فى الاجتماع المذكور سلفا للجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية الى الرسائل المتبادلة فى عام ١٩٥٢ بين السكرتير التنفيذى حينذاك للجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات) وبين السكرتير العام للأمم المتحدة، وهى الرسائل التى تناولت امكانية ايجاد صلة مؤسسية بين الجات والمجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة بهدف تجنب الأزدواجية أو تدخل العمل فيما بين المنظمتين. وتوصلت تلك الرسائل الى استنتاج مفاده انه - فى ضوء الترتيبات الوثيقة والفعلية بين الجات والأمم المتحدة - فليس من الضرورى وجود ترتيب خاص أو منفصل أو رسمى بين المنظمتين، وبالتالى لم تتوصل الجات حينذاك الى اتفاق مع الأمم المتحدة لجعلها وكالة دولية متخصصة.

الا ان المدير العام للجات قد حصل على عضوية اللجنة الادارية للتنسيق للأمم المتحدة ، كما حصلت الجات على كافة الحقوق التى تحظى بها الوكالات المتخصصة - خاصة تبادل المعلومات والوثائق والتمثيل المتبادل فى الاجتماعات وانشطة التنسيق. كذلك تشارك سكرتارية الجات فى عدد من الاجتماعات عبر القطاعية وعبر المؤسسية خاصة تلك التى تعنى بالتنمية المستدامة وتغير المناخ واحصائيات التجارة الدولية وغير ذلك. وقد اعتبرت الدول التى اشارت الى تلك الرسائل المتبادلة بين السكرتير العام للأمم المتحدة والسكرتير التنفيذى للجات فى عام ١٩٥٢ ان الاستنتاج الذى توصلا اليه حينذاك يجب أن يسرى على علاقة الأمم المتحدة بمنظمة التجارة العالمية.

ونعتقد انه من الهام بشكل خاص ان نتعرض هنا للعلاقة المتوقعة بين منظمة التجارة العالمية والانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

ومن منظور تاريخى، فان العلاقة بين الجات والانكتاد لم تنظمها أى اتفاقية عامة وانما حكمها ماورد بالجزء الرابع من اتفاقية الجات (الجزء الخاص بالتجارة والتنمية) من أحكام بشأن التعاون فى المسائل المتصلة

بالتجارة والتنمية مع الانكتاد. وتحظى سكرتارية الجات بالدعوة لحضور اجتماعات هيئات الأنكتاد بما فى ذلك مجلس التجارة والتنمية واللجان الدائمة ومجموعات العمل المختلفة بصفة المراقب، كذلك دعيت سكرتارية الجات لحضور الاجتماعات غير الرسمية التى عقدها مجلس التجارة والتنمية بالانكتاد لمراجعة تطورات جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف فى مراحلها المختلفة.

كذلك تحظى سكرتارية الانكتاد بدورها بوضع المراقب فى كافة الاجتماعات العادية والدورية بالجات ، انطبقت نفس القاعدة على الوضع الذى حظيت به سكرتارية الانكتاد فى عدد من الاجتماعات الرسمية لبعض مجموعات التفاوض بجولة اوروجواى. وقد جسد مركز التجارة الدولية الذى اصبح منذ عام ١٩٦٨ تحت ادارة مشتركة بين الجات والأمم المتحدة ممثلة فى الانكتاد مدى التعاون الوثيق بين الجات والانكتاد وهما معا مسئولان عن وضع السياسات والبرامج للمركز والاسهام فى ميزانيته.

وقد اشارت اتفاقية التجارة فى الخدمات ـ التى تقع ضمن الاتفاقيات النهائية لجولة اوروجواى والتى تم توقيعها فى مراكش ـ الى أن منظمة التجارة العالمية ستحدد الترتيبات اللازمة للتشاور والتعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية بالخدمات ـ بما قد يشمل الانكتاد.

ومن المفترض ايضا استمرار التعاون بين الجات والانكتاد فى مجال برامج ومشروعات المساعدة التقنية ـ خاصة للدول الأقل نموا ـ فى المجالات المتصلة بالتجارة. كما من المنتظر ان يتمتع مدير عام منظمة التجارة العالمية بما تمتع به مدير عام الجات من حق مخاطبة مجلس التجارة والتنمية بالانكتاد، بينما يستمر سكرتير عام الانكتاد فى مخاطبة الاجهزة المعنية فى المنظمة الجديدة ـ خاصة مايتعلق منها بقطاع التجارة والتنمية.

كذلك من الوارد اجراء دراسات مشتركة بين

سكرتاريتي المنظمتين في اطار خطوط توجيهية متفق عليها بشكل مشترك وايضا تنظيم ندوات أو مؤتمرات في مجالات معنية ذات اهتمام مشترك. ويمكن تبادل المعلومات بشكل دوري ومنتظم بين السكرتاريتين بالاضافة الى عقد اجتماعات بين كبار المسئولين في سكرتاريتي المنظمتين بهدف تجنب ازدواج العمل بينهما، على ان يخضع مثل هذا التعاون والتنسيق بشكل عام لمعايير مشتركة وعلى اساس دراسة كل حالة على حدة واعتماد مبدأ المرونة في هذا السياق.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٥

مواجهة تجارية بين الإمارات وأميركا في مباحثات براون بأبوظبي اليوم

أميركا تطالب إلغاء الرسوم الجمركية كشرط لقبول الإمارات بـ «الجات»... وأبوظبي تطالب بأن يشمل الإلغاء النفط

أبوظبي:
من تاج الدين عبد الحق

قالت مصادر اقتصادية في الامارات ان اعتراض الولايات المتحدة على قوائم السلع التي حددتها دولة الامارات العربية المتحدة في المفاوضات الخاصة بانضمامها الى اتفاقية «الجات» ستكون محورا رئيسيا في المحادثات التي يجريها رونالد براون وزير التجارة الاميركي مع نظيره الاماراتي سعيد غباش في ابوظبي في أول زيارة لوزير تجارة أميركي للامارات.

وقالت المصادر ان هذه المحادثات ربما كانت حاسمة لجهة استمرار الامارات في مساعيها للانضمام الى «الجات» مشيرة الى ان اللجنة الوزارية الخاصة المشكلة من وزراء الاقتصاد والمواصلات والبنك المركزي في دولة الامارات انتهت في الاجتماع الذي عقدته في السابع من يناير (كانون الثاني) الماضي الى أن الامارات تضع في اعتبارها عند اتخاذ قرار نهائي للانضمام للمنظمة المصلحة الاقتصادية الوطنية وكذلك التزامات الدولة في اطار مجلس التعاون الخليجي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس.

وأكدت المصادر ان انضمام الامارات لعضوية «الجات» يجب ان يحافظ على المكتسبات الاقتصادية والتجارية الوطنية.

وكانت الولايات المتحدة قد طلبت من الامارات اجراء مفاوضات بخصوص تخفيض السقوف العليا للرسوم الجمركية التي حددتها دولة الامارات في جداولها.

ووفق وجهة نظر الولايات المتحدة فإن الرسوم الجمركية التي حددتها الامارات في جداولها بنسبة 40 في المائة عالية جدا ويجب تخفيضها كما جرى ويجري مع دول اخرى.

واشارت الولايات المتحدة الى انها تفاوضت مع بعض الدول لاتباع نمط تبادل عدم فرض رسوم جمركية على بعض السلع الصناعية في التعامل التجاري معها، وانها ترغب في ان تتبع نفس النمط مع دولة الامارات.

وطالبت الولايات المتحدة الامارات الا تحدد أي رسوم جمركية على الورق والالعاب والصلب والمعدات الزراعية والمعدات الطبية والادوية وفرض نسبة 5.5 في المائة فقط كحد اعلى على الكيماويات.

وكان ممثل دولة الامارات قد اجرى مفاوضات مع ممثل الولايات المتحدة لاجتماع اللجنة التحضيرية لمنظمة «الجات» في الرابع من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي للمصادقة على جداول الالتزامات التي تتضمن السقوف العليا للرسوم الجمركية المقترحة على المنتجات الزراعية والصناعية.

وقد اعلمت الامارات الممثل الاميركي بأنها قد حددت السقف الاعلى للرسوم الجمركية بنسبة 40 في المائة على جميع المنتجات الزراعية والصناعية بدون استثناء حيث انها قريبة من النسب التي فرضتها العديد من الدول النامية. واشارت الى ان نسبة 100 في المائة التي حددتها الكويت ونسبة 35 في المائة التي حددتها البحرين في جداولها قد تم قبولها ووافق عليها جميع اعضاء الجات. وبما أن الامارات هي عضو في مجلس التعاون الخليجي فلا يمكنها فرض رسوم جمركية تختلف كثيرا عن تلك التي تحددها باقي الدول الاعضاء في المجلس كما وانه لا يمكن مقارنة الدولة بدول اخرى مثل تايوان التي تسبق الامارات بمراحل في مجالات التصنيع والتصدير.

واضاف ممثل الامارات ان الفوائد التي ستجنيها بلاده لعدم فرض رسوم جمركية على السلع الزراعية والصناعية ستكون اقل بكثير من الفوائد التي ستحصل عليها الدول التي ستصدر لها وذلك نتيجة لمحدودية الصادرات غير النفطية للامارات.

وقد طلبت الولايات المتحدة تحديد نفس الرسوم الجمركية التي ستطلبها من السعودية وبحيث تكون منخفضة او معدومة على الاطلاق.

كما رفضت واشنطن من جانب آخر فكرة خفض الرسوم الجمركية على النفط الذي هو السلعة الرئيسية في صادرات الامارات بحجة وجود قيود قانونية تمنع الولايات المتحدة من تنفيذ ذلك.

وكان سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة بدولة الامارات قد ابلغ مجلس الوزراء في مذكرة له الى احتمال قيام الامارات بتخفيض الحد الاقصى للتعريفة الجمركية على السلع المصنعة من 40 الى 35 في المائة بهدف تمرير الجداول وهي نفس النسبة التي حددتها البحرين كذلك تخفيض التعريفة الجمركية على منتجات الالبان الى حدود 50 في المائة بدلا من نسبة 100 في المائة المحددة في الجدول.

وتجدر الاشارة الى ان الجداول التي قدمتها الامارات لن تقبل اذا اعترضت عليها أي من الدول الاعضاء مما يحرم الامارات من امكانية الانضمام لمنظمة «الجات» في الوقت الحالي الامر الذي يعرضها في المستقبل الى اجراءات انضمام اطول واكثر صعوبة.

على صعيد آخر ذكر تقرير اقتصادي ان الولايات المتحدة تعد ثاني اكبر شريك تجاري للامارات بعد اليابان حيث بلغ اجمالي واردات الامارات من البضائع الاميركية عام 1994 حوالي مليار و600 مليون دولار في حين بلغ اجمالي صادرات الامارات للولايات المتحدة حوالي 600 مليون درهم.

وتستورد الامارات من الولايات المتحدة المعدات ووسائط النقل والمعدات الالكترونية فيما تصدر الامارات للسوق الاميركية النفط الخام والملابس الجاهزة.

وتقول مصادر اميركية ان براون سيحاول خلال زيارته الحالية للامارات دعم الشركات الاميركية للحصول على بعض العقود الدفاعية ومن بينها شراء معدات بحرية وتنفيذ بعض المشروعات الانشائية والبترولية.

ويرافق الوزير الاميركي وفد يضم عددا من رؤساء الشركات الاميركية الكبيرة وتعتبر الامارات هي المحطة السادسة في جولته الحالية التي شملت حتى الآن الهند والكويت واسرائيل وقطاع غزة ومصر.

الاعتراضات الاميركية تمنع الامارات من الانضمام الى «غات»

■ أبو ظبي - «الحياة» - كشفت مصادر اقتصادية في أبو ظبي أن موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل كان أحد أبرز المواضيع التي طرحها رونالد براون وزير التجارة الأميركية مع محدثيه في ابو ظبي أمس.

وعقد براون محادثات فور وصوله مساء أمس الى أبو ظبي مع سعيد غباش وزير الاقتصاد والتجارة. وقالت المصادر ان وزير التجارة الاميركي أكد ان رفع المقاطعة العربية لاسرائيل سيساهم في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط. وكانت الامارات أعلنت أمس رفضها في صورة «غير مباشرة» رفع المقاطعة واعتبرت على لسان وزير الدولة لشؤون المال والصناعة السيد احمد حميد الطاير ان المقاطعة «حق تكفله الأعراف والقوانين الدولية».

وذكرت المصادر لـ «الحياة» ان وزير التجارة الأميركي لم يوجه أي طلب رسمي للإمارات برفع المقاطعة مع اسرائيل، مؤكدة ان براون أعرب عن أمله في أن يتم البحث في موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد في آذار (مارس) المقبل.

وقالت المصادر ان براون دعا دولة الامارات للانضمام الى منظمة التجارة العالمية المنبثقة عن اتفاقية «غات». وكانت الامارات أعطت الشهر الماضي اشارات قوية على عدم رغبتها في الانضمام لهذه المنظمة بسبب اعتراضات اميركية على جداول خاصة بالتعرفات الجمركية قدمتها الامارات للجنة التحضيرية الخاصة بالمنظمة.

وقال مصدر رفيع المستوى لـ «الحياة» ان المسؤولين في دولة الامارات «يشعرون بأنه في ضوء الاعتراضات الاميركية لن يكون في وسع الامارات الانضمام للمنظمة»، مؤكداً ان الامارات ستتخذ الموقف الذي يتفق مع مصالحها الوطنية وينبع من كونها عضواً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والالتزام بتنفيذ احكام الاقتصادية الموحدة.

وطلب براون من المسؤولين في الامارات تقديم مساعدات لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأطلع غباش على نتائج اجتماع طابا بين وزراء الاقتصاد والتجارة في الولايات المتحدة ومصر والاردن وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني واسرائيل.

وبدأ عصر الجات

منذ ٤١ يوما

نظام الحكم العالمى الحازم

الاخلال باتفاق الجزء يستوجب عقاب الكل!

هل ننجح فى تعظيم الفوائد أم نتراخى لنحصد الخسائر؟

نتنفس عصر الجات العالمى ـ الذى بدأ فى أول يناير الماضى ـ شئنا أو لم نشأ . ومع انه لدينا ـ مثل سائر الدول النامية ـ فترة سماح نرتب خلالها اوضاعنا .. الا أننا ومنذ الآن ندخل العصر بتطبيق قوانينه وقواعده الجديدة التى تنظم التجارة العالمية وتضبط حركة التعاملات وفق مقاييس محددة .. فاذا خالفت دولة ما احدى هذه القواعد فانها لن تتعرض فقط لعقوبة واحدة، وانما ايضا ستوضع فى

القائمة السوداء لدى منظمة التجارة العالمية ـ وهى الجهة المكلفة بإدارة وتنفيذ ومراقبة اتفاقيات الجات .. من مقرها فى جنيف! من هنا يتحتم علينا ـ فالأمر ليس اختيارا ـ ان نسرع فى إعداد أنفسنا .. بدءا من معايير حاكمة للانتاج إلى تحديد السلع المعروضة فى الأسواق مع بيان مصادرها وانواعها .. وما الى ذلك علينا أيضا، وبصراحة . ان نحسب حجم الأعباء التى ستترتب على الجات ومنها زيادة فاتورة

الغذاء، فالقمح مثلا الذى نستورد منه نحو ٥٥٪ لتحديد درجة جودتها الى تجريم الغش والتقليد من احتياجاتنا سيرتفع سعره لأن الدول المصدرة ـ الغربية ـ سترفع الدعم عن المحاصيل الزراعية مما سيؤدى الى زيادة ثمن القمح وغيره من المنتجات الزراعية . كذلك سيرتفع سعر الدواء والمنتجات الصيدلانية والحاسبات والأجهزة الألكترونية نتيجة تنفيذ قوانين حماية الملكية الفكرية حيث سيكون

هناك تشدد فى حماية حقوق براءات الاختراع .. وبها تبطل تماما «فهلوة» الهندسة العكسية، حيث يقوم احدهم بفك جهاز معين للوقوف على سر عمله، ثم يحاول حتى ينجح فى هذا، ومن ثم يصنع جهازا آخر مماثلا له بمكونات محلية .. فإن تلك الأعمال الفهلوية تعتدى على حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع! ولكن، وفى المقابل فإن لدينا ماندخل به عصر الجات ونجنى به ثمرا طيبا ..

لدينا مايدخل فى قانون حماية الملكية الفكرية .. الفكر والثقافة والفن .. الكتاب والفيلم والمسرحية .. الاغنية والموسيقى وسائر الوان الابداع .. فهذه كلها كنوز مصرية تجرى سرقتها والتعامل معها بالغش والتدليس لتباع فى العواصم العربية واوروبا وامريكا وغيرها دون أى عائد على المنتج والمبدع المصرى.

ولدينا انواع معينة من حاصلات الزراعة والبساتين يمكن ان تنتج فى فترات معينة لتسويقها فى الخارج .

ولدينا القطن .. الذى كنا نطلق عليه إسم الذهب الابيض ـ وهو لايحتاج منا سوى ان نحترمه لتجويده ورفع كفاءته ليباع شرقا وغربا، والأهم من هذا لكى نغزله وننسجه ونصنع منه ملابس عالية الثمن..

ولدينا براءات اختراع حبيسة الادراج تحتاج لمن يفتش عنها ويستثمرها لتتحول الى اجهزة وادوات وانتاج ..

إن لدينا الكثير والكثير مما يجب علينا ان نهتم به ونرصده ونصنعه لنحسب المكسب والخسارة، وهناك الآن لجنة وزارية مهمتها دراسة الجات لتعظيم الفوائد وتقليل حجم الخسائر .. لكننا نظن ـ وليس كل الظن اثما ـ اننا فى حاجة الى ماطالبنا به فى الأسبوع الماضى وهو تشكيل لجنة قومية من المسئولين واهل الخبرة والرأى لدراسة ومتابعة تنفيذ اتفاقيات الجات وآلياتها وما يترتب عليها .. وفى تصورنا فان هذه اللجنة تضم أجهزة سياسية وفنية .. وتنبثق منها مجموعات عمل تختص بمجالاتها الرئيسية ومجالسها الثلاثة للسلع والخدمات والملكية الفكرية .. وايجاد صلات بالمؤسسات الثلاث التى صارت تحكم العالم اقتصاديا وهى : منظمة التجارة العالمية والبنك الدولى وصندوق النقد ..

ولعلنا بعد هذا نذكر ان هذه هى الحلقة الثالثة للاسبوع الثالث على التوالى، لتعرضنا لقضية الجات ومناقشتنا لابعادها وظروفها وتاثيراتها .

فى الحلقة الاولى تحدثنا عن تاريخ وتطورات الجات وتاثيراتها بصفة عامة على مصر والعرب..

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١ / ١٩٩٤

وفى الحلقة الثانية ركزنا على دراسة وزارة الاقتصاد التى أعدها الدكتور فاروق شقوير وكيل اول الوزارة وتحدثنا عن اهمية التجارة العالمية التى من المتوقع ان تزداد بنسبة ١٢٪ خلال السنوات العشر القادمة بمتوسط بين ٤ - ٥٪ كل سنة .. وكذا عن الانتاج وحقوق الملكية وغير ذلك .

وفى هذه الحلقة نعرض لدراسة وزارة الخارجية المصرية ، او على وجه الدقة ادارة الشئون الاقتصادية الدولية حيث عكف على اعدادها مجموعة من الدبلوماسيين الخبراء ومعهم - ولا اقول باشراف - السفيرة الممتازة هاجر الاسلامبولى .

وتركز هذه الدراسة على انشاء منظمة التجارة العالمية ومقرها جنيف - فتقول :

● اولا :

١ - يمثل انشاء هذه المنظمة تحولا كبيرا فى النظام التجارى العالمى حيث يصبح لجميع الدول الاعضاء مجموعة اكثر اتساقا من الحقوق والالتزامات لمواجهة التحديات التى ينطوى عليها القرن القادم . فهى منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ الاجراءات واصدار الاحكام بشأن كافة المجالات التى اصبحت تشكل مصادر رئيسية للتوتر فى العلاقات التجارية التقليدية والجديدة ، فضلا عن انها سوف تتصدى فى المراحل التالية لقضايا اخذت تثير توترات جديدة فى العلاقات التجارية الدولية وينبغى معالجته .

٢ - وتمثل المنظمة الاطار المؤسسى الذى سوف يتولى تنفيذ متابعة ومراقبة تنفيذ الدول لكافة الاتفاقيات التى تحدد تشكل الاطار القانونى الذى يضع ضوابط واحكام تحرير التجارة العالمية وسبل تسوية المنازعات التجارية بين الدول وفق احكام ملزمة لايمكن التحلل منها طواعية او مخالفتها .

٣ - ويفرض وجود هذه المنظمة تعزيز دعائم النظام التجارى العالمى من خلال تحديد القواعد التى تحكمه بحيث يصبح لكل دولة القدرة على حماية حقوقها اذا كانت تتمتع بالموارد والوسائل الفنية التى تمكنها من الفهم الدقيق لبنود واحكام اتفاقيات جولة الاوروجواى واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لحماية مصالحها .

٤ - ويلاحظ ان اتفاقيات جولة الاوروجواى، التى سوف تقوم المنظمة العالمية للتجارة بتنفيذ احكامها لضبط قواعد السلوك للتبادل التجارى فيما بين الدول ، تختلف اختلافا جذريا عن اتفاقيات عام ١٩٤٧ المنشأة والتى اقتصرت على التجارة الدولية فى السلع التى انحصرت بدورها فى السلع الصناعية نتيجة رفض الدول المتقدمة لادماج قطاع الزراعة، كذلك استمر هذا الوضع فى الجولات المتتابعة وحتى جولة الاوروجواى التى بدات فى عام ١٩٨٦ . حيث اتفق على مايلى :

أ - توسيع نطاق الاتفاقيات الخاصة بالتدفقات السلعية لتشمل قطاع الزراعة والمنسوجات والملابس .

ب - ضم قضايا جديدة لم تكن محلا للمفاوضات المتعددة الاطراف وهى الخدمات والملكية الفكرية وسياسات الاستثمار .

ج - تعريف الخدمات التى تدخل فى اطار النظام التجارى الدولى وتحديدها فى : الخدمات المصرفية والتامين وسوق المال والنقل البرى والبحرى والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية كالمكاتب الاستشارية .

د - تناول الجوانب التجارية للملكية الفكرية ومنها حماية الملكية الادبية والفنية والصناعية، وهى ترتبط ببراءات الاختراع والعلامات التجارية والمؤلفات والمصنفات الفنية .

هـ سياسات الاستثمار فى الدولة والتى تنظمها القوانين الداخلية على اساس ان الاحكام فى قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية، وبالتالى تؤثر على حركتها بنفس الاثر الذى تحدثه التعريفات الجمركية.

٥ - كما يلاحظ ان المفاوضات سوف تستمر خلال المرحلة التالية فى عدد من الموضوعات التى لم يتم الاتفاق بشان قواعد واحكام السلوك فيها، وصدرت قرارات بشانها تم اقرارها فى البيان الختامى لجولة اورجواى بمراكش وهى :

أ - التجارة والبيئة

ب - الاتصالات الاساسية BASIC TELECOMUNICATIONS

جـ الخدمات المالية

د - النقل البحرى

هـ - انتقال الاشخاص الطبيعيين

٦ - يلاحظ كذلك ان الدول المتقدمة سعت فى المراحل الاخيرة من المفاوضات اضافة موضوعات جديدة لجدول عمل المنظمة منها معايير العمل الدولية التى يصر الجانب الامريكى والفرنسى عليها ، وبالمقابل طالبت الدول النامية باضافة سياسات الهجرة وسياسات المنافسة التقليدية للصفقات والترابط بين موضوعات النقد والتمويل والتجارة وبين المديونية والفقر وتدهور اسعار السلع ومعدلات التبادل التجارى فى غير صالح الدول النامية والاتجاه نحو الاقليمية ، واقامة الية لتعويض تاكل المعادلات التفضيلية ، والعلاقة بين التجارة والتنمية والاستقرار السياسى . والاجراءات التجارية الانفرادية.

ولذلك لم تنجح الدول المتقدمة فى فرض موضوع معايير العمل وينتظر أن يشكل مع موضوعات البحث الأخرى المطروحة من جانب الدول النامية القضايا المستقبلية لسياسات تحرير التجارة العالمية.

● ثانيا:

لكن هذه الاعتبارات نصت الفقرة ٤ من المادة الثانية من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية على أن اتفاقيات جات ١٩٩٤ تختلف قانونيا عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٤٧.

١ - ويرجع ذلك الى حجم الدور الذى سوف تضطلع به المنظمة العالمية للتجارة فى ادارة الاقتصاد العالمى يختلف جذريا عن المرحلة السابقة والتى فشلت خلالها محاولات انشاء هذه المنظمة العالمية نتيجة لاعتراض الكونجرس الأمريكى على ميثاق هافانا فى عام ١٩٤٨ والذى كان يعطى للاحكام الدولية سيادة على

القوانين الداخلية. وان كان ذلك يقتصر على مجال التبادلات السلعية. وفقا لأحكام اتفاقيات الجات ١٩٤٧.

ولذلك لم تتعد الجات الأصلية لعام ١٩٤٧ في هيكلها واوضاعها قبل جولة الأوروجواي الأخيرة مجرد اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع وجود سكرتارية محددة العدد للاشراف على تنفيذ الالتزامات تفتقر الى وجود أجهزة دائمة تميز المنظمات الدولية، ولم يكن للجات هيكل تشريعي أو تنفيذي واقتصر الأمر على تشكيل اللجان الحكومية.

٢ - يختلف الوضع الآن بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة وتوسيع نطاق البحث لقضايا لم يكن من الممكن ادخالها في إطار الجات القديم، فضلا عن اقامة هيكل تنظيمي للمنظمة وتمتعها بالشخصية القانونية وفقا لأحكام المادة الثامنة وتمتعها بالمزايا والحصانات التي تتمتع بها منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وفقا لقرار الجمعية العامة لعام ١٩٤٧.

٣ - وتتمتع أحكام الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة بالسيادة على كافة أحكام الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتلزم الدول الأطراف بالتأكد من اتفاق قوانينها الداخلية واللوائح الاجرائية فيها مع الالتزامات الواردة في اتفاقيات جولة الأوروجواي، التي سوف تتولى المنظمة متابعة تنفيذها ومحاسبة المخالف منها وفق الضوابط والقواعد المنصوص عليها في اتفاقية تسوية المنازعات وأحكام جهاز تسوية المنازعات المشكل لمراقبة تنفيذ الاحكام والتوصيات واتخاذ القرارات اللازمة بالتحلل المؤقت من الالتزامات واصدار الأحكام بشأن المخالفات التي قد ترتكب من احدى الدول الأطراف.

٤ - هذا فضلا عن توليها مسئولية التعاون مع مختلف المنظمات الدولية داخل اطار الأمم المتحدة والتي تتداخل أحكام الاتفاقيات الأخيرة مع مجال عملها، كالمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للتعريفة الجمركية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الاقليمية وصناديق التمويل بالاضافة الى الاتفاقيات الدولية في إطار الأمم المتحدة سواء بالنسبة للسلع الأساسية او اتفاقيات البيئة او برامج العمل المختلفة في إطار كافة أجهزة الأمم المتحدة.

هذا بالاضافة الى مشاركتها لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير في إدارة الاقتصاد العالمي والاشراف على عمليات دمج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي.

● **ثالثـــا: نطاق ولاية المنظمة:**

١ - وفقا لأحكام المادة الثانية من اتفاقية انشاء المنظمة فانها تصبح الاطار المؤسسي لادارة العلاقات التجارية بين الدول وفقا للاتفاقيات، بالاضافة الى الاتفاقيات الأربع التي تلزم فقط الدول الموقعة عليها وتسمى PLURILATERAL TRADEAGREEMENTS.

كما تنص الفقرة ٤ من هذه المادة على ان اتفاقيات الجات ١٩٩٤ تختلف قانونيا عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٤٧.

٢ - وظائف المنظمة.

تحددها احكام المادة الثالثة في:

أ - تسهيل تنفيذ وادارة وعمل اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، اتفاقيات جولة الأوروجواي والاتفاقيات الأربع التي يرمز لها PLURILATERAL AGREEMENTS، وتشكل الاطار التفاوضي بين الدول الأعضاء في علاقاتها التجارية المتعددة الأطراف والاطار المنوط به تنفيذ نتائج هذه المفاوضات وفقا لما يقرره المؤتمر الوزاري.

ب - ادارة وجهاز تسوية المنازعات وفقا للاتفاقيات الخاصة بالقواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات في الملحق الثاني والتي تنشئ هذا الجهاز.

ج - ادارة جهاز مراجعة السياسات التجارية وفقا لأحكام الاتفاقية في الملحق رقم ٣

د - التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وأجهزته التابعة.

٣ - الهيكل الأساسي:

أ - المؤتمر الوزاري الذي يتكون من جميع الدول الأعضاء ويعقد اجتماعا كل عامين ويتمتع بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك تعديل بنود الاتفاقية المنشاة.

ب - المجلس العام ويتكون من كافة الدول الاعضاء ويتولى مسئوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات انعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الاجرائية الخاصة به ويعمل اللجان المختلفة، ويتولى مسئولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى والتي تضطلع بمسئوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.

ج - جهاز تسوية المنازعات والذي يشكل احد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل. ويعتمد على أسلوب تسوية المنازعات المنصوص عليه في أحكام الاتفاقية الخاصة به، والتي تتضمن اجراءات متتابعة في إطار زمني محكم لتسوية المنازعات التجارية بين الدول تبدأ أولا بالدعوة للتشاور ثم ببذل المساعي الحميدة ثم التوفيق ثم الوساطة ثم من خلال تشكيل دوائر PANELS للتحكيم وفق قواعد محددة ملزمة للدول الأطراف.

ويعد القرار الصادر عن هيئة التحكيم في نزاع ما الأساس الذي يسمح فيه للطرف المضاد باتخاذ اجراء مضاد في إطار مواد والتزامات أحكام الاتفاقيات المختلفة، على ان يتناسب مع حجم الضرر عن المخالفة محل النزاع.

كما يقضي النظام الشامل لتسوية المنازعات بضرورة ابداء اسباب وقف التمتع بالمزايا التي تتيحها الاتفاقيات مع اتاحة حق التظلم للطرف المشكو في حقه عن طريق دوائر التحكيم التي تصدر قرارات نهائية ملزمة.

ويتيح هذا النظام الحق في اتخاذ اجراء مضاد اولا في نفس مجال المخالفة او في نفس الاتفاق ولكن في قطاع آخر، وان لم يتيسر ذلك فيتم الاجراء المضاد في أي اتفاق آخر. بمعنى ان ارتكاب مخالفة العضو في اتفاق

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : [illegible] ١٩٩٥

الخدمات يمكن الرد عليها باجراء انتقامي في اتفاق السلع أو الملكية الفكرية أو غيره CROSS RETALATION.

ورغم مايمكن أن ينجم عن هذا الأسلوب من آثار سلبية على الدول الصغيرة - التي قد تفتقر لامكانيات التعامل مع أحكام هذا النظام الشامل لتسوية المنازعات - فانه قد وضع الضوابط الكفيلة بالتاكد من عدم امكان اتخاذ اجراء مضاد فى نفس القطاع أو نفس الانفاق قبل جواز اتخاذ الطرف المضار من اجراء انتقامى فى قطاع آخر.

هذا بالإضافة الى قواعد استئناف الأحكام الصادرة عن الدوائر المختلفة وسبل مراقبة مدى التزام الدول بتنفيذ الأحكام والتوصيات المختلفة.

ويتولى الجهاز تعيين رئيس له، ويضع القواعد الاجرائية اللازمة للوفاء بالمسئوليات المنوطة بها وفقا للاتفاقية.

د - آلية مراجعة السياسات التجارية:

وهى المنوطة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة ثم أربعة للدول النامية وأخيرا ست سنوات للدول الأقل نموا.

وتتولى هذه الآلية مراجعة السياسات التجارية للوقوف على مدى تمشيها مع أحكام اتفاقيات الجات الجديدة التى تمتد لتشمل قضايا الخدمات التى تنظمها القوانين واللوائح الداخلية فى الدولة، بمعنى أن النظام الداخلى سوف يكون محلا لمراجعة دورية فى هذا الجهاز مما يعنى امتداد ولاية المنظمة العالمية الى القيود واللوائح الداخلية التى تنظم مباشرة الخدمة فى الدولة، وان تطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية فى مجال الخدمات يعنى أنه إذا أعطيت ميزة لدولة فانها تنسحب تلقائيا الى باقى الدول الأعضاء فى المنظمة.

كما أن الالتزام بمبدأ الشفافية يعنى أن يتم الاعلان بصورة واضحة عن كافة القيود واللوائح التى تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات ويعطى الحق لأى دولة طرف الشكوى الى جهاز تسوية المنازعات.

كما تتولى هذه الآلية وضع الصيغة التى تقوم كل دولة بمقتضاها باعداد تقرير مراجعة سياستها التجارية.

ويتولى جهاز مراجعة السياسات اختيار رئيسه ووضع القواعد الاجرائية اللازمة للوفاء بالمسئوليات المنوطة به وفقا لأحكام الاتفاق الخاص به.

هـ - تشكيل ثلاثة مجالس:

مجلس للسلع ومجلس للخدمات ومجلس للملكية الفكرية ويختص كل مجلس بادارة ومتابعة تنفيذ أحكام الاتفاقيات الخاصة به تحت اشراف المجلس العام، وتتولى هذه المجالس المسئوليات المنصوص عليها فى الاتفاقيات المختلفة ويضع كل منها اللوائح الاجرائية بعمله.

ويمكن لكل مجلس انشاء أجهزة فرعية عندما تدعو الحاجة لذلك.

و - يتولى المؤتمر الوزارى انشاء اللجان التالية:

لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود موازين المدفوعات، لجنة الميزانية والشئون المالية والادارية والتى تتولى المسئوليات المختلفة المحددة بالاتفاقيات.

وتقوم لجنة التجارة والتنمية بالمراجعة الدورية لمدى تنفيذ الأحكام الخاصة بالدول الأقل نموا وفقا للاتفاقيات، واقتراح اتخاذ اجراءات محددة على المجلس العام.

تتولى الأجهزة المنصوص عليها فى الاتفاقيات الاربع PLU-RILATERAL المسئوليات الخاصة بها، وهذه هى الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية التجارة فى الطيران المدنى.
- اتفاقية المشتريات الحكومية.
- الترتيبات الدولية لمنتجات الألبان.
- الترتيبات الخاصة بلحوم البقر.

هذه الاتفاقيات تلزم فقط الدول الأطراف فيها دون غيرها ومصر عضو فيها باستثناء اتفاقية المشتريات الحكومية.

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

إعادة النظر فى الاتفاقيات التجارية بين مصر وتونس لمواجهة اتفاقية «الجات»

طالبت الغرفة الاقتصادية المصرية التونسية بالاتحاد العام للغرف التجارية باعادة النظر فى الاتفاقيات التجارية بين البلدين بعد اتفاقية «الجات» وظهور نتائجها . كما اوصت لجنتا التجارة والاستثمار واللتان تم تشكيلهما بالغرفة ، بتعديل قوائم السلع المتبادلة بين البلدين والمطلوب ادخالها ضمن الاعفاءات الجمركية . اشار تقرير للغرفة الاقتصادية المصرية ـ التونسية ، الى ان هناك طفرة فى التجارة بين البلدين ، حيث ارتفعت الصادرات التونسية لمصر بنسبة ٤٠٠٪ وزادت الصادرات المصرية لتونس بنسبة ٦٠٪ خلال العام الماضى كما بلغت قيمة صادرات مصر لتونس خلال عام ١٩٩٣ حوالى ١٦,٣ مليون دولار . وارتفعت عام ١٩٩٤ الى ٢٦ مليون دولار . وبلغت قيمة صادرات تونس لمصر عام ٩٣ حوالى ٤,١ مليون دولار ، وارتفعت عام ١٩٩٤ الى ١٧ مليون دولار . وذكر التقرير ان هناك تخطيطا لزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين خاصة فى قطاع السياحة . تدرس تونس حاليا الغاء التصاريح المسبقة وتبسيط الاجراءات الاستيرادية من مصر ، وازالة معوقات التبادل التجارى . وطالب عبدالعليم نوارة رئيس الغرفة باعادة دراسة قوائم السلع كل ستة اشهر لاضافة سلع جديدة اليها او حذف بعضها لتطوير التبادل التجارى بين البلدين .

مجلس الوزراء يناقش آثار «الجات» الأربعاء

الاستمرار في تبسيط إجراءات الاستثمار وتلافي السلبيات السابقة في الحج

يناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأربعاء القادم برئاسة الدكتور عاطف صدقي آثار اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصرى والقواعد الجديدة التي تحكم التبادل التجارى بين مصر والدول المختلفة في اطارها، ويستعرض الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن الاتفاقية والميزات التي حصلت عليها بعدم سريان أحكام الاتفاقية على بعض الصناعات المصرية مثل المنسوجات لفترة سماح محددة.

وأكد الدكتور عاطف صدقي ان الحكومة مستمرة فى تبسيط الاجراءات أمام المستثمرين، تنفيذا لتوجيهات الرئيس حسني مبارك في اطار دفع النشاط الاقتصادى والاستثمارى في مصر لتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق التنمية، مشيرا الى أن قرارات اعفاء المشروعات الاستثمارية من الرسوم صدرت بالفعل وان هيئة سوق المال اتخذت اجراءات مماثلة وأعدت مشروع قانون جديدا ببعض التعديلات تتماشى مع التيسيرات الجديدة للمستثمرين، ولتنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية.

وأوضح رئيس الوزراء في تصريحات صحفية ان الحكومة حريصة على أن يخرج موسم الحج القادم بصورة مثالية وان العمل سيجرى لتلافى السلبيات التى حدثت فى الأعوام السابقة، وان الحكومة حريصة على توفير كل الرعاية للحجاج المصريين وان اللجان شكلت لهذا الغرض خاصة لمعاينة أماكن حجاج القرعة بحيث يتوافر فيها كل الشروط اللازمة. وقال انه تقرر توجيه كل الحصة التي كانت مقررة في الأعوام السابقة لبعض الجهات كالأحزاب والمؤسسات الصحفية الى وزارة الشئون الاجتماعية.

المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 12 مايو 1995

الناس والاقتصاد

الانطلاق للانتاج في زمن الجات

بدأت المرحلة الثانية من الاصلاح الاقتصادي مرحلة الانطلاق الى الانتاج والتصدير. هكذا كان خطاب الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في الاحتفال بعيد العمل والانتاج يوم الخميس الماضي، ونحن لاننكر نتائج الاصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ عام ٨٦ بالاصلاح المالي والنقدي والذي كان من آثاره التي تكرر قولها وسماعها من كل مسئول هو تخفيض عجز الموازنة والسيطرة على معدل التضخم وتكوين احتياطي كبير من النقد الاجنبي، ولو لم يكن هذا قد حدث ماكان لنا ان ندخل المرحلة الثانية التي قال الدكتور رئيس الوزراء انها بدأت .. مرحلة الانطلاق الى الانتاج والتصدير، فالاستثمار والانتاج لاينطلق الا في ظروف مستقرة لسوق الصرف ونظام ضريبي معقول يشجع ولاينفر.

وانصافا للحق،لايمكن ونحن نتحدث عن بدء مرحلة الانطلاق الى الانتاج دون ان نعود بالذاكرة الى ما قبل عام ٨٦ وعلى وجه التحديد عام ٨٢/٨١ بدء الخطة الخمسية الاولى التي اعدها الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتي وضع فيها اللبنة الاولى للاصلاح الاقتصادي، وهي اصلاح البنية الاساسية الاولى- طرق -مرافق - كهرباء- صرف جديد -اتصالات ولولا هذه البنية التي انفقنا عليها مليارات الجنيهات ماكان يمكن ان نبدأ في مرحلة الاصلاح الاقتصادي الاولى التي نسميها الاصلاح المالي والنقدي والتي يعبر عنها بعض الخبراء بانها البنية الاساسية الثانية- والتي بعدها يمكن القول باننا على اعتاب مرحلة الانطلاق الى الانتاج والاستثمار.

اعود الى خطاب الدكتور رئيس الوزراء حيث قال ان الدولة خفضت في الشهور الثلاثة الاخيرة تكلفة الاستثمار لتشجيع المستثمرين والمنتجين في جميع القطاعات للدخول في الانتاج وزيادته، كما ونوعا واسعارا معقولة.

واذا كان رئيس الوزراء يشير الى اعلان الرئيس مبارك لبدء تنفيذ المشروعات حتى ٥٠ مليون جنيه دون الرجوع الى هيئة الاستثمار، وكذا اعطاء الاراضي الصحراوية بالصعيد بالمجان، فان هذا امر محمود وهو يضيف الى الاقتصاد المصري طاقات جديدة.

ولكن الطاقة الانتاجية القائمة تحتاج الى مراجعة في التكلفة اسوة بالجديد من المشروعات،ويجب ان نحمي المنتج المصري من الرسوم ومقابل الخدمات المغالى فيها والتي تفرضها اجهزة الدولة وكذا الهيئات التي تحتكر هذه الخدمات، وفي اعتقادي ان الدولة تصمم على ذلك من وجهة نظرها بأن كل زيادة في الموارد من شأنها ان تعمل على تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة، فرسوم الوارد عند استيراد الخامات التي تصل الى ٦٪ مطلوب الغاؤها، والتمغة النسبية التي لايفهم معناها، كذلك ضرورة تخفيض سعر الاراضي في المدن الجديدة اسوة ببيع الاراضي مجانا بالصعيد، ووقف اية زيادات لفترة معينة حتى تنشأ حالة من الاستقرار والاسراع بالانتهاء من قانون منع الاحتكار في خدمات كثيرة خصوصا في خدمات الموانيء والمطارات، هذا بعض من كثير يعرفه المنتج المصري عن تكاليف ورسوم مقابل خدمات ولايقدم مقابلها خدمات.

درع الانتاج لمن؟ يقال ان هناك ضوابط ومعايير وشروطا تحدد الوحدات المتميزة .. وفي اعتقادي ان اهم هذه الضوابط استخدام تكنولوجيا حديثة وترشيد وخفض التكلفة والقدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية خصوصا ونحن ندخل زمن الجات.

عبدالرحمن عقل

المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

تلاعب فى «الدروباك» ومصلحة الجمارك آخر من يعلم!

صناعة المنسوجات المصرية يجب أن تطور نفسها وتستعد للمنافسة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات خاصة أن مصر تتمتع بفترة سماح كبيرة قبل تطبيق الجات على صناعة المنسوجات.

ولكن البعض يستغل ثغرات فى نظام «الدروباك» والسماح المؤقت لتحقيق أموال طائلة على حساب الصناعة المحلية بالاضافة الى تهربهم من تسديد أموال مستحقة للدولة حيث يسمح هذا النظام باستيراد بعض الخامات ومستلزمات الانتاج لتصنيعها فى مصر بهدف اعادة تصديرها وبالتالى تعفى هذه الواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات والهدف واضح من هذا النظام وهو تشجيع الصناعات التصديرية.

ولكن مايحدث شيء آخر بل على العكس فإنه يدمر الصناعة الوطنية باغراق السوق ببضائع مستوردة ورخيصة لتمتعها بالاعفاء الجمركى تحت نظام «الدروباك» وتمتعوا بالاعفاء الجمركى ولكنهم لم يعيدوا تصدير الكميات المتفق عليها مرة أخرى وهذا ان دل فإنما يدل على أن هناك من يتلاعب باجراءات تشجيع التصدير ويستغلها لضرب الصناعة المحلية.

والغريب ان مصلحة الجمارك المنوط بها التأكد من سلامة الاجراءات لم تكشف ذلك .. ولكن جهات رقابية أخرى كشفت المستور وأماطت اللثام عن وقائع متعددة للتلاعب «بالدروبا" »، بينما مصلحة الجمارك - آخر من يعلم!!

هيئة الرقابة الادارية وضعت يدها على مخالفات عديدة تكشف هذا التلاعب والتواطؤ واحدى هذه الوقائع تتلخص فى أن احدى الشركات الخاصة التى تقوم باستيراد الأقمشة المحظورة لتصنيعها واعادة تصديرها تحت نظام الدروباك والسماح المؤقت قامت ببيع هذه الأقمشة فى السوق المحلية.

تحقيق : آمـال عـــلام

وقد تم تشكيل لجنة بمصلحة الجمارك للبحث فيما اكتشفته هيئة الرقابة الادارية وابلغت به وزارة المالية وبعد البحث تبين صحة ماجاء بالتقرير وأضافت اللجنة أنه تم تصدير بعض الملابس الجاهزة الوارد مستلزمات انتاجها من أقمشة وأكسسوارات على ذمة افراج وارد لم يتم تجديدها فى المدة القانونية المقررة لذلك.

أيضا عدم تقديم المستورد لعينات من رسائل الوارد لمطابقتها بجمرك الصادر على الأصناف المصدره بمعرفة الجمرك وعدم قيام المسئولين بجمرك الصادر بقرية البضائع بتحريز عينات بعض الحالات من الأصناف المصدرة لاجراء المطابقة قبل تسوية تلك الشهادات بالادارة العامة للسماح المؤقت والدروباك كذلك عدم قيام المسئولين بجمرك الصادر باجراء تخصيم على أذون الافراج بمشمول بعض شهادات الصادر.

تلاعب

واثبت التقرير ايضا عدم مطابقة العينات الخاصة ببعض أذون الافراج على الأصناف وهو مايشير الى تلاعب المستورد فى نوعية الخامات التى قام بتصديرها للخارج هذا فضلا عن مخالفة القرارات الاستيرادية التى تحظر دخول تلك الأصناف للبلاد والتهرب من الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات المستحقة عليها.

وأثناء قيام اللجنة بدراسة أوراق ومستندات هذا الموضوع تبين ان هذا المستورد كان يمارس ذات النشاط بشركته تحت اسم آخر بنفس مقر شركته الجديدة وان شركته القديمة قام بتصفيتها واسس شركته الجديدة محل البحث ولدى تصفيته لشركته السابقة استرد جميع خطابات الضمان عن شهادات الوارد الجمركية سماح مؤقت سابق استيرادها باسم الشركة المصفاه، ولكن بمراجعة اللجنة لمستندات هذه الشركة الأخيرة اتضح وجود مخالفات تتمثل فى عدم اعادة تصدير كميات كبيرة من أصناف مختلفة «اقمشة ومستلزمات» متبقية بحالتها على قوة شهادة الصادر الجمركية وتم تسوية ٣٥ شهادة وارد سماح مؤقت على قوة تلك الشهادة طبقا للتسوية التى تمت ومن هنا تبين للجنة ان هناك بعض الأصناف من الأقمشة والمستلزمات لم يتم اعادة تصديرها فعليا ضمن شمول شهادة الصادر وذلك من خلال مطابقة مستندات الشهادة وتقرير

ادارة الخبرة الحسابية وبخصوص الكميات المتبقية بحالتها والتى لم تتم إعادة تصديرها، وقد بلغ اجمالى وزن مشمول بيانات المواد التى تم استيرادها حوالى ٢٠ طنا تقريبا من الأقمشة ومستلزماتها بينما الثابت ان ماتم تصديره فعليا بموجب بيان الشحن هو ٨٥٦٠ كيلو جراما بالعبوات داخل عدد ٢ حاوية تم تصديرها عن طريق جمرك الاسكندرية اى أنه لم يتم تصدير مايقرب من ١١,٥ طن من الأقمشة والمستلزمات بالرغم من انه قد تمت تسوية وضع الشهادات الخاصة بهذه الواردات ووردت عنها خطابات ضمان بالكامل رغم عدم تصدير كامل الكميات المتبقية بحالتها فعليا مما يعد تهربا بمقتضى الماده ٩٨ والمادة ١٢٣ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣.

هذا فضلا عن أنه قد تبين للجنة ان هناك بعض الكميات من الأقمشة والمستلزمات لم يتم اثباتها بتقرير ادارة الخبرة الحسابية لكميات متبقية ولم يقم المستورد باعادة تصديرها فعليا وتمت تسوية اوضاعها ورد الضمان عنها وعلى سبيل المثال كمية مقدارها ٧٧٦ قاروصة زراى معدنية وكمية ١٩٦ كيلو جرام خيط نايلون و٣٢٦٠,٥ كيلو جرام قماش.

وانتهى تقرير لجنة الجمارك بموافقته على كل ماجاء بتقرير الرقابة الادارية من وجود بعض المخالفات فى تطبيق قواعد نظام السماح المؤقت عند اتمام الاجراءات واقترحت اللجنة تكليف ادارة التفتيش العام بإيفاد بعض مفتشى الادارة لاعداد تقرير آخر بهذا الخصوص والزام المواقع الجمركية بتحرى الدقة في البيانات والالتزام بالتعليمات الصادرة من مصلحة الجمارك بخصوص نظام السامح المؤقت والدروباك.

ومن هنا يتضح أن حظر استيراد الاقمشة الاجنبية الذى تقرر اصلا لحماية الصناعة الوطنية أدى الى ارتفاع سعر هذه الاصناف فى السوق المحلية وهذا ما أغرى بعض المستوردين باستغلال الاستثناء المقرر للصناعات التصديرية ويقوم باستيرادها تحت نظام السماح المؤقت ويطرحها للبيع فى السوق المحلية محققا ربحا كبيرا ثم يحتال على التخلص من الالتزام بالتصدير بالغش والتواطؤ مع الموظف المختص سواء من حيث الكمية أو من حيث النوعية ولايمكن اثبات التواطؤ او الاهمال على موظف حيث أن التوجهات والتعليمات الصادرة اليه هى تسهيل وسرعة اتمام الاجراءات الجمركية للتصدير، اى انه غير ملزم بكشف اكثر من ٥٪ من عدد طرود الرسالة المصدرة ومن السهل على المصدر ان يصدر ٥٪ من الاصناف المستوردة ويطرح ٩٥٪ منها فى السوق المحلية محققا بذلك ارباحا تصل الى اكثر من ١٠٠٪ من قيمة الرسالة وذلك بالطبع على حساب حقوق الخزانة العامة وكساد المنتجات المحلية المماثلة المجمعة بانواع الضرائب التي افقدتها القدره على منافسة المنتج الاجنبى الذى تمكن من دخول السوق غير محمل برسوم وضرائب ..

وهنا تثور عدة تساؤلات أين أجهزة الرقابة المسئولة سواء داخل او خارج مصلحة الجمارك؟ من المفروض أن هناك جهازا رقابيا داخل المصلحة يكتشف هذه الثغرات التى تفرغ النظام من مضمونه وتضيع على الخزانة العامة ملايين الجنيهات ، ولماذا انتظر هذا الجهاز المعلومات التى وردت اليه من الرقابة الادارية ولماذا لم يبادر هو بكشف هذه الحقائق قبل الأجهزة الرقابية الخارجية ؟ خاصة أنه كان معروفا بنشاطه فى ملاحقة المتهربين من التجار فى شوارع القاهرة قبل الغاء المحكمة الدستورية المادة التى تلزم حائز السلع الأجنبية باثبات سداد الرسوم الجمركية فماذا حدث الآن خاصة وفى هذه الحالة يحدث التهريب داخل الدائرة الجمركية وليس خارجها؟ ولنتساءل أيضا أين دور الجهاز المركزى للمحاسبات وهو الجهاز المسئول عن حماية حقوق الخزانة العامة ولديه المتخصصون فى هذا المجال بعكس هيئة الرقابة الإدارية التى اكتشفت هذا التلاعب؟!

وحتى لايتكرر ذلك وتستفيد مصر من فترة السماح فى تطبيق بنود اتفاقية الجات على المنسوجات ولاتكون فترة السماح لصالح بعض التجار الذين يجيدون اساليب الاحتيال على نظم السماح المؤقت وتحويلها لصالحهم وليس لصالح الصناعة المصرية فإننا نطالب بإعادة النظر فى ضوابط وقواعد نظم السماح المؤقت والدروباك وسد الثغرات التى ينفذ منها هؤلاء التجار ويمكن الاستعانة عند اتمام هذه الاجراءات بعضو من لجنة مصدرى المنسوجات المصرية.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحوار

آلية اجتماعية .. لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية

تشير المتغيرات العالمية الحالية إلى ان هناك حاجة ماسة لايجاد الية اجتماعية فعالة لمواجهة المتغيرات التجارية والاقتصادية الجديدة.. فعلى الصعيد التجارى العالمى قد اصبح من المقرر ان تسفر اتفاقية الجات فيما يتعلق بالاتفاقية الزراعية عن ارتفاع فى اسعار الواردات المصرية نتيجة رفع الدعم الذى كانت تمنحه الدول لصادراتها .. وبالنظر الى كون مصر احدى الدول المستوردة الصافية للغذاء فسوف يترتب على رفع الدعم طفرات كبيرة فى اسعار غذائها المستورد من الخارج ..

لقد اكد لى السفير الدكتور منير زهران رئيس البعثة المصرية بجنيف على ان فاتورة استيراد الغذاء المصرى ستزيد بمئات الملايين من الدولارات خلال السنوات القادمة وان المستهلك المصرى قد يصبح هو المتحمل لذلك العبء الناتج عن الاتفاقية الدولية كذلك فمن غير المنتظر ان تقوم الدول الغنية باعطاء تعويضات كافية عن تلك الاضرار الناتجة عن الاتفاقية ان تلك الحقائق تطرح تساؤلا اساسيا وهو هل هناك حاجة حالية الى آلية اجتماعية جديدة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية والتجارية وتأثيراتها على المواطن المصرى .

ان ذلك كله يطرح ضرورة النظر الى البعد الاجتماعى للتنمية فى مصر ليس فقط بمنظور محلى يأخذ التأثيرات الضارة لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى اعتباره ولكن بنظرة متسعة تشمل اثر المتغيرات التجارية والاقتصادية العالمية على رجل الشارع العادى .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

د. جويلي للاخبار :

دعم محدودي الدخل في ظل اتفاقية الجات

كتبت نجوى عويس :

اعدت وزارة التموين استراتيجية جديدة لمواجهة اتفاقية الجات واثارها على التجارة الداخلية :

تتضمن الاستراتيجية استمرار دعم محدودي الدخل في ظل اتفاقية الجات

صرح بهذا « للاخبار » الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية قال روعي في خطة الوزارة التي ستعرض على مجلس الوزراء غدا المناخ العالمي بعد اتفاقية الجات مع عدم استبعاد اندماج مصر من التكتلات في الشرق الاوسط واوربا والدول العربية

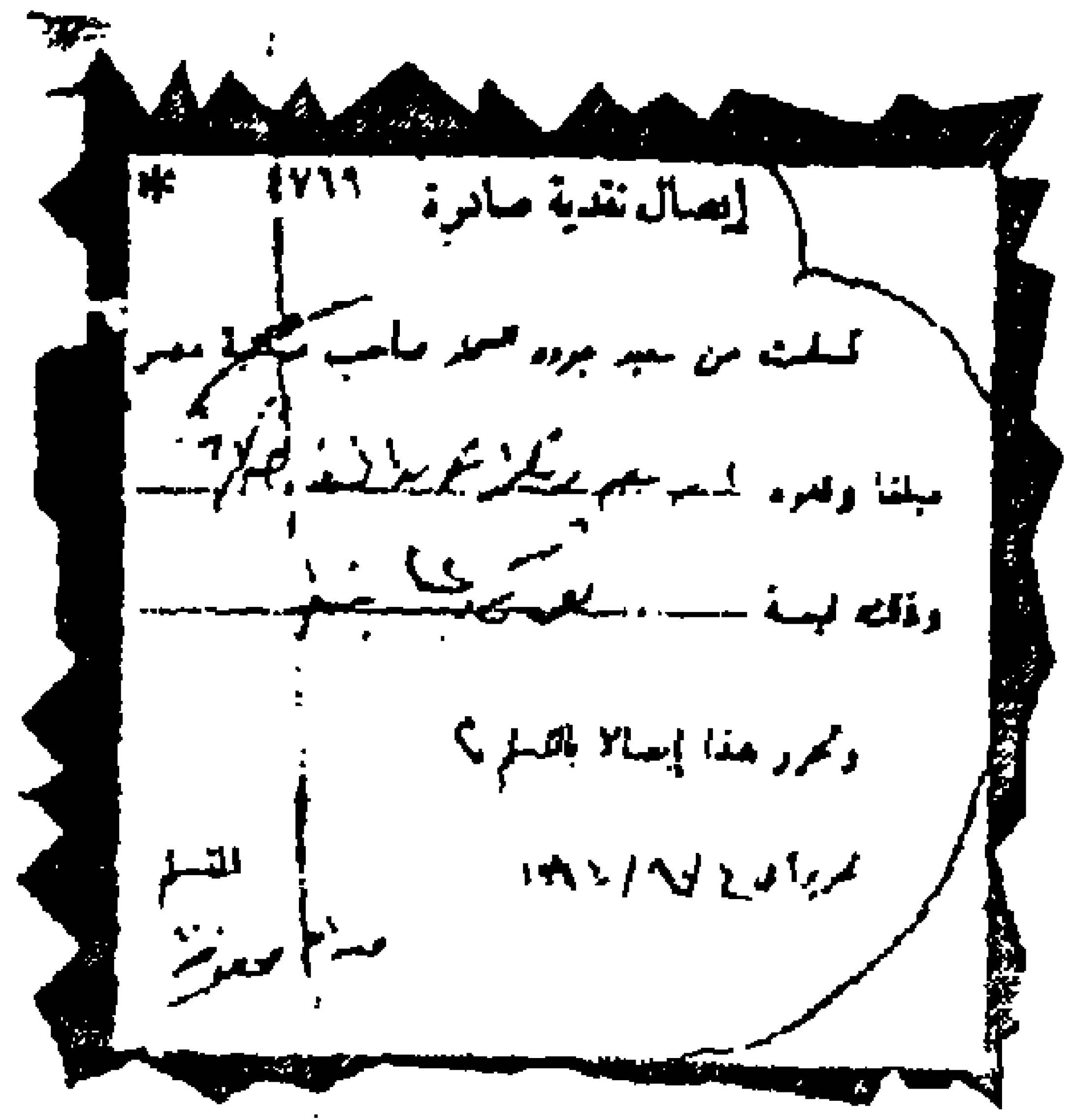
كما اوضحت الخطة ان نسبة اعتماد مصر على واردات القمح ٥٥ . السكر ٣٠ ، الزيوت ٩٠٪ . الارز ٥٪ ، اللحوم الحمراء ١٠٪.

وستظهر اثار الجات على مصر نتيجة للتركيب المحصولي لهذه السلعة وما تتخذه الدولة من اجراءات نتيجة حجم الدعم على السكر التمويني (البطاقات) الامر الذي يتطلب ان تقوم ادارة قطاع التجارة الداخلية بدور اساسي لاسيما فيما يتعلق بتوفير مخزون استراتيجي ورفع كفاءة التصنيع لتقليل التكاليف ومنع الاحتكار وشبكة توزيع على درجة عالية من الكفاءة

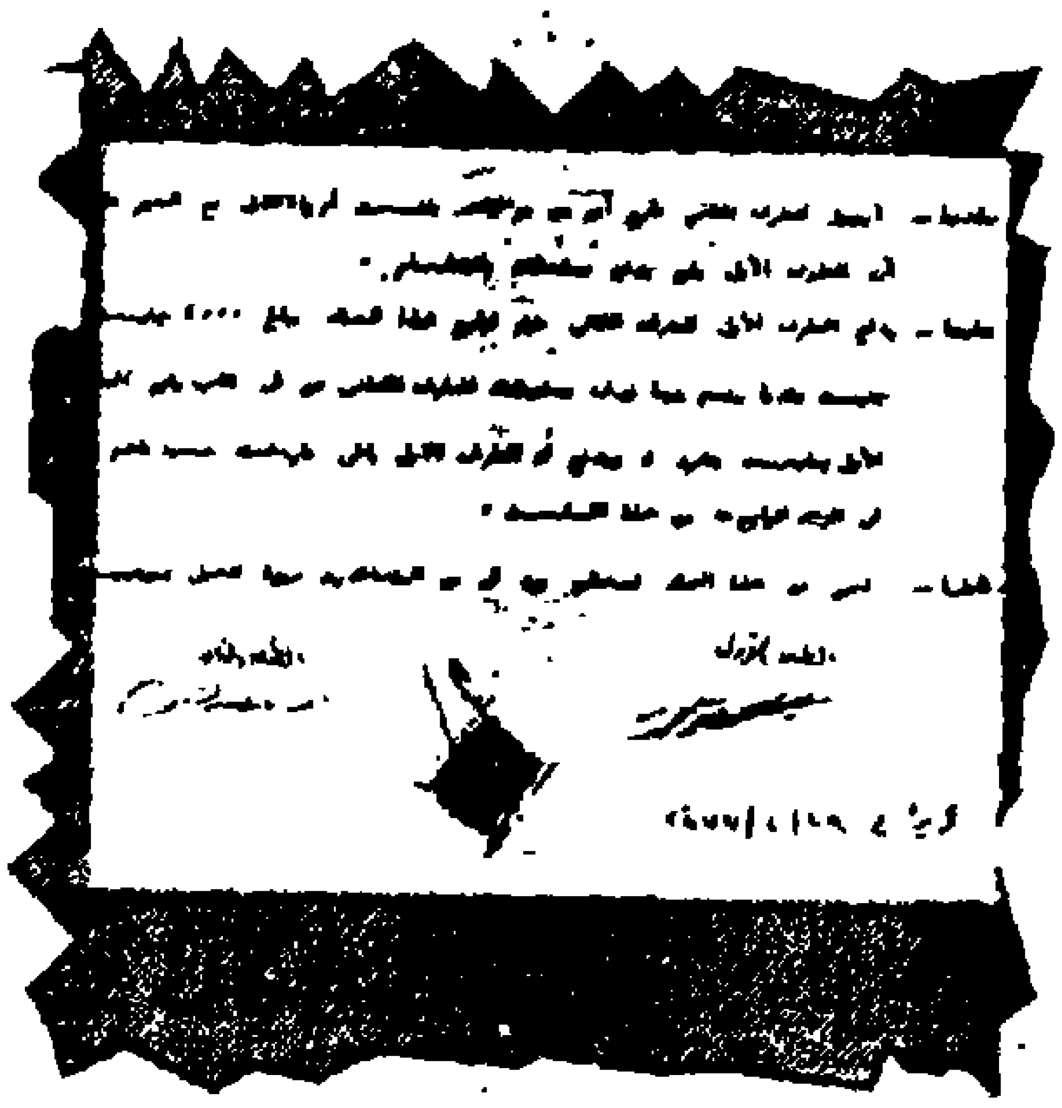
حقيقة تشويه أعمال إحسان عبد القدوس ونجيب محفوظ

ليس تشويهاً لكنه تصور من وازع ديني

عرضنا إعدام النسخ المحرفة وطباعة أخري بديلة لكنهم رفضوا!



صورة لمستحقات نجيب محفوظ عن بعض رواياته



صورة لعقد بين إحسان عبدالقدوس والناشر يعود تاريخه إلى عام ١٩٧٧

في ٢٨ مارس المقبل تنظر محكمة جنح الأزبكية في الادعاء المباشر المقدم من محمد وأحمد عبدالقدوس نجلي الأديب الراحل إحسان عبدالقدوس ضد أصحاب مكتبة مصر، سعيد جودة السحار وشركاه. موضوع الدعوى كما جاء في صحيفة الادعاء هو تحريف الناشر دار مصر لأحد أعمال الكاتب إحسان عبدالقدوس (رواية أنا حرة) دون إذن كتابي منه أو من ورثته.

وفي عدد الشهر الحالي من مجلة الهلال تحقيق أدبي يتهم دار النشر ذاتها بتحريف بعض أعمال نجيب محفوظ، ويستدل المحرر بنماذج من روايات محفوظ وخصوصاً السمان والخريف وبداية ونهاية إذ يرصد في الأولى ١٤٩ تحريفاً وفي الثانية ٨٨.

هذه الاتهامات بتشويه أعمال أدبية لكاتبين كبيرين تثير أكثر من علامة استفهام خصوصاً من دار نشر مهمة اضطلعت منذ ما يقرب من نصف قرن بنشر أعمال كبار الأدباء والكتاب المصريين، وكانت في حالات كثيرة الناشر الوحيد لأعمالهم، ويكفي أن نتذكر أسماء مثل نجيب محفوظ وإحسان عبدالقدوس ويوسف إدريس وتوفيق الحكيم وعبدالحميد جودة السحار وباكثير وعبدالحليم عبدالله ويوسف السباعي لنعرف حجم الدور الذي لعبته تلك الدار في إشاعة مناخ ثقافي متميز بنشرها إبداعات أدباء كان ومازال لهم دور مهم في الحياة الثقافية العربية. ومن ثم فإن مساءلات من هذا النوع لابد وأن تثير ردود فعل متفاوتة تتناسب وحجم الدار من ناحية، وقيمة الأدباء الذين تعرضت أعمالهم للتحريف من ناحية أخرى.

تحقيق :
عماد الغزالي

توجهت بتلك الاتهامات إلى الدكتور صلاح السحار الشقيق الأصغر لسعيد السحار والمدير الحالي للدار، ويدلت بأحدثها، إلى الاتهام بتشويه بعض أعمال نجيب محفوظ، لافتاً مشيراً إلى أن نجيب محفوظ منذ بدأ يتعامل مع مكتبة مصر قبل ٥٠ عاماً أي منذ صدور ثاني أعماله الروائية «عبث الأقدار»، والعلاقة بين الطرفين قائمة على الثقة المطلقة، واستمرت هكذا علاقة صداقة أكثر منها علاقة بين ناشر ومؤلف ولم يحدث في هذه الفترة ما يخالف الاستاذ نجيب محفوظ وذلك في إصدار الكتب المؤلفة بأمانة كاملة.

ولكن أن العادة جرت مع نجيب محفوظ على أن يقدم أصول رواياته مكتوبة بخط اليد، وتتولى المكتبة طباعتها وتصحيحها ونشرها بثقة مطلقة من الأستاذ نجيب محفوظ وهو ما أكده في أكثر من مناسبة، ويضيف:

سنوضح الأستاذ نجيب محفوظ عن بعض العبارات التي نسبها إليه المحرر (بعدد مصور مجلة الهلال) فأنكر ما كتبه المحرر على لسانه بالصورة التي نشر بها، ولكن ما كتب يستهدف الوقيعة بينه وبين مكتبة مصر.

ويتساءل السحار: إذا كان التعليق المنشور قد ورد على لسان محفوظ ثقته المطلقة في ناشر أعماله الكاملة اللبناني، فمن البديهي أن نستخلص من النسخ التي اعتمدها هذا الناشر والأجدر بالطبع أنها نسخ مكتبة مصر باعتبارها الناشر الوحيد لأعمال نجيب محفوظ، ومن ثم فإنه إذا كانت تلك النسخ محرفة، فإن ذلك يعني أن الأعمال الكاملة المنشورة في بيروت ستكون محرفة أيضاً فهل المقصود هو الإساءة إلى دور نشر مصرية لصالح دور نشر بيروتية؟

- ومع ذلك تبقى حقيقة أن التحريف وقع.

● هذا واقع لا أنكره وإن لم تكن المسألة تمت بسوء نية، فبعضها كان سقطات طباعية، وبعضها تعديلات من جانب أخي الكبير سعيد السحار (٨١ عاماً) من منطلق الثقة المتبادلة بينه وبين هؤلاء الكتاب، ومع ذلك نحن اعترفنا بالخطأ، وتم تسوية الأمر مع نجيب محفوظ بمجرد اتصال تليفوني وعرضنا على ورثة إحسان عبدالقدوس أن نسحب الرواية الموجودة في الأسواق ونعيد طباعتها من جديد، وأن نعلن عن ذلك صراحة في صحف يومية.

وازع ديني وليس مادياً

- ولم لم يتم ذلك وتنتهي المشكلة ودياً؟

● لست أدري، فقد كان لديهم إصرار عجيب على تصعيد الموقف وإحالته إلى القضاء على الرغم من أنهم تقاضوا مقابل توزيع ٤ طبعات من تلك الرواية دون أن ينتبهوا إلى ذلك، وهم اكتشفوا التحريف بالمصادفة من خلال الأعداد الكبيرة التي طبعت من الرواية في مهرجان القراءة للجميع.

- ألم تستشيروا أحداً من الورثة قبل .... في الرواية؟

● اتصلنا بالفعل بمحمد عبدالقدوس واستشرناه وكان رده غير محدد، أو بمعنى أدق فهمنا منه موافقته على التعديلات، لكنه بعد ذلك أعلن براءته من كل ما جرى.

- ولماذا فكرتم في التعديل أصلاً؟

● الحكاية لا تخرج عن كونها وازعاً دينياً من قبل شقيقي الأكبر سعيد السحار، لكنه طبعاً خطأ ولم نكن نتمنى أن تصل الأمور إلى هذا الحد.

- هل هو الوازع الديني فقط، أم الرغبة في دخول أسواق معينة لتحقيق مزيد من الربح؟

● كلنا نعلم تماماً أن روايات إحسان عبدالقدوس لن تدخل تلك الأسواق، لأن ما تطرحه يتناقض تماماً مع توجهات تلك الدول.

- هل سبق وراحت عليكم دعاوى من هذا النوع؟

● مطلقاً، فنحن نتعامل بالثقة مع كل كتابنا، لدرجة أن ليس لدينا عقداً واحداً نتعامل به معهم. وقد راعينا نسبة مستحقاتهم والتزمنا بها دون أن يكون ذلك متضمناً في العقد، ويكفي أن نعرف أنهم يتقاضون مستحقاتهم مقدماً قبل الطبع، وهذا لا يحدث مع أي دار نشر، ومن ثم فإن موقف ابنة إحسان محمد اتصلنا وبيننا وبالرغم من كل ما جرى لشخص لم نره ربما وإنما فيه إساءة لأدب إحسان أو شخصيته، وإذا سألتهم: هل تحريف كتاب واحد من بين ٤٥ كتاباً لأبيهم جريمة تستحق العقاب عليها، خصوصاً وإننا اعترفنا بالخطأ وعرضنا تصحيحه. لكن ورثة إحسان آثروا الانسياق خلف دعاوى وحملات لا يخلو كثير منها من الغرض.

- ويذكر هنا أن التعامل بين دار مصر وإحسان عبدالقدوس بدأ في عام ١٩٤٦، بروايات «بيت السلطان» و«مكتوب في الثوب الأسود» و«لا شيء يهم» وانقطع فترة الطبع أعماله في دار الهلال وبيروت حتى عام ١٩٧٧.

يقول الدكتور صلاح: في تلك السنة كان الأستاذ إحسان يشكو عدم وجود كتبه في السوق فأعطانا له ٢٧ كتاباً دفعة واحدة وأغرقنا بها السوق المصري والعربي، كان ذلك هو أسلوب التعامل بيننا بالثقة المطلقة والتزام.

أخيراً فإنه لو تنتهي القضية عند هذا الحد، وإن تحل بشكل ودي، خصوصاً أن اعتراف دار مصر بالخطأ لا لبس فيه واستعدادها للتصويب بادرة حسن نية تستحق الاعتبار.

مجلس الوزراء يناقش اليوم اتفاقية الجات والعلاقات التجارية

يعقد مجلس الوزراء اجتماعا اليوم برئاسة الدكتور عاطف صدقى لمناقشة عدد من التقارير السياسية والاقتصادية والأمنية المهمة. كما يناقش المجلس اتفاقية الجات وآثارها على الاقتصاد المصرى والعلاقات التجارية .

مجلس الوزراء وافق على اتفاقية الجات

صدقى : الاتفاقية تساهم فى تطوير سياستنا الاقتصادية والتجارية

الاصلاح الاقتصادى يرفع السلع المصرية إلى مستوى المنافسة

كتب ـ محمد فتح الله :

وافق مجلس الوزراء على انضمام مصر لاتفاقية الجات ورفع مشروع القرار الجمهورى الى رئيس الجمهورية تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب .

كما قرر المجلس ان تتولى اللجنة الوزارية للانتاج متابعة تنفيذ التوصيات التى تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات ، والتى انتهت اليها اوراق العمل والدراسات الفنية ، ووضع الخطط التفصيلية المتكاملة بين قطاعات الدولة فى كافة المجالات ، بهدف تعظيم الامكانيات على المدى المتوسط والبعيد ، ومواجهة السلبيات فى اطار منظمة التجارة العالمية .

واكد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان انضمام مصر الى هذه الاتفاقية يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى من خلال تعظيم الامكانيات ، كما يتيح لها القدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة باعتبار ان تلك السلبيات قائمة .

واكد ان السياسات التى تتبعها الحكومة حاليا بمواجهة الزيادة فى الاسعار العالمية للسلع والخدمات ، بهدف عدم القاء اعباء جديدة على المواطن .

وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام بأن المناقشات تناولت انضمام مصر الى هذه الاتفاقية تمهيدا لعرض هذا الموضوع على مجلس الشعب مشيرا الى ان مصر وافقت على الوثيقة النهائية لجولة اورجواى مع شرط موافقة المؤسسات الدستورية فى مصر على هذا الانضمام .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......الأهرام المسائى......

التاريخ : ......١٤ فبراير ١٩٩٥......

■ مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر لاتفاقية «الـ...

إجراءات حكومية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الأسعار العالمية فى ظل تنفيذ الاتفاقية

استراتيجية متكاملة لاستغلال مزايا «الجات» فى دعم الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة

تمهيدا لبدء تنفيذها، وافق مجلس الوزراء فى اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقى على انضمام مصر إلى اتفاقية الجات، ورفع المجلس مشروع قرار جمهورى إلى الرئيس حسنى مبارك بهذا الشأن تمهيدا لإحالة مشروع القرار إلى مجلس الشعب للحصول على الموافقة الدستورية على انضمام مصر للاتفاقية وبدء تنفيذها.

وعقب اجتماع مجلس الوزراء صرح السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بأن المجلس كلف اللجنة الوزارية للإنتاج بمتابعة تنفيذ التوصيات التى تقدمت بها جميع الوزارات والهيئات حول تنفيذ الاتفاقية.

وأضاف أن الدكتور عاطف صدقى أكد أن انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى من خلال تعظيم الإيجابيات والقدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة فى إطار هذه الاتفاقية، مشيرا إلى السياسات التى تتبعها الحكومة حاليا لمواجهة الزيادة فى الأسعار العالمية للسلع وذلك بهدف عدم إلقاء أعباء جديدة على المواطنين.

وقال السيد صفوت الشريف وزير الإعلام إن مجلس الوزراء استعرض تأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى من خلال الدراسات التى بدأتها مصر منذ عام ١٩٨٨ التى أعدتها لجان فرعية ولجنة رئيسية تمثل جميع مؤسسات الدولة.

وأشار إلى أن مناقشات المجلس شملت كذلك الآثار والأبعاد المختلفة على المديين القريب والبعيد فى مجالات الزراعة وصناعة المنسوجات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية وحماية الإنتاج المحلى وفى مجال الخدمات. كما تناولت المناقشات الخدمات المالية التى تفرضها «الجات» والسياسات المصرية فى هذا المجال التى تشمل الخدمات المصرفية والتأمين وإعادة التأمين والأوراق المالية والإنشاءات والسياحة.

وأوضح وزير الإعلام أن مناقشة وثيقة «أوروجواى» شملت مجال حقوق الملكية الفكرية حيث تم التوصل إلى اتفاق يوفر مزيدا من الحماية لحقوق الملكية الفكرية، فى مجالات براءات الاختراع، وحقوق التأليف، والمصنفات الفنية، والعلامات التجارية، والتصميمات الصناعية، كما تنظم الاتفاقية العلاقة بين صاحب الحق فى الملكية الفكرية وبين الدولة أو الشركات التى تستغل هذا الحق.

وأضاف أن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تناول خلال المناقشات الخطوات الكبيرة التى اتخذتها مصر فى مجال الإصلاح المالى والنقدى، لإيجاد البيئة والمناخ الملائمين لانطلاق الإنتاج والتصدير.

وأشار إلى أن هذه الخطوات ستؤدى إلى وصول السلع المصرية إلى مستوى المنافسة من خلال العمل المتواصل والجهد والارتقاء بمستوى الجودة ومراعاة المواصفات الفنية والمعايير القياسية الدولية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة.

وأوضح وزير الإعلام أن الدكتور صدقى أكد أن علينا الاستفادة من المرونة التى أتاحتها لنا مجموعة الاتفاقيات الجديدة التى تتطلب وتساهم فى الوقت نفسه فى تطوير سياسة مصر الاقتصادية والتجارية، بما يخدم التنافس الذى نأمل تحققه للسلع المصرية.

وأشار إلى أن عدد الدول التى صدقت على اتفاقية الجات حتى آخر ٩٤ بلغ ٨١ دولة تمثل تجارتها أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية.

وأشار صفوت الشريف إلى أن مناقشات المجلس حول اتفاقية الجات قد أكدت أن مصر قطعت شوطا بعيدا فى مجال تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال برنامجها للإصلاح الاقتصادى على نحو يجعل التزاماتها نتيجة لتطبيق الاتفاقية التزامات محدودة. وقال إن المناقشات قد أوضحت أن تأثير الاتفاقية على حجم وأعباء استيراد السلع الزراعية والآثار السلبية المتمثلة فى زيادة الأعباء نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، سيقابل بعناصر إيجابية تتعلق بالتركيب المحصولى فى مصر لصالح المحاصيل البديلة للواردات مما يحقق الاعتماد على الذات فى المستقبل.

وأضاف أن الاتفاقية تفتح فرصا تصديرية جديدة أمام السلع المصرية بشرط ارتفاع مستوى جودتها ومواصفاتها والقدرة الإنتاجية على توفير الكميات المطلوبة للأسواق الخارجية ودور الدولة فى تحقيق أقصى إفادة من خلال أجهزة فنية وإدارية قادرة.

وقال وزير الإعلام إن مجلس الوزراء أكد أن أحكام اتفاق تجارة الخدمات فى إطار «الجات» والالتزامات التى قدمتها مصر لتحرير قطاعات الخدمات المالية والإنشائية والسياحية والنقل البحرى تتمشى جميعها مع القوانين والتشريعات المصرية وتأتى فى إطار سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مصر خاصة فى هذه القطاعات.

وأضاف أن المجلس أوصى بمشاركة مصر فى المفاوضات التى ستعقد بشأن قطاعات النقل البحرى، وانتقال العمالة والاتصالات، والتى تستهدف زيادة مستوى تحرير هذه القطاعات، كما أوصى المجلس بأن تقوم قطاعات الخدمات بإعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها فى ضوء أحكام اتفاقية الجات والالتزامات التى قدمتها مصر بحيث تتم تهيئة قطاعات معينة لتحريرها وفتحها أمام المنافسة الأجنبية وذلك على ضوء نتائج المفاوضات المقبلة حتى لا تفاجأ هذه القطاعات بالتزامات يتعين عليها تحملها وهى قطاعات البترول والتعدين والاستشارات الهندسية والنقل والمحاسبة والمراجعة.

وقال السيد صفوت الشريف إن مجلس الوزراء أوصى كذلك بأن تقوم قطاعات الخدمات بدراسة التزامات التحرير التى قدمتها مختلف الدول فى إطار جولة أوروجواى لزيادة فرص الإفادة من أسواق هذه الدول وتحديد المشكلات التى تواجهها فى هذه الأسواق.

واختتم وزير الإعلام تصريحاته بأن المجلس أوصى أيضا بمتابعة موضوع تجارة الخدمات والمفاوضات الخاصة بها، وذلك على مستوى قومى تمثل فيه جميع الأجهزة والقطاعات الخدمية فى مصر، للتعامل مع النظام التجارى الدولى الجديد الذى يشمل السلع والخدمات والعمل على استثمار المكاسب لصالح الاقتصاد المصرى مع الحيلولة دون أن تشكل اتفاقيات الوقاية والدعم ومكافحة الإغراق عقبات أمام الصادرات المصرية.

مراد عز العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ ١ يناير ١٩٩٥

مجلس الوزراء يوافق على انضمام مصر إلى «الجات»

في اجتماع برئاسة صدقي:

التزامات إضافية محدودة على مصر لتطبيق الاتفاقية

محاصيل بديلة للواردات الزراعية.. ودراسة تحرير بعض قطاعات الخدمات

اللجنة الوزارية للإنتاج تتابع تنفيذ توصيات المجلس

في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقي وافق مجلس الوزراء على انضمام مصر الى اتفاقية الجات ورفع مشروع قرار جمهوري الى الرئيس حسني مبارك تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب.

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام عقب الاجتماع بأن المجلس قرر أن تتولى اللجنة الوزارية للانتاج متابعة تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات حول تنفيذ الاتفاقية. وأشار إلى ان الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أكد ان انضمام مصر الى اتفاقية الجات يتيح لها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال تعظيم الايجابيات والقدرة على التعامل مع السلبيات المحتملة في اطار هذه الاتفاقية كما أكد الدكتور صدقي السياسات التي تتبعها الحكومة حاليا لمواجهة الزيادة في الأسعار العالمية للسلع وذلك بهدف عدم القاء أعباء جديدة على المواطنين.

وقد أجرى مجلس الوزراء مناقشة مستفيضة أمس للوثيقة الختامية لجولة أورجواي التي تتعلق باتفاقية التجارة الدولية المعروفة باسم الجات.

وقال وزير الاعلام ان مناقشات المجلس أكدت ان مصر قطعت خطوات كبيرة في مجال تحرير التجارة الخارجية في نطاق الاصلاح الاقتصادي على نحو سيجعل التزاماتها الاضافية بسبب تطبيق الاتفاقية محدودة.

وأضاف ان التأثيرات السلبية لتطبيق الاتفاقية بالنسبة لزيادة أعباء استيراد السلع الزراعية بالنظر الى زيادة الأسعار العالمية، ستقابلها عناصر ايجابية تتعلق بالتركيب المحصولي في مصر لصالح المحاصيل البديلة للواردات وعلى نحو يحقق الاعتماد على الذات في المستقبل.

كما أكد وزير الاعلام ان اتفاقية الجات ستفتح فرصا تصديرية جديدة أمام السلع المصرية بشرط ارتفاع جودتها.

وقد أوضح الوزير ان مناقشات المجلس أمس تضمنت انضمام مصر الى هذه الاتفاقية تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب. وقال أن مصر وقعت على الوثيقة النهائية لجولة أورجواي بشرط موافقة المؤسسات الدستورية في مصر على النظام الذي تأتي به الاتفاقية.

وقام وزير الاقتصاد السيد محمود محمد محمود بتقديم تقرير لمجلس الوزراء حول الاتفاقية والهدف منها باعتبارها الاطار العام للنظام التجاري الدولي الذي يضمن استقرار الاسواق الخارجية بعيدا عن التيارات السياسية:

واستعرض المجلس في مناقشته الموسعة أمس تأثير الاتفاقية على الاقتصاد المصري في مختلف مجالات الائتمان والزراعة وصناعة المنسوجات، وكذلك بالنسبة للوصول الى الاسواق الخارجية وحماية الانتاج المحلي في مجالات الخدمات المختلفة وكذلك الخدمات المالية التي تفرضها الاتفاقية وسياسة مصر في هذا الشأن. كما تضمنت المناقشات ماجاء في الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية، وخاصة بالنسبة لما ورد عن براءات الاختراع وحقوق التأليف والمصنفات الفنية وحماية الأسرار التجارية.

وقال وزير الاعلام ان الدكتور عاطف صدقي أكد خلال المناقشة ان الخطوات الكبيرة التي اتخذتها مصر في مجال الاصلاح المالي والنقدي لايجاد البيئة والمناخ الملائم لانطلاق الانتاج والتصدير ستؤدي الى ان تصل السلع المصرية الى مستوى المنافسة وذلك بالعمل المتواصل والارتفاع بمستوى الجودة ومراعاة المواصفات الفنية واستخدام التكنولوجيا. وقال الدكتور عاطف صدقي ان عدد الدول التي صدقت على اتفاقية الجات حتى آخر عام ٩٤ بلغ ٨١ دولة تمثل تجارتها أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية.

كما أكد مجلس الوزراء في مناقشته ان أحكام اتفاق تجارة الخدمات في اطار اتفاقية الجات والالتزامات التي قدمتها مصر لتحرير الخدمات المالية والانشاءات والنقل البحري والسياحة تتمشى جميعها مع القوانين والتشريعات المصرية وتأتي في اطار سياسة تشجيع الاستثمار في مصر وأوصى مجلس الوزراء بمشاركة مصر في المفاوضات التي ستعقد حول قطاعات النقل البحري وانتقال العمالة والاتصالات وتهدف الى زيادة مستوى تحرير هذه القطاعات كما أوصى مجلس الوزراء بأن تقوم قطاعات الخدمات في مصر باعداد دراسة تفصيلية عن أوضاعها في ضوء اتفاقية الجات والالتزامات التي قدمتها مصر بحيث تتم تهيئة قطاعات معينة لتحريرها وفتحها أمام المنافسة

الأجنبية في ضوء المفاوضات المقبلة وهى قطاعات البترول والتعدين والاستشارات الهندسية والنقل والمحاسبة والمراجعة كما أوصى مجلس الوزراء بأن تقوم قطاعات الخدمات المصرية بدراسة التزامات التحرير التى قدمتها مختلف الدول وبحث فرص الاستفادة من اسواق هذه الدول وأوصى المجلس بدراسة موضوع تجارة الخدمات والمفاوضات الخاصة بها وذلك على المستوى القومى وتمثل فيه كافة الاجهزة والقطاعات الفنية فى مصر للتعامل مع النظام التجارى الدولى الجديد الذى يشمل الخدمات والعمل على استثماره لصالح الاقتصاد المصرى والحيلولة دون أن تضع اتفاقيات الوقاية والدعم ومكافحة الاغراق عقبات أمام الصادرات المصرية.

ومن جهة أخرى صرح السيد صفوت الشريف بأن مجلس الوزراء استعرض تقريرا قدمه السيد حسن الألفى وزير الداخلية حول الموقف الداخلى والأمنى وماتقوم به اجهزة الأمن من مبادرات وايجابيات فى مواجهة عناصر العنف وكشف نشاطها. وأشار التقرير الى محاولات الاثارة التى تقوم بها قلة من العناصر التى تمارس نشاطا محظورا مستغلة وجودها وتسللها الى عدد من النقابات المهنية، والتى تحاول ان تفرض وصاية على الأغلبية العريضة وان تخرج العمل النقابى عن أهدافه وتقوم بالترويج لمعلومات مزيفة وترفض الاجراءات التى تحقق العدالة والديمقراطية. وأكد تقرير وزير الداخلية احترام القانون ورفض وصاية القلة ومواجهة محاولات الاثارة أو الخروج عن الشرعية بكل حسم حفاظا على أمن واستقرار الوطن وحماية لحقوق الأغلبية من ابنائه.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٥

«الجات» تهدد الصناعة الوطنية

كان من المتوقع أن تشهد الدوائر الاقتصادية حركة غير عادية ابتداء من أوائل الشهر الماضي موعد بدء تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة باسم «الجات».. غير أن الأمور لاتزال في حالة سكون تام، ويظهر هذا بوضوح في كافة الشركات والمصانع ومواقع الإنتاج المصرية المنوط بها الدخول في ميدان المنافسة داخليا وخارجيا، كما تقضي بنود الجات، ومن المتوقع في ضوء الوضع الحالي للصناعة المصرية أن تشهد المواقع الإنتاجية تراجعا حادا في أرقام مبيعاتها، طالما ظلت الشركات المصرية على نفس أساليب التسويق والبيع القديمة.

وفي ضوء التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة تثار عدة أسئلة مهمة عن تأثير «الجات» على الصناعة الوطنية والاستعدادات الرسمية المطلوبة لمواجهة الخطر القادم.

بدايات الجات

ولدت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية «الجات» عقب أحداث الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٦، ووقعت عليها -آنذاك- ٢٣ دولة، وكانت أهدافها تحرير التجارة الدولية، وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة، وعدم التمييز في المعاملات التجارية بين السلع الوطنية والمستوردة، وعقدت ثماني جولات أهمها الجولة الأخيرة المعروفة بجولة أورجواي، والتي استمرت ست سنوات، وأسفرت عن مولد المنظمة العالمية للتجارة (WTO) بدلا من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، ووقعت عليها في ختام المفاوضات ١٢٢ دولة، وجرت مراسم التوقيع في مدينة مراكش المغربية في ١٥ من فبراير العام الماضي، وبدأ السريان الفعلي للاتفاقية أوائل هذا العام لتشكل الضلع الثالث لثالوث المنظمات المالية الدولية مع (صندوق النقد والبنك الدوليين).

وتتضمن اتفاقية «الجات» عدة بنود ستؤثر في مسار اقتصاديات دول العالم الثالث، وأهمها البنود التي تتعلق بتجارة السلع الزراعية والمنسوجات والاستثمار والملكية الفكرية والخدمات المالية.

وشملت الاتفاقية في جولتها الأخيرة، ولأول مرة تحرير التجارة بالنسبة للسلع

تحقيق: أحمد عبد المنعم

الزراعية التي خضعت لقواعد الاتفاقية.. أما تحرير تجارة المنسوجات، فقد اتفق على منح الدول النامية التي لا تتمتع بميزة نسبية في هذا المجال مهلة عشر سنوات قبل خضوع تجارتها في هذا المجال لقواعد المنافسة، بحيث تتمكن خلالها من تحسين هذا النشاط.

وفيما يخص إجراءات الاستثمار، فهناك نغمة دولية تدعو لإزالة كافة القيود على الاستثمار خارج الحدود، ولو اقتضى ذلك تغيير القوانين الوطنية للدول الأعضاء في «الجات».. غير أن ذلك أيضا فيه تفاوت، إذ إن مدة إلغاء تلك القيود لا تتجاوز سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، و(٥) سنوات للدولة النامية.. كما أنه تأكيداً على حماية الدول المتقدمة فكريا تضمنت اتفاقية الملكية الفكرية توفير حماية لمدة ٢٠ عاماً لبراءات الاختراع، و(١٠) سنوات للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: ما تأثيرات «الجات» على الاقتصاد المصري؟

ارتفاع فاتورة الغذاء

الدكتور زكريا بيومي -أستاذ المالية العامة بحقوق المنوفية- يرى أن «الجات» ربما تؤدي فعلاً إلى زيادة الصادرات سواء كانت صادرات الدول المتقدمة أم النامية، غير أن ذلك سوف يترتب عليه خفض الحصيلة من الضرائب، ومن ثم زيادة عجز موازين المدفوعات مع انعكاس ذلك سلبياً على ضعف برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتطبيق على حالة دولة مثل مصر التي تتميز بضعف إنتاجها، فإنها لن تستفيد من زيادة الصادرات، ذلك أنها تعاني خللا فادحا في الميزان التجاري، حيث تزيد نسبة الواردات على الصادرات، وبلغت قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٩٣ (٢,٧) مليار دولار في حين بلغت قيمة الواردات ٧,٩ مليار دولار.

ويلفت د. بيومي النظر إلى مخاطر «الجات» على الاقتصاد المصري، والتي تتمثل في زيادة فاتورة الغذاء، قائلا: دولة مثل مصر تستورد مواد غذائية بما يعادل ٢١٤ مليون جنيه مع أنها دولة زراعية، وبما أن السلع الزراعية خضعت لقواعد «الجات»، فإن الدول الكبرى سوف تلغي دعمها للسلع الزراعية، والنتيجة زيادة أسعارها وانعكاس ذلك على قائمة المشتروات الغذائية في كل منزل. ولن تقتصر مخاطر «الجات» على مصر فقط، بل ستشمل كافة الدول العربية، كما يقول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، من منطلق أن حجم الواردات الغذائية للدول العربية يبلغ حوالي ١٥ مليار دولار، كما تستورد الدول العربية ٢٠٪ من تجارة العالم من القمح و١٦٪ من الألبان و١٣٪ من البيض و١١٪ من السكر.

وضع الصناعة المصرية غير مطمئن

«هل الوضع الحالي لمواقع الصناعات المصرية يؤهل مصر للصمود في وجه مخاطر «الجات»؟

الأرقام والإحصاءات المتعلقة بنشاط المواقع الإنتاجية لا تبشر بخير.. فالشركات الهندسية أنتجت العام الماضي بما قيمته مليارا جنيه لكن مخزونها تجاوز ٥٠٠ مليون جنيه بعد أن تراجعت كثيراً أرقام المبيعات، والسبب -كما ذكرت مجالس إدارات الشركات- حالة الركود الشديد التي تعانيها السوق المصرية فضلاً عن عمليات تهريب الأجهزة الكهربائية عبر الحدود

وزير الصناعة: الشركات «الخائبة» تسقط في طريق الجات

الليبية.. وربما كان هذا أيضا هو السبب الذي جعل مجلس إدارة شركة مثل «كولدير» تعد موازنة أقل من أرقامها عن الأعوام الماضية، بل وتتوقع حدوث خسائر.

كما وصل الأمر في شركة أخرى هي «الشركة العامة للأعمال الهندسية» إلى أن تجاوز المخزون السلعي حد ٢٣٤ مليون جنيه، وبررت الشركة ذلك أمام جهاز المحاسبات بعدم قدرة السوق المحلية على استيعاب سلع الشركة كما وسعرا.

وتقول الإحصاءات إن الإنتاج الصناعي المصري بلغ عام ١٩٩٢ ما قيمته ٢٧ مليار جنيه منها ٦ مليارات جنيه في قطاع الغزل والنسيج (عام وخاص) صدرت منها الصناعة النسيجية بما يوازي مليارا و٨٨٢ مليون جنيه، ولكن سوق الغزل والنسيج، فوجئت وقبل تطبيق قواعد «الجات» بغزو من الملابس المهربة بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه على حد قول عبد الوهاب الشرقاوي نائب رئيس غرفة صناعة الغزل والنسيج.

وفي ظل الخطر القادم من الخارج في صورة الإغراق تجد الصناعة المصرية نفسها في الداخل محاطة بضربات الديون التي بلغ إجمالها بالنسبة للشركات العامة ٢٦ مليار دولار لصالح بنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى الديون الدولارية المستحقة على الشركات، والتي زادت فوائدها بسبب التغيير المفاجيء في أسعار الدولار، وتستوي في ذلك شركات القطاع الخاص أيضا، والتي لا تعتبر أفضل حالا من نظيرتها في قطاع الأعمال، حيث تواجه الشركات الخاصة ١٣ نوعاً من الضرائب والرسوم بالإضافة إلى الارتفاع الرهيب في أسعار الطاقة.

سقوط الشركات «الخائبة»!

سألت الرجل المسئول عن الصناعة المصرية الدكتور إبراهيم فوزي –وزير الصناعة– قائلاً: هل الوضع الحالي للشركات المصرية يجعل مصر قادرة على الوقوف ضد مخاطر «الجات»؟

رد وزير الصناعة قائلاً: إن الشركات «الخائبة»، لن تقوى على المنافسة، ذلك أن «الجات»، ومعها مواصفات الإيزو تفرض على الشركات مستوى معينا من الجودة، الأمر الذي يجعل الكثير من الشركات المتعثرة تسقط في الطريق، ومن هنا فإننا أطالب الشركات المصرية دائماً بتطوير الأداء والسعي لغزو الأسواق العالمية بالسلع الجيدة.

نفس السؤال طرحته على الدكتور علي حلمي، الذي يشغل مسئولية إدارة أكبر تجمع صناعي في مصر، وتتعرض منتجاته لمنافسة حادة.. فقال: نحن كصناع للحديد والصلب، نعاني قبل تطبيق «الجات» منافسة أنواع رديئة من المنتجات الحديدية الواردة من روسيا وأوكرانيا وليبيا، وزيها توفر «الجات» حماية لمصانعنا، حيث تحتوي على بنود تسمح للدولة بفرض رسوم جمركية لحماية صناعتها الوطنية.

ويضيف: نحن نصدر منتجات حديدية بكميات كبيرة للخارج، وإذا كانت «الجات» تضع قيوداً وحصصاً للتصدير، فسوف تضار شركة الحديد والصلب من جراء ذلك لأننا نتفوق على كثير من الدول في أسعار منتجاتنا، وهذه ميزة تفتح لنا كثيرا من الأسواق.

ويتفق رئيس شركة الحديد والصلب مع وزير الصناعة في أن الشركات الضعيفة يجب ألا تستمر، كما يجب ألا توفر لها الحماية، ويخفف من هذا القلق أن عدد هذه الشركات محدود للغاية لكن القلق الأكبر يحيط بمصير كثير من الشركات الهندسية والكيماوية ليس فقط لأن بعضها متعثر لكن لأن التهريب والإغراق في منتجات تلك الشركات وارد بشكل كبير.. ومن هنا أطلق صرخة تحذير من مخاطر الإغراق. ومكافحة ذلك تحتاج إلى برامج معينة، ومصر غير مؤهلة لتطبيق تلك البرامج، حيث تندر الكوادر التي تنفذ مثل هذه البرامج، والدليل على ذلك أن ميناء مثل ميناء الإسكندرية يمكنك أن

رئيس شركة الحديد والصلب: الشركات الهندسية والكيماوية تواجه منافسة غير عادلة والشركات الضعيفة يجب أن تختفي

تفعل فيه أى شيء».

ويؤكد د.على حلمى أن الخطورة تتمثل فى أننا لم نستعد بعد لمواجهة مخاطر «الجات» فالاتفاقية تحوى بنوداً غير واضحة لرؤساء الشركات، ومن المؤكد أن هناك كثيرين لم يقراوها.

العمال ومخاطر «الجات»

الدكتور حسين شحاتة -أستاذ الاقتصاد بجامعة الازهر- يسلط الضوء على خطر آخر من مخاطر «الجات» يتعلق بمصير عمال الشركات التى ستتعثر فى الطريق، ويقول: إن انضمام مصر إلى اتفاقية «الجات» ربما تترتب عليه زيادة نسبة البطالة بين العمال لتضاف إلى البطالة الفعلية التى تزيد على ٣٠٪ من قوة العمل، وذلك لان الدول العربية سوف تصبح فى مجموعها دولاً مستهلكة، وبذلك سوف تصبح البطالة إحدى الصور الناتجة عن آثار «الجات».

هذه المخاطر التى تواجه العمال دفعت سيد راشد -رئيس اتحاد العمال- إلى أن يعلن أمام الجمعية العمومية لنقابة الصناعات الهندسية عن تشكيل لجان خاصة داخل اتحاد العمال لدراسة آثار اتفاقية «الجات» على الصناعة الوطنية ومستقبل العمال.

سألت كمال أبو ريا -مستشار الشركة القابضة للصناعات الهندسية- عن رؤيته لمخاطر «الجات» على الصناعة والعمال: فقال: إن صناعاتنا تتمتع بحماية منذ عام ١٩٦١، وكفاها ذلك لتنطلق نحو التصدير، لأن الصناعة لو ظلت خائفة سوف تظل على هذا النحو إلى الابد، ولاننا لن ننعزل عن العالم، فلابد من التعامل مع «الجات» بتعديل الاوضاع الداخلية للشركات. ويضيف قائلاً: ليس من المعقول أن شركة تبيع إنتاجها بـ٢٧ مليون جنيه، وتخسر ١٩ مليون جنيه،، فإدارة مثل هذه الشركة لا يمكن أن تتوافر لها حماية، إنما تطرد فوراً بدلاً من أن نتركها تحتكر السوق.

ويضيف من الخطا الا نستفيد من ميزات الموقع الجغرافى كمعبر، وكذلك توافر الخامات فى الارتقاء بصناعاتنا، فالاتفاقية سوف تطبق.. وعلينا أن نصلح أحوالنا، ونعدل مسار شركاتنا لنستطيع المنافسة.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

ندوة

وبدأ عصر الجات منذ ٤٨ يوما

... ولانزال مع قضية الجات .. ففى الأسابيع الثلاثة الماضية استعرضنا ثلاث دراسات من ثلاث زوايا مختلفة لتأثير هذه الاتفاقيات الجديدة التى تشكل نظاما اقتصاديا حاكما وحازما للعلاقات الدولية، ستكون فيه الولاية والكلمة الفصل لثلاث منظمات عالمية هى: منظمة التجارة العالمية ـ البنك الدولى ـ صندوق النقد، وكان استعراضنا لهذه الدراسات هو التعرف على كيفية تعظيم الفائدة وتقليل الخسائر. غير ان السؤال الذى راودنا وغيرنا .. وتردد كثيرا كان عن نظامنا الاقتصادى المتمثل فى مجموعة من المؤسسات والجهات المختلفة وهل هو فى ضوء تغير وتطور النظام العالمى ـ قادر على التعامل مع هذه المستجدات ومواجهة الأخطار القادمة مع الجات؟ اجابة عن هذا السؤال تأتى هذه الدراسة التى اعدها السفير فاروق حلمى مدير ادارة التعاون الدولى فى وزارة الخارجية وهى ـ وهنا تتزايد أهميتها ليست مجرد رؤية شخصية له ـ وانما حصاد ونتيجة دراسة علمية موضوعية ميدانية قام بها فريق خبراء دوليين فى إطار مشروع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بهدف إقامة آلية لدعم الانتاجية والجودة وبحوث التطوير. وآلية أخرى لتنمية التجارة والاستثمار والسياحة فى مصر على غرار الآليات الناجحة فى دول النمور الآسيوية. وقد استغرق اعداد هذا البرنامج طوال العام الماضى (١٩٩٤) تخلله زيارات لمواقع عديدة ولقاءات مع وزراء ومسئولين مصريين .. وانتهى الى ان النظام المؤسسى فى المجال الاقتصادى ـ الصناعى ـ الانتاجى ـ العلمى ـ التجارى ـ ليس على المستوى المطلوب والملائم للمستقبل .. وان عملية إصلاحه ستصادف عقبات وعثرات وتحتاج الى وقت طويل. ومن ثم فان المطلوب الآن وفورا انشاء نظام مواز جديد من مجموعة آليات تشارك فيها الحكومة، والقطاع الخاص وتعنى بمصادر تمويل منفصلة. وذلك لمواجهة المطلوب فى عصر الجات الذى بدأ منذ ٤٨ يوما .. ومع اننا ـ مثل الدول النامية ـ نأخذ عشر سنوات سماحا قبل ان تطبق علينا تماما وتتساقط كل الحواجز امام كل أنواع التصدير والاستيراد ... فان هذا ـ بداهة ـ لن يؤجل لينفذ دفعة واحدة وانما بالتدريج فضلا عن ان اعداد المؤسسات والكوادر اللازمة يستغرق وقتا، ومن هنا يتحتم البدء فورا. وفى شهر مارس القادم ستنعقد ندوة لمناقشة كيفية التنفيذ وتعدلها الآن مجموعة عمل برئاسة الدكتور عاطف عبيد وزير التنمية الادارية وسيشارك فيها الوزراء وممثلو الحكومة والقطاع الخاص .. وستكون الأفكار الأساسية التى ستناقشها الندوة هى ماسنعرضه الآن:

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٧ / ٢ / ١٩٩٥

الأخطار القادمة مع الجات: هل نواجهها بالمؤسسات الحالية أم نحتاج لغيرها؟

هيكل مقترح لنظام مؤسسي جديد يلائم المتغيرات العالمية

ان دراسة فاروق حلمي تبدأ بدراسة أهمية الاصلاح المؤسسي في مواجهة التحديات الراهنة وتحقيق الانطلاقة الاقتصادية .. فيعدد مجموعة من الأسباب والملاحظات:

● أولا : جسامة التحديات تقتضي المسارعة بإصلاح مؤسسي فعال :

١ ـ لقد تمكنت مصر خلال السنوات الأخيرة من تحقيق إنجازات ايجابية في مجال التكييف الهيكلي ، وذلك من حيث تحرير الاسعار واستقرار سعر الصرف وخفض عجز الموازنة العامة وتخفيض معدلات التضخم وخلق احتياطي كبير من النقد الاجنبي، وكذا من حيث البدء في برامج فعلية لتحرير التجارة وخصخصة قطاع الاعمال العام وتشجيع تنمية القطاع الخاص ،. وكل ذلك يوفر الاساس والارضية الملائمة للاصلاح الاقتصادي.

٢ ـ إلا أن ماتحقق من انجازات ليس كافيا وحده لتمكين مصر من بدء تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، اذ مازال هناك العديد من المشاكل المترتبة على مخلفات الماضي تعوق قدرة مصر على الانطلاق والنمو. فقد كشفت التقارير المقدمة من كل من المنظمات الصناعية والتجارية المصرية والمؤسسات الدولية الى «مؤتمر تنمية القطاع الخاص» ـ الذي عقد في اكتوبر ١٩٩٤ تحت رعاية كل من الحكومة المصرية والبنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة ووكالة المعونة الامريكية ـ عن ان الاقتصاد المصري يواجه تحديات ضخمة خلال السنوات العشر الاخيرة تتمثل في:

ـ تناقص القيمة الحقيقية للأجور ومتوسط دخل الفرد السنوي ، وتناقص معدلات الادخار.

ـ عدم كفاية معدلات الاستثمار لاستيعاب الاعداد المضافة الى القوى الصالحة للعمل والمقدرة بنصف مليون شخص كل عام ، وعدم كفاية معدلات اعادة الاستثمار وتجديد المعدات في المشروعات، ويزيد من حدة ذلك تراجع استثمارات قطاع الأعمال العام في اطار سياسة الخصخصة وعدم قيام القطاع الخاص بملء الفراغ.

ـ تزايد معدلات البطالة الحقيقية التي يقدرها البنك الدولي بـ ١٧.٥ ٪ وتوقع استمرار ارتفاعها نتيجة عدم كفاية معدلات الاستثمار، هذا بخلاف استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة المقنعة.

ـ انخفاض مستوى الانتاجية ، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الاسواق الدولية، وتناقص مطرد في أرقام الصادرات على مدى السنوات الثلاث الأخيرة.

ـ انخفاض نسبة القيمة المضافة المحققة من الصناعة نتيجة للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وضآلة الانفاق على بحوث التطوير . وكذا نتيجة لتاخر حالة الصناعات المغذية ، وضعف الصلات المباشرة بالاسواق الدولية مما يجعل اطرافا خارجية تستفيد بالقيمة المضافة.

ويزيد من جسامة هذه التحديات ، الأخطار القادمة في غضون سنوات معدودة نتيجة اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية التي تهدد صناعاتنا واقتصادنا مالم نسارع برفع الانتاجية وزيادة القدرة التنافسية للانتاج المصرى ، حيث ستتعاظم المنافسة امام صادراتنا في الاسواق الخارجية بعد الغاء القيود امام دول يتميز انتاجها عن الانتاج المصرى جودة وسعرا، كما ستكون سوقنا مفتوحة لمنتجات أجنبية أجود وأرخص لاتستطيع مصانعنا منافستها ، مما قد يؤدى بها الى التوقف، بل اننا سنضطر لمواجهة هذا الوضع الاخير خلال السنوات القليلة القادمة قبل انتهاء مهلة السنوات العشر التى حددتها اتفاقية الجات، نتيجة قيام مصر بازالة القيود على الواردات والتخفيض التدريجي والمطرد للرسوم الجمركية.

٣ - انتهى «مؤمر تنمية القطاع الخاص» في اكتوبر ١٩٩٤ الى التوصية بمجموعة من الاصلاحات التي تستهدف خلق مناخ موات خاصة في مجالات: استقرار السياسات الاقتصادية واستمراريتها - الانظمة القانونية والادارية والقضائية - التمويل والانظمة التمويلية الوسيطة - الضرائب - الموارد البشرية . وتسعى مجموعة عمل الآن الى اعداد مشروعات القوانين والقرارات اللازمة لتنفيذ تلك التوصيات.

٤ - وبافتراض انه سوف يتم بالفعل خلق مثل هذا المناخ المشجع ، فان ذلك لن يكون كافيا وحده ايضا لتمكيننا من الانطلاق ودفع عجلة النمو. اذ أن الامر يعتمد على مدى قدرة الآليات والاجهزة القائمة على تحقيق ذلك.

٥ - تقتضى التحديات الضخمة التى تواجه مصر فى المرحلة الحالية تعاونا مكثفا ومنظما بين الحكومة والقطاع الخاص - بل والمجتمع المصرى كله - يستهدف التركيز على تحقيق زيادات مؤثرة فى معدلات الاستثمار الوطنى والاجنبى، وتشجيع اقامة الصناعات التصديرية، ودعم الانتاجية ورفع مستوى جودة الانتاج والخدمات والترويج الفعال للصادرات المصرية فى الاسواق الدولية.

٦ - الا ان التساؤل يظل بعد ذلك : كيف نحقق هذه الاهداف - كيف نبدأ ومن أين - وماهى الوسائل التى يمكننا اتباعها لتحقيق ذلك - وهل يمكن للأطر المؤسسية القائمة باوضاعها الحالية ان تؤدى المهام المطلوبة لمواجهة التحديات وبدء الانطلاق ام انها تحتاج الى تعديل يضمن حشدا افضل للطاقات واستخداما امثل للموارد والقدرات؟ ويجدر بنا فى هذا المجال ان نستفيد من التجارب الناجحة للآخرين وان نقتدى او نقتبس منها مايصلح لظروفنا خاصة ان التعثر الذى تعكسه الحقائق المتقدمة يدل على ان الآليات والاجهزة القائمة غير قادرة على تحقيق تقدم.

● ثانيا - الدروس المستفادة من التجارب الناجحة لدول أخرى :

٧ - تفيد تجارب النمور الآسيوية وغيرها من دول الشرق الاقصى بانها قد استطاعت تحقيق الطفرة الاقتصادية الهائلة التى حدثت فى فترة زمنية وجيزة نتيجة مجموعة من العوامل أهمها : اهتمامها بالعنصر البشرى وتنمية مهاراته وقدراته (تقوم سنغافورة بتدريب ٤٠٠ ألف مواطن سنويا بما يعادل ربع القوى العاملة وبذلك يعاد تدريب الفرد كل اربع سنوات لرفع مستواه) وكذا قيامها بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورعايتها عن طريق توفير مراكز التدريب على التكنولوجيا المتقدمة والربط بينها وبين مراكز البحث العلمى ، والسعى المتواصل لرفع مستوى جودة المنتجات والخدمات ، والتركيز على الصناعات المقامة من اجل التصدير ، وفتح الباب على مصراعيه لزيادة الاستثمار سواء من حيث التشريعات او الاجراءات أو الانظمة المالية والضريبية والقضائية.

٨ - ولم تتمكن دول الشرق الاقصى من تحقيق هذه الانجازات الا عن طريق ما انتهجته من اصلاح مؤسسى وما أقامته من آليات لدعم الانتاجية والجودة وبحوث التطوير من ناحية ولتنمية التجارة والترويج للاستثمار والسياحة من ناحية اخرى ، فلقد انشات تلك الدول جميعها مؤسسات عالية التنظيم تجمع فى مجلس ادارتها كلا من الحكومة والمنظمات التجارية والصناعية وممثلى مجتمع الاعمال ، حيث يشتركون معا فى وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات الاقتصادية وخطط العمل فى الميادين المذكورة، فى ضوء مايقدمه الجهاز الذى يعمل تحت توجيههم من توصيات ، بالاضافة لقيام هذا الجهاز نفسه بتنفيذ خطط للصادرات والاستثمار والسياحة خارجيا عن طريق المكاتب التجارية والسياحية التى تتبع تلك المؤسسات فى الخارج.

٩ - وهذه المؤسسات ليست هي بالتنظيمات الحكومية او تنظيمات القطاع الخاص، وانما هي اجهزة مستقلة قامت على اساس مساندة من الحكومة ، ومشاركة فعالة من المجتمع ، وفي مقدمته مفكروه وعلماؤه وشخصياته العامة ورجال اعماله . ولقد وفرت الدولة لتلك المؤسسات تمويلا ضخما ومنتظما يمكنها من الاضطلاع بمسئولياتها، واستقطاب افضل الخبرات للعمل بها بمرتبات عالية وبعقود شخصية، وتمارس هذه الآليات عملها بعقلية واسلوب القطاع الخاص مبتعدة بذلك عن اى شبهة للبيروقراطية، كما انها تدر ايرادات مقابل الخدمات التي تؤديها تضاف الى ميزانيتها وتمكنها من توسيع نطاق نشاطها والارتقاء بمستواه.

١٠ - ولقد تمكنت دول الشرق الاقصى بذلك من تحقيق العديد من النتائج الحاسمة، فلقد ادى الاشتراك الحقيقي والمقنن بين الحكومة ومجتمع الاعمال في رسم وتنفيذ السياسات الى تحفيز القطاع الخاص على توسيع نطاق استثماراته ، وادى اشراك رؤساء المنظمات والاتحادات الصناعية والتجارية في مجلس ادارة المؤسسة الام الى القضاء على التنافس الضار القائم بينها. واستمرار كل منها في اداء مهمته الاصلية مع التنسيق الكامل بين انشطتها وتعاونها مع المنظمة الام لتحقيق الاهداف دونما ازدواجية او تضارب. كما ادى اعفاء الادارات الحكومية من الوظائف التي اوكلت الى المؤسسات المستقلة المقامة الى تخفيف الاعباء عن الحكومة وتفرغها لاداء مهامها، واضطلاع كل من الحكومة والمؤسسات باداء مسئولياته بكفاءة اعلى .

١١ - ورغم انتقال عدد من الوظائف من الحكومة الى الآليات المذكورة ، فان الحكومات في تلك الدول تستمر في القيام بدور هام ومؤثر في عملية التنمية من خلال استصدار القوانين والقرارات المتصلة بالسياسات الصناعية والتجارية والاقتصادية الاخرى التي توصي بها مجالس ادارة المؤسسات المستقلة ومراجعتها ، وتوفير وتحديد البنية الاساسية والخدمات التي تزيد من قدرة الصناعة على ان تصبح اكثر منافسة، ومساندة برامج التنمية المتواصلة للانتاجية وتحسين جودة الانتاج، وتشجيع الابتكار والاختراع وتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء تكنولوجيا وطنية متطورة. هذا الى جانب اضطلاعها في مجال التجارة بالتفاوض مع الحكومات الاجنبية، والسعي لحماية حقوق الدولة وتنفيذ التزاماتها في الاتفاقيات الدولية وتطبيق السياسات التجارية واللوائح الخاصة بتراخيص الاستيراد والتصدير وشهادات المنشأ وتعميم المعلومات ذات الصلة بالتجارة الخارجية على مجتمع الاعمال وتنظيماته وما الى ذلك.

١٢ - قد يذهب البعض الى القول بان النظم التي طبقت في النمور الآسيوية قد لاتناسب مصر لاختلاف ظروفها واوضاعها الا انه يرد على ذلك بان الكثير من تلك الدول كان يمر بظروف مشابهة لظروف مصر الحالية وان الانظمة المطبقة بها واشكال الآليات التي اعتمدت عليها في المسارعة بعملية التنمية قد اختلفت وفقا لاوضاع كل بلد واحتياجاته ، ورغم هذه الاختلافات فان القاسم المشترك الاعظم الذي يجمع بينها جميعا هو سعيها لتحقيق اهداف مماثلة «صناعات صغيرة - انتاج من اجل التصدير - دعم الانتاجية والجودة - ترويج علمي منظم للاستثمار والصادرات...» وكذا وجود نفس مؤسسات تنمية الانتاجية والتجارة في كل بلد رغم اختلاف اشكالها او تكوينها ، ومن ثم فان هذه الاطر المؤسسية التي اثبتت نجاحها وساعدت على النمو السريع في جميع هذه الدول، انما هي تصلح ايضا لمصر بشرط ان يتم «تصميم» تلك المؤسسات على اساس يراعى اختلاف الاوضاع والاحتياجات المصرية.

١٣ - يزيد من تاكيد حاجة مصر لاقامة آليات مماثلة ان اصلاح الجهاز الادارى في مصر قضية ليست يسيرة وسوف يستغرق سنوات طويلة، ولاتسمح التحديات التي تواجه مصر بالانتظار، وانما لابد من المبادرة بانتهاج اساليب جذرية وفعالة تتمثل في اسناد بعض الوظائف الى المؤسسات المستقلة المقترحة.

● ثالثا - الآليات المقترح اقامتها في مصر:

١٤ - بناء على اتفاق بين الحكومة المصرية والبرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP تم طوال عام ١٩٩٤ تنفيذ مشروع لدراسة اقامة آليات مماثلة لتلك المقامة بنجاح في دول الشرق الاقصى مع مواءمتها لاوضاع مصر واحتياجاتها وقد تم استقدام خبراء ممن شاركوا في اقامة تلك الآليات في الشرق الاقصى . حيث قاموا بدراسة القطاعات والانشطة الاقتصادية

المختلفة، وتمس كافة الاجهزة والهيئات المصرية الحكومية وغير الحكومية العاملة فى ميادين الانتاجية والجودة والبحث العلمى والتجارة والاستثمار والسياحة، لتقييم مدى كفاءة ادائها وتحديد مواطن القوة والضعف فيها.

١٥ - أسفر المشروع عن اعداد تقرير ضمنه الخبراء نتائج دراستهم. وقد اوصى التقرير بضرورة تركيز الجهود على محورين رئيسيين من اجل دعم الانتاجية على مختلف المستويات:

ا. تنفيذ برامج مساندة من قبل الحكومة للمساعدة على تحقيق قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادى، وتاكيد التوجه التصديرى للاقتصاد المصرى وضمان تواصل النمو الاقتصادى.

ب - خلق الاطر المؤسسية القادرة بالفعل على تنفيذ ذلك.

١٦ - ولقد اعرب الخبراء عن اعتقادهم بان البرامج المقترح تنفيذها بمساندة الحكومة ينبغى ان تنصب على المجالات التالية:

- تشجيع التصدير بما يتضمنه من انتهاج انظمة جديدة للالتزام بالمعايير الدولية
- تنمية الصناعات الصغيرة.
- تنمية الصناعات المغذية.
- تدريب وتنمية الموارد البشرية
- انتهاج تكنولوجيا جديدة ملائمة.
- الاهتمام بتصميم المنتجات وبحوث التطوير.

وقد اقترح الخبراء عددا من الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة المدى الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف.

١٧ - ولتنفيذ هذه البرامج اعرب الخبراء عن ايمانهم بضرورة وجود اطر مؤسسية فعالة وقادرة وجمعت مقترحاتهم مابين اصلاح وتدعيم بعض الاجهزة القائمة، وبين خلق اليات واجهزة جديدة تستوعب مايصلح من اصول وموارد بعض المؤسسات القديمة التى رأوا ضرورة ادماجها فى الجديدة. ولقد تبين للخبراء من فحصهم للأجهزة القائمة انه يكتنفها صعوبات جسيمة تعوق قدرتها على تنفيذ السياسات المرجوة من بينها:

- نسبة عالية من العمالة الزائدة، وشيوع البيروقراطية وضعف الحافز والروح المعنوية نتيجة ضالة المرتبات.
- عدم وجود تناسب بين الخبرات المتوافرة وبين احتياجات السوق خاصة بالنسبة للتسويق فى الخارج
- قدم المعدات وعدم مسايرتها للتقدم التكنولوجى، وضعف الخبرة الفنية بالتالى لدى العاملين.
- عدم توافر التمويل الكافى لاداء الانشطة.
- عدم توافر الثقة لدى قطاعى الاعمال الخاص والعام فى قدرات هذه الأجهزة، وعزوفهما عن استخدام خدماتها على اساس تجارى.

١٨ - وفى ظل هذه المعطيات انتهى التقرير الى حتمية اقامة اليتين جديدتين مستقلتين على المستوى القومى، تكونان على غرار الآليات القائمة فى الشرق الأقصى، ولكنهما تختلفان فى تكوينهما واغراضهما بما يلائم الظروف المصرية ويحكم انشاء هاتين الآليتين المبادىء العامة التالية:

- ان البرامج والانشطة التى يقترح اضطلاعهما بها مبنية على اساس احتياجات الاقتصاد المصرى، ليس فقط من وجهة نظر واضعى التقرير وانما فى رأى الخبراء المصريين وقيادات القطاعات الاقتصادية ذاتها.
- ضرورة الاستفادة من الآليات القائمة ما امكن - باستثناء تلك التى اثبتت عجزا كاملا عن تحقيق الاغراض - وقيام المنظمتين الام الجديدتين بتسهيل عمليات التخطيط والتنسيق لانشطة الاجهزة القديمة الصالحة بعد تطويرها وسد النقص ببرامج اضافة مكملة.
- استقلال الآليتين الجديدتين وممارستهما للانشطة المرسومة خارج اطار الجهاز الحكومى الذى يحتاج اصلاحه الى وقت طويل وتقاضى العاملين بهما - بعقود شخصية - لمرتبات تفوق مرتبات القطاع الخاص ضمانا لتوظيف أفضل الخبرات وتوفيرا للحافز.
- اضطلاع المؤسستين ببعض المهام التى ينبغى أصلا ان يقوم بها القطاع الخاص، وذلك الى حين توافر القدرة لديه لتوليها.
- تكوين مجالس ادارة المؤسستين على اساس مبدىء تحقيق «الشراكة» الكاملة والحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، ومنح القطاع الخاص دورا قياديا فى النشاط الاقتصادى.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- اشتراك رؤساء التنظيمات الصناعية والتجاريه والمهنية القائمة في ادارة المؤسستين بما يقوى «الشراكة» اللازمة على المستوى القومي، ويضمن التزام تلك التنظيمات في ادائها لانشطتها بالاستراتيجيات التي يتم الاتفاق عليها على مستوى المنظمة الام.

- قيام الحكومة بضمان توفير مورد مالي منتظم للآليتين الجديدتين لتمكينهما من اداء مهامهما. يضاف الى مايدرهما من عائد مقابل الخدمات التي تقدمانها وبمرور الوقت وازدياد قدرتهما على اجادة تلك الخدمات فانهما تصبحان معتمدتين على انفسهما في التمويل.

- أهمية مشاركة الدول والهيئات الدولية المانحة في مرحلة انشاء المؤسستين.

- أهمية الاستعانة بخبرات اجنبية لتدريب العناصر المختارة للعمل في الآليتين. وقد اعربت المؤسسات المناظرة في هونج كونج وسنغافورة عن استعدادها للمعاونة في انشاء الآليات الجديدة في مصر وتدريب اعضائها.

١٩ - ولضمان التنسيق بين الآليتين المقترحتين، أوصى التقرير بانشاء: المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية

- يكون برئاسة رئيس الوزراء، وعضوية اعضاء من مجلسي ادارة المؤسستين الاخريين العاملتين في مجال الانتاجية والجودة وبحوث التطوير، وفي مجال تنمية التجارة والاستثمار والسياحة.

- يتولى المجلس بالاضافة للتنسيق بين الاستراتيجيات، وبرامج العمل في الميادين المذكورة توجيه مساعدات التنمية المقدمة من الدول والهيئات الدولية المانحة وفقا للأولويات التي يتم الاتفاق المشترك عليها مما من شأنه تفادي مايحدث من تجزؤ وتكرار وازدواجية وتحقيق الاستخدام الامثل للمساعدات.

٢٠ - فيما يلي نبذة موجزة عن الآليتين المقترحتين، وتكوينهما وانشطتهما:

مجلس الانتاجية والجودة وبحوث التطوير

- يختص بدعم الانتاجية في مختلف الميادين الصناعية والزراعية والخدمية وبتحسين جودة الانتاج ونقل التكنولوجيا وتطوير البحث العلمي - موجها جهوده الى مستويات ثلاثة:

- مستوى السياسات: عن طريق تقديم التوصيات الى الحكومة بشأن توفير المناخ وتدعيم وخلق الآليات التي تحتاجها تنمية الانتاجية.

- مستوى الصناعة: عن طريق تحديد المشاكل المعوقة للنمو، واعداد استراتيجيات لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية.

مستوى المشروع: عن طريق توفير المساندة الفنية للمشروع وتدريب القوى العاملة فيه من عمال ومديرين.

- ويتكون المجلس من مجلس ادارة برأسه احد نواب رئيس الوزراء ويضم عددا من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلين لقطاعي الاعمال العام والخاص ولميادين الادارة والقوى العاملة والمهنية والحرفية والاكاديميين. ويشمل المجلس ادارات للبحوث - وتخطيط السياسات - ونقل التكنولوجيا - وتقديم الاستشارات - والتدريب - والجودة المتكاملة كما يتبع المجلس «مراكز اقليمية للانتاجية» تقوم بالتنفيذ الفعلي لبرامج دعم الانتاجية والادارة والجودة، وتقديم الاستشارات والتدريب للمشروعات، ويتولى المجلس ايضا توجيه المراكز والمعاهد والهيئات الاخرى المعنية والتنسيق بينها.

مجلس تنمية التجارة والاستثمار والسياحة

- وهو ذو التوجه الخارجي ويختص باستكشاف الاسواق الدولية الملائمة لتصدير المنتجات المصرية واحتياجاتها واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتنشيط السياحة الى مصر والقيام بالدعاية اللازمة لدعم صورة مصر في الخارج وترويج منتجاتها وابرازها كمركز ملائم للاستثمار والسياحة. كما يقوم بتنظيم عقد المعارض في الداخل والخارج والاشتراك في المعارض الدولية. ويتولى تنفيذ برامج في الداخل لتعميم المعلومات التجارية والتعريف بالاسواق المستهدفة ومتطلباتها.

- ويتكون المجلس من مجلس ادارة برئاسة احد نواب رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المعنيين ورؤساء المنظمات الصناعية والتجارية وممثلي قطاعي الاعمال العام والخاص وممثلين لقطاعات النقل البحري والجوى والبنوك وسوق المال. وينطوى المجلس على ادارات رئيسية لتخطيط السياسيات. ولعمليات تنمية الاسواق - وللاشراف على المكاتب التجارية والسياحية في الخارج - ولاقامة المعارض والمؤتمرات الدولية فى الداخل كما يضم اقساما للمعلومات والبحوث والمطبوعات والمعارض وغيرها.

٢١ - يعتزم البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP تقديم ومناقشة التقرير الخاص بهذه الاصلاحات المؤسسية في اجتماع يتم الدعوة لعقده على مستوى عال فى اخر مارس القادم ويشارك فيه رؤساء مجلسي الانتاجية والتجارة فى هونج كونج ، وخبراء من المركز الرئيسى للبرنامج الانمائى فى نيويورك.

الخلاصـــــة

٢٢ - لقد كثر الحديث عن الاهداف، وكثر عقد المؤتمرات والندوات التى تنتهى يوميا تقريبا باصدار توصيات وتكرار ترديد نفس الاهداف، ولقد اصبحت الاهداف الآن واضحة تماما ، وآن الأوان لادراك ان تحقيق الأهداف لن يتأتى باستخدام نفس الوسائل والآليات القائمة وان الأمر يقتضى تغييرا جذريا يتلاءم مع جسامة التحديات التي تواجه الوطن ، واستحداث اليات قادرة على التصدى لهذه التحديات والتغلب عليها.

٢٣ - لقد طالب السيد رئيس الجمهورية فى الاجتماع الذى عقده يوم ١٢ يناير الماضي بتقييم الاداء فى مختلف قطاعات الدولة باشتراك المستثمرين فى رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، ولكى يتحقق هذا التعاون ويكون فعالا فانه ينبغى ان يكون فى صورة شراكة مقننة ومبنية على اساس تنظيم جيد ومؤثر مماثل للتنظيمات الناجحة فى الشرق الاقصى. ولايكفى ان يكون ذلك فى صورة لجنة او لجان عليا وانما يجب ان يساند ذلك اجهزة تحشد اعلى الخبرات وقادرة على اداء المهام بصورة افضل من الادارات الحكومية.

٢٤ - كذلك فقد ابرز السيد رئيس الجمهورية ضرورة زيادة الانتاجية الصناعية والزراعية والتركيز على الصناعات ذات القدرة التصديرية واحداث نهضة استثمارية من خلال تشجيع رأس المال المصرى والاجنبى وازالة كل العقبات امامه. وتمثل الآليات المقترحة فى مشروع الأمم المتحدة السبيل العملى والادوات التى لاغنى عنها لتحقيق هذه الاهداف مثلما تم فى دول الشرق الاقصى.

٢٥ - ان قيام مثل هذه الاجهزة المستقلة خارج اطار الجهاز الحكومي ليس بالامر الجديد فى مصر ، فلقد تم ذلك فى انشاء بعض المؤسسات مثل « مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار » و« الصندوق الاجتماعى للتنمية » واثبت كل منهما فعاليته ويجدر بنا ان نعممه فى المرافق الحيوية للاقتصاد المصرى التى يتوقف عليها تحقيق الانطلاقة المنشودة.

سوق المال

رجال الصناعة بعد اتفاقية الجات

فترة انتقالية لتطبيق الاتفاقية حتى تتمكن الصناعة المحلية من المنافسة

انضباط الجهاز الحكومى وتخفيف الأعباء الضريبية والغاء الخطوات الادارية

طالب رجال الصناعة والمستثمرون من الحكومة يزيد من الدعم والحماية للصناعة الوطنية الوليدة خلال الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية الجات حتى تتمكن هذه الصناعة من المنافسة فى السوق المحلى والخارجى مع المنتجات الاجنبية بعد تحرير التجارة والتطبيق الكامل لاتفاقية الجات .

وطالبوا بانضباط الجهاز الحكومى وخفض تكلفة الإنفاق به وتخفيف الأعباء الضريبية وإلغاء الخطوات الادارية غير المطلوبة والاسراع فى اصدار القوانين والقرارات الوزارية التي تحارب الدعم والاغراق الوارد من الخارج .

كان مجلس الوزراء قد وافق علي اتفاقية الجات واحالها للرئيس مبارك لاصدار قرار جمهورى بها واحالتها الى مجلس الشعب .

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاسراع باصدار القوانين والقرارات التى تحارب الدعم والاغراق

تحقيق :

جلال راشد
سمير أبو العلا
محمد العزاوى

ويقول ممدوح ثابت مكى .. وكيل اتحاد الصناعات ان الاتفاقية عند تطبيقها فى مصر .. لاشك انها ستتعرض لبعض الآثار السلبية الناتجة عن منافسة دول قوية للمنتجات المصرية فى السوق المحلى مما يؤثر على الانتاج والصناعة المحلية ..

وقال ان اتفاقية الجات اصبحت واقعا .. ولذلك يجب على الحكومة ان تحاول تجنب اى سلبيات ستترتب عليها واهمها :

● ازالة كافة العوائق والاعباء التى تقع على المنتج المحلى وان يكون المناخ الذى يعمل فيه هو نفس المناخ الذى يعمل فيه المنتج فى الدول المنافسة .. من حيث خفض تكلفة الانتاج اسعار الاراضى .. الضرائب .. اعفاءات التصدير من جانب اخر يجب على المنتج ان يسعى لتطوير الانتاج والاخذ بأساليب التكنولوجيا .. والالتزام بالمواصفات القياسية حتى نستطع مواجهة المنافسة العالمية ..

وقال ان مصر فعلا .. اتخذت فى خطوات الاصلاح الاقتصادى مجموعة من الاجراءات والسياسات التى تجعلها تتجاوز ما هو مطلوب منها لاتفاقية الجات .. فقد حققت نجاحا فى المجال المالى النقدى .. خاصة فى مجال السياسات الخارجية ..

واكد ان المنتج المصرى يجب ان يطور نفسه عن طريق رفع جودة منتجاته .. مع خفض التكلفة .. وتقديم منتج جيد ينافس المنتجات الخارجية .

وبالنسبة للسلع الغذائية والزراعية .. يجب ان تقوم مصر بتطوير التركيب المحصولى بحيث تتخصص فى السلع التى لاتتعرض للمنافسة الشديدة المتوقع حدوثها من السلع الزراعية المستوردة من الدول المتقدمة .

وقال ايهاب المسيرى عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات انه لاشك أن انضمام مصر الى منظمة التجارة الدولية (الجات) منذ فترة طويلة مكسب لمصر لانه كلما تأخرت دولة فى الدخول فان التنازلات التى يطلب منها تقديمها لقبول عضويتها فى اتفاقية الجات سيكون اكثر فلا مجال للتراجع الان او تعدد مضار هذا الاتفاق لاننا اصبحنا جزءا من هذه الاتفاقية ويجب ان نهيء انفسنا على التعامل معها وتطبيع ظروفنا للاستفادة منها .

حرية اكثر للتجارة

وقال انه لاشك ان اتفاقية الجات تعطى حرية اكثر للتجارة بين الدول وتتفاوت الاستفادة منها حسب كفاءة الدول فى تأدية خدماتها وانتاجها .

واوضح انه من المعروف انه فى ظل الاتفاقية الحديثة وبنودها فأن صادرات وانتاج ايدولة لم يعد اساسه الميزة النسبية فقط ولكن اصبح الميزة التنافسية بالدرجة الاولى ثم الميزة النسبية بعد ذلك .

كما سيتم فى ظل اتفاقية الجات تخفيض الرسوم الجمركية على معظم الواردات ورفع أى عوائق عن الواردات بخلاف التعريفة الجمركية ومعاملة الواردات نفس معاملة الانتاج المحلى ..

وبذلك سوف تشتد المنافسة وسيكون الاعتماد على خفض التكلفة بقدر الامكان بتخفيض العوائم والاهتمام بالجودة وزيادة الانتاجية .. تمتاز مصر بأن العمالة لديها مازالت اقل تكلفة من العمالة فى معظم الدول بخلاف دول بسيطة مثل بنجلاديش والهند واندونيسيا وسيرلانكا وبعض دول امريكا الجنوبية والبحر الكاريبى ..

وقال انه من وجهة النظر للصانع المصرى والمصدر كذلك فإن الميزة التنافسية لاتتحقق بانضباط وجودة وخفض تكلفة الانتاج فى الوحدة الانتاجية فقط !! ولكنها يجب ان تمتد الى جميع مرافق الدولة والجهاز الحكومى فنجاح الانتاجية والصادرات نجاح دولة وليس نجاح مصنع فيجب ان يرشد الانفاق الحكومى ويكفى الاحتكارات فى الخدمات وغيرها وتخفف الاعباء الضريبية وتلغى الخطوات الادارية غير المطلوبة .

واضاف انه فى المرحلة الاولى من تطبيق الاتفاقية العشر سنوات الاولى لايجب ان يخفى علينا ان هناك ترتيبات لاعتبارها فترة انتقالية للدول النامية ومنها مصر لعمل الدعم المباشر للصادرات وتحجيم بعض الواردات باى اسلوب .

وقال الا ان هناك ترتيبات خاصة لاتفاقية المنسوجات والسلع الزراعية ويجب الاستفادة منها بالكامل بالبحث والمناورة فى داخل الاتفاقية .

وقال يجب الاسراع فر، اصدار القوانين والواردات التى تقنن اعمال لجان محاربة الدعم والاغراق وتحديد اسعار حكمية للواردات مع عدم المغالاة فى الاجراءات الاخرى حتى لاتكون عائقا فى الصناعة وبالتحديد الرقابة النوعية على جاحات ومستلزمات انتاج المصانع .

وفى ظل الحرية الاقتصادية يجب ان يقوى دور جمعيات حماية المستهلك لتوجد التوازن بين اساليب الحماية من المصانع التى يطالب بها الصناع ومصالح المستهلك المصرى المطحون .

قال عادل العزبى رئيس شركة السويس الدولية للملابس » . «إن الجات يضع كل منتج اما مستولياته المفترض توافرها من البداية ولكن اقرار اتفاقية الجات ووصولنا فى مجال المنافسة العالمية بكل ماتحمله ضراوة وشراسة يؤكد ضرورة تمسك

المنتج المصرى .. المدير المصرى .. الفنى المصرى .. العامل المصرى بكافة قواعد واصول الجودة .

نحن وفى مجال تصدير الملابس الجاهزة من المؤسف فى نفس الوقت ان اكثر من ٧٠٪ من المنتج المصر خاصة للاسواق الامريكية يعتمد الخامات وخاصة الاقمشة المستوردة من الخارج بنظام السماح المؤقت سواء من باكستان او الهند او الصين فإذا ماعلمنا ان اغلب هذه الصادرات تصنع من الاقمشة القطنية لابد ان يعترينا الالم والحزن الشديد لاننا قد تربينا منذ الصغر على اننا بلد زراعى واننا اسياد القطن فى العالم ولكن بكل الالم لم نستطع كمصنعى ملابس جاهزة الحصول على الاقمشة المناسبة كطلب المستوردين بالجودة والسعر اللذين نحصل عليها من تلك الدول التى نستورد منها بنظام السماح المؤقت .. ولعل وصولنا فى دائرة اتفاقية الجات يرتفع بمستوى المسئولية الانتاجية الى المستوى الصالح لاثبات المقدرات المصرية امام الهجمة العالمية الشرسة .

وقال اننى اناشد وزارة الصناعة واتحاد الصناعات والهيئات والجمعيات المهتمة بالانتاج بالاتفاق جميعا فيما بينها على برامج تدريب حقيقى داخل مواقع الانتاج لهدف واحد وهو الوصول الى الجودة العالمية والتى تتطلب اسواق التصدير والنقطة الثانية تخفيف الاعباء على المنتجين بقصد التصدير وجميعنا يقر بتنوع الاعباء المالية غير المنطقية على حلقات الانتاج المختلفة ولعله اذكر هنا موضوع الدمغة النسبية المفروضة على رأس المال للشركات المساهمة ونشر مايفيد اتخاذ قرار بتعديل هذا الشق فى القانون ثم لم نسمع شيئاً بعد ذلك لم نر خطوات تنفيذية فى هذا السبيل .. ايضاً العالم كله يعمل بنظام يسمى (الناس ريبت) وهو النظام الذى يكفل رد انواع معينة من الضريبة عند التصدير

المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ..... ٩ يناير ١٩٩٥

ماذا بعد « الجات » ؟

بقلم : جلال دويدار

الجات ليس « بعبعا » او خطرا يهدد بعض الدول دون ضابط او رابط ولكنه مثل اى عمل جماعي له سلبياته وايجابياته والشاطر هو الذي يمكنه ان يزيد من مكاسبه على حساب خسائره .

ولقد اصبحت مصر بعد موافقة مجلس الوزراء في دائرة « الجات » تلك الآلية المعقدة التي سيتم من خلالها تنظيم حركة التجارة العالمية .

هذه الموافقة لن تصبح نهائية إلا بعد اقرار مجلس الشعب للاتفاقية . ويقضي طلب الموافقة وفقا لنص الاتفاقية بانه ليس من حق النواب مناقشة بنود الاتفاق للاعتراض على بعض بنودها او اقتراح تعديل بعضها وانما المطلوب منهم الموافقة او الرفض لها كما هي بكل بنودها .

وعلى كل فإنه ليس امامنا سوى الموافقة وإلا كان علينا ان نستعد لمواجهة العزلة التجارية والحرمان من حق التجارة الحرة التي تفتح الأسواق تعاملا وتصديرا واستيرادا .

●●●

ومن اجل ان نتمكن من مواجهة ما سوف تفرضه علينا اتفاقية الجات فإنه لابد من فتح باب المناقشة على كل المستويات لاقتراح الاجراءات الواجبة لمرحلة التطبيق بما يحقق زيادة الفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني وعلى أفراد الشعب مع تقليل اخطار اي اثار جانبية .

يقول الخبراء انه سوف يكون على مصر في ظل « الجات » العمل على مواجهة ثلاث قضايا رئيسية هي :

● الاستعداد لزيادة الدعم الداخلي لفاتورة استيراد المواد الزراعية والغذائية لتمويل الزيادة في اسعارها نتيجة رفع الدول للدعم الذي كانت تقدمه لمنتجيها .. يدخل في ذلك القمح والذرة والالبان بكل منتجاتها . يتطلب ذلك دراسة الاعباء التي سوف تترتب على هذه الخطوة عند تطبيق « الجات » .

وحتى لا تصبح الزيادة في اعتمادات الدعم للمواد الزراعية الغذائية عبئا ثقيلا وسلبيا على الموازنة العامة للدولة وعلى مشروعات التنمية فإنه من الواجب ايجاد بدائل غذائية ووسائل ترشيد الاستهلاك وزيادة الانتاج الغذائي لتحقيق الاكتفاء الذاتي على قدر الامكان .

● وللنجاح فيما تقضي به الاتفاقية بالنسبة لفتح الاستيراد ورفع القيود على التجارة مع العالم الخارجي فإنه من الضروري الارتفاع بمستوى الانتاج وتجويده وخفض التكلفة . ان هذه العوامل من أهم الوسائل للوقوف أمام المنافسة العالمية ، الى جانب اهمية الحسم والقوة في مواجهة سياسة الاغراق السلعي التي تقوم بها بعض الدول .

● القضية الثالثة تتعلق باهمية زيادة صادرات المنتجات الجيدة الصنع باعتبارها خطوة اساسية لضمان التوسع في اقامة المشروعات لزيادة فرص العمل وتحقيق فائض من العملات الحرة ـ عائد من التصدير ـ لتمويل احتياجاتنا من المنتجات الاجنبية .

●●●

***

إن مرحلة ما بعد « الجات » تعني انه لا مكان للكسالى واصحاب الشعارات وان البقاء على الساحة للاصلح من المنتجين العارقين الذين يحرصون على اقتناء كل امكانيات الانتاج المتقدم .

إن تحقيق النصر في معركة « الجات » خلال السنوات القادمة واحتواء اخطارها لصالح الاقتصاد الوطني .. يتطلب توافر الحوافز التي تشجع الاجادة والابتكار حتى يكون للانتاج المصرى شخصيته المميزة والقادرة على المنافسة العالمية جودة وسعرا .

لماذا التمسح بالدين في تشويه أعمال إحسان؟



احسان عبد القدوس

جاءنا من الزميل محمد عبد القدوس تعليقا على ما نشرته أخبار الأدب الاسبوع الماضي وما نشرته الوفد على لسان الناشر صلاح السحار يوم الثلاثاء الماضي ما يلي :

١ - إن أسرة الكاتب الراحل وافقت على إعدام النسخ المحرفة من قصة ، أنا حرة ، وطبع أخرى بديلة ، لكن أصحاب مكتبة مصر اخلوا بوعودهم وفوجئت الأسرة بنسخ مزورة موجودة في معرض الكتاب الاخير مما دفعنا إلى اللجوء إلى القضاء .

٢ - زعم الناشر انه قد اخذ موافقتي ضمنيا على إجراء تعديلات في قصة ، أنا حرة ، وهذا غير صحيح ابدا وهو يعلم قبل غيره ان هذا الامر الخطير يحتاج إلى موافقة صريحة ومكتوبة .

٣ - إن « حشر الدين » في تشويه قصص والدي دفاع خائب لتبرير الجريمة وهو عذر أقبح من الذنب ذاته ، من المؤكد ان الاسلام يرفض التزوير وتشويه كتب الادباء والمفكرين وللناشرين طريق واحد فقط هو الامتناع عن طبع مالا يعجبه من كتب والدي . اما تشويهها فاراه مع غيري عملا غير اخلاقي

٤ - إن حقوق الأسرة المالية المستحقة كان بعضها متأخرا وقد دفعها الناشر في محاولة لترضيتنا . فهو لم يمتن علينا بشيء ، لكن تبقى قصة ، انا حرة ، التي قام بتشويهها وغيرها من قصص والدي فنحن مصممون على وضع حد لهذا العبث الذي لم يسبق له مثيل من قبل ، واملنا في « أخبار الأدب » وكل اقلام الشرفاء في مساعدتنا على التصدي لهذه الجناية الخطيرة .

محمد عبد القدوس

لاعودة .. للإنغلاق !

الجات .. انفتاح على العالم ولاتهدد انتاجنا الوطنى

● ما كادت الحكومة تعلن موافقتها على انضمام مصر الى اتفاقية التجارة الدولية المعروفة باسم « الجات » حتى خرج دعاة الانغلاق والعزلة بصياحهم المعتاد .. يقولون ان هذه الاتفاقية ستدمر انتاجنا الوطنى لأن المستورد سيغرق اسواقنا المحلية بجودة عالية وسعر ارخص .. وفى هذه الحالة ستتوقف المصانع عن العمل ويشرد العاملون .

● ويطالب دعاة الانغلاق والعزلة بضرورة اتخاذ « التدابير » الكافية لحماية الانتاج المحلى الذى اصبح مهددا وبلا مستقبل فى ظل تطبيق اتفاقية « الجات » .

○ التعليق

● بكل تاكيد .. هؤلاء القوم لا يعيشون زماننا ولا يفهمون طبيعة المتغيرات السريعة التى شهدها العالم والمتغيرات الاخرى التى يشهدها الآن فى انطلاقه السريع الى القرن الحادى والعشرين .. فالعالم اصبح « كرة صغيرة » والتطورات التكنولوجية المتلاحقة فى عالم الاتصالات والمواصلات ازالت الحدود القائمة بين الدول والشعوب وصار من المستحيل ان يعود اى مجتمع للانغلاق مرة اخرى .

● واتفاقية « الجات » والتجارة الحرة بين الدول احد مظاهر المتغيرات المذهلة التى شهدها ويشهدها العالم حاليا اذ انها تعنى حرية انتقال السلع والبضائع والمنتجات والتكنولوجيا بين الدول دون ادنى عوائق .. وبهذا فمن المتوقع اذا ما نجح تطبيقها ان يصبح العالم منطقة تجارية واحدة حرة لا مكان فيها للجمارك ولا لوسائل الحماية التقليدية .

● ولحسن الحظ بالنسبة لنا ان جاءت اتفاقية « الجات » بعد سنوات ناجحة من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى .. بما يتيح لمؤسساتنا الاقتصادية ان تدخل الى مجال المنافسة وهى واثقة فى قدراتها الانتاجية بعد ان اعيد صياغة مستوى الاداء فى هذه المؤسسات ليعلى من قيمة الانتاج والجودة .. بعيدا عن « الدعم » الحكومى واجراءات الحماية التقليدية .. وبالتالى فإن الاصلاح الاقتصادى قد رفع السلع المصرية الى مستوى المنافسة العالمية .

● وإذا كان من مخاطر « الجات » الحقيقية فتح اسواقنا امام المنافسة الحرة للسلع والبضائع المستورد فإن من ايجابياتها الكبرى فتح الاسواق العالمية امام المنتج المصرى الجيد والمتميز .

● على الجانب الاخر فإن « الجات » ستؤدى الى وفرة كبيرة من السلع العالمية الرخيصة فى السوق المصرية وبالتالى تساهم فى خفض الاسعار طبقا لنظرية العرض والطلب .. وفى مقابل ذلك سيصبح على مؤسساتنا الانتاجية العمل بكل طاقتها لانتاج سلع بسعر منخفض وجودة عالية حتى تستطيع ان تواجه السلع المستوردة .. وستكون المنافسة فى هذا المجال لصالح المستهلك اولا واخيرا .

● واستعدادا لتطبيق « الجات » اعلنت الحكومة رفع الحظر عن الاستيراد .. فيما عدا ثلاث سلع سوف يتم رفع الحظر عنها تدريجيا .. كما ان التعريفة الجمركية ستكون فى اتجاهها للتخفيض على السلع المستوردة حتى لا تكون التعريفة الجمركية بديلا عن الحظر .

● كما استعدت الحكومة لتطبيق « الجات » بالاسلحة التشريعية اللازمة مثل قانون الغش التجارى وقانون منع الاحتكار وقانون مواجهة الاغراق وذلك حتى تتوافر بالفعل الحرية الاقتصادية التى هى افضل الطرق لرفاهية الانسان المصرى .

ولكن - بالطبع - هذا شيء .. وانتظار المنتج المصرى لحماية الدولة الى الأبد كما يريد دعاة الانغلاق والعزلة شيء آخر .

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٥

□ في ظل اتفاقية الجات :

مطلوب إنشاء مكتب عربي لبراءات الاختراع

في الاجتماع الفني لمكاتب براءات الاختراع بمنظمة المؤتمر الاسلامي، الذى عقد صباح اليوم برئاسة الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي، دارت المناقشات حول دور هذه المكاتب في ظل اتفاقيات الجات التى سيؤدى تطبيقها الى ظهور تحديات حقيقية لاقتصاديات الدول النامية .. وتأتى براءات الاختراع لتسد ثغرة فى الحائط الضخم الفاصل بين الدول المتقدمة والنامية.

اعلن الدكتور علي حبيش ان مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية سوف يقع على عاتقها خلال المرحلة القادمة خاصة بعد تنفيذ اتفاقية الجات دور هام وجوهرى فى دعم الاقتصاد والتنمية السياسية، لذا يجب على جميع الدول العربية الاستعداد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة من خلال تطوير مكاتب براءات الاختراع وتزويدها بأحدث الأجهزة العلمية المتطورة.

وأضاف رئيس أكاديمية البحث العلمي قائلا: ان سمة العصر الذى نعيش فيه هي بالتكتلات الدولية حيث تنتشر مكاتب براءات الاختراع الاقليمية فى مجال الملكية الفكرية، ومن بين هذه التكتلات المكتب الأوروبى لبراءات الاختراع ومكتب الملكية الصناعية فى أفريقيا، وأن مواجهة هذه التكتلات تفرض علينا التنسيق والتعاون والعمل بأسرع مايمكن لانشاء مكتب عربى اقليمى لبراءات الاختراع على غرار المكتب الأوروبى يكون هدفه التنسيق بين مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية وتدريب العاملين بها وتبادل الوثائق والمعلومات.

وأكد الدكتور على حبيش أن انشاء مكتب عربى لبراءات الاختراع يحتوى على مركز توثيق نموذجى وقاعدة بيانات عربية تحتوى على جميع وثائق براءات الاختراع الصادرة فى العالم وفى الدول العربية سوف يحمى الحقوق المادية والأدبية للمخترعين العرب من السرقة والسطو كما يحدث الآن.. وأضاف الدكتور على حبيش انه يجب على جميع الدول العربية العمل وبشكل سريع على انشاء مصدر موحد للمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتجميع البيانات والوثائق الخاصة بالاختراعات والاعلان عنها واتاحتها للمستثمرين على مستوى دول العالم العربى حتى نستطيع ايجاد مكان للمنتج العربى وسط المعركة التنافسية الدولية المقبلة بعد اتفاقية الجات.

ولكي يتم تحقيق ذلك لابد ان يصاحب انشاء المكتب العربى لبراءات الاختراع اهتمام كبير بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بين مجموعة الدول العربية وفى مقدمتها مشاكل ندرة المياة ونظم توفير استهلاكها وتقنيات الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية فى المناطق الصحراوية وتقنيات الجوانب البيئية فى مختلف المجالات والاستخدام الأمثل للطاقة الطبيعية من شمس وحرارة ورياح.

ان معالجة هذه المشاكل - كما يقول رئيس أكاديمية البحث العلمي لابد وأن يتم فى نطاق الأنظمة الدولية المتعارف عليها بما لايتعارض مع اعرافنا الدينية والاجتماعية بحيث يتم عمل تقييم موضوعى لقوانين براءات الاختراع المعمول بها حاليا والعمل على التنسيق بينها للوصول الى قانون براءات اختراع عربى موحد يتناسب مع الظروف الاقتصادية بالمنطقة العربية.

سلامه حربى

المصدر : ....الأهـــــرام....................

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....٢٠ فبراير ١٩٩٥....................

تعليق من مستشار بالبنك الدولي

آليات اجتماعية وليست آلية واحدة

الأسبوع الماضي نشرت صفحة موارد وتنمية رؤية مفادها ضرورة استحداث آلية اجتماعية جديدة وموسعة لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية خاصة تلك الناتجة عن إتفاقية «الزراعة» في إطار إتفاقية الجات والتي من شأنها رفع الدعم عن السلع الزراعية عالميا وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء في مصر بالنظر لكونها بلدا مستوردة صافية للغذاء. ومن ثم فإن تلك الحقائق توجب توسيع إطار السياسات الاجتماعية الحالية والتي تقتصر فقط على مواجهة سلبيات برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الإطار فقد تلقينا تعليقا من أحد الأساتذة المتخصصين وهو يعمل كمستشار بالبنك الدولي يؤكد فيه على ضرورة وضع برنامج للإصلاح الإجتماعي يتواكب مع برنامج الإصلاح الإقتصادى القائم.

السيد .. المشرف على صفحة موارد وتنميه بمناسبة ما نشر في صفحتكم بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٩٥ تحت عنوان: للحوار - آلية اجتماعية لمواجهة المتغيرات التجارية العالمية، أرجو التفضل بنشر رؤيتي - مساهمة مني في هذا الحوار - إذا رأيتم مناسبتها للنشر: ترتبط المتغيرات الاجتماعية في نشأتها وتطورها وحتى استقرارها لتصبح جزءا من النسيج الاجتماعي، بمراحل متعددة ومعقدة، كما تستغرق وقتا طويلا. وتتفاوت التعقيدات وطول الوقت المستغرق من مجتمع إلى آخر (حسب درجة التقبل الاجتماعي، وحسب جدوى السياسات المخططة والمنفذة، ومدى ارتباطها بمصالح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع) ومن هنا كانت دعوتنا - ولا زالت - لوضع برنامج للاصلاح الاجتماعي يتواكب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي القائم. وترتكز أسس برنامج الإصلاح الاجتماعي على عدة مبادئ، أهمها في اعتقادنا:

١ - الكشف عن الملامح والسمات الايجابية والسلبية في شخصية الانسان المصري، وهذا الكشف ليس جديدا حيث توجد لدينا في الاقسام المتخصصة بجامعاتنا ومراكز بحوثنا عشرات البحوث والدراسات الجادة حول هذه المسألة.

٢ - التعرف التفصيلي (والموضوعي) على مشروعات وبرامج التنمية في مصر الحديثة (مشروع محمد علي - مشروع جمال عبد الناصر - المشروع المعاصر) ودراستها، وإجراء المقارنات بينها، واستخلاص الدروس المستفادة من كل منها، وهذا أيضا ليس جديدا حيث تكتظ مكتباتنا ورءوس خبرائنا بمعلومات جادة حول هذه المشروعات.

٣ - الإحصاء الدقيق (والموضوعي ايضا) لمواردنا الاقتصادية والبشرية المتاحة كمقدمة لتوظيفها طبقا لخطة علمية يتفق عليها.

٤ - دراسة خبرات المجتمعات التى كانت معنا (في دائرة التخلف) وسبقتنا إلى دائرة التقدم - خصوصا في آسيا.

٥ - التأني في عملية الإقتراب من النظام العالمي الجديد بمعطياته ونتائجه السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والعمل في ذات الوقت على دراسة أبعاد هذا النظام وآلياته.

٦ - يتحدد الهدف النهائي للإصلاح في الإعتماد على الذات.

ومن ناحية أخرى، فإن الامر - كما نرى - لا يحتمل الانتظار حتى تتجمع أمامنا الدراسات والبحوث والبيانات والإحصاءات الضرورية والمناسبة لوضع خطط متوسطة وطويلة الأجل لتحقيق هدفنا في الاعتماد على الذات. ولذلك نقترح عددا من الإجراءات كبداية للإصلاح الاجتماعي المنشود:

١ - التركيز إعلاميا وتشريعيا على تكثيف العوائد الاجتماعية لاستخدامات رءوس الاموال في المشروعات الاستثمارية الخاصة، أو ما يعرف بالبعد الإجتماعي لرأس المال. لقد أصبحت حقيقة مؤكدة أن العامل المتعلم والمدرب جيدا والذي يأمن على حاضره ومستقبله ماليا وصحيا وأسريا.... يعطي إنتاجا أفضل من غيره، الأمر الذي ينعكس على القيمة المضافة الكلية إجتماعيا وإقتصاديا.

٢ - البدء في إدخال الشباب في دائرة الضوء السياسية. إن هذه عملية أساسية لترجمة طموحات الشباب ترجمة عملية، كما أنها تعد مقدمة ضرورية لانتقال السلطة بين الأجيال.

٣ - عدم التخلي أو التخلص من دور الدولة كمؤسسة قائدة في عمليات تخطيط التنمية وتحديد أهدافها ومتابعة التنفيذ وتحسين الأداء، ويعني ذلك بناء جسور قوية بين أجهزة الدولة من جهة والمستثمرين من جهة أخرى بهدف محدد هو تلبية مصالح الغالبية العظمى من الناس تدعيما للاستقرار الاجتماعي.

٤ - تعظيم الأدوار الاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني من خلال الاستثمار الإنتاجي لأموالها.

٥ - الكشف الدائم والمستمر للنماذج القدوة من أفراد المجتمع خصوصا في المجالات الإبداعية والعلمية والإنتاجية.

أننا لا نزعم تقديم «روشتة» نقضي بها على كل أمراضنا الاجتماعية، ولكنها مجرد محاولة على الطريق نحو تنمية اجتماعية إقتصادية متوازنة.

د. عبد الوهاب ابراهيم أستاذ علم الاجتماع ومستشار البنك الدولي واشنطن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر .... روز اليوسف ....

التاريخ .... ٢ فبراير ١٩٩٥ ....

عادل حمودة

ختان نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس فى الفجالة !

الإبداع مثل الحب .
زائر غامض يدق الباب
دون استئذان .. يأتى
فجأة .. لا ينذرك
تليفونيا .. لا يرسل إشارة
برق قبل أن ينفجر
راعدا .. أو ينهمر مطرا ..
تجده جالسا على رصيف
القلب .. ثم قبل أن
تسأله : من أنت .. أو
تتعرف على ملامحه ،
يتركك ويقفز سابحا فى
الدم ، ويحتل الأطراف ،
ويسيطر على العقل ..
ثم .. يضع ساقا فوق ساق
ويدخن سيجارة وراء
سيجارة ، وينفث الدخان
فى وجهك وهو يعطى
لنفسه الحق فى أن يعبث
بكل ما يخص المبدع ..
أقلامه .. أوراقه ..
فراشه .. أحلامه ..
أحزانه .. ثيابه .. فرشاة
أسنانه .. وأدوات
الحلاقة .. ثم يتجرأ أكثر
ويتدخل فى حياة المبدع
الخاصة وشئونه
العامة .. فهو الذى يختار
المرأة التى يحبها
المبدع .. والحزب
السياسى الذى ينتمى
إليه . والمذهب الفنى
الذى يتحمس له ..

باختصار يحتل هذا الزائر الغامض حياة المبدع حتى يصبح هو صاحب هذه الحياة .

والإبداع تعبير عن الموهبة .. والموهبة ليست ورقة يانصيب .. وليست لعبة حلوى تخرج منها المناديل الملونة .. وليست سلعة كاملة الدسم نحصل عليها من أقرب « سوبر ماركت » .. إنها مشى مستمر على سطح من الكبريت المشتعل .. رحم نشط للصبر والمعاناة والألم .. ومن هذا الرحم يخرج الشعر ، والفيلم ، والأدب ، والنوتة الموسيقية .. كل حرف مكتوب بالقلق .. بالتوتر .. كل عمل ينتهى ، بتسليط ، جزء من الأعصاب .. فلا ولادة بلا اشتعال .. أو احتراق .

لذلك ادهشتني ولاهلتني جراة ناشر روايات نجيب محفوظ وإحسان عبد القدوس ويوسف إدريس في العبث برواياتهم والاعتداء عليها وإدخال تغييرات بالحذف وبالإضافة على اصولها .. إن هذه التعديلات - كما يقول حلمي النمنم في مجلة الهلال - عدد فبراير ١٩٩٥ - شملت « حذف بعض الجمل او العبارات واجزاء من الحوارات . كما تم استبدال بعض الكلمات بمرادفات لغوية اخرى » .

وقد وقع اكثر من ١١٩ تغييرا في رواية « السمان والخريف » و٨٨ تغييرا في رواية « بداية ونهاية » وهما لنجيب محفوظ .. وهذا المثال يشير إلى حجم الجريمة او الفضيحة او المصيبة التي امتدت لتشمل رموز الإبداع الادبي في مصر واولهم حاصل على جائزة نوبل .

إنها عملية « ختان » جرت في سن الشيخوخة لنجيب محفوظ ، ولجثماني إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس ، بعد ان رحلا إلى العالم الآخر ، واصبح لا حول لهما ولا قوة .

كيف تجرا الناشر وامسك بمشرط وراح يقطع ما يراه زائداً ، ومثيرا للاعصاب ؟! كيف واتته الشجاعة - وهو عريق في النشر ويعرف قيمة الكلمة - ليفعل ذلك دون ان تهتز يده او يضطرب ضميره ؟!

لقد سال الدم ليلوث اجساد وثياب هؤلاء الكتاب .. وسمعتنا الحضارية ايضا .. كيف ندعو الناس من شتى بقاع الارض ليزوروا وطنا يمزق لحم الكتاب ، ويعتبر ما يكتبونه زوائد دودية ؟ .. كيف ندعو رؤوس الاموال للاستثمار في وطن لا يعرف الفرق بين نجيب محفوظ ومـاكدونـالـد .. بين إحسان عبد القدوس وبيتزا هت .. بين يوسف إدريس واكياس الشيبسي ؟!

لا احد يزور بلداً يطعن الادباء بالمطواة . ويشعل النيران في مؤلفاتهم .. لا احد يلقي امواله في بلد يطفىء الانوار ، ويستعد للعودة إلى الكهف .. لذلك فالجريمة التي وقعت ليست فقط جريمة حضارية وإنما هي جريمة اقتصادية ايضا .

وقد دافع الناشر (وهو في الحقيقة اقدم احياء النشر في القاهرة) عن نفسه قائلا : « إن الحكاية لا تخرج عن كونها وازعا دينيا من قبل شقيقي الاكبر سعيد السحار ، لكنه طُبق خطا ، ولم نكن نتمنى ان تصل الامور إلى هذا الحد » - جريدة الوفد ١٤ فبراير ١٩٩٥ .

والعذر اسوا من الذنب .. فالوازع الديني لا يعطيه الحق في ان يقترف ذنبا ـ سراً ودون استئذان اصحاب الشان - فهذا اعتداء على الحقوق لا يقره الوازع الديني .. وكان الاجدر به - مادام النشر يشعره بالخطيئة - الا يعيد الطبع اصلا .. وان يتنازل عن ارباحه لناشر اخر ، لا يرى في هذه الروايات جريمة تستحق إقامة الحد !

لكن الناشر اراد ان يحافظ على ارباحه ، ويرضي في الوقت نفسه ما يسميه بالوازع الديني .. وربما كانت عمليات « الختان » التي جرت تزيد من عدد القراء فيكسب الناشر بذلك الدنيا والآخرة !

لايهم ان الاعتداء كان ضد روايات نجيب محفوظ الذي كاد ان يدفع حياته ثمنا لما كتب .. ولا يهم ان الاعتداء شمل روايات إحسان عبد القدوس ويوسف إدريس بعد ان اصبحا في دار الموتى ، عاجزين عن الدفاع عمّا صاغته ايديهما !

إن سقوط الثقافة يسبق سقوط النظام في المجتمع .. فالثقافة تشكل الضمير العام .. والاعتداء عليها خلع لهذا الضمير قبل الانهيار .. ولقد ازدهرت مكتبة الإسكندرية - وكانت الاغنى كتبا - في الايام الاولى لحكم البطالمة .. وعندما تخلف هذا الحكم وتراجع ، واصبحت مصر على وشك الوقوع فريسة في ايدي الرومان ، قرر يوليوس قيصر إشعال النيران في السفن الحربية الراسية في الميناء ، فامتدت السنة اللهب إلى مخازن القمح والكتب ، واتت على ٤٠٠ الف مجلد وانهت مكتبة الإسكندرية .

وقبل ان يسيطر التتار على بغداد احرقوا الكتب .. دمّروا الثقافة قبل الارض .. فلا

مقاومة لشعب احترق إبداعه وتاريخه ومصادر معرفته بأسرار الكون .. وقد أدرك النازيون هذه الحقيقة فجرموا قراءة بعض الكتب والروايات ودواوين الشعر التى حرموها .. وكانت هذه المؤلفات تنتصر للحرية والمساواة .. ونفذ النازيون بالتدفئة عند درجة حرارة ٤٥٠ فهرنهيت .. درجة احتراق الكتب .. وتفننوا أكثر بتعذيب الشعوب التى احتلوها .. تفننوا بدماء لوركا ودانتى وماياكوفسكى .. وقاومت هذه الشعوب بحفظ الكتب الممنوعة بالنص .. كانت مقاومتهم على هذا النحو أكثر شراسة من المقاومة السرية المسلحة .

وفى العصور الوسطى ـ عصور الظلام ـ سادت محاكم التفتيش التى راحت تحاسب الناس على أفكارهم وثقافتهم لا على تصرفاتهم .. وجاء النور على يد المبدعين والفنانين وأصحاب الخيال . ونجوم الجرأة قبل أن يأتى بالسلاح والفتوحات والتكنولوجيا .. فلا رفاهية بدون حضارة .. ولا حضارة بلا ثقافة .. ولا ثقافة فى الظلام .. الثقافة نور يبدد الظلام .

وأسوأ عهود الديمقراطية فى الولايات المتحدة الأمريكية كان عندما سادت المكارثية .. حين أصيب الضمير بورم سرطانى اسمه الخوف من الرأى الآخر والفكرة البديلة .. وفقد الإبداع حريته فى كافة مجالاته .. ووجد المبدعون أنفسهم يعملون فى صناعة الأحذية .

لا يمكن تفسير ما يجرى فى مصر الآن بعيدا عن هذا السجل الأسود لتدمير الإبداع تمهيدا لتدمير المجتمع .. لقد بدأوا بالمصادرة .. ثم بالهجوم على المبدعين واتهامهم بالكفر والإباحية .. ثم امتدوا إلى سياسة التجويع .. فالمبدع الذى لا يستجيب لهم يموت جوعا أو يعيش على حد الكفاف .. ثم .. لم يترددوا فى إطلاق الرصاص واستعمال الأسلحة البيضاء .. وهاهم يجرون عمليات ختان لهم .. فى القبور !

ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد .. فشعارهم « الإظلام التام أو الموت الزؤام » وهو شعار يستوعب السجل الأسود لسحق الثقافة الذى يسبق سحق النظام وسحل المجتمع .. لكننا لا نستوعب ذلك ولا نزال ننظر إلى ما يجرى ببلاهة نُحسد عليها .. ولن نفيق أو نتنبه إلا بعد أن تقع الواقعة .. وتقوم الساعة ..

يرحمكم الله . ■

☐ فى ظل اتفاقية الجات :

مطلوب إنشاء مكتب عربى لبراءات الاختراع

فى الاجتماع الفنى لمكاتب براءات الاختراع بمنظمة المؤتمر الاسلامى، الذى عقد صباح اليوم برئاسة الدكتور علي حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى، دارت المناقشات حول دور هذه المكاتب فى ظل اتفاقيات الجات التى سيؤدى تطبيقها الى ظهور تحديات حقيقية لاقتصاديات الدول النامية .. وتأتى براءات الاختراع لتسد ثغرة فى الحائط الضخم الفاصل بين الدول المتقدمة والنامية.

اعلن الدكتور علي حبيش ان مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية سوف يقع على عاتقها خلال المرحلة القادمة خاصة بعد تنفيذ اتفاقية الجات دور هام وجوهرى فى دعم الاقتصاد والتنمية السياسية، لذا يجب على جميع الدول العربية الاستعداد لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة من خلال تطوير مكاتب براءات الاختراع وتزويدها بأحدث الاجهزة العلمية المتطورة.

واضاف رئيس اكاديمية البحث العلمى قائلا: ان سمة العصر الذى نعيش فيه هى بالتكتلات الدولية حيث تنتشر مكاتب براءات الاختراع الاقليمية فى مجال الملكية الفكرية، ومن بين هذه التكتلات المكتب الاوروبى لبراءات الاختراع ومكتب الملكية الصناعية فى افريقيا، وان مواجهة هذه التكتلات تفرض علينا التنسيق والتعاون والعمل بأسرع مايمكن لانشاء مكتب عربى اقليمى لبراءات الاختراع على غرار المكتب الاوروبى يكون هدفه التنسيق بين مكاتب براءات الاختراع بالدول العربية وتدريب العاملين بها وتبادل الوثائق والمعلومات.

واكد الدكتور على حبيش ان انشاء مكتب عربى لبراءات الاختراع يحتوى على مركز توثيق نموذجى وقاعدة بيانات عربية تحتوى على جميع وثائق براءات الاختراع الصادرة فى العالم وفى الدول العربية سوف يحمى الحقوق المادية والأدبية للمخترعين العرب من السرقة والسطو كما يحدث الآن. واضاف الدكتور على حبيش انه يجب على جميع الدول العربية العمل وبشكل سريع على انشاء مركز موحد للمعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتجميع البيانات والوثائق الخاصة بالاختراعات والاعلان عنها واتاحتها للمستثمرين على مستوى دول العالم العربى حتى نستطيع ايجاد مكان للمنتج العربى وسط المعركة التنافسية الدولية المقبلة بعد اتفاقية الجات.

ولكى يتم تحقيق ذلك لابد ان يصاحب انشاء المكتب العربى لبراءات الاختراع اهتمام كبير بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بين مجموعة الدول العربية وفى مقدمتها مشاكل ندرة المياه ونظم توفير استهلاكها وتقنيات الاستغلال الامثل للموارد والثروات الطبيعية فى المناطق الصحراوية وتقنيات الجوانب البيئية فى مختلف المجالات والاستخدام الأمثل للطاقة الطبيعية من شمس وحرارة ورياح.

ان معالجة هذه المشاكل . كما يقول رئيس اكاديمية البحث العلمى لابد وان يتم فى نطاق الانظمة الدولية المتعارف عليها بما لايتعارض مع اعرافنا الدينية والاجتماعية بحيث يتم عمل تقييم موضوعى لقوانين براءات الاختراع المعمول بها حاليا والعمل على التنسيق بينها للوصول الى قانون براءات اختراع عربى موحد يتناسب مع الظروف الاقتصادية بالمنطقة العربية.

سلامه حربى

مشروع يحمى حقوق الناشرين ومصالحهم المادية والأدبية

القيد بسجل الناشرين شرط المزاولة ورسم القيد الف جنيه

كتب - عادل الديب:

يبحث قسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبدالمنعم فتح الله ونائب رئيس المجلس مشروع قانون بتعديل قانون اتحاد الناشرين الذى مضى على صدوره ٣٠ عاما، ويستهدف التعديل الذى اعده السيد فاروق حسنى وزير الثقافة حماية حقوق الناشرين ومصالحهم المادية والادبية ورفع مستوى مهنة النشر ودعم رسالتها وتسوية ماقد يحدث من خلافات بين الناشرين، واشترط التعديل القيد بسجل الناشرين لمزاولة مهنة النشر ويستثنى من هذا الشرط مؤلف الكتاب.

واشترطت التعديلات الا يقل راسمال الناشر المخصص لمزاولة المهنة عن ٥٠ الف جنيه وللوزير المختص بناء على طلب مجلس الاتحاد زيادة او نقص هذا المبلغ ويجب ان تتحقق فى الناشر او فى ممثله اذا كان الناشر شخصا اعتباريا ان يكون حاصلا على مؤهل عال او مشتغلا بالتاليف اوالترجمة او الصحافة وله انتاج مناسب تقرره اللجنة المختصة بالمجلس الاعلى للثقافة اوعمل فى صناعة النشر خمس سنوات متصلة مع درجة مناسبة فى الثقافة ويترتب على القيد فى السجل ان يصبح القيد عضوا فى الاتحاد وتنتخب الجمعية العمومية فى اول اجتماع لها ١٠ من اعضائها لمجلس الادارة بالاقتراع السرى يشترط فى كل منهم الا تقل عن ٣٠ سنة وان يكون قد مضت سنتان على الاقل على قيده بسجل الناشرين او على مزاولته لمهنة النشر وتكون مدة العضوية للمجلس ٤ سنوات ويجوز تجديدها لاكثر من مرة ويضم الى المجلس بالتعيين بقرار من الوزير المختص خمسة اعضاء ممثلين عن الثقافة والتعليم والاعلام.

وتحدد رسم القيد فى سجل الناشرين بمبلغ الف جنيه ورسم الاشتراك ١٥٠ جنيها تدفع جملة او على اقساط شهرية ويعاقب بالحبس مدة لاتجاوز ٦ اشهر وبغرامة لاتجاوز ١٠ الاف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ومصادرة موضوع المخالفة وجوبيا لكل من يزاول مهنة النشر ولم يكن مقيدا بسجل الناشرين وذلك لمواجهة ظاهرة التزوير التى تضر ابلغ الضرر بمصلحة الناشر والمصلحة العامة.

د. سرحان: لا تغيير بين رؤساء تحرير مجلات الهيئة وأطالب وزير الداخلية بالتدخل لمنع تزوير الكتاب



د. سرحان



فاروق حسني



اللواء الالفي



الشاعر حجازى

تقرير: عماد الغزالى

نفى الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب ما تردد حول حدوث تغييرات في قيادات المجلات التي تصدرها الهيئة (ابداع - القاهرة - المسرح - الفنون الشعبية). وقال ان هذه الأقاويل مجرد شائعات «ابتلى بها الواقع الثقافي»، واضاف: لم نكن كذلك في الستينات، والمفروض ان تنشغل الحياة الثقافية بما هو اهم من النميمة، والاستنهزم الثقافة المصرية من داخلها.

وكان قد تردد اخيرا ترشيح بديل لرئيس تحرير مجلة ابداع الشاعر احمد عبدالمعطي حجازي وكذلك مجلة القاهرة التي يرأس تحريرها الدكتور غالي شكري، وتبلغ ارقام توزيع للمجلتين الشهريتين ستة آلاف نسخة وثمانية آلاف نسخة على التوالي.

واكد رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب اهمية استمرار المجلات الصادرة عن الهيئة (القاهرة - ابداع - المسرح - الفنون الشعبية) باعتبارها «اهم مجلات في العالم العربي بشهادة المثقفين في العالم العربي كله، الذين يعتبرونها علم مصر الثقافي في كل مكان، للمستوى الرفيع جدا الذى تقدمه كإصدارات موسوعية تحمل لواء الثقافة المصرية».

وطالب الدكتور سمير سرحان في لقاء ضم بعض المعنيين بالشأن الثقافي عقد بمكتبه بالهيئة، بتدخل وزير الداخلية اللواء حسن الالفي لوضع حد لقضايا تزوير الكتاب المصري، مشيرا الى انها «شأن قومي يستلزم تنسيقا بين وزراء الداخلية العرب (...) لان التزوير كله يقع على الكتاب المصري، ولابد ان يتخذ وزراء الثقافة العرب ايضا وهم يجتمعون مرة كل سنتين اجراء جماعيا لادانة هذا التزوير».

واثنى سرحان على بادرة اللواء حسن الألفي بعرض موضوع تزوير الكتاب على وزراء الداخلية العرب في الاجتماع الذى ضمهم في تونس اخيرا. واعلن رئيس هيئة الكتاب عن موافقة وزير الثقافة فاروق حسني على تخصيص جائزة مالية لم تحدد قيمتها بعد.. تمنح لأفضل عمل ابداعي مقروء على غرار جائزة جونكور الادبية في فرنسا. وناشد رجال الاعمال المصريين المساهمة في قيمة الجائزة «لتكون حافزا للمبدعين على الاجادة ولا يكتفى بالتقدير الادبي»، وستخصص لجنة لمتابعة الاعمال الابداعية على مدار العام من نقاد ومتخصصين ومعنيين بالشأن الثقافي، دون ان يتقدم المبدع نفسه بانتاجه الى اللجنة وبصرف النظر عن ترشيح هيئة او مؤسسة له كما هو الحال في جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية.

واكد الدكتور سمير سرحان وجود خطة واضحة المعالم لدى الهيئة فيما يتعلق بأولويات نشر الكتب يشرف على تنفيذها متخصصون، وقال: لدينا خطة مدروسة جدا وموزعة على عدد من السلاسل، فيها نسبة للكتب العامة ونسبة للمشروعات، عندنا مشروعات محددة مثل الألف كتاب الثاني والاعمال الكاملة والموسوعات، وسلاسل في كل مجالات الفكر والمعرفة، في الادب والقصة والرواية والعلم والتكنولوجيا وكتب الاطفال، وكل سلسلة لها مسئول يعرض خطته السنوية المكلف بها وتتم الموافقة عليها بعد دراستها من اساتذة متخصصين في كل فرع من فروع الكتاب، ومن مجمل هذه المقترحات نرسم ملامح الخطة السنوية، ونجعل بها هامشا حوالي ٥ ٪ «للطوارئ»، ونعني بها عملا كبيرا او دراسة في ذكرى احد الكتاب او حدث يستحق ان يصدر عنه كتاب، وهذا لا يتجاوز ٥ ٪ من الخطة كما ذكرت. وحول الانتقادات الموجهة لإصدارات الهيئة من الاعمال الكاملة للكتاب والمبدعين، ميز سمير سرحان بين الاصدارات التي يطلق عليها الاعمال الكاملة وتلك المخصصة لأعمال كتاب مازال انتاجهم مطروحا على الساحة الثقافية، وقال ان الاعمال الكاملة تختص فقط بالكتاب الذين رحلوا عن عالمنا ولم يعد ممكنا ان تصدر لهم اعمال جديدة، بينما تخص الثانية كتابا مازالوا على قيد الحياة. ورحب بإصدار الهيئة للأعمال الكاملة لرواد راحلين كان لهم دور مهم في الثقافة المصرية ولم يعرفوا شهرة تتناسب وحجم عطائهم مثل طاهر لاشين وغيره، بشرط وجود محققين امناء يعهد لهم بانجاز تلك الاعمال كما جرى في اصدار الاعمال الكاملة ليحيى حقي التي حققها فؤاد دوارة.

وقال ان الهيئة تستعين في مثل تلك الظروف بمتخصصين من خارجها، ولا تعهد بتلك الاعمال لموظفيها الا في اضيق الحدود. واعلن الدكتور سمير سرحان عن تخصيص قاعة كاملة في معرض القاهرة الدولي للكتاب في العام المقبل، للإصدارات الحديثة (اصدارات العام) في مصر والعالم العربي و[illegible] الاصدارات الاجنبية.. «بحيث يدخل القارئ ليتعرف على اصدارات العام في كل الدنيا». واضاف: بدأنا العمل على تنفيذ تلك الفكرة من الآن، غير ان الصعوبة التي تواجهنا هي ان حجم الانتاج المتميز في العالم كله يتضاعف سنة بعد أخرى.

المطالبة بإنشاء مكتب عربى لبراءات الاختراع

كتبت ـ سهير هدايت:



فينيس جودة

طالب الدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بإنشاء مكتب عربى اقليمى لبراءات الاختراع ومكتب آخر للملكية الصناعية للتنسيق بين مكاتب الاقتراع العربية وتدريب العاملين وتبادل الوثائق والمعلومات.

وذكر رئيس الاكاديمية فى افتتاح المؤتمر العربى لبراءات الاختراع ان براءات الاختراع فى الفترة القادمة يقع عليها دور هام وجوهرى فى دعم الاقتصاد والتنمية السياسية وطالب بضرورة تقييم قوانين براءات الاختراع.

واشار الدكتور محمود سعادة نائب رئيس الاكاديمية إلى اهمية الاهتمام بالتقنيات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك فى الدول العربية وفى مقدمتها مشاكل ندرة المياه ونظم توفير استهلاكها وكيفية الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية.

وأكد السيد شريف سعد الله ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» ان التعاون مع البلدان العربية يمثل مكانة هامة فى برنامجها الشامل للتعاون الانمائى لدعم الجهود التى تبذلها فى مجال الملكية الفكرية.

شارك فى المؤتمر رؤساء مكاتب براءات الاختراع فى كل من مصر والسعودية والجزائر وسوريا ولبنان وموريتانيا والأردن والسودان والمغرب والامارات واليمن وتونس ويعقد المؤتمر جلسته الختامية بعد غد لإعلان قراراته وتوصياته.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٥

رغم دورها المهم

1٪ فقط من الدخل القومي العربي مساهمة قطاع التأمين

□ كتب ـ عاطف فهيم:



سعد كانونى

تشكل الجات تحديا خطيرا لجميع قطاعاتنا الاقتصادية فى المنطقة العربية ومنها قطاع التامين الذى يلعب دورا حيويا ومؤثرا فى اقتصاداتنا العربية.

فى ضوء «الجات» وتحدياتها.. حاورت «العالم اليوم» سعد كانونى رئيس الاتحاد العربى للتامين لمعرفة وجهة نظرة ورؤيته المستقبلية للنهوض بهذا القطاع المهم فى ظل تعاون عربى مشترك لمواجهة آثار الجات المتوقعة.

يرى سعد كانونى رئيس الاتحاد العربى للتامين بأن صناعة التامين عربيا ليست بالمستوى المنشود لها فى وقتنا الحالى مقارنة مع الدول الاخرى فلا تتعدى نسبة مساهمة هذه الصناعة 1٪ من الدخل القومي العربى ككل بينما تتعدى اكثر من 10٪ فى بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان ودول اوروبا ولعل ذلك يعود إلى حداثة هذه الصناعة فى عالمنا العربى كما ان هناك سببا رئيسيا اخر يرتبط مباشرة بأسواقنا العربية حيث تفتقر هذه الاسواق إلى «بائعى التامين» او ما يمكن تسميته بـ «تسويق التامين».

ويؤكد سعد كانونى أن الحكومات العربية فى ظل انتهاجها لسياسات التحرر الاقتصادى تشجع وبقوة قطاعات التامين فى دولها باتخاذها للعديد من القرارات مثل استحداث انواع من التامين الاجبارى كالتامين على الحرائق كما فى تونس والتامين على حوادث العمل كما فى مصر والمغرب كما ساعدت بعض الحكومات العربية هذا القطاع من خلال الاعفاءات الضريبية على بعض انواع التامين مثل التامين على الحياة او التامين البحرى كما فى تونس والمغرب وفى المملكة العربية السعودية سوف نجد ان حكومة المملكة تهيىء جميع السبل للنهوض بهذا القطاع.

تأثير إتفاقية الجات على مصر يبحثها مؤتمر دولى بواشنطن

لقى رجل الاعمال الامريكى (المصرى الاصل) الدكتور ماجد السعيد كلمة أمام المؤتمر الدولى الذى تنظمه وزارة المالية والتجارة الامريكية بواشنطن حول تأثير إتفاقية الجات علي الاقتصاد المصري والفرص المتاحة لزيادة تصدير المنتجات المصرية لأمريكا والدول الاوروبية.

اتفاقية الجات أمام مجلس الشعب الشهر القادم

التضخم يعود للانخفاض بعد ارتفاع طفيف فى يناير

كتب عبدالله نصار وجلال راشد ومحمد العزاوى

أعلن الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ان اتفاقيات الجات ستعرض على مجلس الشعب الشهر القادم بعد مناقشتها فى مجلس الوزراء .

قال فى حفل الافطار مع قيادات الاتحاد العام للصناعات انه لاسبيل أمامنا سوى الالتزام بهذه الاتفاقيات .

قال انه لاتفرقة بين العام او الخاص وان الحكومة فى المرحلة المقبلة سيقتصر دورها على تنفيذ مشروعات البنية الاساسية والتأثير من بعد على الاقتصاد وفتح كافة المجالات الانتاجية للقطاع الخاص .

اكد ان المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادى بدأت منذ عام تقريبا وتهدف الى تشجيع الاستثمار والانتاج وزيادة معدلات التصدير.. وقد انخفضت معدلات التضخم بصورة ملموسة ورغم انها حققت ارتفاعا طفيفا فى يناير فانها ستعود الى الانخفاض مرة اخرى .

قال انه سيتم خفض الرسوم الجمركية على مجموعة جديدة من السلع الوسيطة بواقع ١٠٪ وسيصدر القرار خلال ٣ شهور..

جاء ذلك امس اثناء لقاء رئيس الوزراء مع اعضاء اتحاد الصناعات المصرية برئاسة محمد فريد خميس وحضر اللقاء د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ود.كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ووزراء الاعلام والحكم المحلى والصناعة والاستثمار .

قال ان الاجتماعات مع المسئولين فى اتحاد الصناعات تحقق نتائج ايجابية وملموسة للتعاون الجاد بين الحكومة والاتحاد لتحقيق نمو حقيقى للاقتصاد المصرى.

واضاف ان المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى كان هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاصلاح المالى والنقدى وتم ذلك بالفعل حيث انخفض عجز الموازنة واستقرت اسعار الصرف واذكر معدلات التضخم التى انخفضت بصورة كبيرة جدا .

واكد رئيس الوزراء على ان معدلات التضخم سوف تعود للانخفاض مرة ثانية خاصة فى تقارير يناير الماضى.. كما ان ميزان المدفوعات كان يعانى الكثير واصبح يحقق فائضا .

بدء المرحلة الثانية

واضاف رئيس الوزراء ان المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادى بدأت منذ عام وهى تتركز على تشجيع الاستثمارات وزيادة الانتاج وزيادة الصادرات.. سلسلة مترابطة من المسائل الاساسية فى التنمية يتم تنفيذها الان تنصب كلها على زيادة الانتاج بالصورة التى تحققت الان وان ماتحقق الان ايضا فهو ضئيل جدا بالنسبة لما نرجوه وماتعمل من اجل تحقيقه الفترة الحالية .

واوضح ان الصناعة هى الركيزة الاساسية لبناء الاقتصاد والتقدم وحجر الزاوية الرئيسى بالنسبة للتنمية فى المرحلة القادمة الى جانب دور الزراعة والسياحة ولكن الصناعة قادرة على تحقيق الكثير فى المرحلة القادمة ونحن نجتمع مع رجال الصناعة والتصدير من آن لآخر وان المحور الرئيسى الذى نسير فيه تدعيم الصناعة.. ولابد من مواجهة العقبات وازالتها.. اكد ان كل المسائل تعالج بتفاهم كامل.. قبل هذه الحلول تتم مناقشتها قبل صدورها مع رجال الصناعة .

واضاف انه لافرق بين القطاع الخاص والعام ونفكر حاليا فى اصدار قانون واحد للاستثمار بكافة انواعه .

الحكومة .. لمشروعات البنية

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال ان الحكومة مقبلة الفترة القادمة على قصر دورها على تنفيذ مشروعات البنية الاساسية وترك جميع القطاعات الانتاجية للقطاع الخاص.. مسئولية انشاء المشروعات على القطاع الخاص وسوف تتجه الحكومة الى تدعيم مشروعات البنية الاساسية البنية الاجتماعيــة الصحــة بنــاء المستشفيات وسوف يترك الانتاج كله للقطاع الخاص .

التصدير .. للقطاع الخاص

واضاف ان الحكومة تقــوم بدراسة ازالة كافة معوقات التصدير من اجل زيادته وتركه للقطاع الخاص وجارى ازالة معوقات الاستثمارات تباعا وجارى خلق الجو العام المناسب للعملية الاستثمارية ككل والتعاون الجاد بين كافة القطاعات وخاصة الصناعة مع الحكومة فهناك بعض المسائل يتم وضعها موضع التنفيذ بما يخدم قضية الانتاج.. يخدم ونحقق فى هذه المسائل بالتدريج منها الغاء الدفعة النسبية على راس المال وقرار جمهوري بتخفيض الجمارك على ١٨ سلعة من السلع الرأسمالية التى تدخل فى مقومات الانتاج .

قائمة جديدة

وقال رئيس الوزراء اننا ندرس حاليا تخفيض الجمارك على ١٨ سلعة راسمالية جديدة.. يتم تخفيض جماركها بنسبة ١٠٪ ستصدر خلال اربعة شهور .

واكد رئيس الوزراء على ان الفترة القادمة ليست سهلة بالنسبة للانتاج خاصة مع تزايد الحرية الاقتصادية بين دول العالم بمقتضى اتفاقية الجات وان الابواب سيتم فتحها وسوف نشارك فى هذه العملية والا سوف نضيع تحت الرجلين قبل هذه التحديات.. الحرية الاقتصادية .

جودة الانتاج

اكد رئيس الوزراء على ان فتح الابواب على مصراعيه المرحلة القادمة سواء صناعة او خدمات وان فتح الابواب لادخل للبنك او صندوق النقد الدولى وانها الجات

ومن الممكن ان يضاف الى اتفاقية الجات شركات البشر ولابد من النظر فى الصناعة والزراعة والخدمات المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وانه ليس امامنا من سبيل الا من مواجهة التحديات والاخذ بـ٢٤ اتفاقية اتت بها الجات .

وطالب بالاستعداد الجاد فى الصناعة والسياحة والزراعة لبدء تطبيق الجات بجودة الانتاج حتى يمكن المنافسة حاليا وتخفيض تكلفة الانتاج ودعا الشركات الصناعية للحصول على علامة الجودة الايزو .

واكد وزير الصناعة الدكتور ابراهيم فوزى ان هناك تفهما كاملا بين الحكومة ورجال الصناعة فى مصر وان المواجهات العالمية بين الدول فى اسواق التجارة فقط الان .

وقال محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات وجمعية مستثمري العاشر من رمضان ان اتحاد الصناعات وصل مع وزارة المالية الى حلول كثيرة تناسب جميع طلبات رجال الاعمال وان هناك اخبار سارة لمجتمع الصناعة فى مصر سوف يعلنها وزير المالية قريبا .

واكد على ان رجال الاعمال يعيدوا استثمار ارباحهم ومرة ثانية فى المشروعات وتوسعات جديدة لاستقرار الوضع الامنى والسياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التى سارت عليها الحكومة الفترة الماضية .

اتفاقية الجات يناقشها مؤتمر دولى عن المشروعات الصغيرة الشهر القادم

صرح مصطفى الخطيب الوزير المفوض التجارى المصرى فى «الأردن» انه سيعقد بالقاهرة المؤتمر الدولى الثامن للمنظمة العالمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ مارس القادم تحت عنوان «استراتيجية تمويل وادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدولة النامية».

وقال ان المؤتمر سيناقش التحديات التى تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية .. ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية مواجهة مشكلات المجتمع .. توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو التصدير .. مواجهة تحديات اتفاقية الجات .. التعاون الاقليمى لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .. دور التشريع فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المصدر : [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ [illegible] 1995

الايزو ـ ٩٠٠٠ وسيلة وليست غاية

م. محمد هشام الديب
وكيل وزارة الإنتاج الحربى

في الشهور الماضية حدثت طفرة كبيرة بانظمة الجودة في معظم الشركات والمؤسسات الصناعية المصرية ولقد كان ذلك لعدة أسباب رئيسية اهمها نمو الوعي بموضوعات الجودة على كافة مستويات العاملين والتزام الادارة العليا بالمؤسسات الصناعية تجاه موضوعات الجودة علاوة على المنافسة القوية المتوقعة بالاسواق المحلية والعالمية بين السلع والبضائع المصرية والسلع والبضائع الاخرى المستوردة والتى ستكون الجودة هى العامل الحاسم في هذه المنافسة وكانت ايضا توصيات اتفاقيات الجات العالمية سببا آخر حيث ان هذه الاتفاقية قد ابرزت والقت الضوء على اهمية الجودة للسلع والمنتجات التى سيتم تبادلها بين الدول الاعضاء بهذه الاتفاقية.

وكان من الطبيعي نتيجه للعوامل السابقة ضرورة اسراع المؤسسات والشركات الصناعية المصرية الى البدء فى تطبيق متطلبات توصيات نظم الجودة العالمية «مجموعة الايزو ـ ٩٠٠٠» وتاهيل نظم الجودة بهذه الشركات طبقا لمتطلبات المواصفات العالمية تمهيدا للحصول على شهادات المطابقة لها والتى تؤهل هذه الشركات فى مجال التصدير وتحقيق نصيب ومشاركة بالسوقين المحلية والعالمية.

ومن الجدير بالذكر ان مجموعة مواصفات توكيد الجودة الايزو ـ ٩٠٠٠ قد قامت بنشرها الهيئة العالمية للتوحيد القياسى بسويسرا فى عام ١٩٨٧ من خمسة اجزاء رئيسية فقط.

وفى عام ١٩٩٤ تمت إعادة اصدار هذه المواصفة من خمسة اجزاء رئيسية علاوة على تسعة اجزاء فرعية سبق اصدار بعضها فى الاعوام السابقة والباقى تحت التصويت ليصل عدد الاجزاء للمواصفة الايزو ـ ٩٠٠٠ الى اربعة عشر جزءا تغطى جميع متطلبات نظم توكيد الجودة وادارة الجودة.

والاجزاء الرئيسية التي صدرت فى عام ١٩٩٤ هى الايزو ـ ٩٠٠١ وهى مواصفة استرشادية للاختيار والاستخدام لباقى اجزاء مجموعة المواصفات.

اما المواصفة الايزو ـ ٩٠٠١ فهى نموذج لتوكيد الجودة فى اعمال التصميم والتطوير والانتاج والتجهيز والتركيب والخدمات. المواصفة الايزو ٩٠٠٢ هى نمودج لتوكيد الجودة فى اعمال الانتاج والتركيب والخدمات. اما المواصفه الايزو ٩٠٠٣ فهى نموذج لتوكيد الجودة فى اعمال التفتيش النهائى والاختبار والجزء الخامس من مجموعة المواصفات هى المواصفة رقم الايزو ـ ١ ـ ٩٠٠٤ م وهى خاصه بالارشادات لإدارة الجودة وعناصر نظام توكيد الجودة.

واحب ان انوه إلى ان تطبيق كل من المواصفة رقم الايزو ١ ـ ٩٠٠٠ مع المواصفة الايزو ١ ـ ٩٠٠٤ هى لاغراض توكيد الجودة داخل المؤسسة بمعنى اعطاء الثقة والضمان للادارة العليا بان نظام توكيد الجودة بالمؤسسة او الشركة يحقق اهداف وسياسة الجودة.

اما المواصفات الايزو ٩٠٠١، ٩٠٠٢، ٩٠٠٣ فهى مواصفات للاغراض التعاقدية بمعنى انها مواصفات يتم تطبيقها على نظام الجودة داخل الشركات والمؤسسات بهدف اعطاء الثقة للعميل او المتعاقد والمستخدم بان نظام الجودة سوف يحقق مطالب الجودة بمنتجات الشركة مع الارضاء التام للعملاء وتعتبر هذه المواصفة لاغراض توكيد الجودة الخارجية.

إن تطبيق الايزو ـ ٩٠٠٠ يكون له صلاحية لمدة ٣ سنوات يتم خلالها مراجعة كل ٦ شهور بواسطة الجهة المعتمدة التى تعطى شهادة المطابقة الدولية لهذه المواصفة و ليس معنى انه تم اعتماد نظام الجودة بالشركات طبقا لمتطلبات المواصفات العالمية اعفاء البضائع والسلع المصدرة من الفحص والاختبار قبل التصدير وخاصة السلع التى تتعلق بمجالات الامان و الصحة الا ان تطبيق الايزو ـ ٩٠٠٠ بالطبع ومن المؤكد يعطى فرصة جيدة وكبيرة للمؤسسات والشركات فى مجال التصدير.

ويمكن تقسيم المنتجات والسلع والبضائع الى ثلاثة انواع الاول هو المنتجات الصناعية والزراعية والبترولية والغذائية والمعدات والماكينات والاجهزة والخامات والمكونات ......الخ. والنوع الثانى هو انتاج البرامج والتصميمات والوثائق والسجلات. اما النوع الثالث فهو بالطبع الخدمات.

ومن الواضح ان تطبيق مجموعة المواصفات العالميه لمتطلبات نظام توكيد الجوده هو ليس الا بداية وانطلاقا نحو تطبيق مفهوم الادارة الشاملة للجودة والتى تعتبر القوة المحركة لعملية التحسين المستمر لنظام الجودة حيث ان أى شركة يتم تاهيلها فى مجال الجودة طبقا للمتطلبات العالمية لنظم الجودة.

وباختصار يعتمد مفهوم الادارة الشاملة للجودة على فلسفة الاستغلال الامثل والتحكم الكامل في الموارد البشرية والمادية باى مؤسسة او هيئة باقصى فاعلية لتحقيق اهداف وسياسة المؤسسة. ان الادارة الشاملة للجودة رحلة طويلة بدون توقف لتحسين جودة الادارة وادارة الجودة.

ان تطبيق مجموعة المواصفات الايزو ـ ٩٠٠٠ هو الانطلاق نحو الادارة الشاملة للجودة و من الجدير بالذكر ان الهيئة العالمية للتوحيد القياسى قد قامت باصدار المواصفة الايزو ٤ ـ ٩٠٠٤ فى عام ١٩٩٣ والخاصة بارشادات تحسين الجودة

والحقيقة فى مصر فان المؤسسات والشركات الصناعية فقط هى التى قامت بالاسراع فى تطبيق الايزو ـ ٩٠٠٠ ورغم ان هذه المواصفة صالحة للتطبيق بكل من قطاعي الانتاج و الخدمات الا ان قطاع الخدمات بمصر مازال بعيدا عن موضوع الجودة ومن الضرورى اهتمام قطاع الخدمات بتطبيق نظام توكيد الجودة حتى تكون جميع المؤسسات الصناعية والخدمية بمصر تقدم منتجات وخدمات ذات جودة عالية.

وفى بعض القطاعات الخدمية مثل بعض شركات البترول والمدارس والجامعات والمستشفيات وشركات السياحة والنقل والمواصلات فان تطبيق الادارة الشاملة للجودة يكون اكثر ملاءمة من تطبيق المواصفة الايزو ـ ٩٠٠٠ وفى هذه الحالة يلزم طفرة مناخية وثقافية حتى يتسنى تطبيق الادارة الشاملة للجودة والتى تعتمد على المشوار الطويل للتحسين المستمر.

قلم رصاص

حروب الجات

كان من المتوقع أن يكون اليوم الأحد هو عشية الحرب الأمريكية الصينية بسبب ماأعلنته أمريكا من اتهامات للصين الشعبية باستنساخ المنتج الفكري والفني والثقافي الأمريكي الأمر الذي أضاع علي المؤسسات والشركات الأمريكية ملايين الدولارات، وقد نجحت المفاوضات الأمريكية الصينية التي جرت بينهما منذ أيام. وهدأت نغمة الحرب ووافقت الصين علي اغلاق بعض المصانع التي تنتج اسطوانات الليزر (المنحلة) لتهدئة ثائرة أمريكا.

وقبل تحرش الولايات المتحدة الأمريكية بالصين تحت زعم حماية حقوق الملكية الفكرية حاولت الصدام مع اليابان للسبب نفسه، وتمت تهدئة الموقف بوسيلة أو أخري. وأعيد الي ذاكرة القراء مانشرته هنا منذ سنوات وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت الي الخارجية المصرية تحذيرا الي مصر بوقف ما أسمته بالقرصنة المصرية للمنتجات الفكرية الأمريكية وهددت رسالة الخارجية الأمريكية بوقف المعونة الأمريكية عن مصر.

وكان موقفنا - نحن أعضاء مكتب حماية حق المؤلف التابع للمجلس الأعلي للثقافة - رائعا وفي مستوي الذود عن السيادة الوطنية. ويتلخص الرد في أن مصر انضمت الي اتفاقية برن عام ١٩٧٦ ولم تكن أمريكا حين المناقشة قد انضمت الي الاتفاقية. وأن الانتاج الذي يتعرض للقرصنة هو الانتاج المصري في طول أمريكا وعرضها. وليست مصر هي التي تقوم بالقرصنة. وسجلنا عدم الاستجابة للتهديد الأمريكي تحت أي ظرف من الظروف.

وتلخيص السيناريو الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعبه مع مصر منذ سنوات ثم مارسته مع اليابان وصعدت به الموقف أخيرا مع الصين هو أن تقوم الاتحادات والمؤسسات والشركات الفنية والفكرية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية بحصر ماتعرضت له من قرصنة في مختلف بلاد العالم وتقدير الخسائرالمالية. ثم تقوم هذه التنظيمات بالضغط علي الادارة الأمريكية وخاصة وزارة الخارجية للمطالبة نيابة عنها بحقوقها المالية. والباقي معروف وهو أن تمارس الادارة الأمريكية دورها في تهديد البلاد التي تتهمها هذه المؤسسات بالسطو علي أعمالها. وتستخدم الحكومة الأمريكية ثقلها في المطالبة بحقوق هذه التنظيمات، والتهديد بقطع المعونات أو فرض الجمارك علي بضائع الدول موضع الاتهام كما حدث مع اليابان، أو التهديد بالحرب كما حدث أخيرا مع الصين.

لم يكن من الغريب اذن أن تتفق الولايات المتحدة مع عدد من الدول المتقدمة في ادماج حقوق الملكية الفكرية وجعلها جزءا من النظام التجاري الدولي بعبارة أخري دخول حقوق الملكية الفكرية جزءا من اتفاقيات الجات. ولم يكن من الغريب أيضا أن تكون (الجات) هي العصا الغليظة في يد أمريكا وهذا ما رأيناه مع مصر واليابان أو مع الصين أخيرا.

هذا، وقد وافق مجلس الوزراء المصري علي انضمام مصر الي اتفاقية الجات في منتصف الشهر الحالي، ورفع مشروع القرار الجمهوري في هذا الشأن الي رئيس الجمهورية تمهيدا لاحالته الي مجلس الشعب. وقد قرر المجلس أن تتولي اللجنة الوزارية للانتاج متابعة التوصيات التي تقدمت بها كافة الوزارات والهيئات والتي انتهت اليها أوراق العمل والدراسات الفنية ووضع الخطط التفصيلية المتكاملة بين قطاعات الدولة في كافة المجالات بهدف التركيز علي الايجابيات ومواجهة السلبيات فى اطار منظمة التجارة العالمية.

ومن المعروف أن (وثيقة اورجواي) شملت مجال حقوق الملكية الفكرية بما يحقق المزيد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية في مجالات براءات الاختراع وحقوق التأليف والمصنفات الفنية، والعلامات التجارية، كما تنظم الاتفاقية العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية وبين الدولة أو الشركات التي تستغل هذا الحق.

وأيا كان الأمر فان الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الجات في تحصيل وحماية حقوق مؤسساتها وأفرادها الفكرية. وان كنا نرفض الموقف المتعسف للولايات المتحدة الأمريكية الذي يصل الي حد قطع المعونات والتهديد بالحرب فاننا نطالب مجلس الوزراء وقد وافق علي هذه الاتفاقية بأن يضع الخطة الشاملة لحماية حقوق الملكية الفكرية للمواطنين المصريين. وعلي مجلس الوزراء أن يضع نظاما تشارك فيه الخارجية المصرية والداخلية ووزارة الثقافة واتحاد الناشرين واتحاد الكتاب لاستخلاص حقوق المصرين المعرضة للقرصنة.

ولا بأس أن نعيد القول بضرورة أن توقع مصر (الاتفاقية العربية لحماية حق المؤلف) وقد سبق أن أوصي مكتب حماية حق المؤلف المصري بأهمية الانضمام الي هذه الاتفاقية العربية.

أما وقد وافق مجلس الوزراء المصري علي اتفاقية الجات فليس أمامنا سوي تحجيم السلبيات الي أقصي مدي، وعلي مجلس الوزراء أن يفيد من تجربة العلاقة بين الجات واليابان، والجات والصين الشعبية، وليس صعبا علي المجلس أن يستفيد من بحوث الخبراء المصريين وكلماتهم في الندوات المختلفة في هذا الشأن وخاصة الندوة التي سبق أن عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، وندوة المجلس الأعلي للثقافة والتي أوجزتها الصحف المصرية.

اننا لا نيأس من الكتابة في هذا الموضوع طالما هو يتصل بالسيادة الوطنية. لقد شاركت بالحديث في ندوات مختلفة، وقد كتبنا أكثر من مقال في هذه الزاوية، وها قد وصل الأمر بأمريكا أن تستخدم (الجات) في تهديد الصين الشعبية بالحرب وذلك دفاعا عما أسمته حقوق الملكية الفكرية لاتحاداتها ومؤسساتها وشركاتها ومصانعها التي تعمل في هذا المجال.

ونحن لدينا ـ مثل سائر الدول النامية ـ فترة سماح نرتب خلالها أوضاعنا. وأظن أن ترتيب الأوضاع فى ظل مثل هذه الاتفاقيات، يجب أن يتم من خلال العلم والمعرفة وتبادل الخبرات المختلفة، والافادة من مراكز البحوث، والعلماء وهم علي مستوي رفيع في مصر.

لمعي المطيعي

تعديل قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة:

البراءات للاختراع الجديد فقط ومنعها عن كل مايخل بالآداب أو النظام

تراخيص إجبارية لاستغلال الاختراع للدفاع القومي والمنفعة العامة

كتب - عادل الديب:

يبحث قسم التشريع بمجلس الدولة برئاسة المستشار عبدالمنعم فتح الله رئيس القسم ونائب رئيس المجلس مشروع قانون براءات الاختراع ونماذج المنفعة الذي تم اعداده معدلا للقانون رقم «١٣٢» لسنة ٤٩، وتم استحداث هذه التعديلات من نصوص اتفاقية «الجات» في شأن التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

تضمنت التعديلات اختصاص مكتب براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي بتقديم الخدمات الاعلامية في شأن البراءات والمعارف الفنية الناشئة عنها التي تصدر في مصر او الخارج او سقطت في الملك العام علي نحو يسمح للأفراد والجهات الحكومية وغيرها بالافادة منها لخدمة التنمية، وان تمنح براءة اختراع عن كل اختراع جديد، ويجوز منح تراخيص اجبارية باستغلال الاختراع اذا رأي الوزير المختص ان استخدام البراءة بواسطة الدولة أو الغير يمثل ضرورة للدفاع القومي او لاغراض المنفعة العامة غير التجارية وإذا لم تستغل البراءة عن طريق انتاج اواستيراد المنتج محل الحماية.

ولاتمنح براءة الاختراع في الحالات التي يكون من شأن استغلالها اخلال بالآداب والنظام او الحاق الضرر بحياة وصحة الانسان او الحيوان أو النبات والبيئة، الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات، وطرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان والحيوان، والنباتات والحيوانات فيما لايعتبر كائنات دقيقة.

ويمنح حق طلب براءات الاختراع للمصريين والأجانب الذين يقيمون في مصر اولهم فيها مؤسسات صناعية او تجارية والذين ينتمون الي بلاد تعامل مصر بالمثل، وللشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة بأرباب الصناعة او المنتجين أو العمال ا التي تؤسس في مصر او بلاد تعامل مصر بالمثل، وكذلك الاشخاص الاعتبارية العامة.

د. عادل جزارين لـ« العالم اليوم »:

لجنة مصرية دائمة لمواجهة مخاطر «الجات»

□ كتب ـ عاطف فهيم:

اقترح د. عادل جزارين عضو جمعية رجال الاعمال المصريين، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية السابق تشكيل لجنة فنية مصرية دائمة يشارك فيها خبراء حكوميون من وزارتي الاقتصاد والخارجية، وممثلون لرجال الاعمال من القطاع الخاص لمتابعة اتفاقية «الجات» وتنفيذ بنودها وتكون اللجنة بمثابة حلقة الوصل بين الحكومة ورجال الاعمال لمواجهة الاتفاقية وحل المشاكل الناجمة عن تطبيقها.

ويقول د. عادل جزارين ان «الجات» لها آثارها البعيدة على جميع الدول النامية.

ودعا د. جزارين في حديثة لـ«العالم اليوم» الى استعداد الدول النامية بعدد من الاجراءات لمواجهة مخاطر تنفيذ هذه الاتفاقية.

واضاف قائلا: شاركت في مايو من العام الماضي في اعمال الندوة الدولية التي اقامتها منظمة «الاونكتاد» تحت شعار «اتفاقية الجات وآثارها على الدول النامية».. وكنت رجل الاعمال الوحيد من بين حوالي 42عضواً من الخبراء في قضايا «الجات».

تضمنت مناقشات الندوة البنود المختلفة في اتفاقية «الجات» سواء ما يتعلق منها برفع الدعم عن الحاصلات الزراعية وتحرير التجارة

«التتمة ص(2)»

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ تموز ١٩٩٥

لجنة مصرية دائمة

وخفض الرسوم الجمركية والتحرر من نظام الحصص فى تصدير المنسوجات والملابس. كما شملت الندوة محاربة سياسة الاغراق وضرورة وجود قوانين منظمة لذلك، واتفاقيتى تحرير الخدمات والملكية الفكرية فضلا عن البنود الخاصة بالبيئة وشروط العمل.

وفى ضوء تلك التحديات الخطيرة ـ يقول .. د. جزارين ـ قدمت تقريرا مفصلا لكل من وزير الاقتصاد وجمعية رجال الاعمال المصريين.

.. اشرت فيه الى الاهمية القصوى لشرح الاتفاقية وابعادها لرجال الصناعة والاقتصاد فى مصر والاتفاق معهم على الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الآثار والاستفادة منها.

ويلخص د. جزارين اهم مقترحاته فى تقريره فى عقد ندوة او سلسلة ندوات يدعى اليها الخبراء من مصر وخارجها لمناقشة الاتفاقية وبنودها وشرح أبعادها لرجال الاعمال.. وقد تم ذلك فعلا حيث نظم

مركز الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية ــ برئاسة د. مصطفى خليل رئيس وزراء مصر الاسبق ـ مجموعة ندوات بالاشتراك مع «الجات».. وتخصصت كل ندوة فى احد بنود الاتفاقية. ويجرى الاعداد حاليا بين هذا المركز وجمعية رجال الاعمال لندوة دولية يشارك فيها خبراء «الاونكتاد» لشرح الاتفاقية بالتفصيل.

المصدر : الكواكب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 24 ... 1995

تحريف الأعمال الفنية

احسان ينصر الاخوان

ويهاجم الديمقراطية بعد وفاته

صورة من النص الأصلي

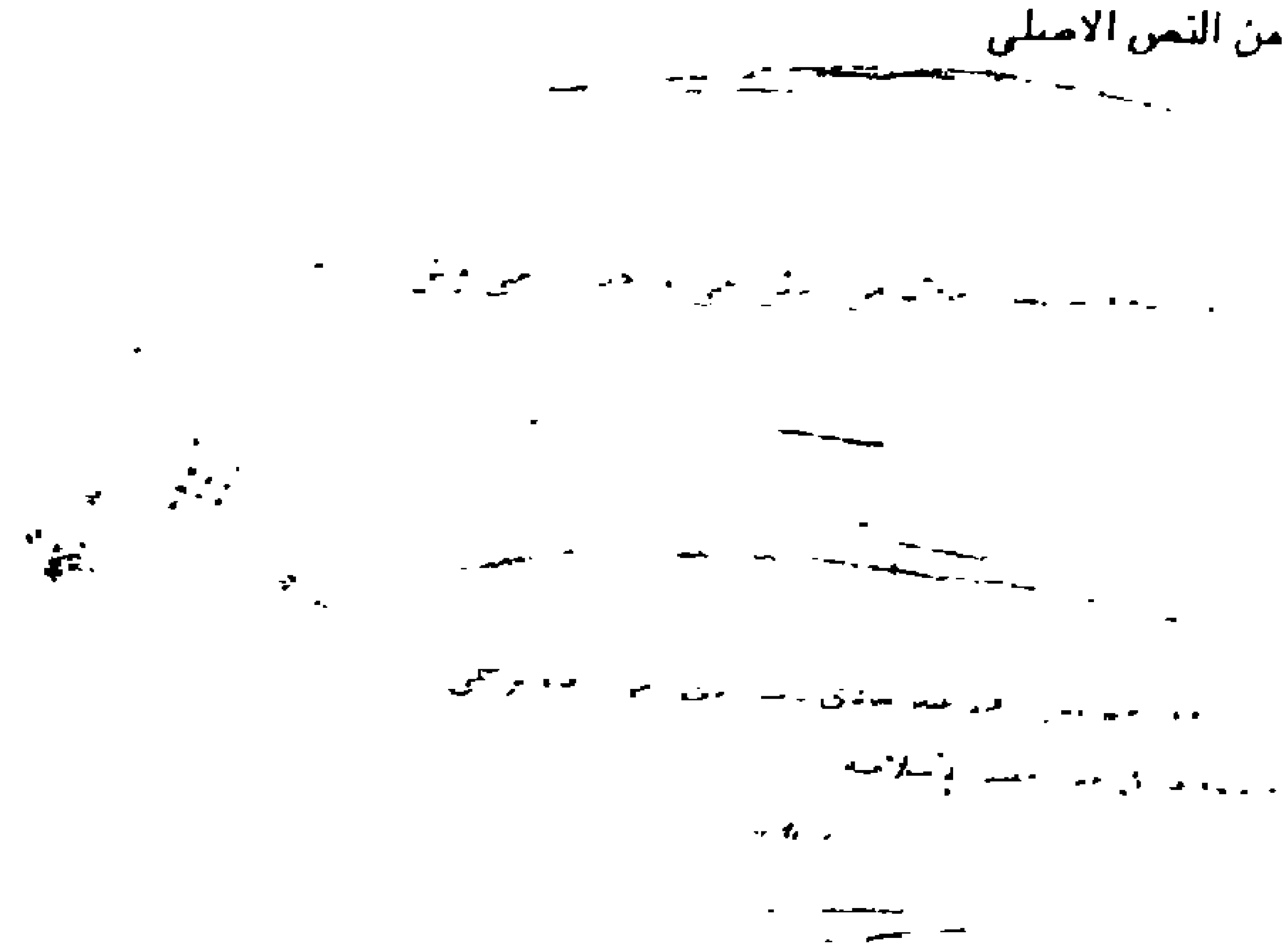
صورة من ... ورة

● يتعرض الكاتب الصحفي والاديب الراحل احسان عبد القدوس في حياته الى عدة محاولات للاغتيال، وكانت كلها بسبب مقالاته ومواقفه السياسية، لكنه منذ وفاته يتعرض لمحاولة اغتيال شديدة البشاعة في رواياته وقصصه القصيرة تنفذ في صمت تام،



وتتمثل المحاولة في تزوير وتحريف اعماله الروائية والقصصية بتغيير عبارات ووضع عبارات اخرى جديدة تناقض كل ماعاش احسان يدافع عنه، وتضاد ما كتبه هو بقلمه، ويقوم بهذه العملية ناشر كتبه - مكتبة مصر بالفجالة - وقد سبق ان تناولت هذه القضية في الصيف الماضي على صفحات «المصور» بخصوص رواية «أنا حرة» والتحريف الذي تعرضت له.

صورة من النص الاصلي



صورة من النسخة المزورة

حلمى النمنم

ويومها اتهم الناشر - د صلاح السحار - الاستاذ محمد عبد القدوس نجل الاستاذ إحسان بانه اعطى موافقة على ذلك، ولكن ثبت بطلان ذلك الاتهام، خاصة بعد ان تبين لنا ان الناشر قام بتحريف «الحرام» للدكتور يوسف ادريس، وتجاسر على تحريف بعض اعمال نجيب محفوظ.

بعد ذلك قال د صلاح السحار: إن ماحدث بالنسبة لرواية احسان «انا حرة» كان خطأ لن يتكرر وسيقوم باصلاح هذا الخطأ، وابلغ نجلى إحسان.. زميلنا الصحفى محمد والمهندس احمد بانه قد سحب النسخ المحرفة من الرواية وانه اعدمها حتى كان معرض القاهرة الدولي للكتاب الشهر الماضى، فقد فوجئت بأن انا حرة المحرفة تباع لدى عدد من دور العرض - وكانت هناك مفاجأة اخرى اقسى من الاولى وهى ان التحريف قد امتد الى عدد غير قليل من اعمال إحسان الأخرى كان يكفى ان نتصفح احد الاعمال حتى تقابلنا كلمات وعبارات لا يستقيم ابدا ان يكون احسان قد كتبها وبعد مقارنة الاعمال المعروفة بطبعاتها الاصلية يتبين بالفعل ان هناك يدا غليظة قد امتدت بالعبث اليها بحيث ان من يقرأ هذه الطبعات يكتشف انه امام احسان اخر ليس هو ذلك الكاتب الليبرالى الذى عرفناه، ولا هو ذلك الانسان المتسامح المتفتح والذى يدعو الى الاقبال علي الحياة والتمسك الانسانية الرقيقة، ولكنه شىء آخر على النقيض من ذلك تماما.

وقبل ان نتعرض بالتفصيل الى تلك الاعمال فإنه من الصعب ان نضع تاريخا مؤكدا لوقوع ذلك التحريف، لسبب بسيط هو ان الناشر لايضع تاريخ كل طبعة عليها، ولكن تنشر بدون تاريخ وبرقم الايداع الذى حصل عليه فى الطبعة الاولى ومن ثم فهذا الرقم يتكرر مع كل طبعة.

ونقف الان مع المجموعة القصصية «أسف.. لم اعد استطيع» وقد صدرت طبعتها الاولى سنة ١٩٨٠، واتوقع أن يكون تحريف هذه المجموعة قد وقع فى العامين الاخيرين، لان آخر طبعة غير محرفة، تحمل نفس سعر الطبعة المحرفة.

تضم المجموعة نص رسالة كان قد كتبها احسان الى الرئيس جمال عبد الناصر سنة ١٩٥٥ تتعلق بمجموعة البنات والصيف التى كانت تنشر وقتها فى «روز اليوسف» بعد ان ابلغه الاستاذ محمد حسنين هيكل رأى الرئيس عبد الناصر فى المجموعة، وكما يبدو من نص الرسالة ان الرئيس لم يكن راضيا عنها - لم تمنع المجموعة ولم تحرف رغم ذلك!!! - وبالاضافة الى نص الرسالة هناك سبع قصص قصيرة. وظل نص الرسالة والقصة السابعة فقط دون تحريف. أما باقى القصص فقد طالها التحريف على النحو التالى.

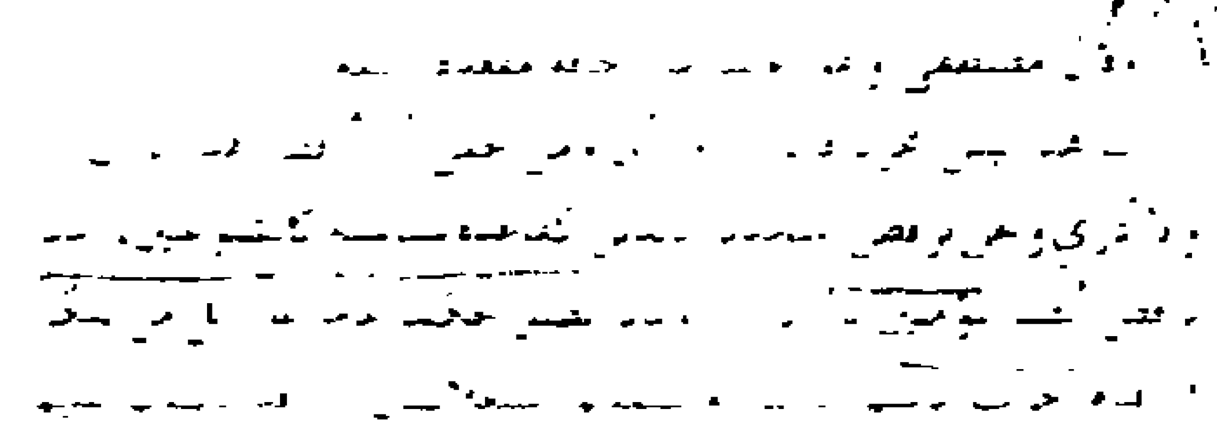
● القصة الاولى «الراقصة والطبال»

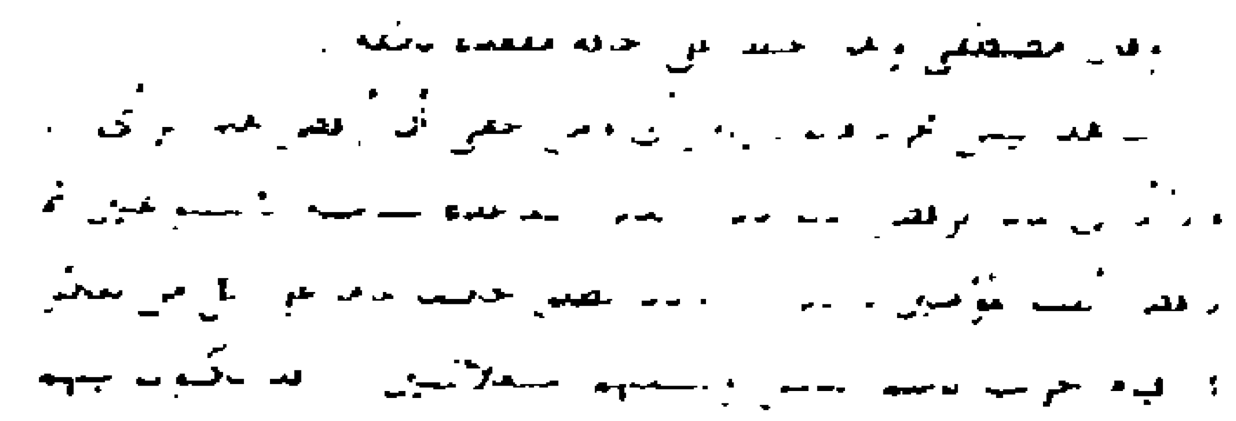
- صفحة ٢٥ السطر السادس من اعلى يقول الكاتب وعرضت

المصدر : الكواكب

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥

صورة من النص الاصلي





صورة من النسخة المزورة

عليه سميرة ليالي بلازواج لكن العبارة صارت وعرضت عليه سميرة استهتارا ليالي بلازواج

ـ صفحة ٣٣ السطر الخامس من اعلى يقول الكاتب رحه مصنوع في طنطا ركائك يسيد بابلوي. ومى حسمة الجديده من حوار سيد بموى

وفي السطر الخامس من سفل يقول الكاتب. ـه هو ـذي خلق كل هذا الفن. وصدور ـه مو الذي ابدع كل هذا الفن

ـ صفحة ٣٤ السطر ر ـع من اعلى بر حتى لخمور تو توزع على الموائد هي فرس في كوس شربات ـكر ـلمة خمور صدقت لتحل محل شبه الكئوس.

ـ صفحة ٣٠ ـسطر ـشر ـحث عن ـ ـه دولادي و ـكت زوجي ـ ـية ـ ـه كو ـ ـعد ـ ـ

ابحث عن خادمة لاولادي تقوم على خدمتهم ولراحة زوجتي.

ـ صفحة ٤٥، الجملة الاخيرة من القصة، واحتضن الطفلة الى صدره وابتعد عن الراقصة، لكن في الطبعة الجديدة وابتعد عن الراقصة الفاجرة

● القصة الثانية قبل الوصول الى سن الانتحار

ـ ص ٤٩ يحس من نظرة الاب وهو يدمع ومن ابتسامته الصفراء ومن الكلمتين السخيفتين اللتين يرددهما وبعد التحريف صارت ومن الكلمتين اللتين عتاد ان يرددهما

ـ ص ٤ـ السطر الرابع وربما قصيب ـ ـس بجانب ضريح ـ تبرك ـه ـ ـه ـ ـه حتى يفقدك من المصيبة الكبرى المصيبة الامتحان ولكن بعد التحريف ـ ـ ـه ـ ـحذر صارت العبارة ـ ـ وربما قصيب

ليلتك امس بجانب ضريح الحسين اعتقادا فاسدا منك انه يمكن ان يفقدك من المصيبة الكبرى وفي نفس الفقرة وبعد سطرين يقول الكاتب.. كما تتعاملون مع مدرس المدرسة فتعطونه رشوة قبل الامتحان بشهر.. ولكن تم التحريف وصارت.. فتقبلون عليه قبل الامتحان بشهر.. وفي السطر التالي مباشرة يقول الكاتب «الله يامغفلون ليس في حاجة الى رشوة. ولكن بعد التحريف صارت الله يامغفلون ليس في حاجة الى تعبدكم

ـ ص ٥٤ يقول الكاتب. ولماذا لا يتصور الله كما يصوره له خياله

وبعد التحريف صارت. ولماذا لا يتصور الوجود كما يصوره له خياله

ـ ص ٦٤ يقول الكاتب. وربما كان مفرطا في ستنزاف نفسه ولكن هكذا كل نصبية في أوائل سن البلوغ وتم تحريف العبارة ـ ـ ولكن هكذا كثير من صبيه في اوائل سن البلوغ

ـ صفحة ٦٥ يقول الكاتب بها صديقة خطيبة وبعد تحريف صبحت انها صديقة حسنة ي ـعهم ـ ـ ـساد

- آخر صفحة ٦٥ واول ص ٦٦. كلما التقيا حتى داخل المدرسة وكأنهما رجلان من زبائن حى واحد.. لكن بعد التحريف صارت العبارة «داخل المدرسة ورحم الله ابراهيم عبد الهادى باشا الذى الغى البغاء الرسمى الذى كان وصمة عار فى جبين مصر الاسلامية»..

وهكذا اخرج الناشر العبارة من حدود النص الروائى ليضعها فى سياق آخر مقحم تماما على القصة.

- ص ٧٧ «وبدأت ساقاه تعيشان بين ساقيها طوال الدرس».

«وبدأت ساقاه لسفالته تعيشان بين ساقيها.»

- ص ٨٠ «إنها عملية تدريب على تنمية الذكاء.. اى انها يمكن ان تعتبر عنصرا من عناصر التربية ولكن بعد التحريف صارت.. انها عملية تدريب على تنمية الذكاء. هكذا صور له فهمه السقيم انها يمكن ان تعتبر عنصرا من عناصر التربية».

● القصة الثالثة والتى تحمل المجموعة عنوانها «أسف.. لم اعد استطيع».

- ص ٩٦ «إنه ايضا يريدها» ولكن العبارة [illegible] ايضا يريدها [illegible] في [illegible] ابيها وغناه»

- ص ١٠[illegible] «واصبح من حقه ان يقضى الليل فوق هذا الفراش» وبعد التحريف «واصبح لفساده يقضى الليل»

- ص ١٠٨ ابواب الجنة فتحت امامه وبعد التحريف اصبحت «ابواب [illegible] امامه»

- ص ١١٠ نشوة الوصول الى الجنة. [illegible] تحريفها إلى نشوة الوصول الى [illegible]

- ص ١١٦ وشدته فى دلال الى غرفتها. «اصبحت وشدته فى دلال فاجر الى [illegible]ها»

- ص ١١٢ [illegible] به فى آخر النهار الى الفراش وبعد التحريف. «[illegible] الفراش [illegible]»

- ص ١١[illegible] [illegible] كأنها مومس [illegible] وسكتت كمومس

● القصة [illegible] مكان يعيش مع لسانه».

- صفحة ١١٩ «[illegible] التقاليد التى [illegible] الاحترام في مظاهر [illegible] حيادية.. كل واحد هناك [illegible] الآخر

وبعد [illegible] مظاهر تبدو وكأنها [illegible] واحد هناك [illegible] الآخر.

- ص ١٣١ يقول الكاتب.. ورقصات كورية كأنها خطوات ملائكة عدن الى الدنيا عبر التاريخ ولكنها بعد تدخل السحار صارت ورقصات كورية كأنها خطوات جوار حسان.

- يقول الكاتب فى نفس الصفحة.. وابتسم فى سعادة وبعد التحريف وابتسم فى خبث..

● القصة الخامسة «الزجاجات الفارغة»..

يتجاوز التحريف هنا آراء أقوال الكاتب الكبير فى القضايا الاجتماعية والعاطفية ليمتد الى ارائه السياسية والحزبية، فالكاتب الكبير الذى عاش ليبراليا ومن اشد انصار الحرية السياسية وقيام الاحزاب يصبح هنا مجندا لقيام حزب دينى في مصر ورافضا تماما لقيام حزب اليساريين.

يقول - صفحة ١٥١ السطر الثالث من اسفل - على لسان مصطفى احد ابطال القصة ولا [illegible] لماذا نرفض [illegible] بالدين كقاعدة سياسية كالشيوعيين ثم نرفض ايضا المؤمنين بالدين. [illegible] العبارة على النحو [illegible] ونحن نرفض

المصدر : الكواكب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٥

الملحدين بالدين كقاعدة سياسية كالشيوعيين لماذا نرفض ايضا المؤمنين بالدين.

- ص ١٥٣ يقول الكاتب فإذا كفر احدكم بجمال عبد الناصر لم يجد شخصية اخرى يلجأ إليها وتضمه الى جماعتها. لايجد إلا الله ويتفرغ للدين.. ولكن اسلوب الكاتب لم يعجب السحار فحرفها بهذا الشكل فإذا كره احدكم جمال عبد الناصر لم يجد شخصية اخرى يلجأ اليها وتضمه الى جماعتها.. لا يجد امامه إلا ان يتفرغ للدين..

● القصة الاخيرة «قبل ان نخرج الحقيبة من الباب».

- ص ١٥٨ لن اصدقك ولو قلتها مليون مرة.. انى اعرفك ولكن الناشر اضاف اليها انى اعرفك عينك زايغة

- نفس الصفحة يقول الكاتب «انت تريد ان تجرب هذه الطاهية فى الفراش ولكن الناشر جعلها «انت تريد أن تجرب هذه الطاهية وتتذوقها

- نفس الصفحة «الى ان ترجمت لك نفسها وجسدها فى شقة صديقك عثمان. لكن الناشر حذف كلمة وجسدها.

- ص ١٥٩ يقول الكاتب تجربة اشترطت عليك الزواج قبل ان تبدأها.. البنج قبل اجراء العملية. البسملة قبل الذبح.. لكن الناشر حذف جملة البسملة قبل الذبح..

- ص ١٦٦ بل ان المجتمعات الاكثر تقدما لم يعد يهمها صفة الابوة. فقام الناشر بحذف كلمة تقدما ووضع مكانها انحلالا.

- ص ١٦٧ الاب الحقيقى يجب ان يكون الدولة التى تمتلك الملاجىء لتربى فيها الاطفال.. ولكن الناشر تدخل بالاضافة لتصبح الاب الحقيقي فى رأيهم يجب ان يكون.

- ص ١٦٨ ينهى الكاتب القصة بالعبارة التالية. وصرخت ثم القت نفسها على الفراش تكتم صرخاتها.. لكن هذه النهاية لم تعجب الناشر فأضاف اليها فقرة كاملة وهى.

«والنساء كلهن يغرن اذا تحدث ازواجهن عن امرأة غيرهن، حتى لو كان هذا الحديث عن معرفتهم بها قبل زواجهن. وهذه الغيرة غالبا ما تنتهى بأن تهدم بيوتهن بالطلاق

هذا ما قام به الناشر «مكتبة مصر» بالنسبة لمجموعة قصصية واحدة.. ترى ماذا فى المجموعات والروايات المتبقية لاحسان عبد القدوس ؟!

رأى الوفد

الرزاز يتحايل على «الجات» !!

بقرار فرض ضريبة مبيعات على السيارات من ناحية وزيادة هذه الضريبة على بعضها من جهة اخرى يكون الدكتور الرزاز قد مد مأساة الضرائب الى كل موقع فى مصر!!

●● والدكتور الرزاز بذلك ضمن لخزانة الحكومة عدم المساس بحجم الدخل الذى تمتصه الحكومة من جيوب كل المصريين.

●● ذلك انه بعد اعلان مصر انضمامها رسميا لاتفاقية «الجات» كان متوقعا ان تنخفض اسعار كثير من السلع وفى مقدمتها اسعار السيارات ووجد وزير المالية ان هذا يعنى خسارة جسيمة للحكومة.. وان كان خيرا لكل الناس.. وبحث الوزير عن وسيلة يعوض بها الخفض المتوقع فى ايرادات الجمارك والضرائب والرسوم فكان ان تفتق ذهنه الى مايحفظ للحكومة عائداتها ولا تمسها قواعد «الجات» وغير «الجات»..

●● وجاء قرار الوزير بزيادة ضريبة المبيعات على السيارات ليعوض عائد هذه الضريبة الخفض المتوقع من تنفيذ اتفاقية الجات!!

وهذا القرار سوف يحرم كثيرا ممن كانت احلامهم تصبو الى اقتناء سيارة حتى ولو كانت نصف عمر بل ضاع الى الابد هذا الحلم فى عصر ساءت فيه خدمات وسائل المواصلات العامة سواء داخل المدن او خارجها..

●● ونقول للحكومة ورئيس الحكومة، وايضا للمالية ولوزير المالية ان اسعار السيارات المستعملة فى مصر اصبحت اضعاف اسعارها خارج مصر واذا كان سعر السيارة خارج مصر ١٠ الاف جنيه مثلا فان سعرها اصبح فى مصر ٤٠ و٥٠ الفا وكل هذا بسبب الضرائب الملتهبة والجمارك المشتعلة والرسوم الاضافية التى لانعرف لها سببا او سعرا ثابتا ثم تجئ ضريبة المبيعات الاخيرة لتقضى على الامل الذى كان يراود البعض..

ولهذا السبب وجدنا مصر وقد اصبحت سوقا للسيارات المستعملة.. بل مخزنا لكل ماهو قديم ومتهالك من السيارات.

●● وياوزير المالية: بعض الرحمة ونحن نودع شهر الرحمة!!

«الوفد»

مجلس الشعب يناقش اتفاقية «الجات» هذه الدورة

٥١ ٪ من الناتج القومى ينتظر منافسة أجنبية قادمة مع «الجات»

مصر تستعد للمواجهة بإصدار قوانين «منع الاحتكار» و«مكافحة الاغراق»
بعد ٥ سنوات .. التعريفة الجمركية ٣٦ ٪ فقط
«فاتورة الطعام» تزيد ٥ر٢ مليار جنيه سنويا

المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٥

●● يناقش مجلس الشعب خلال هذه الدورة الاتفاقيات التى انتهت إليها منظمة «الجات» فى دورة «اورجواى» والتى وقعتها مبدئيا ١٢٧ دولة فى عاصمة المغرب «الدار البيضاء» ، فى انتظار موافقات برلمانات العالم عليها حتى تصبح نافذة المفعول تحت مسمى جديد : «منظمة التجارة العالمية» ذات صلاحيات تفوق صلاحيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامى على حد سواء .

- الاتفاقيات الجديدة بالضرورة سترفع «فاتورة الطعام» الذى نستورده .. وستلزمنا بخفض جمركى مع سائر الدول لصالح «حرية التجارة» .. لكن الخطر الأكبر المتوقع من هذه «الحرية» يتمثل فى منافسة البنوك وشركات التأمين الأجنبية لشركاتنا وبنوكنا بما تملك من ادوات متطورة خاصة أن هذه «الأوعية المالية» تعتمد عليها الدول النامية فى تمويل التنمية وسائر الأنشطة الاقتصادية والتجارية .

«المصور» تطرح القضية على رجال البنوك والتأمين.. فما هي رؤيتهم ؟ ●●

عندما يناقش مجلس الوزراء مجموعة الاتفاقيات الدولية التى انتهت إليها «الجات» ، كانت أمامه صورة واضحة بكل الآثار المتوقعة، سواء كانت سلبية أو إيجابية .. لهذا عهد المجلس إلى مجموعة وزارية تعاونها مجموعة فنية لتحديد الاعباء المتوقعة ، واقتراح ما تراه من سياسات ومواجهات تتمثل أساسا فى قوانين «منع الاحتكار» وقانون «مكافحة الاغراق» فى ظل محاذير وضعتها «الجات». تعطى هذه المنظمة حق التفتيش ضد أى نوع من أنواع الحماية للسلع المحلية أمام منافسة السلع الوافدة .

وتقول بعض التقارير التى نوقشت فى مجلس الوزراء ان مصر تستورد ٧٠٪ من طعامها وان إلغاء الدعم على السلع الزراعية من قبل دول الاتحاد الأوربى ومن قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، سوف يرفع «فاتورة» الواردات المصرية الغذائية ، إلا أن عملية إلغاء الدعم من قبل هذه الدول سوف تجدول على خمس سنوات قادمة بحيث لا يتم خفض الدعم باكثر من ٢٠٪ هذا العام وان كان حجم الدعم الأوربى يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار ولا يقل عن ٢٤٠ مليارا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ورغم هذه الأرقام الكبيرة فإن حجم تأثر مصر خلال العام الأول قد لا يتعدى ٨٠٠ مليون دولار سوف يكون لها تأثير على الميزان التجارى .. وان كان حجم تأثر الدول العربية قد يتعدى عشرة مليارات دولار خلال العام الأول .

ورغم ان المنظمة الجديدة لم يتم اختيار رئيس لها حتى الآن انتظارا لما تسفر عنه «الانتخابات» من جانب الدول الأعضاء خلال الشهر القادم «ابريل» حيث يجرى الآن صراع عنيف بين المرشح الأمريكى لرئاسة المنظمة وهو «كارلوس بالنياس» رئيس المكسيك السابق فى مواجهة المرشح الأوربى «ريناتورو جيرو» وزير تجارة ايطاليا السابق ، وعندما يتم اختيار رئيس المنظمة يمكن القول انها ستكون «المؤسسة الثالثة» إلى جوار البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وان كان توقع العالم كله حول دور المنظمة الجديدة الذى سيكون اكثر «سطوة» من البنك والصندوق فيما يتعلق بالدول النامية .

صحيح ان الاتفاقيات المختلفة التى وقعتها

ماجد عطية

الدول والتي تقوم عليها المنظمة الجديدة قد «اعطت مهلة» للدول النامية فيما يتعلق بالمنسوجات حتى عام ٢٠٠٥ ، وفيما يتعلق بالخدمات خاصة الخدمات المالية المتمثلة في البنوك وشركات التأمين ، إلا أن السلطات الممنوحة للمنظمة الجديدة تتعدى حدود توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلى حق التفتيش من خلال «بوليس خاص» له صلاحيات التفتيش والضبط ، ليس لافراد ، وانما لدول وحكومات ، في حالة قيام أي دولة بالاخلال بشروط وقواعد حرية التجارة ، سواء بالدعم لسلع التصدير ، أو فرض سياسات الحماية الجمركية على الواردات الاجنبية .

ومن هنا يأتي تخوف الدول النامية اذا أضيفت له احكام «حقوق الملكية الفكرية» التي تشمل براءات الاختراع أو تقليد السلع أو طبع أفلام السينما والتليفزيون والكاسيت والكتب والفنون المختلفة ، ومن المعروف أن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية تجارة رائجة وتشكل حجما داخل اقتصاد الدول النامية ، بل أكثر رواجا داخل بعض الدول الأسيوية المسماة «النمور» وهي التي قام اقتصادها أساسا على تقليد السلع وتصديرها بأسعار رخيصة .

الأرباح للكبار فقط

ومن هنا أيضا يأتي حرص الدول الصناعية المتقدمة على «دور» المنظمة الدولية الجديدة ، اذ تقدر مكاسب الدول المتقدمة من تطبيق احكام دورة اروجواي والمنظمة الجديدة بحوالي ٥١٠ مليارات دولار منها ١٣٤ مليار دولار عائد اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية وحدها ويصل الرقم إلى ١٦٢ مليار دولار بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي ويتعدى ٤٠ مليار دولار بالنسبة اليابان .

لكن ما هو العائد على الدول النامية من أحكام الاتفاقيات الجديدة التي تقوم عليها منظمة التجارة الدولية ؟!

يقول تقرير وضعته منظمة التجارة والتنمية (أونيسد) التي تضم أكبر ٢٤ دولة صناعية ، ان الدول النامية سوف تستفيد بما يزيد على ١٥٠ مليار دولار من زيادة صادراتها إلى أسواق كانت مغلقة أو كانت صادرات الدول النامية اليها محددة بما كان يعرف باسم «الكوتة» ..

لكن ما هو الذي عند الدول النامية لتصدره إلى أسواق الدول المتقدمة وتكون قادرة على منافسة انتاج هذه الدول داخل اسواقها ، فضلا عن عدم قدرة سلع الدول النامية على منافسة سلع الدول المتقدمة داخل اسواق الدول النامية ذاتها .. ؟

صحيح أن مواثيق المنظمة الجديدة اعتمدت حق الدول الصغيرة في إصدار تشريعات لحماية انتاجها وسوقها مما يسمى بسياسة «الاغراق» أو اسلوب «الاحتكار» ، واصبح للدول المتقدمة حق اصدار هذه التشريعات بل أصبح لها حق فرض عقوبات على الدولة التي تلجأ إلى الاغراق أو الاحتكار .. ولكن يبقى على الدول التي تواجه الاغراق والاحتكار أن تثبت أمام «منظمة التجارة الدولية» انها قد تعرضت لذلك وحتى لا تقوم المنظمة الجديدة بمعاقبة الدولة التي ستلجأ لحماية اسواقها من «الاغراق» ومن «الاحتكار» خاصة إن المقترح إحداث تخفيضات جمركية

المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : م يونيو ١٩٩٥

هائلة تحت مسمى «حرية التجارة» تخفيضات قد تصل إلى ٨٠٪ في بعض الدول بحيث لا تتعدى الرسوم ٣٦٪ على الاكثر .

نظرة جديدة

يقول محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلي ورئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس اتحاد المصارف العربية :

– بالنسبة للآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي المصري، ينبغي بداية النظر إليها في ضوء طبيعة هيكل الجهاز المصرفي عندنا والذى تسيطر فيه بنوك القطاع العام التجارية والمتخصصة على نسبة ٦٣٫٨٪ من اجمالى المركز المالى للجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزى .. أما النسبة الباقية ٣٦٫٢ فتخص بنوك القطاع الخاص بما فيها فروع البنوك الأجنبية ، حيث يبلغ المركز المالى لهذه الفروع (٢٢ فرعا اجنبيا) قرابة ٨ مليارات جنيه تمثل حوالى ٥٪ من اجمالى المركز المالى للجهــــاز المصرفي كله .

واذا نظرنا الى متوسط حجم الوحدة المصرفية قياسا الى حجم الاصول نجد أن هذا المتوسط يبلغ لدى بنوك القطاع العام التجارية حوالى ٢٥ مليار جنيه مقابل مليار جنيه واحد بالنسبة للبنوك التجارية الخاصة والمشتركة وفى حدود ٧٢٢ مليون جنيه بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية .

من هنا نجد أن بنوك القطاع العام التجارية هي أكبر البنوك من حيث متوسط حجم الوحدة المصرفية بما يعادل ٢٥ ضعفا لمتوسط الحجم لدى البنوك التجارية الخاصة والمشتركة ، وحوالى ٣٤ ضعفا بالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية .

اما بالنسبة لوضع البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية، فإن وجودها محدود، حيث اظهر ترتيب اكبر الف بنك عالمى طبقا لحجم رأس المال انه لا يوجد هناك سوى اربعة بنوك فقط تحتل مراكز متأخرة مثل ٤٧٣ - ٥٢٥ - ٦٤٦ - ٦٦٥ على الترتيب.

فاذا عقدنا مقارنة بين حجم اصول بنوكنا الاربعة هذه وبين البنك الاول في جدول الالف بنك فإن الامر يظهر مدى صغر حجم اصول بنوكنا، اذ يبلغ حجم اصول هذا البنك الاول ٤٢٧ مليار دولار مقابل ١٠٫٣ مليار دولار للبنك الاهلى المصرى، وحوالى ٩ مليارات دولار لبنك مصر، و٢٫٥ مليار للمصرف العربى الدولى، و ٢ مليار لبنك الاسكندرية.

يوضح كل هذا انه في حالة التحرير الكامل للتجارة الدولية في الخدمات المالية، يتطلب منا النظر في قدرة البنوك المحلية على المنافسة من حيث العمالة المؤهلة، ومتوسط دخل الفرد المرتفع بالاضافة الى حجم السوق المحلى فضلا عن موقف الدولة من ديونها الصافية حتى يمكن ان نقول اننا في مستوى المنافسة القائمة.

امر شديد الأهمية في اطار مستقبل المنافسة الدولية، وهو امر يتطلب تبنى صيغة لتطوير العلاقات المصرفية على اساس اقليمى بما يوفر قاعدة قوية تستند اليها المصارف العربية عامة والمصرية خاصة في مواجهة منافسة البنوك الاجنبية المتوقعة.

قادرون على المنافسة

ويقول عصام الاحمدى رئيس بنك مصر:

ـ بداية احب ان اشير الى ان مصر قد سبقت الكثير من الدول النامية وجميع الدول الاشتراكية في شرق ووسط اوربا والصين في اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اسفرت عن التطور النسبى لقطاعات الخدمات، حيث اصبحت الخدمات تلعب دورا مهما في الاقتصاد المصرى، الامر الذى يعنى ان الاتفاق سيتيح لها فرصا اكبر واوسع للنمو والنفاذ في الاسواق الخارجية وخاصة المنطقتين العربية والافريقية، في مجالات

● وظيفـــــة منظمة التجـــارة الدولية الجـــديدة أخطر من البنك والصـــندوق الدوليين

الخـــــدمات المهنية والعمالة والتشـــــييد والبناء.

اما بالنسبة لقطاع الخدمات فنحن نعلم انه من القطاعات التى اصبحت ذات اهمية نسبية فى الاقتصاد المصرى، لتعدد انشطة هذا القطاع واستيعابه لحوالى ٤٦٪ من اجمالى العمالة فى مصر وفقا لاحصائيات عام ٩٣/٩٢، بخلاف قطاع التشييد والبناء، ولذلك فإن التزامات مصر فى ضوء تحرير تجارة الخدمات كانت فى حدود القوانين المحلية اى ان الدولة لا تحرر التجارة فى الخدمات الا فى القطاعات التى ترغبها وذلك وفقا للظروف التى تحددها. بمعنى ان التزامات كل دولة محددة فقط بالشروط التى لا تتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية.

الخطأ.. والخطر

محمد نبيل ابراهيم رئيس بنك «مصر اكستريور» يطالب بحتمية رسم سياسة مصرفية مصرية لأن تحرير تجارة الخدمات المالية تشكل اضرارا فعليا بالاقتصادى المصرى.

ورغم ذلك فإنه يرى امكانات متوفرة امام بنوكنا الوطنية تمثلت فى نجاحاتها خلال السنوات الاخيرة فى تجميع الموارد وسندات واذون الخزانة حتى وصلت نسبة الودائع الى مجموع ميزانيات البنوك بحوالى ٧٠٪ خلال العام الاخير.

نبيل ابراهيم يقول: ايضا رغم ذلك الخطر المتوقع - فإن الاتفاقيات تعطى للبنوك المركزية الحق فى التحلل من بعض الأحكام بما يضمن استقرار وثبات السوق .

مكان فى السوق العالمية

ولكن ماذا عن التأمين؟

هذا ما يجيب عنه الدكتور برهام عطا الله رئيس شركة الشرق للتأمين يقول:

- العالم يتجه الى ان يكون سوقا موحدة.. فرغم وجود التكتلات الاقتصادية القائمة على اسس جغرافية كالتكتل الامريكى «نافتا» والتكتل الاسيوى فى المحيط الباسـفيكى بزعـــامة اليابان والنمور الجديدة، والتكتل الاوروبى.. الا ان الاتجاه هو انصهار هذه التكتلات معا وظهور سوق عالمية تربط بين هذه التكتلات معا..

ولعل الصراع الظاهر بين هذه التكتلات بعضها البعض، انما هو مظهر من مظاهر التوجه العام الى ذوبان الاقتصاديات الوطنية، والاقليمية فى سوق عالمية كبرى، وعلينا فى مصر ان ندرك هذه الحقيقة وان نعمل على توافق سياستنا الاقتصادية مع هذه التوجهات العالمية.. واساس هذا التوجه العالمى هو سيادة المنافسة ومحو الاحتكارات اى ان آليات السوق المفتوحة هى التى ستخلق التنافس بين هذه التكتلات الاقتصادية فى داخلها وخارجها.. وآليات السوق هى المحرك الجوهرى لظاهرة «العالمية» المشار اليها ولهذا نحن نجرى صياغة جديدة بقانون جديد للتأمين يسمح بالمنافسة الاجنبية.

المكسب والخسارة

كلام الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق والرئيس الحالى لبنك مصر امريكا الدولى، لا يقتصر على تجارة الخدمات والمنافسة المصرفية الدولية ولكن يتضمن تقييما شاملا للسلبيات والايجابيات لمجموع الاتفاقيات التى انتهت اليها «دورة اوروجواى» والتى تقوم عليها «منظمة التجارة الدولية» وهو الذى عاصر مراحل الحوارات العنيفة لدورة على مدى خمس سنوات قضاها وزيرا للاقتصاد.

يقول د. يسرى ان الاتفاقيات تهدف اساسا الى تحقيق حرية التجارة والمنافسة، ولكن دورة «اوروجواى» تضمنت - لاول مرة - موضوعات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية.

آلية قومية لإدارة اتفاقية الجات

على مدى الأسابيع الماضية ناقشنا عدة جوانب مهمة في اتفاقية الجات التي صارت بتفصيلاتها المتعددة - نحو ألف صفحة - أمرا واقعا ونافذا منذ أول يناير الماضي، وبذلك دخلنا عصر الجات الذي خلق نظاما اقتصاديا عالميا جديدا تحكمه وتتحكم فيه ثلاث مؤسسات دولية هي: منظمة التجارة العالمية المنوطة بالإشراف على تنفيذ الجات، والبنك الدولي، وصندوق النقد.

وفيما استعرضناه طرحنا عدة آراء، كما طالبنا بتشكيل لجنة قومية في مصر من المسئولين والخبراء وأهل الخبرة والرأى لبحث موقفنا مع الجات وما يترتب عليها.. وقد أيدنا العديدون في هذا الرأى.. ومن هذا بعث إلينا الدكتور رفعت النجار أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الزقازيق برسالة قال فيها:

تعتبر اتفاقية الجات من أهم الاتفاقيات التى تمت خلال هذا القرن،

حيث أن اثرها وتاثيرها سوف لا يقتصر على سنوات معدودة أو فترات محدودة، ولكنها سوف تمتد لأعوام وعقود طويلة، كما أنها شملت اغلب مجالات النشاط الاقتصادى فى الزراعة والصناعة والخدمات ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والثقافية وغيرها.

وإذا كانت الاتفاقية قد أعطت الدول النامية (ومن بينها مصر) بعض الميزات شملت فترات سماح وإعفاءات وتعويضات وميزات تفضيلية، كما أن هذه الاتفاقية تحتاج إلى الكثير من السياسات الخاصة بالتعامل مع هذه الاتفاقية، وإذا كان كل هذا وغيره مطلوبا فإن السؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو «كيف سيمكن التعامل مع هذه الاتفاقية على المستوى القومي؟» وهل سيبقى الوضع على ماهو عليه من حيث وجود لجنة فى التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد ولجنة أخرى بوزارة الخارجية، على أن تقوم كل وزارة بالتعامل مع الاتفاقية من منطلق منظورها الخاص؟!

وللرد على هذه التساؤلات وغيرها فإنه يقترح إنشاء الية قومية للتعامل مع الاتفاقية تكون تابعة لرئاسة مجلس الوزراء ويعين لها أمين عام بدرجة نائب رئيس الوزراء تكون من بعض مهامها:

١ - التعامل مع المنظمة العالمية للتجارة WTO وجميع المنظمات والوكالات الدولية ذات العلاقة.

٢ - التنسيق فيما بين الوزارات والهيئات المحلية ذات العلاقة بالاتفاقية.

٣ - توفير البيانات والمعلومات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

٤ - المتابعة المستمرة لأعمال الاتفاقية ونتائجها.

٥ - تمثيل الدولة في الاجتماعات وجميع المنازعات والمناقضات.

٦ - إجراء الدراسات الخاصة عن كيفية الاستفادة بالاتفاقية والمشاركة في المؤتمرات بغية الاستفادة بالإيجابيات وتقليل السلبيات.

وأخيرا فإنه يمكن القول دون مبالغة بأن مستقبل الاقتصاد المصرى ونتائج سياسات الإصلاح الاقتصادى سوف يتوقف - إلى حد كبير - على مدى النجاح فى التعامل مع هذه الاتفاقية.

والله الموفق.

الجات .. والحماية اللازمة للسلع المصرية!

انشئت منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» في عام ١٩٤٠ في اطار اتفاقية «بريتون وودز» ولقد انعقد مؤتمر التجارة والعمالة في هافانا بكوبا في عام ١٩٤٧ وصدر عنه ميثاق لمحاولة وضع اساس لمنظمة التجارة الدولية، الا ان هذه المنظمة لم تظهر إلى الوجود بسبب اعتراض الولايات المتحدة على بعض نصوص نظامها.

وتعتبر جولة اورجواى الجولة الثامنة من مفاوضات الجات والتى بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ وامتدت لفترة سبع سنوات ووقعت عليها ١١٢ دولة.

ولقد سبقتها جولتان على جانب كبير من الاهمية هما جولة كنيدى التى استمرت مفاوضاتها اربع سنوات خلال الفترة من ١٩٦٤ - ١٩٦٧ وجولة طوكيو التى استمرت مفاوضاتها ثمانى سنوات خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٩. وتتميز جولة اورجواى بانها اكبر الجولات طموحا ويتضح ذلك مما شملته من مبادئ اهمها تحرير التجارة الدولية من القيود المالية «الرسوم الجمركية» وغير المالية «القيود الكمية»

وتلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بالعمل على ازالة القيود المالية والقيود الكمية او تخفيضها تحريرا للتجارة الدولية وتتم الازالة او التخفيف عن طريق المفاوضات متعددة الاطراف بين الدول الاعضاء. وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية وهو المبدا المعروف بشرط الدولة الاولى بالرعاية. والاعتماد على القيود المالية «الرسوم الجمركية» وليس القيود الكمية اذا اقتضت الضرورة ذلك ولاتسمح الاتفاقية باستخدام القيود الكمية الا في حالات استثنائية حددتها على سبيل الحصر، وذلك في حالة السلع الزراعية وفي حالة وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات او في حالة الزيادة المفاجئة في الواردات من سلعة معينة.

وتضمنت الاتفاقية كذلك بنودا خاصة بالمنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والخدمات المالية وخدمات النقل والمواصلات وخدمات التامين والملكية الفكرية. وقد نصت الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٢٦٪ في غضون ست سنوات.

وقضت الاتفاقية بان يتم. على مراحل لمدة عشر سنوات - الغاء «اتفاق المنسوجات متعددة الالياف بشان توزيع الحصص» ذلك الاتفاق الذى ظل يتحكم في التجارة العالمية للملابس طيلة عشرين عاما.

واكد البيان الختامى لجولة أورجواى أن قرارا لصالح الدول الاقل نموا سوف يمنحها حق عدم الالتزام باى قرار لايتواءم مع عمليات التنمية والاحتياجات المالية والتجارة اضافة إلى عدة لوائح اخرى تتميز بالمرونة لصالح هذه الدول وتتيح لها تاجيل التعهدات الخاصة بالنفاذ للاسواق حتى ابريل ١٩٩٥.

واعلن البيان انه قد تم بموجب الاتفاق انشاء منظمة جديدة هى «منظمة التجارة المتعددة الاطراف» والتى ستتولى المراقبة والاشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى اتخذت في جولة اورجواى وتشير بعض التعليقات إلى ان الاتفاق يفتح الطريق امام الطموحات التجارية العالمية ويعطى اكثر من ١٠٠ دولة الامل في الانتعاش والنمو وتوفير فرص العمل

مصر.. ومنظمة التجارة العالمية

رئيس التمثيل التجارى:

مصر تحصل على العضوية الكاملة بالمنظمة بعد تصديق مجلس الشعب

تحقيق :
صفاء جمال الدين

٨١ دولة تسهم بـ ٩٠٪ من التجارة العالمية صدقت على الوثيقة الختامية لاورجواى وإنشاء منظمة التجارة

تبدأ مصر قريبا فى التحول الى صفة العضوية الكاملة فى منظمة التجارة العالمية عقب انتهاء مجلس الشعب من التصديق على الوثيقة الختامية لجولة اورجواى لمفاوضات تحرير التجارة العالمية والتصديق على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية حيث ينتظر ان يناقش مجلس الشعب كلا الموضوعين خلال الأيام القليلة القادمة. وصرح كمال الدين على رزق وكيل اول وزارة الاقتصاد ورئيس التمثيل التجارى بأن الوثيقة تشمل ٢٨ اتفاقا دوليا فى العديد من مجالات التجارة والتبادل السلعى والخدمى وغيرها من الموضوعات التى اشتملت عليها مفاوضات الجولة وأضاف انه منذ اجتماع مراكش وحتى ٣١ ديسمبر الماضى تم التصديق على الوثيقة الختامية ومنظمة التجارة من جانب ٨١ دولة تسهم بأكثر من ٩٠٪ من التجارة الدولية «من بين ١٢٥ دولة أعضاء فى الجات والتى يجرى فى اطارها مفاوضات جولة اورجواى».

كما دخل اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ فى يناير ١٩٩٥ والتى ينتظر عقد المؤتمر الوزارى الأول لها فى سنغافورة فى نهاية عام ١٩٩٦. وعن وضع مصر الحالى بمنظمة التجارة العالمية واهم الاتفاقيات التى تلتزم بها مصر بعد التوقيع على الوثيقة واساليب عمل منظمة التجارة العالمية فى المستقبل يقول رئيس التمثيل التجارى ان الدول التى وقعت على الوثيقة الختامية فى اجتماع مراكش الماضى ولم تصدق عليها آنذاك مثل مصر فإنها اكتسبت صفة العضو المراقب وهذا يعطيها الحق فى الاشتراك فى مناقشات ومفاوضات التجارة الدولية دون حق التصويت لحين انتهاء التصديق عليها من مجلس الشعب فى مصر او الجهات المخولة بهذه الصلاحيات فى الدول الأخرى وبحيث تتحول الدولة الى صفة العضو الكامل بعد انتهاء التصديق واخطار منظمة التجارة العالمية بذلك بنحو ٣٠ يوما.

ويضيف كمال الدين على رزق ان جولة اورجواى تعتبر الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية والتى تمت فى اطار الجات «اتفاقية منظمة التعريفات الجمركية والتجارة» وقد امتدت جولة اورجواى خلال الفترة من ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ وحتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ومن أهم ماأسفرت عنه الجولة الوثيقة الختامية وتتضمن ٢٨ اتفاقا وكذلك اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم الاتفاقيات - الـ ٢٨ - بالنسبة لمصر اتفاقات الزراعة والمنسوجات والنفاذ للأسواق الخارجية حيث سيؤدى اتفاق الزراعة الى زيادة تكلفة استيراد السلع الزراعية نتيجة الغاء الدعم من جانب بعض الدول المصدرة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبى وهو الأمر الذى تمت معالجته عن طريق تعويض الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ومن بينها مصر فى صورة منح ومبيعات ميسرة ومساعدات مالية وفنية الا ان اتفاق الزراعة الجديد ستكون له ايضا اثار ايجابية فى المدى البعيد على الاقتصاد المصرى حيث ان ارتفاع الاسعار العالمية «نتيجة تخفيض الدعم» من شأنه ان يؤدى الى زيادة فرص التوسع فى انتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية وغيرها والتى كان انتاجها غير اقتصادى فى مصر نظرا لانخفاض اسعار استيرادها. كما ان تخفيض الدعم الزراعى من قبل الدول المتقدمة من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية من السلع الزراعية «يصبح سعرها اقل من غيرها فى الأسواق العالمية» مثل القطن والأرز والخضروات والفواكه.

وطبقا لاتفاق المنسوجات فإن مصر تلتزم بتخفيض تدريجى للرسوم الجمركية المفروضة على عدد من بنود المنتجات النسيجية «اقمشة وملايات وفوط وملابس جاهزة وغيرها» وذلك حتى عام ٢٠٠٥ مع الاحتفاظ بالحق فى حظر استيراد الاقمشة حتى عام ١٩٩٨ والملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ مما يتيح فترة انتقالية لمصر يتم فيها التطوير لصناعاتها النسيجية والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية بحيث تكون قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.

وتستفيد مصر مقابل هذه الالتزامات من خفض فى مستوى التعريفة الجمركية لصادراتها من المنتجات النسيجية الى الدول المتقدمة يبلغ فى المتوسط مابين ٣٠ - ٤٠٪ عن مستوى التعريفة فى عامى ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وكذلك تستفيد من الغاء الحصص والقيود الكمية المفروضة على بعض صادراتنا من الغزل والاقمشة والملابس كما ستستفيد مصر من ميزة اخرى باعتبارها دولة منتجة للقطن وتتمثل هذه الميزة فى زيادة معدلات النمو للحصص الحالية المفروضة على تلك الصادرات فى أسواق الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبى.

وفى مجال النفاذ للأسواق فسوف تستفيد مصر من الخفض الذى قررته الدول الصناعية المتقدمة فى اطار جولة اورجواى فى رسومها الجمركية بمتوسط ٣٢٪ من متوسطات الرسوم الجمركية بها فى عامى ١٩٨٦ - ١٩٨٨ الامر الذى سيتيح للصادرات المصرية الاستفادة من هذه التخفيضات.

ومن ناحية أخرى تضمنت وثائق جولة اورجواى عدداً من الاتفاقيات لحماية الانتاج المحلى من الواردات وهى اتفاقية الوقاية والدعم واتفاق مكافحة الاغراق وتقوم وزارة الاقتصاد حاليا بانشاء جهاز فنى لمواجهة حالات الدعم والاغراق.

كما تضمنت اتفاقات الجولة نظاما لفض المنازعات يتميز بضمان التزام الدولة التى يثبت اخلالها بالتزاماتها بناء على شكوى من دولة اخرى بالحكم الصادر بالضبط وستبدأ الية فض المنازعات عملها بمجرد دخول اتفاقات جولة اورجواى حيز التنفيذ. وتعنى هذه الآلية اسلوبا فى فض النزاع يبدأ بالتشاور بين الدولتين المتنازعتين ثم التصالح ثم التحكيم ويوفر هذا النظام حماية لمصالح الدول النامية والصغيرة من الاجراءات التى تتعرض لها من الدول الأقوى فى العالم فى مجال التجارة الدولية.

وعن عمل منظمة التجارة العالمية خلال السنوات القادمة يقول رئيس التمثيل التجارى ان هذه المنظمة تهدف الى الاشراف على جميع النتائج التى أسفرت عنها جولة اورجواى. كما ستكون المنظمة منتدى لإجراء

الاستفادة من اتفاقيات الزراعة والمنسوجات وخفض التعريفة الجمركية

مفاوضات فيما بين الدول الاعضاء وعقد جولات جديدة تهدف الى زيادة مستويات التحرر للتجارة الدولية فى السلع والخدمات والغاء ماتبقى من قيود بهدف زيادة انسياب حركة التجارة الدولية. كما ستتولى تسوية المنازعات التجارية على النحو السابق للتوصل الى حلول مرضية ومنصفة لجميع الأطراف لاسيما الأطراف الصغيرة تجاريا وانهاء اسطورة الاجراءات الانفرادية والتهديدات التى دأبت بعض الدول الكبرى عليها عبر سنوات طويلة وستتولى المنظمة ايضا الاشراف على مراجعة السياسة التجارية للدول الاعضاء بصورة دورية بهدف الزام كل دولة بالوضوح والعلانية فى سياستها التجارية وشرح عناصر هذه السياسة بما يكفل المصداقية والأمان فى العلاقات التجارية الدولية.

وفى هذا الاطار ستقوم المنظمة الدولية بأداء وظائفها من خلال عدة أجهزة منها المؤتمر الوزارى الذى ينعقد مرة كل عامين على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية للدول اعضاء المنظمة «منظمة التجارة العالمية» بالاضافة الى المجلس العام ويتولى الاشراف على سير عمل المنظمة واتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة خلال الفترات مابين انعقاد دورات المؤتمر الوزارى ويعمل تحت اشراف المجلس العام عدة مجالس وهى مجلس تجارة السلع ويشرف على تنفيذ جميع الاتفاقات المتعلقة بتجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات ويشرف على تنفيذ الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وكذلك مجلس الملكية الفكرية ويتولى الإشراف على تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية.

والى جانب هذه المجالس توجد عدة لجان ، منها لجان قيود ميزان المدفوعات التى تتولى إجراء مشاورات مع الدول التى تفرض قيودا او رسوما اضافية على وارداتها فى حالة وجود اختلالات فى موازين مدفوعاتها ولجنة التجارة والتنمية وتتولى متابعة ماجاء فى اتفاقات جولة اورجواى بشأن المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية ومن بينها مصر وكذلك الدول الاقل تقدما وكذلك لجنة الميزانية والشئون المالية والادارية فضلا عن اللجان العديدة التى سوف تنشأ بموجب الاتفاقات التى اسفرت عنها جولة اورجواى للإشراف على تنفيذ احكام كل اتفاق ومتابعة تقديم المستندات اللازمة لتنفيذه. وسوف تتخذ منظمة التجارة العالمية قرارتها بتوافق الآراء - أى عدم اعتراض أحد الأعضاء رسميا على قرار يتم اتخاذه فى المؤتمر الوزارى او المجلس العام

وهناك قرارات سيتم اتخاذها [illegible] غلبية ثلاثة أرباع الأعضاء، أما المسا[illegible] المالية والإدارية فإنها تتخذ بقرارات [illegible] ابية المطلقة. ومن المعروف أن مصر [illegible] كت فى جميع جولات التجارة التى [illegible] فى اطار الجات «اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة» ومن أهمها جولة اورجواى والتى وقعت على نتائجها فى مؤتمر مراكش بحضور محمود محمد محمود وزير الاقتصاد باعتباره مسئولا عن عضوية مصر فى الجات وشئون منظمة التجارة العالمية وقد قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإجراء دراسات متعمقة لتأثيرات جولة أورجواى المحتملة على الاقتصاد المصرى تم عرضها على اجتماع مجلس الوزراء فى ١٥ فبراير الماضى ووافق المجلس على النتائج التى توصلت اليها الجولة تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب فى الأيام القليلة القادمة للتصديق عليها.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تطبيق اتفاقيات «الجات»

أوروبا تغرق فى طوفان هوليوود

□ بروكسل - خاص:

تحاول أوروبا منذ سنوات ان تدخل فى منافسة حامية مع هوليوود فى مجال الانتاج السينمائى وانتاج الافلام بصفة عامة. ولكنها فيما يبدو لم تحقق حتى الآن قدراً كافيا من النجاح فمازال نحو 75 إلى 80٪ من الافلام المعروضة فى اوروبا افلاماً امريكية الصنع. وتسعى اللجنة الاوروبية جاهدة من اجل تغيير هذه الصورة. وتتوقع الدراسات ان تؤدى التكنولوجيا الرقمية إلى فتح طريق اوروبا امام المئات من قنوات التليفزيون، والفيديو عند الطلب وغيرهما من المبتكرات المثيرة. واكد المفوض الاوروبى السابق جاك ديلور فى العام الماضى أن هذه الثورة الاوروبية المنتظرة لن تقل فى اهميتها عن اختراع جوتنبرج للطباعة. ومع ذلك فإن الاوروبيين مازالوا يخشون من التفوق الامريكى فى مجال التكنولوجيا العالية، ونظراً لأن هذه الصناعة توفر نحو مليونى فرصة عمل وتدور فيها مليارات الدولارات فإن منافستها مع هوليوود تأخذ شكل الحرب. وقد حذر ديلور اوروبا من ان تخسر هذه المعركة مثلما سبق ان خسرت امام امريكا معركة الاليكترونيات واجهزة الكمبيوتر.

ومع ذلك يمكن القول ان جنرالات اوروبا من السياسيين والمثقفين لايعرفون حتى الآن اى طريق يسلكون فى هذه الحرب. فبعضهم يريد القيام بهجوم مضاد عنيف بينما البعض الآخر يفضل العمل من وراء اسوار دفاعية عالية. ان اوروبا تدفع الآن فى اتجاه اعادة هيكلة خدمات التليفون والكابلات والاقمار الصناعية حتى يمكن الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات الضرورية لعملية تحديث شبكات الاتصالات.

ولحل جوهر المشكلة فى مجال صناعة الافلام الاوروبية هناك دعوة لاقامة «ايرباص سمعى - بصرى» اى «كونسورتيوم اوروبى» مشابه للكونسورتيوم الايرباص يستفيد من الحوافز الضريبية والضمانات الحكومية لبناء صناعة فيلمية تجارية تستطيع ان تنافس انتاج شركات هوليوود الامريكية منافسة حرة فى الاسواق.

وهناك من ناحية اخرى كما تقول مجلة «تايم» حملة فرنسية فى اتجاه قد يتصادم مع ما تقرره اتفاقيات «الجات» فى هذا الخصوص. وتسعى هذه الحملة الفرنسية إلى وضع نظام الحصص مضاد لمنتجات هوليوود يفرض على محطات التليفزيون ان يكون اغلب ارسالها معتمداً على برامج وافلام اوروبية الصنع مع مد اكثر هذه الحصص أيضا إلى مجال التكنولوجيات فى اطار ثورة المعلومات. وقد كان جاك ديلور وهو فرنسى يحبذ نظام الحصص هذا اما خليفته فى المفوضية الاوروبية جاك سانتير وهو من لكسمبرج فإن ينظر بحذر وشك إلى فكرة الحصص الفرنسية، لأنه يرى ان نظام الحصص سوف يضع عراقيل كثيرة فى وجه عمليات الاستثمار فى تلك المجالات.

ومؤخراً.. رفض وزراء ثقافة دول الاتحاد الاوروبى فكرة الحصص الفرنسية بعد يومين من الاجتماعات فى بوردو.. ومع ذلك فإن الاحباط لم يمنع جاك تويون وزير الثقافة الفرنسى من مواصلة الدفاع عن فكرة الحصص فى كل منتدى متهماً زملاءه بالمثالية والطيش. وقد حدث ذلك اخيرا خلال منتدى بروكسل للمعلومات الذى حضره نائب الرئيس الامريكى آل جور وخبراء من الدول الصناعية السبع فى مجال المعلومات. وفى هذا الاجتماع ركزت الولايات المتحدة على ضرورة ترسيخ قواعد المنافسة الحرة، والاسواق المفتوحة امام شبكات المعلومات وحذرت من اى نظام اوروبى للحصص التليفزيونية هو خطوة فى الاتجاه الخاطىء.. ولكن فرنسا لا تزال مصره على مواصلة الضغط فى اتجاه الترويج لنظام الحصص. والمدهش ان كثيراً من شركات البث الاوروبية تعارض الاتجاه الفرنسى. والامر الغريب أن الاحصاءات تشير إلى ان مشاهدة الافلام الاوروبية انخفض عددهم من 600 مليون مشاهد ليصبح 100 مليون مشاهد فقط منذ مطلع الثمانينات فى حين ان عدد مشاهد الافلام الامريكية يكاد يكون ثابتا عند 450 مليون مشاهد سنويا. وهنا يجب الاعتراف بأن موزعى الافلام الامريكية اكثر مهارة من موزعى الافلام الاوروبية وانهم حريصون أيضاً على غزو الاسواق الثانوية مثل اسواق الفيديو المنزلى، والتليفزيون ذى الاشتراك. وفى نفس الوقت فإن صادرات الفيلم الاوروبى إلى السوق الامريكى لم تزد ابدا بسبب مقاومة الامريكيين لهذه الافلام ولا يتجاوز حجم الافلام الاوروبية 1٪ فقط من جملة السوق الامريكى الضخم.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

إشراف:
زينب إبراهيم

سوق التأمين

أثر دخول شركات التأمين الأجنبية على سوق التأمين العربى فى ضوء اتفاقية الجات

رغم ان الامتداد الجغرافى للعالم العربى يغطى اجزاء من قارتين وتبلغ مساحته الاجمالية حوالى ١٤ مليون كيلو متر مربع ويتكون من ٢٢ دولة مجموع سكانها ٢٥٠ مليون نسمة تقريبا واجمالى ناتجها المحلى حوالى ٤٠٠ بليون دولار امريكى .. الان اجمالى اقساط التامين للعالم العربى تقدر بحوالى ٤ بلايين دولار امريكى، كما ان نصيب الفرد من مصروفات التامين فى العالم العربى أقل من ٢٠ دولارا امريكيا سنويا بالمقارنة مع المعدل العالمى البالغ ١٤٥ دولارا امريكيا سنويا، وكنسبة مئوية من اجمالى اقساط التامين فى العالم البالغ حوالى ٩٠٠ بليـــون دولار امــريكى..

فإن سوق التأمين العربية تمثل اقل من نصف فى المائة.. ولذلك فالبلاد العربية متأخرة كثيرا عن سائر بلاد العالم من حيث أهمية وحجم صناعة التأمين فيها ودورها فى اقتصادياتها..

والحقيقة ان انواع التأمين مثل التأمين على الحياة والتأمين الشخصى تكاد تكون معدومة فى العالم العربى ويأتى القسم الاكبر من اقساط التأمين اما من تأمين المخاطر الصناعية الرئيسية مثل النفط والطيران والمشاريع الهندسية الكبيرة أو من التأمين الالزامى مثل التأمين على السيارات والتأمين البحرى.

ويذكرنا النقاد دائما بان شركات التأمين العربية قد انشئت لغرض اكتساب عمولات التأمين وليس لتغطية المخاطر التأمينية.

وسوق التأمين فى هذا العدد يستعرض دراسة للسيد نور الدين عبد الله نور الدين مستشار المجموعة العربية للتأمين «اريج» عن أثر دخول شركات التأمين الاجنبية على سوق التأمين العربية واعادة التأمين فى ضوء اتفاقية الجات.

فى البداية يؤكد السيد نور الدين عبد الله نور الدين. ان مناطق عديدة من العالم العربى لم تستجب بالدرجة المطلوبة من الجدية والاستعداد للظروف المتغيرة.. اذ لاتزال حكوماتنا ومؤسساتنا تتعامل مع قضايا الخصخصة وتحرير التجارة عبر الدراسات والمناقشات فى الندوات والمؤتمرات فقط رغم ان العالم لن ينتظرنا حتى نتحرك بالسرعة التى نريدها ولذلك فلابد ان نستعد من الان لتنفيذ اتفاقية الجات والنتائج المترتبة عليها

وتوجد اسباب عديدة لعدم تطور صناعة التأمين العربية أهمها تجاهل شركات التأمين العربية أهم مجالين فى التأمين وهما التأمين على الحياة والتأمين الشخصى.. فهذه الشركات تستهدف الفرد العربى من حيث زيادة وعيه باحتياجاته التأمينية التى يحتاجها ولذلك فصناعة التأمين العربية لم تستثمر فى رفع مستوى الوعى باهمية التأمين نسخة طبق الاصل من الوثائق الأجنبية التى لم تبذل أية جهود لتعديل نطاقها وشروطها حتى تتلاءم مع احتياجات العميل المحلى.

ايضا معظم شركات التأمين العربية تشكلت دون أن يكون هناك تصور واضح لما سيكون عليه نطاق عملها بالكامل ونتيجة لذلك اسست صناعة التأمين العربية بالاعتماد على منظور ضيق وبدأت اغلبية الشركات عملها برأسمال صغير وموارد محدودة، وتشير دراسة اجرتها مؤخرا المجموعة العربية للتأمين الى ان اكثر من ٦٠٪ من شركات التأمين العربية رأسمالها يقل عن ٥ ملايين دولار امريكى وبالتالى فامكانيات النمو لهذه الشركات كانت محدودة منذ البداية ولايزال معظمها يفتقد رأس المال الكافى بالاضافة الى الموارد البشرية والفنية المناسبة ونتيجة لذلك لم تستطع تغطية مستويات عالية من المخاطر لكى تتمكن من الاحتفاظ بالاقساط التأمينية وباستثناء فرع تأمين السيارات فإن معظم هذه الشركات تستبقى اقل من ٣٠٪ من الاقساط يذهب الى السوق الدولية، كما أدى رأس المال المنخفض ايضا الى تقييد تطور شركات اعادة التأمين العربية وقدرتها على اداء وظيفتها الاساسية تجاه شركات التأمين المباشر ونتيجة لعدم وجود الموارد المالية الكافية لم تتمكن من توفير طاقة تأمينية كافية أو تزويد عملائها بالخبرات المطلوبة.

وقد يبرر البعض الحاجة لتمرير المخاطر الى الاخرين الى ان معظم المخاطر الصناعية فى البلاد العربية مثل المخاطر فى مجال النفط والمشاريع البنيوية والطيران هى مخاطرات قيمة وخطورة عالية ولا بد من تغطيتها عالميا، وبالرغم من صحة هذا التبرير الا انه لايزال بامكاننا الابقاء على جزء من الاقساط التأمينية التى تذهب الى خارج المنطقة لو عملنا على ايجاد سبل للاستفادة بصورة افضل من مجموع طاقاتنا الاستيعابية المتوافرة.

وتؤكد الدراسة ان معظم شركات التأمين واعادة التأمين العربية تفتقر الى وجود ارشادات واجراءات واضحة وشاملة للاكتتاب كما ان استخدامها لتكنولوجيا المعلومات لاغراض التخطيط واعداد الموازنات ونقل المعلومات محدودة جدا.

وبسبب الوضع الحالى لصناعة التأمين العربية وتعدد نقاط ضعفها فإن القلق بشأن تعرضها للمنافسة الاجنبية له مايبرره تماما.. حيث تتمتع معظم شركاتنا بشكل من اشكال الحماية وينطبق هذا على الشركات العاملة فى الاسواق

الاحتكارية مثل العراق وسوريا والجزائر والصومال وموريتانيا بالاضافة الى البلاد التى يسمح فيها بالعمل للشركات الوطنية فقط وحتى فى الاسواق التى تسمى اسواق حرة فإن اعمال التأمين الحكومية تمنح دائما للشركات الوطنية وبسبب الحماية المتوافرة لها فإن معظم الشركات العربية تخشى مواجهة تحديات المنافسة من الشركات الاجنبية او حتى من بعضها البعض.

شكوك وخوف من الجات.

ويؤكد السيد نور الدين عبد الله نور الدين فى دراسته التى قدمها فى ندوة اتفاقية الجات واثار صناعة التأمين العربية التى نظمها الاتحاد العربى للتأمين : انه فى حالة عدم اتخاذ اجراءات سليمة وفعاله لتحسين الوضع التنافسى لشركات التأمين العربية .. فإن هذه الشركات لن تكون قادرة على البقاء والصمود امام المنافسة غير المفيدة التى ستواجهها خاصة من الشركات الاجنبية فى اوروبا وامريكا الشمالية واليابان واستراليا وجنوب افريقيا، وهذه الشركات التى ستغزو دون شك اسواقنا بسبب تشبع اسواقها.. سوف تتمتع بالعديد من المزايا التنافسية معتمدة على قدراتها البحثية لتطوير خدمات جديدة خاصة فى مجال التأمين على الحياة والتأمين الشخصى، بجانب قدرتها على تقديم منتجات تأمينية بكل احتياجات العملاء العرب وسوف تقوم بحملات ترويج وبيع مكثفة لضمان نجاح وتلك المنتجات، وهذا النجاح سيشجع شركات جديدة على دخول السوق وتوسعته من خلال رفع درجة الوعى التأمينى بين الجماهير العربية، ولذلك فالشركات المحلية ستتعرض للمنافسة الأجنبية اذا لم تعمل على تقوية قاعدتها الرأسمالية وجذب الادارة الابداعية والكوادر المؤهلة الى جانب تحديث اساليب عملها وترشيد الانفاق بالاضافة الى ضرورة منح هذه الشركات فرصة لتوسيع النطاق الجغرافى لاعمالها حتى تحقق محافظ مالية اكثر توازنا والتى ستؤدى بدورها الى تحسين مستويات الاحتفاظ بالاقساط لديها وتخفيض تدفق تلك الاقساط الى الاسواق الخارجية.

وعلى الرغم من موافقة عدد من البلاد العربية على الانضمام الى اتفاقية الجات الا ان بعضها تساوره الشكوك العقيمة بشأن الاتفاقية ومنظمة التجارة العالمية حيث تخشى الدول العربية والدول النامية عامة من خضوع المنظمة لنفوذ وتهديد الولايات المتحدة الامريكية بشكل دائم بسبب قوتها الاقتصادية والسياسية، وقد جاء قرار الكونجرس الامريكى الأخير الخاص بمنح امريكا معاملة تفضيلية بالمقارنة مع سائر البلاد الاعضاء فيما يتعلق بحق الانسحاب من المنظمة ليرفع من درجة الريبة والقلق وخاصة لو اتخذت سائر البلاد الصناعية قرارات مماثلة فسوف يؤدى ذلك الى ضعف قدرة منظمة التجارة العالمية على اداء دورها الاساسى الامر الذى يجعل البلاد الاقل نموا فى وضع أضعف مما هى عليه الآن بالاضافة إلى الخوف من عدم تطبيق مبادىء وتعليمات المنظمة على كافة الاعضاء بصورة عادلة ومتساوية مما سيثير الشكوك حول مصداقيتها.

ايضا تجد بعض الدول الاقل نموا صعوبة فى اعداد نفسها خلال الفترة الزمنية المتوافرة لها لفتح اسواقها امام المنافسة الاجنبية كما ان بعض الدول الصناعية لاتشعر بارتياح تجاه الحركة السريعة والحرة لرؤوس الاموال والتكنولوجيا التى ستسود العالم نتيجة للتبادل الحر للمنتجات والخدمات، ولذلك تساهم جميع هذه العوامل فى احساس العديد من الدول النامية بأن اتفاقية الجات تهددهالانها سوف تفقدها حرية ادارة اقتصادياتها بالصورة التى تضمن مصالحها .

وتضيف الدراسة: انه فى ظل الظروف الحالية لصناعة التأمين العربية فإن معظم شركات التأمين العربية غير مستعدة بالصورة المطلوبة لمنافسة الشركات العالمية التى ستغزو اسواقها لامحالة وفى حالة عدم اتخاذ الاجراءات السريعة لاعداد انفسنا فسوف تكون النتائج سيئة على الشركات المحلية الضعيفة حاليا حيث ستؤدى المنافسة الشديدة الى إفلاس العديد من هذه الشركات او يتم شراؤها من قبل الشركات الاقوى.

ورغم وجود درجة معينة من المنافسة فى معظم البلاد العربية الا ان قطاع التأمين لم يتوافر له مايكفى من الاسباب والدوافع لبناء عملياته على

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس 1995

اساس اقتصادي وتنافسي.. فمعظم الشركات المحلية تتمتع بشكل او بآخر بنوع من الحماية كما انها تعمل في ظروف لاتشعر بأي نوع من التهديدحتى الان ولذلك يجب علينا ان نرحب بالمنافع المترتبة على المنافسة حيث انها ستدفع شركتنا للاستعداد للعمل في بيئة اكثر تنافسية.

كيفية إعداد قطاع التأمين.

وعن كيفية اعداد قطاع التأمين في العالم العربي للمستقبل تؤكد دراسة السيد نور الدين عبدالله نور الدين : ان العالم العربي لايزال يعاني من الانقسام السياسي والاقتصادي ، وحتى عندما حاولت البلاد العربية التي تتشابه انظمتها السياسية والاقتصادية مثل دول الخليج وشمال افريقيا ان توحد انشطتها السياسية والاقتصادية.. كان التقدم الذي أحرزته بطيئا جداً وغير مؤثر فالتقدم في تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون في عام ١٩٨٢ كان أقل من المستوى المتوقع، ركزت الاتفاقية على المبادىء والأهداف الخاصة بالتكامل الاقتصادي لدول المجلس ولم تلزم الاعضاء بأي اجراءات أو جداول زمنية محددة بجانب ان اسواق التأمين المحلية في كل من دول مجلس التعاون مغلقة امام شركات التأمين من سائر الدول الاعضاء رغم مرور ١٣ سنة على توقيع الاتفاقية الموحدة.

وتقترح الدراسة ضرورة العمل على إزالة الحواجز الاقليمية امام التجارة بواسطة عمل جماعي ومتحكم فيه يشارك فيه قطاع التأمين والحكومات والجهات الاشرافية والرقابية ضمن كل منطقة بجانب العمل على تطوير سوق منفردة تتمتع بوعي تأميني لكل منطقة اقليمية من العالم العربي. حيث سيؤدي هذا الى تحويل قطاع التأمين الى قوة دافعة رئيسية ضمن اقتصاديات كل منطقة كما سيشجع على تبادل الاستثمار عبر الحدود والملكية المشتركة وزيادة حجم رؤوس الاموال والاقساط وامتلاك الخبرة. كما ستعمل السوق الموسعة ايضا على ايجاد شركات منفردة ومجموعات شركات اقوى ماليا واقدر على المنافسة بسبب تمتعها بقاعدة أوسع من اقساط التأمين والانخفاض في تكاليف التشغيل بالاضافة الى قدرتها على زيادة نسبة الاحتفاظ من الاقساط . بجانب ان المنافسة الاقليمية سوف ترفع مستويات الابداع والكفاءة والتجديد في اعمال التأمين

ان التكامل الاقليمي لصناعة التأمين هو الوسيلة الوحيدة لتوفير موارد جماعية يستفاد بها في تطوير سوق التأمين العربي وهو خطوة رئيسية نحو تحقيق هدف اشمل يتمثل في ايجاد سوق موحدة للتأمين على المستوى القومي.

وتدعو الدراسة الى ضرورة إزالة القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية على المستوى الاقليمي والى إزالة الحواجز وتخفيض درجة الحماية في السوق الاقليمي دون تأخير وقبل ان يحين موعد تلبية متطلبات الجات، وسيتيح هذا لشركات التأمين الاقليمية بعض الوقت لاعادة تنظيم صفوفها استعدادا لمواجهة ظروف السوق الجديدة بجانب توسيع نطاق نشاطها بدلا من حصر نشاطاتها داخل بلادها وبالتالي سوف تتمتع بدرجة اكبر من الاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية.

ورغم وجود بعض البلاد العربية التي تتمتع بالاقتصاد الحر والتي لديها استعداد أكبر للمنافسة الاقليمية أو الدولية في مختلف القطاعات بما فيها التأمين الا انه حتى هذه البلاد مثل البحرين ودبي والمغرب والاردن ولبنان.. تحتاج الى تقوية صناعة التأمين بها عن طريق السماح للشركات بالدمج عند الضرورة لتخفيض عدد الشركات الصغيرة وتوسيع قاعدة رأسمالها وهوامش ملاءتها بالاضافة الى ضرورة وجود جهات رقابية يقظة في كافة البلاد العربية لاحكام الاشراف على صناعة التأمين وحماية حقوق حملة الوثائق.

كما تحتاج صناعة التأمين العربية ايضا الى تطوير الافكار والاساليب الجديدة لتلبية متطلبات القطاع الخاص والاستثمار في الابحاث وتطوير المنتجات التأمينية وتطوير استراتيجيات التسويق وستحتاج البلاد التي تحصر اعمال التأمين حاليا في مؤسسات القطاع العام والبلاد التي يسمح للشركات الوطنية المملوكة بالكامل فقط للعمل بها الى العمل على ايجاد شركات خاصة يمكن للمساهمين المحليين الاجانب الاستثمار فيها.

وتؤكد الدراسة انه في غياب سوق عربية مشتركة او كتلة اقتصادية عربية من أي نوع.. فإن الدول العربية منفردة تبقى ضعيفة في مواجهة التحديات التي ستفرضها اتفاقية الجات، بجانب انها أصبحت اليوم امام خطر جديد يتمثل في ان تصبح حلقات ضعيفة ضمن سلسلة السوق الشرق أوسطية المقترحة.

ومن البديهى أنه ما لم تتخذ اجراءات حاسمة وسريعة لتقوية التضامن العربى فستظل الدول العربية دائما مهددة من الخارج بالتحديات وسيبقى دورها هامشيا فى عالم يتغير بسرعة مذهلة.

«الجات» فى مناقشات حية بالحزب الحاكم

نهال شكرى

لم تتسم مناقشة تعديلات قانون الغرف التجارية . فى اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى . بالهدوء والاستجابة الفورية لهذه التعديلات بالرغم من عدالتها للتجار وبالرغم من انتظارها منذ الخمسينات .. ولم تكن المناقشة أيضا مركزة على تعديلات القانون فقط ولكن تعدت ذلك الى أشارة فى مقاومة الغش والتدليس التجارى.

● وعلى الرغم من شرح الدكتور أحمد جويلى وزير التموين الوافى للتعديلات المقترحة للقانون ومرونته الكبيرة التى اتسم بها للوصول الى مصلحة الجماعة وتحقيقها الا أن اللجنة سادها احساس غريب، تمثل فى قيام هذا القانون بحماية التاجر دون المستهلك وتعددت وجهات النظر ازاء هذا القانون حيث اوضح البعض ان نظام الفواتير المتفق عليها والتى لايطبقها غالبية التجار والتى تتسبب فى مشاكل كثيرة، لايقوم أمامها تجار الغرف التجارية بواجبهم فى الزام هؤلاء التجار بالاخذ بنظام الفواتير وتطبيقها حماية للمستهلك، فاذا كان هذا القانون يحقق مصلحة التاجر فلابد له ان يحقق أيضا الحماية المطلوبة للمستهلك، وقد أجاب الوزير على هذه النقطة موضحا ان هناك قانونا للفواتير يتم الاخذ به، ولكن لم يكن هذا الرد شافيا لاعضاء اللجنة، وطالبوا بضرورة قيام اتحاد الغرف التجارية بدور أكبر فى حماية المستهلك.

● وعندما تطرق وزير التموين الى نقطة تطوير الآداء داخل الغرف التجارية، وضرورة اعدادها شبكة جديدة للمعلومات التجارية الدولية انبرى اعضاء اللجنة للحديث عن ضعف دور الغرف التجارية الحالية وصورتها كطارد لرجال الأعمال الناجحين، وظهر السؤال الملح : هل يرجع سبب تنازل الوزير عن بعض اختصاصاته الى كيانات غير فاعلة مثل الغرف التجارية نتيجة لاعتقاده انها لن تقوم بعمل شيء ايجابى؟؟

وهنا يكون الامر لايتفق مع احتياجات السوق والياتها وضرورات الاصلاح الاقتصادى.

وان الامر فى حقيقته يتطلب ان يتعدى التعديلات التشكيلية والا يكون الامر لمجرد ارضاء بعض القطاعات فى مصر.

وهناك ايضا تساؤل آخر طرح نفسه حول دور الغرف التجارية الضعيفة فى مواجهة كيانات رجال الاعمال القوية التى اثبتت وجودها بالفعل واصبحت اكبر قوة وجاذبية لمن كانوا اعضاء فى الغرف التجارية ، كان تجاهل هذه النقطة يعتبر ضعفا شديدا ليس فى القانون فى حد ذاته ولكن فى الهدف المحدد للمرحلة القادمة والذى يتركز حول تدعيم السوق الداخلية فى مصر.

ويبرز ايضا سؤال آخر يحكمنا فى المرحلة القادمة وهو : هل سنترك الظروف لتفرز الكوادر ام ستتدخل الدولة لوضع الاطار الذى يهيىء لذلك الأمر؟؟

● وقيل ايضا انه سيتم وضع ميثاق شرف لاتحاد الغرف التجارية ، ولكن كم من ميثاق شرف خطت حروفه على الورق دون العمل به.

● وفى نهاية المناقشة داخل الحزب الوطنى كانت الصورة العامة هى ضرورة الحفاظ على مصلحة المستهلك الى جانب مصلحة التاجر، وعدم الاعتماد كلية على الكيانات الضعيفة ولكن يجب تقويتها لمواجهة الخطر القادم.